

ح . ب حاشية البرماوى على شرح الغاية ، تأليف ابراهيم بن محمد بن

أحمد . . . البرماوى . . . (١١٠٦ - ١١٠٧ هـ) ، بخط ابراهيم

رضوان عطية شهره الجندى لقبا البوشي الشافعي مذهبها

سنة ١١٦٤ هـ .

٢٢٦ ق ٢١ س ١٥٠ ر ٢٠٠ سم

نسخة جيدة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ ممتاز ، طبع . ١٨٣٩

معجم المؤلفين ١ : ٨٥ ، الازهرية ٢ : ٤٩١

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ - البرماوى ، ابراهيم بن أحمد - ١١٠٦ هـ بد النسخ

ج - تاريخ النسخ د - حاشية البرماوى على شرح
ابن قاسم الفزى ه - حاشية البرماوى على فتح القريب

ف ٣٩٥ / ٢
٥١٣٩٨١٩١٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب جائزة البرهان في شرح	الرقم ١٨٤٩
اسم المؤلف	
تاريخ	١١٦٤
عدد الأوراق	٢٢٢٦
ملاحظات	فقہ شافعی

هذا نسخة كبري
على شرح الغاية
(تأمل كبري)

من الإيهام أنه تفرقان ولأن التملك داخل في المعاوضة
ولأن الرب لا يملك فيه وكذا المنفعة غير المباحة وغير
ذلك لمن تأمله **قوله** مباحة هو قيد لا بد منه **قوله**
على التأييد أي لا على وجه الفرية **قوله** ودخل منفعة الخلو
قال والمراد بالمنفعة الخلو كان أولي وأظهر **قوله** تملكك حق
النسائي كان قال له ملكتك أو بعتك حق البناء على الحداد
أو السطح مثلا **قوله** وخرج من الإبرة الخ هي خارجة بالتأييد
نبله فلا حاجة إليها إنما اختار الأخرج به لمناستها للإبرة الخارجة
به أيضا فتأمل **قوله** فأنما لا تسمى هنا أي بل إبرة **قوله**
ثلاثه فاشيا الخ لا يخفى أنها من حيث الصحة وعدمها اثنتان
ومن حيث أنواعها أكثر من ذلك ومن حيث اعتبار الأحكام لها
كذلك كما سيأتي فتأمل **قوله** أي حاضرة الخ قال
شيخنا لو ابغى المشاهدة على حقيقتها كان أولي لأن
معناها المرئية للعائد على أنه لا يمكن الحضور من غير
مشاهدة لأنه من بيع الغائب انتهى اللهم إلا أن يقال
مراده بالحاضرة المرئية كما عبر به بعض الشراح ورح فلا
اعتراض عليه فتأمل **قوله** إذا وجدت الخ قال
شيخنا لو قال حيث توفرت الشروط كان أولي وأحسن
مع أن الشروط لا تختص بجميع المعين انتهى أقول
بل مراد الله بوجود الشروط هنا تحققها ببل قوله إذا الخ
لأنها تستعمل غالباً في المحقق وجوده وكلامه هنا في المشاهد

فلا يرد غيره لانه سياي في كلامه وح فلا اعراض عليه فتأمل
تنبية اذا وهدت الحاسر كمن ألم من كونه معلوما للاسقاط
عنه بالمشاهدة في العين وبالوصف فيها في الذمة وخرج
به بيع اللحم بقطره وبيع الطحينة والتشطبة وكذا
بالدرهم فانه باطل مطلقا للجهل باخذ المقصودين
قال شيخنا قيا ساع على ما قاسه السبعي من بطلان
بيع اللبن المشوب بالما ولو بالدرهم كما نقله عن العلامة
بن خماس ومثله العلامة الرمي وخالف شيخنا الشيرازي
كغيره واعند الصحة وح فيحتاج للفرق بينهما وبين اللبن
المشوب المذكور فتأمل **قوله** طاهر الخ قال شيخنا هذا
وما بعده سياي في كلام المم فهو مكرر انتهى واقول
لا تكرار لانه ذكرها جملة الشروط المذكورة في كلام
المم وغيرها لانها معتبرة اصالة وذكر بعضها
فيما سياي لا يعد تكرارا فتأمل والمراد به طهارة
ذاتنا وصفة لغو بيع متنجس يظهر بالفصل
اذا لم تسد الخجاسة فرجه وبيع متنجس او نجس
تعاكدا ريبية باجر مخلوط بسرجين بكسر
السين المهملة وفتحها او طين كذلك اوارض مسرف
بذلك **قوله** مستغابها اي بما يناسبه من وجوه
الاشتقاق ولو في المال كالحشيش الصغير اذا لم ينزب عليه
تدريتي محرم بان ماتت امه مثلا او استغني عنها **قوله**

مقدورا

مقدورا على تسليمه اي حسا او شرعا لا نحو مقصود لغير فادر
على انشأه منه بلا مشقة ولا ذبح شبهة بجلده ها ولو قال
مقدورا على تسليمه لكان اولى واظهر **قوله** للعاقبة عليه
ولاية او وكالة ليجزى نحو النضوي وهو ما ليس لما لك
ولا ولي ولا وكيل ويشترط فيه ايض ان يكون معلوما كما مر
قوله من ايجاب وقبول عرفا متفقين معنا صادين من
العاقدين مشتملين على خطاب او ما يقدم مقامه كاسم
الاشارة غير ملقين ولا موقنين مع بقا العاقدين
على الاهلية اي تمامها وعدم تغير اصرها قبله وغير ذلك
ويصح بالتجمية والكناية واشارة الاخرس فتأمل **قوله**
فالاول وهو الايجاب **قوله** بعثت كاي او بعثت يدك مثلا
حيث قصد بها الجملة كما صرح به العلامة بن قاسم
في حواشي المنهج نقلا عن العلامة الرمي واقدره
ونقل عن شيخ شيخنا انه يصح مطلقا وفي شرح العلامة
الرمي ما يقتضي عدم الصحة مطلقا واثار **قوله**
او القابم مقامه الخ اي نحو الحاكم عند الحاجة اليه
ويصح تقديم القبول على الايجاب فتأمل **قوله**
وملكت كاي كذا بكذا **قوله** والثاني اي وهو
القبول **قوله** وخوها اي كقبلك مثلا **قوله**
بيع شي اي عيني **قوله** في الذمة وهو لغة العهد والامان
وشرعا معني قايم بالذات يصلح للالزام والالتزام **قوله**



ويسمى هذا بالسلم المرجوح والراجح انه لا يسمى سلما الا اذا
ذكر فيه لفظ السلم والافهوبيع في الذمة لا سلم
وهو جازيم فلا يجب فيه تسليم راس المال في المجلس
ولا قبضه فيه ونحو ذلك **قوله** اذا وجهت الصفة الى
قال شيخنا لا يخفى ان الكلام هنا في القدر والمعتبر
فيه ذكر الصفات المعروفة لا وجودها لانه انما
يعتبر عند القبض وح فعبارة غير مستقيمة انتهى
الهمم الا ان يجاب بان مراد المم هنا استيفاء الصفات
المتصف بها المسلم فيه حال القدر فان اهل وصف
منها لم يصح القدر فتأمل **قوله** والثالث اي من
الاشياء ايم **قوله** غايه الخ هو معنى لم تنشأ هـ
اي غير مريية ولو كانت في المجلس كما مر **قوله**
للمتقنين اي حقيقة او حكما **قوله** والمراد بالحوار
في هذه الصفة لو قال او عدمها لوي بالمراد وانما قال
والمراد به الصفة مع انها لازمة للحوار ليدخل الحرام
الصحيح كبيع يظن معه المعصية نحو بيع العنب
لمن يظن انه يعصر خرا والمكروه الصحيح كبيع ذلك
لمن يتوهم فيه ما ذكره او التجارة في بيع اكفان
الموتى والواقب كبيع المضطر وخو وغير ذلك **قوله**
وقد يشعر قوله لم تنشأ هـ الخ ان الظاهر من عدم المشاهدة
عدم وجودها مطلقا **قوله** لا تتغير غالبا اي لا يغلب

تغيرها

تغيرها **قوله** في المدة اي فيصح في المتساري ولو وجدت
على خلاف ما غلب فيها لم يصح لكن بشرط الصحة كون
العاقد متذكرا للأوصاف حال القدر **قوله** طاهر الخ هو
قيد لا بد منه **قوله** مملوك اي من حيث الولاية عليه
كما اشار اليه المم وان لم يكن مالا كالعينه كالوكيل والولي
وبذلك صح اخراج النضوي كما مر **باب**
يجوز نقل اليد عن الخمس بالبراهم لانه كالنزول عن
الوظائف وطريقه ان يقول استقطعت حتى من هذا بكذا
قوله منتفع اي انتفاعا مقصودا **قوله** وصرح المم
بمفهوم هذه الاشياء اي الشروط ولو عبر به لكان اولى
قال شيخنا نعم لم يذكر المم مفهوم الملك التام
انزل ويمكن الجواب عنه بان الخمس ليس مملوكا فهو
مفهوم الملك والطهارة فاستغنى المم به عن الاثنين
معا ومثله ما لو كان طاهرا ليس مملوكا له فتأمل ولا يصح
شرا كافر مصحفا ولا مسلما لا معتق عليه ولا هزلي
اللة حرب **قوله** خمر اي ولو محرمة **قوله** وخو اي من
زيت وسمن وعسل وشيرج **قوله** مما لا يمكن تطهيره
اما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل فان امكن
طهرا بالنسل ولم تستر الخجاسة جزأ منه صح بيعه قبل
غسله وان امكن طهره بالمكاشرة كما لما القليل او الدغ
كجلد الميتة لم يصح **قوله** ما لا منفعة فيه اي طاهرة

بحال بين المشتري وبينها ومن ذلك حشيشة
الذخات المعروفة اذ لا منفعة فيها بل بحرم استعمالها
لان فيها ضرا كبيرا كما صرح به العلامة اللقاني في
رسالته في شأن ذلك واقفه شيخنا وقال
شيخنا البايلي هو حلال ليس بحرام لذاته وانما هو
لا مطلقا بل لكونه قربة في حق من ابعده الله عنه وحر
فيكون مكروها وقال شيخنا سلطان ليس بحرام
ولا مكروه واقفه شيخنا الشيرازي **قوله** كعتبة
العقرب واحدة الفقار ولا تثنى عقربه **قوله** وغل اي
وخنفس ومنه الجبلان المعروف بالزعنفوق وهو
يجي بالزنج الخبيث ويموت بالزنج الطيب **فصل**
في بيان احكام الربا بالف مقصورة كما قاله الله اربيا
او يواو بد لها وفي لغة قليلة بالالف ممدودة ويقال له
ربا وربا بالمد والقصر وهو من اكبر الكبائر ويدل على سوء
الخاتمة والعباد بالله تعالى قال الماوردي ولم تخل
في شريعة قط **قوله** تعالى واخذهم الربا وقد نهوا عنه
يبقي في الكتب السالفة ورحمهم الشرايع القديمة
فيه سبعة او عشرة كاتيل وهو ينقسم الى اربعة اقسام
ربا الفضل وربا اليد وربا الشايع في النون والمد
وربا القرض وربا الفضل هو ان يبيع اردب في مثالا
باردب في زيادة عليه سوا كان من جنسه اولا وربا

اليه

اليه هو ان يبيع اربا في قمع من غير زيادة مع عدم القبض
في المجلس وينسب الي اليد لعدم القبض بها اصاله
وربا النساء هو ان يشرط الاجل في العوضين او في احدهما
وان قصرت المدة وربا القرض هو ان يشرط فيه ما فيه نفع
للمقرض غير نحو الزهر ولا يفتي ان لقطه فصل باق من بعض
النسخ فتأمل **قوله** لفظة الزيادة قال تعالى
اهتزت وربت اي غمت وزادت وسوا كانت الزيادة في
احد العوضين او في امله او غير ذلك من القفود وغيرها
هي حجة او فاسدة **قوله** وشرعا متقابلة عوض باخر
لو قال كما قال غيرم وشرعا عند على عوض الخ لكان اولى واحسن
والمراد بالعوض الربوي كما ياتي ووجه التماثل بعيد بمقتضى
الجنس وتاخير احد البذلين احيلا او قبضا مطلقا **قوله**
في معيار الشرع اي وهو الكيل في المكيل والوزن في الموزن
والعد في المعدود والذرع في المذروع **قوله** حالة العقد
هو قيد لا بد منه **قوله** والربا حرام اي اذا انتفت
الشروط المقتضية للصحة **قوله** وانما يكون اي بوجه
من حيث الربا الشرعي **قوله** وهو ما يقصد غالب
للطعم اي لطعم الادمين مما جرت عادة الناس بتخصيله
لطعم الادمين ولو مع البهائم سواء تعمر ما تشاؤوا فيه
اذا غلب تناول البهائم له ليس ربويا وعلم من هذا القولهم
بان يكون اظهر مقاصده تناول الادمي له وحده او مع غيره

ولو نادى ان الغول ربوي حالاً فالجواب بل قال بعض الشراح
 ان النص على التمييز بينهما لانه في معناه **قوله** او نقلها
 اي كالتمر والزبيب ونحوهما **قوله** ولا يجري الربا
 في غير ذلك اي المذكور مما قصد به الابهام كالتمين او
 كالقسط او لم يقصد اصلاً كما طرأ مقتضيات الغيب
قوله ولا يجوز اي ولا يصح فهو باطل حرام لكل عالم او جاهل
 بقصر **قوله** الامتثال اي يقينا كماله في المكمل
 وزنا في الموزون لغالب عادة اهل الحجاز في عهده
 صلى الله عليه وسلم والاممادة اهل البلد فيما ظهر كالتمر
 فاقل والا فالوزن مطلقا **قوله** من ذلك اي الذهب
 والفضة **قوله** بدا اي بداي مقابضة قبضاً حقيقياً
 قبل التفرق اي التخابر فلا تسمى الحوالة ونحوها فان قبض
 بعضه صح في قدر ما يتقابل من الاخر كما ياتي والحيلة الحلال
 ونحوها فان قبض بعضه صح في قدر ما يتقابل من الاخر
 كما ياتي والحيلة في بيعه بحسنه متناضلاً ان يبيعه
 بغير حسنه ثم يشتري به حسنه **قوله** ولا يصح
 اي ولا يجوز **قوله** بيع ما ابتاعه اي ما اشتراه ولا يهتبه
 ولا غيرها من التصرفات الشرعية وكانت اللابيق ناخراً
 هذه الجملة بعد ما يتعلق بالربا **قوله** حتى يقبضه
 اي مقبوضاً كان او لا وان اذن له البايع وقبض الثمن
قوله سواء باعه للبائع او لغيره نعم ان باعه للبائع بعينه
 الثمن

هذه الجملة بعد ما يتعلق بالربا

الثمن او ع مثله صح وكان ائالة جرت بلفظ البيع
تنبيه يستثنى من التصرفات
 صحة العتق عن نفسه ولو عن كفارته لا عن غيره
 ولو بلا عوض للتشوق الشارع اليه ما امكن ويكون
 به المشتري قابضاً للبيع والاستيلاء والتزويج والوقف
 كالعتق كما صح في المجموع وهو المعتمد ويصير قابضاً
 للبيع بالاستيلاء والوقف ولا بد في التزويج من قبض
 العاقد او وارثه ومثل التزويج الوصية والتدبير
 وقسمة غير الرد وكذا ابا حنة الطعام للفقر ويجعل
 القبض فيه باخذ الفقرة واعلم ان القبض في غير
 المنقول بتخليته وهي تمكين المشتري منه مع الاذن
 باللفظ ان كان للبائع حق الحبس ويتفرغ من امتعة
 تحت يده البايع وان كانت للمشتري او اشتراها منه
 او بمضي زمن التفريغ من امتعة تحت يده المشتري
 ومضي زمن الوصول اليه ان كان غائبا وفي المنقول ينقله
 مطلقاً وفي تفريغه جميع ما مر والسفينة الصغيرة
 التي تنجز بحرم من المنقول سواء كانت في البر او في البحر والتي
 لا تنجز بحرم كالقفاً سواء كانت في البر او في البحر على المعتمد
 ويتوقف القبض فيما بيع مقدراً على تقديره بكل او غير
 ويعتبر في النقل ان يكون الى حيز ليس للبائع فيه
 تصرف كشارع او ملك غيره ولا بد من اذن فيه **قوله**

ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** بيع اللحياء وكذا ما في معناه من شحم
وكبد والية وطحال وكلية وهرس **قوله** الحيوان وكذا
لحوم ولحان بالضم ولحام بالكسر **قوله** بالحيوان اي ولو منه
او غير ما كوله خلافا للشوم منه السرقة قبل موته وان كان في حركته
من ذبح وحل الحيوان قبل دفعه من اللحم ايم بخلافه بعده
قوله لكن من ما كوله ليس قيد ابيع لحم خوشاشه بجمام
ولا بجمام مثلاً قال شيخنا وكان الاول له تقديم هذه المسئلة
على التي قبلها فتأمل **قوله** الامتثال اي يتينا مما مر
تبع كاله بوصوله حالة يطيب فيها غالباً فلا يباع رطب
برطب كذلك من جنسه ولا يباع منه ولا يباع شئ مما
اتخذ منه ولا يمانية شئ منه ولا تكتفى بمائتة خير الرقيق
بالمعنى الشامل للجرش والمدقوق وكذا السويق واليابس
ما اثر فيه النار بفلي او شئ او طبع بخنسه ويجوز بيع الحلال
ببعضها الا ما فيه ما من احد الجانبين واتخذ جنسه
او كان الما فيه مطلقاً **قوله** قبل التفرق اي وقبل
اختيار اللزوم كذلك **قوله** فيه قولان تفريق
الصفتة اي ولا تظهر منها الصفة فيما قبض دون غيره
قوله ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** بيع الفرد وهو ما انقطع
هنا عاقبته او ما نرددي امرين متضادين اقربهما اصفهما
ومنه المجهول المهر وما لم يرد قبل العقد وروية كل شئ بحسبه
من كل ما يختلط به الفرض **قوله** او طير في الهوى يستثنى
منه

منه النخل فيصح بيعه وهو فارح الكوفة وبقا لها الخلبة
بنتع النخالة المحجة اذا كانت امة فيها **فصل**
في بيان احكام الجبار بلسر النخالة الشامل خيار المجلس وضار الشرط
وضار العيب فالاول يثبت قهراً على العاقدين في كل معاوضة
محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها
تلك في كسري ولا جارية مجرى الخصم ولو في روي
او اسلم او استعقب عتقا فخرج بقولنا في كل معاوضة الهبة
ونحوها وبقولنا محضة وهي التي تفسد بنفسها دماً قايماً لها
التكاح ونحوه وبقولنا وامتنعة على العين الواقعة على المنفعة
كالاجارة ونحوها وبقولنا ولا جارية مجرى الخصم في كسري
ونحوها فلا خيار في شئ مما ذكر والثاني يثبت في ذلك
الا فيما شرط قبضه في المجلس ويسمى هذا بنوعيه خيار
التروي وهو يتعلق بمجرى الشهوي وهو الارادة والثالث
ويسمى خيار التقيضة وهو ما يتعلق بفوات امر مقصود
مطعون نشأ الطن فيه من التزام شرطي او تقدير فعلي
او قضا عرفي فالاول كان شرط في المبيع شيئاً فاحلفه
والثاني كالقصدية ونحوها والثالث كظهور العيب
الذي ينقص العين او القيمة كما اشار اليه الشيخ فيما سياتي
ولفظ فصل ساقط في غالب النسخ ايم **قوله** والمتبايعان ان
متبايعان اي البائع والمشتري والواو للاستيناف كما مر
قوله ما لم يتفرقا اي طوعاً ولم يختار الزوم البيع معاً

ليقيا بهما في المجلس فلو اشرك احداهما لم يقطع خياره
ولا خيار صاحبه ما لم يمنع من الخوف وموه ولا بقي وان ازال
الاكره اعتبر زواله فان هرب احدهما ولم يتبعه الاخر
بطل خيارهما مطلقا لا تنكح غير الهارب من الفسخ بالقول
مع انتفاء العذر بخلاف المكره فكان له لا فعل له وهو عند
من تعليلهم يتمكن من الفسخ ان غير الهارب كان
نايما مثلا لم يطل خياره وهو كذلك فان مشى كل منهما
ولو الى صاحبه انتقطع خيارهما معا خلافا لابن الرفعة **قوله**
عرفنا اي كثرات خطوات مثلا او صعود نحو سطح او
هبوط منه او من نحو صفة مثلا ولو في سفينة فتأمل
قوله بيدتهما اي عرفا لا بروحهما ولا بعقلهما فلو مات
احدهما او جن انتقل الخيار لوارثه وولييه بخلاف الاغما
فانه ان ربحى افاقته انتظروا لاقام الولي مقامه كما قاله
شيخنا وفي شرح العلامة الرمي ان الاغما ينتقل الخيار فيه الى الولي
ولم يفصل فيه فخره او الاخرين ممن ليس له اشارة مفهومة
كالاغما كما قاله شيخنا ابي والذي في شرح العلامة
الرملي انه اذا لم يعلم له اشارة ولا كتابة نصب الحاكم
نايبا عنه ولو تعدد الوارث اعتبر الاخير ولو كان الخيار لولي
محرر عليه فكل قبل التفريق لم ينتقل اليه على الاصح
قوله فلو اختار احدهما لزوم الفسخ اي كان يقول
اخترت لزومه او يقول احدهما الاخر اختار لنضمنه الرضا
باللزم

باللزم فلو اختار احدهما لم يلزم البيع ولا فسخه قدم الفسخ وان تاخر
عن الاجازة لان اثبات الخيار انما قصد به الترخي من الفسخ
دون الاجازة لا لانتها **قوله** فلو ليس قيد **قوله** سقط
حقه اي حق من اختار اللزم **قوله** وبقي الحق الاخر ولو مشتريا
فم لو كان المبيع ممن يقتض عليه سقط خياره مع ايض لالحاكم
باعتق المبيع فتأمل **قوله** ولهما الخ هذا اخبار الشرط وهو
لا يثبت الا منهما بان يتلفظ به المبتدي ويوافق الاخر عليه
وم نقوله وكذا الاخرهما الخ غير مستقيم اللهم الا ان يريد
ان لهما ولاية ذلك في ذاتهما اي كما ان يجعل لهما او لغيرهما
سوا شرط ابقاء اثره وهو الاجازة او الفسخ منها او من احدهما
او من اجنبي ولو اصبدا لم يبيع فيجوز شرطه محرم في صيد مثلا
وان قلنا انه تملك على المقتد فليس لاجنبي ايقاع الا ان
يموت الاجنبي او تروا اهل بيته والا فاجاز له اتفاقا وانما
المنقول عنه اثره ولا يلزم الاجنبي مراعاة الاصلح لشرطه
وان كرهه وليس له عزل نفسه ولا لمن هو عنه عزله
لانه تملك على الاصح وليس لو كبل احدهما بشرطه لغير نفسه
وموكله الا باذن موكله والمملك والزوايد والموتقة فمن
الخيار لمن له الخيار والا فموتقة لمن انتق عليه وثم الفقد
لغيره رجع على من تم له الفقد **قوله** ان يشترط الخيار
اي في بيع المبيع او في بعضه العين **قوله** الجثالة ايام

اي فاقل متصلة بالشرط متواليه **قوله** ونحوه اي المدة
قوله من العقد اي اذا وقع فيه الشرط فان وقع الشرط
بعده حسب من الشرط على الزمان ولو قال الله ونحوه
المدة من الشرط الخ لشمك الصورتين وكانت اولى
ويجوز كون الخيار كاهلها يوعان وللآخر ثلاثة **قوله**
بطل العقد اي وكذا الولد كرامة نحو حتى الشراء
او كرامة بحصوله او شرط ابتداها من التزق او
العقد او تفرقت ليوم يوم مثلا **قوله** ولو كان المبيع مما يفسد
ويتلف قبل مضيهما **قوله** بطل العقد اي ولا يبيع شرط
الخيار للبائع وحده في المصرة ولا شرطه للمشتري
وحده فيمن يعتق عليه فيبطل العقد فيهما الاسم
قوله واذا اخرج المبيع معيبا ونحوه بعض النسخ اذا وجد
بالمبيع عيب فللمشتري رده الخ وهذا خيارا لعيب قد
تقدم متعلقه واشار الشارح الى ضابطه بقوله تنقضي به
القيمة الخ ومحل ثبوت الخيار به ان سبق على تمام القبض
هو او صبه كما اشار اليه الشارح بقوله موجود قبل القبض
اي قبل ثبوتها او بعده والخيار للبائع وحده كما ياتي ومثله الثمن
المعين فرع الفين لا يوجب ان يثبت الرد وان تخش من
اشترى زجاجة ظاهرها مخرقة لتقصيره حيث لا يبحث عنها
قوله قبل القبض اي قبل تمامه **قوله** تنقضي به القيمة

هو

هو يفتح التلاشاة فوق وضم القاف وفي بعض النسخ ينتهي
القيمة بفتح المشاة المختصة المضمومة **قوله** يفتوت
به عرض صحيح خرج به نحو قطع اصبع زائدة وقلعة تيسرة
من نحو فخذ او ساق لا يورث شيئا فاحشا ولا يفتوت عرضا
فلا خيار بها **قوله** وكان الغالب في جسر ذلك المبيع الخ
خرج به لخصافي البهايم وترك الصلاة في رقيق ونحوه
في با كورة من نحو فخذ او فخذ نحو سن في الكبر وشيوية في اوتها
في اذمة **قوله** كثرنا رقيق وسرقته وابانه وان تاب
منها ومثلا جنازة العمد واللواط وايتان البهايم وتمكنه
من نفسه وكذا الردة واما غير هذه من العيوب اذا لم
توجد عند المشتري فلا رد بها **قوله** فللمشتري رده
اي ولو كيلا لم يرض به موكله وله الرضا به الا نحو وكي بلا
مصلحة **قوله** ولا يجوز اي ولا يبيع قال الشارح
ومتنضي كالم الحواز بيع الثمرة قبل بدو الصلاح بشرط
الابقاء وليس كذلك ولو فسر لاطلاق يجوز الاصول
الثلاثة لكان اولى والنسب **قوله** بيع الثمرة المستردة
عن الشجر بخلاف بيعها مع الشجر فانه لا يجوز شرط القطع فيها
وبخلاف الرهن ونحوه **قوله** الا بعد بدو الخ هو بضم الباء
الموحدة والادال المهملة وكسر الواو المشددة **قوله** اي ظهور
صلاحها فيجوز بيعها بشرط القطع وبشرط الابقاء مطلقا **قوله**
وهو بدو الصلاح وضابطه وصول الشئ الى حالة يطلب فيها

غالباً فمذكورة الشريان لبعض ذلك فتأمل **قوله** وموضحة
 رمان اي في الحامض وطلوته في الحلو **قوله** فلا يصح بيعها
 اي الا بشرط القطع ان بيعت متفرقة كما هو القسم ولو مال ك
 اصلها فان بيعت مع اصلها امتنع شرط القطع فيها **قوله**
 ولو قطعت شجرة الخ هذه مستثناة من شروط لا تحل لا تنف
 فلو فرض ان البائع غرسها فثبت قبل ان يقطع الثمرة فيحل
 بكلف القطع نظر الي ان شرط القطع موجود حكماً او ليد
 لعدم التصريح بالشرط فيه نظر والا فرب كماله شجرت
 الشجر اراضي انه يكلف القطع ومثله ما لو كانت يا بسنة
 فاخضرت **قوله** بحري في بيع الزرع
 المذكور ما في الثمرة والارض كالشجر فتأمل **قوله** ولا يجوز
 اي ولا يصح **قوله** جاز بلا شرط اي اذا كان القصد منه
 مبيعاً كالشجر اما المستتر في سائله فلا يصح بيعه وان
 ائتمن حبه **قوله** لم يبد صلاحه الخ صوابه بد اصلا
 فتأمل **قوله** لزمه سقيه اي ان كان مالاً لا اصله
 ويشترط فيه ان يكون مما يمتنع بخلاف البعل بالعي المملة
 ونحوه فان تلف بتركه ولو بعد التحلية انفسح العقد ونفي
 ثبت الخيار ويشترط فيه اي القطع بعد لد والصلاح فيما يقبل فيه
 اختلاط حادثه بالموجود واذا وقع اختلاطه فيما شرط فيه القطع
 قبل التحلية خير المشتري ما لم يبيع له البائع او بعد هاتل الخيار
 للمشتري ويصدق بيمينه في ندر حق الاخذ لان البدله
 ويسلم

ويسلم عن التلف اي والفساد **قوله** او لم يخل الخ حتى لو شرطه
 علي المشتري بطل العقد لانه يخالف لمقتضى العقد ولا يلزم
 له عند شرط القطع **قوله** ولا يجوز اي ولا يصح وهذه من تعلقات
 الربا وكان الوجه ذكرها هناك وتضمن المسألة اليه اللهم الا ان
 يقال ذكرها في خمسة ذكرها في ثلث ثلثها فتأمل **قوله** بخسبه اي من
 المطهر **قوله** رطب الخ هو حال من مال او من جنسه ولا يصح
 منه ما **قوله** يسكون الطاي مع نخل الد **قوله** في بيع الزرع
 اي وهي الشفرد والمطعمات **قوله** عنب بعنب اي ولا
 عنب بربيب ولا رطب برطب ولا بتمر في مسيلة العرايا الثانية
قوله الا اللبن اي الخالص من خوما وليس مغلياً بالمار وسرا
 فيه الحليب وغيره كما ذكره الله وكذا الحول والادهان
 ان لم يختلف اصلها كزيت او شيرج او دهن ورر ولا
 هي اجناس كزهر ورر ودهن بنفسج وان كان
 اصلها الشيرج على الوجه الرصيه ويرخص في بيع الزرع
 وهو بيع الرطب على القل بخر او بيع العنب كذلك بربيب
 حرصاً في الرطب والعنب عند تحليته وكيلا في الاخر
 عند قبضه فيما دون خمسة اوسق ومثله اي الزيتون
 فانه يباع قبضه ببعض مماثلاً اذ لا يمتنع والمعياريه
 المكمل **قوله** اذا كان اللبن من جنس واحد
 كلين بغير ما موس بمثلها فيبشرط فيه انما ثلثة والحول
 والتقابض واذا كان من جنسين كلين ابلين غنم

او معز في شترط فيه الحول والتقابض والاعمال وجاز
التفاضل لان كين الابل جرس ولين الفم والمخض جرس اخر
فصل في بيان احكام السلم ويقال له
السلم كما ذكره الله تعالى اسلم وسلم واسلف
وسلف والسلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق
وانما سمي سلم لتسليمه الى المال في المجلس وسلفا
لتقدمه الى المال فيه ايض وحكي المرافعي في شرح
الشافعي عن ابن عمر انه كره لفظ السلم هنا قال
شيخنا الشيرازي ولفظه ان السلم يطلق
لفظة على الاستسلام والانتقاد وكان ينبغي له التسمية
هنا بالسلف والاصل فيه قوله تفالي يا ايها الذين امنوا
اذ اذابتكم بين الالية فسرهما بن عباس رضي الله عنهما
بالسلم وخبر الصحيحين من اسلف في شيء فليسلف
في كيل معلوم او وزن معلوم الى اجل معلوم وهو يفرع من
البيع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع الا الروية واركائها
خمس مسلم ومسلم اليه ومسلم فيه وراس مال سلم
وصيغة ود كره المم عنها البيع لانه يفرع منه بزيادة
لفظ مخصوص **قوله** وهو يسكن اهواضها **قوله**
بمعنى واحد اي هنا وان كان السلف يطلق على العرض اي
ولو لم يذكر المم ولا غريم من الشافعية معناه لغة لكن ذكر
تلا من الحنفية في شرح الكفر انه لغة الاستعمال **قوله** هو صوف
هو با

هو باجر **قوله** في الذمة اي بلفظ السلم والانه من البيع
كما مر من الاشارة اليه ولذا قال الماوردي ليس لمن
يخفد يتوقف على لفظ مخصوص الاثارة ثقة السلم والنكاح
والكتابة **قوله** ولا يصح اي السلم **قوله** لا باليجاب
وقبول اي بشرطها المتقدم فان كان البيع لانه نوع
منه على ما مر وانما افرد المم بالذكرة لاجل اعتبار الشروط
الزائدة فيه المذكورة وقوله الذي خمس شرائط الا تقرب فانه
اكثر من ذلك كما يعلم من الشئ فتأمل **قوله** ويصح السلم جالا
اي عند ما نقط **قوله** وموجلا اي عندنا كالجنة الثلاثة
رضي الله عنهم **قوله** فان اطلق اي لم يصرح فيه بحول ولا
تاجيل فهو حال وهذا في السلم فيه اما راس مال السلم
فلا يصح فيه الاجل ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما
سيا في **قوله** في الاصح اعز هو المعتد **قوله** مضبوطا
بالصفة اي ان يحزن له صفات بعينه ويعرف بها
كما اشار اليه الله فخرج بذلك الجلود والنبل وراس الحيوان
والاواني المعمورة ولين يخرج من مالم يصيبه قال
نص في صحيح السلم في نحو الاسطال المربعة وفي قطع
من الجلد مدبوغة وزينا **قوله** في السلم فيه اي بنفسه
قوله ولا يكون ذكر الاوصاف الخ قال شيخنا
صوابه استغناط لفظ ذكر لان الكلام في كون السلم فيه
له صفات لا يفرز وجودها لبيع فان كان له صفات يفرز وجودها

لم يصح قتال **قوله** كولو كبراي وهو ما يقصد للزينة
ويصح في الصفار منها وهو ما يقصد للنداء ويكنى في سائر
الجواهر الا في العقيق لا خلاف اجماره ولا في الضبطه بوزن
او غير **قوله** وجارية واختها اي وكذا اوجاجه وزنها
قوله لم يخلط به غير وفي بعض النسخ لم يخلط به غير
اي من غير جنسه كما قال بعضهم انتهى والوجه خلافه
لبدخل واخت المركب من الجلود مثالا على ان في كلامه
اشارة الى ان هذا الشرط مستثنى عنه ما قبله لان عدم
الصحة منه عدم انضباطه فتأمل **قوله** ومجوز
اي ومنه الغالبة المركبة من نحو مسند وعسبي
ودهن وقد يزد فيها عود وكافور ومنه ايم الترياق
بالشار والدار واليا مع الحركات الثلاث وينال له ايم طرائق
وهو المركب بخلاف المنرد بان كانت نبات او حمار فان
يجوز السلم فيه **قوله** فان انضبطت اجزاه اي
تحتز وهو المركب من حرير وصوف ومثله الفتاج
وهو المركب من نحو حرير وقطن **قوله** كجبت ايم
هو يسكنون الباء الموحدة ومنها مع تشديد النون
وتركه قال **قوله** شبحنا وتشبهه كمنضبط الا جمل
بالجبن لعله خريف من السباح والافقية نظرا لاهر
لان الانحة فيه ليست جزا مقصودا منها خارج بقوله
الغصود الاجزات جعل مثالا لما خرج بذلك فظاهر لكن كلامه

بنافيه

بنافيه انتهى **قوله** ولا محل لهذا النظر لان ما فيه
من الملح والانحة من مصالحه كما صرح بالصحة النوري
في معنى المحتاج واقعه الجلال المحلى وهو المعتمد **قوله** والشرط
الثالث الخ خالف الملم هنا اسلوبه السابق لوجود المانف
منه مع ان مفهوم الشرط وجودي او دفعي ايهام من الشرط
قبله فتأمل **قوله** لطبخ او شي اي او قلى كالحكم في الجميع
وفي الاول واليسفي في الثاني والثالثة في الثالث **قوله**
كالصعل اي اذا اريد تميزه من سمعه فيصير منه ومثاله
السكر والفانيه وهو عسل النصب والديس والصابون
والبالات نارهها مضبوطة قال العلامة الديلمي ومثلهما
النيلة بالام او الدال كذلك انتهى وفارق عدم صحة تبع بعض
المذخورات ببعض اصبحت باب الربا فتأمل فرع لا يصح العلم
في الشك بفتح الحان كما قاله الماوردي **قوله** فليس
يسلم اي قطعاً **قوله** ولا ينفق ايم يبيع الاظهر ان وضو
المعتمد لمناقاة لتفريقه السابق فتأمل **قوله** ان يكون
من معنى الخ مثله النمل يسلم في نحو صاع من هذه الصبرة
وهو ظاهر كلامه بل صريحه وبعضهم جعل هذا المثال
من انما ما قبله وجعل هذا الشرط في موضع السلم فيه
ومثله بالسلم في ثمرية صغرى او بسنان او ضيقة
وهو غير مستقيم لانه يلزم عليه عدم صحته في الثمرة
الكبرى ايم على ان موضع السلم فيه قد يجب تعيينه ويلزم

عليه التكرار ايم لان هذا سياي في كلامه اللهم الا ان يقال هو جري
 علي الغالب والمعتد به عن غيره فقلت اما اذا سلم في مكر
 فزينة او ناهية عظيمة مع وثيق فلا يجوز ابداله لكن لو اتى
 بالاجود من غير تلك الناحية اخرج بنبوله بما يظهر ويحل
 ذلك اذا سلم في بعضه لا في كله في لا يقع في جميع **قوله** ثم
 لصحة السلم فيه اي في الشيء الذي ذكرت له الشروط الخمسة
 السابقة **قوله** وفي بعض النسخ ويصح في لا يخفى ان النسخة
 الاولى اصح واولي والمراد من غالب الشروط الاتية ان يذكر
 في العقد ما استفيد اعتباره من الشروط السابقة بلفظه
 يعرفها العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هنا زيادة وان يكون
 المسلم فيه مما يبيع ببيعه وهو مستدر كقوله **قوله** ان
 يصنفه اي ان يذكر في العقد الالفاظ الدالة على الصفات
 الاتية بما مر مع ذكر الجنس والنوع ولو قال ان يذكر في
 لكان اولي **قوله** بعد ذكر جنسه اي بلفظه يعرفها
 العاقدان وعدلان كما مر **قوله** التي يختلف بها الثمن
 وفي بعض النسخ الفرض اي بان تكون من الصفات
 التي لا يتسامح بمثلها غالبا فخرج به نحو الحمل متحيز
 وهو سواد اجفان العينين من غير التحال والدع
 وهو سوادها مع السعة والالاحة وهي لا تناسب الاعضا
 ولا يجب فيه ذكر القوة على العمل ولا كونه قاربا او ص
 دلالات ذكر شيء من ذلك اعتبر وجوده ويكفي في القدرة
 المطلقة

المطلقة عادة امثاله في ذكره وكن في الكتابة ونحوها **قوله**
 نوعه كتركه فان اختلف صنف النوع وكره في وقطاي
 وجب ذكره **قوله** او نوشتته اي او شيوينته او بكارته
 قال العلامة البلي وليا الخنثى فلا يصح السلم فيه ولو اوصا
 لندرك وجوده انتهى قال العلامة بن قاسم والمسئلة
 في النسخة وغيره **قوله** فترى ما بعده لو قال عا بده لكان
 اولي واحسن لانه مستبر فيه ايم ويعتمد قول الرقيق
 في اعتلامه وكن في سنده ان كان بالفاسل والاقول
 سيده المسلم ايم ان ولد في الاسلام والاقول الخامس
 اي الدالين بظنهم **قوله** في الابل والبقر فيبيع
 السلم في جميع الحيوان خلافا للحنفية رضوانه عليهم
 لحن في غير احوال منها **قوله** والموت اي ويجب ذكر وصفه
 لا ذكر القدر واعتمد العلامة الرباعي اشترط ذلك وهو
 كذلك **قوله** في الطير اي وكذا السمك ونحوهما
 مثلها ويشترط في لحم غيرهما ذكر النوع كالحم بقرة
 ونحوه وكذا اخصى معلوف رضيع مذبذع او صدها
 من مخنا وغيرها ويعتبر عظم معتادا **تكملة**
 يصح السلم في السر والجراد طين عدا او ميتين وزنا
قوله والنوع اي وكذا ابله **قوله** انه اختلف فيه
 غرض وقد يعني ذكر بلده عن ذكر نوعه كعليكي
 لا كونه من نسج فلان مثلا **قوله** كحظن عراقي او شامي او مصري

والفظ والدقة بالدال المهملة وهما وصفان للفعل عن الأصل
وقد يقال الثاني على النسخ كلفه **قوله** والصفافنة
أو الدقة باللام المهملة وهما وصفان للنسخ والأول ضم
الخطوط بعضها إلى بعض والثاني ضم **قوله** يحمل على الخاف
لا على المفصولين ويجب قبول المفصول به ما لم يختلف
به الفرض ومنه يعلم صحة السماع المفصول لا بدوا
ويصح في الصبوغ قبل شجرة وكذا بعده أن لم يسد
الصبيغ فرجة كالشويروين كرفي ثرو زيب
وحب نوعه ولونه وبلده وجرمه وعنته أو حدائته
ويستحب ذكر كونه غنيب عام أو عامين وطلقة
يحمل على ما يسمى غنيبا عرفا وفي غسل الخل مكانه جبال
وزيانه كصيفي ولونه كالبني وخود كد **قوله**
أو يكون السلم فيه معلوم القدر اللهم لا يقال إنما به
ذكره لأجل الأنواع بعده فتأمل **قوله** في مكيل أي
أن عدم المكيل فيه ضابطا لأخفقات مسد ولا نحو
بطيخ وقتا ما هو أكبر جرما من التمر ولا نحو نصب السحر
ولا نحو البقول والتبن والدريس والخطب والخشب
فيتضمن في جميع ذلك الوزن **قوله** في موزون ومنه
التقدير فلا يصح منها إلا بالوزن ويصح في مكيل وزنا
وعكسه بنما ينضبط بهما كالحبوب ولا يصح الجمع بين
العد والوزن في نحو البطيخ **قوله** إلا إذا ريد ألا فيما يسهل فيه
ذلك

ذلك كالميل بكسر الهمزة والخشب ولا الجمع بين المكيل والوزن
في نحو البطيخ إلا إذا ريد بالوزن مثلا التقريب ولو في الواحدة
من ذلك ويجري ذلك فيما يأتي **قوله** في معدود أي كالأجار
ونحوها **قوله** في معدود أي كالأجار والارض ولا يجوز
تعيين كتيال إلا أن عرف قد مر بالمعتاد **قوله** والثالث
منه يجوز في قول المم الخ أنا خالف المصنوع فيه لوجود
أداة الشرط المانعة من الشرط أو لفادة أن المراد بالشرط
ذكر المكيل لأن أصله أنه قد تقدم فتأمل **قوله**
في كذا هو لفظ المصدر أو الفعل الماضي للفاعل أي العائد
قوله وقت محالة هو بكسر الهمزة أي أن يذكر وقتا
ينتهي به الأجل ويجب تسليم المسلم فيه إذا وجد ذلك
الوقت مما يعرفه العاقدان أو عدلان ولومن الكفار كالصبي
وربيع وحمادي ويحمل على ما يليه ويحمل على أوله أن قال إليه
أو أب رأسه أو حاله وعلم آخره أن قال إلى فراغه أو سلخه
أو آخره فان قال بينه لم يصح العقد ويحمل الشهر على الغري
فان قسما بغيره محال به ولا يخفى أن ما ذكرناه هو مفاد
كلام المم والسنة وهو غير مراد ولا يستقيم دليل الشرط
ذكر وقت حلول الأجل إما بذاته كقوله موحيا لا
شهر أو يعلم وقت الحلول بفراغه وإما بغاية له كقوله
موحيا له وقت كذا أو يعلم وقت الحلول بوجود ذلك الغاية
فتأمل وأما قول الشارح كذا البس واحد من هذين على ما ذكره المم

المبين

قوله كشهر كذا فان اجل شهر من شهر فليس او النوس او الروم
 جاز وان اطلق محل على اهلاكي لانه عرف الشرع فان الكسر
 شهر حسب الباقى بعد الاول المنكسر بالهنة وتحم الاول
 ثلاثين يوما مما بعد ها ولا يحكى المنكسر لبالايتا خرا ابتدا
 الاجل عن العقد **قوله** ان يحكى المسلم فيه موطنه اي
 يقرب على الظن وجود المسلم فيه في محل وجوبه ولو بالنقل اليه
 من بلد اخر ولو بعيد عنه فخرج به ما لوطن حصوله عند
 الوخوب لكن بمسقة عظيمة لقدر كبير من الباكورة
 فانه لا يصح كذا له الشيطان انه الاقرب الى كلامهم
 ولا ينفسح بانقطاعه قبله او منيه وله الجارية في الثاني **قوله**
 تسليم المسلم فيها هو انما هو في محل الاضمار فتأمل **قوله**
 فلو اسلم فيها لا يوجد عند المحل اي بان لا يوجد اصلا
 او يوجد نادرا اخذ بمفهوم الغالب والتمثيل بالربط
 في الشئ يصح ان يكون مثالا لها فتأمل **قوله** ان كانت
 الموضوع لا يصلح ان يوصل له ولم يكن محله من بلده
 الى محل التسليم مؤنة تقين موضعه وان لم يذكر
 فان ذكر اعظم عمل به ولو خرج الموضوع عن الصلاحية
 تقين ان قرب محل يصلح اليه وسواء اسلم الحال والموئل
 ويحكى ان يقال في بلد كذا او يصل الى نحو السور
 ويجوز ان يداره مثالا وفارق في شهر كذا كما لا خلاف في الاعراض
 في الزمان غالبا اي موضع التسليم الخ لو قال اليه لكان اولى واخصر
 اللهم

اللهم الا ان يقال ذكره للايضاح فتأمل **قوله** ان يكون الشئ
 معلوما اي وهو راس المال كما مر في البيع فذكره هنا تكرار اللهم
 الا ان يقال ذكره هنا ليعيد ان راس المال يسمى شئ وان كان
 الاغلب تغييرهم في هذا الباب براس لقال السلم فتأمل **قوله**
 ان يتفاد بضاه الخ لا يحكى ان صيغة المفاعلة باطلة اذ ليس
 في حال من العاقبة قبض ولا اقتباس من المسلم والقبض
 من المسلم اليه على انه يحكى القبض من المسلم اليه فقط
 على المعتمد كما في البيع مع ان هذا تكرار مع ما مر فتأمل اللهم لا
 ان يقال المفاعلة ليست على ما بها فتأمل **قوله** قبل التفرق
 اي وكن الخاير فلو اختلفوا فقال المسلم ان قبضت
 بعد التفرق وقال المسلم اليه قبله ولا بينة له صدق مدعى الفسخ
قوله ففيه خلاف فتفرق الصيغة اي فيصح فيما قبض
 ويطل فيما لم يقبض كما مر والاعتبار بالقبض الحقيقي اي وهو
 في المنفعة بقبض محلها **قوله** فلو حال المسلم الخ **قوله**
 ان قبضه المسلم من المسلم اليه او من الحال عليه وسلمه
 للمسلم اليه في المجلس صح ولو اضر المسلم اليه المسلم فيه في محل
 التسليم وكذا كل دين موئل فان كان قبل محله فله المسلم
 الامتناع من قبوله ان كان له غرض صحيح ولا اجبر
 على قبوله فان امتنع اخذه الحاكم عنه وان كان بعد محله
 اجبر على القبول مطلقا وعليه الا بر ان كان الا بر غرض
 المردي ولو اجتمعا بعد المحل في غير محل التسليم وجب الدفع

والقبول ان لم يكن محله مؤنة فان كان محله مؤنة لم يلزمه
الدفع ما لم يتجملها المسلم ومثل المؤنة ارتفاع الاسعار
في بعض الاوقات **قوله** والثامن ان يكون العقد المحرر
لغير المراد من هذا الشرط عدم ذكره في شرط مقتضاه
ان ذكره يبطل العقد نراجعه وتامل **فصل**
في بيان احكام الرهن وجمعه رهان كجبل وصال وبيع
رهن بضم الحاء والاصل فيه توله تعالي فرهن مقبوضة
وهو احد الوثائق الثلاثة والاخران الرضان والشهادة
وهي خوف المجد والاولان خوف الافلاس واركانه خمسة
راهن ومرتهن ومرهون به وصيغة وهي الايجاب
والقبول وبشرطها كافي البيع وان لا يشتمل على ما يضر
الراهن او المرتهن كان ثبوت رواده **قوله** فترهونة
او عدم بيعه عند الحل **قوله** وهو لغة الثبوت
ومنه الحالة الراهنه اي الثابتة **قوله** وبشرعا جعل
عين الخ لو قال تعلق ديني بمال الخ ليدخل في النكاح لكان
اولي الالم الا ان يقال هذا اقرب للرهن المجعلي فتامل
قوله ماله اي متولة **قوله** الايجاب اي من الراهن **قوله**
وقبول اي من المرتهن **قوله** ان يكون مطلق التصرف الخ
لو قال اهل تبرع فيما يرهنه او يرهن به لكان اولي واشب
ليخرج به الولي في مال محجور فلا يجوز ان يرهن به او يرهن
الا لضرورة او غبطة ظاهرة الا الحاكم يجوز له ذلك للمصلحة

قوله وذكر

10
قوله وذكر الم ضابط المرهون الخ لو قال والمرهون به لوفي بها
ذكره الم وبقيت الاركان تتامل **قوله** وكلما جاء بيعه
يجوز رهنه نعم لا يجوز رهن النفعة ابتداء ولا الدين عندهن هو
عليه لانه غير متعلق به تسليمه ولا المديونية بيعه من الرهن
فان السيد قد يوت فحاة ينسب لمقصود الرهن ولا المعلق
عنته بصفة يمكن سيقا حول الدين الا بشرط بيعه قبلها
ولا الارض الزرعة **تنبيه** يستثنى من
مفهوم كلام الم الامة التي لها ولد غير مميز فيجوز رهن احد ما لبيعه
وبيعا عن عند الحاجة اليها ويقوم المرهون منها وحده
موصوفا بكونه حاضرا ومحصونا بشرع الاخر فالزيد
على ثبته قيمة الاخر ويوزع الثمن على قيمتها بتلك النسبة
فان كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الاخر مائة وخمسين
فالنسبة اليه بالاثلاث فيسقط حق المرتهن بشئ من الثمن وشمل
كلامه الشئ وقبضه بقبض كله وخرج به المكاتب والموقوف
وام الولد ونحوها **قوله** في الدين الخ قيد لا بد منه وكذا
الاستقرار فيشترط في المرهون به كونه دينيا ولا منفعة
ملتزمة في الذمة **قوله** فلا يبيع الرهن عليها اي الاعيان **قوله**
او المستعارة اي او مستأمنها او مستأجرة **قوله** من الاعيان
المضمونة ليس قيد او لو سكت الم عنها لكان اولي واخصر
لشمل غيرها كالوديعة المم الا ان يقال انها تقام بالطريق
الاولي ودخل فيها الوثوق فاما شرط الرهن في دفعه ان لا يخرج

الابرهين فان اراد الرهن الشرعي بطل الوقف او اراد مطلق
التوثيق ليجوز حاملا لاحداه على رده لم يضر وعمل بشرطه
الا ان فذر الانتفاع به ومثله بالواطئ حلا على المعنى اللغوي
قوله واكثر ما يشترى لا يجزى انه يعتبر في الرهن به كونه
دينا ثابتا لازما مبرورا ولو بالادخل نحو ثمن البيع في زمان دنار
المشتري فقط فخرج بالدين لا بجان حمار ايف وبالثابت
اي الموجود ما سيقترضه لانه وثيقة حق فلا يتقدم عليه
كالشهادة او نفقة الزوجة في القدر بالزوم نحو الكتابة
وجعل الحمال قبل الفراغ من العمل فخرج ما فعله الله غير مستقيم
لانه ان اراد بدين السلم راس المال فهو من اللزوم وعدم
صحة الرهن به لا يشترط قبضه في المجلس وان اراد به المسلم
فيه فهو ما يصح الرهن به ولا ثمن المبيع في مدة الخيار اذ لم
يجز المشتري وانما لم يصح الرهن به لعدم الملك فيه تامل
قوله والراهن الرجوع فيه اي في الرهن قبل قبضه بالقول
مكرهت فيه او بطلته ويتصرف في الرهن كهيئة
رهين ولو غير مقبوضين وكتابة ولو فاسدة وتسير
واهبال منه او من خرابية واعناق ونحوها لا يفعل لو طي
ولا تزويج لعبد او ام ولد لموت عاقل رجونه وبينهم ولتية
بقامه ولا باعمايه بل تنتظر افاقة وان طالت
فان ابس منها فكاك الجنون واخر من بعد الاذن لا يطله وقبله
تعتبر اثارته فان لم تكن بطل الرهن ولا باقاي ونحوه عسير
لان

لان حكم الرهن وان ارتفع بالتجر عاد بالانقلاب خلا يقبض
بعد تحلله ولا يعتد بشبهه حال تجزم واما الموت ونحوه ما تقدم
بعد القبض فانه لا يضر قطعا كن لو تجر العسير يصد
القبض رطل الرهن بمعنى ان تنفع حكمه لا بمعنى بطل من
اصلها فان عاد خلا عاد الرهن بالاصيغة جديدة
قوله فان قبض الرهن العين الموهونة اي باذن
الراهن عن الرهن وتصديق عليه فلو اختلف في قبضه
عنه وهو بيد الراهن او المرتهن ونال الراهن غصبته
او قبضته عن جهة اخرى صدق بيمينه كما يصدق في
اصله وصفته **قوله** من يصح اقتباضه وهو من
يصح عقده للرهن وللعاقدة اذ اية غيره فيه ما لم يلزم
اخذ القابض والقبض فلا يصح انا بة عبد الراهن غير
المكاتب **قوله** لزوم الرهن اي من جهة الراهن فقط **قوله**
وامتنع على الراهن الرجوع فيه اي ولا يصح منه تصديق يزيل
الملك كالوقف فانه باطل اي وكذا الاجارة والاعارة
ان كان الدين حالا او اجل قبل ان تضامدتهما ويمتنع عليه
الوطي خوف الحبل لمن تحبل وجسم الباب في غيرها
ويمتنع عليه الاستمتاع به لان جبر لو طي والا فلا
يحتل لانه لو خاف الزنا لم يطا حازه وهو المقعد وكذا
الاعتاق الا اذا كان مؤثرا فيها فينفذ عقده والاداء
لو صلبت منه ويغرم القيمة رهنه مكانا بل المقعد الحكم عليها

بالرهنية وهي في ذمته قبل عزمها كالارث على الجاني وان كان هو الرهن
والا لم ينفذ ويلغوا العتق ويوقف الابلاذ فان انتفى الرهن
نفذ والولد من سبب ولا قيمة عليه منه وله انتفاع به لا ينقص
كالركوب وغیره وله استرداد كذا وكذا **قوله** لا يشترط
عليه الا مع النعمة ولا يمنع مصلحة المرهون لقصد وحجم
وله باذن المرتهن ما منعه منه **قوله** الا بالتدبير اي
التفريط في تلفه كخروجه عن الامانة ومثله امتناعه
من تنسليه بعد البراءة من الدين **قوله** فيه اي في
المرهون **قوله** ولا يستطع تلفه اي المرهون **قوله**
ولو ادعى المرتهن **قوله** تلفه اي تلف المرهون **قوله**
ما لا يتلف الا ومثل القبط البراءة منه والارث والعتيق عنه
وعبر ذلك **قوله** ان لم ينفذ هو تفسير بالمراد فتأمل
قوله حتى يتقضى جميعه اي ان اتخذت الصفة والراهن
والمرتهن والدين فان نفذ المرهون كالثلاثة عبيد على دين
واحد ونفذ المستحق كالوارث فيما لو مات الراهن عن ورثة
فلا ينفذ شي من الرهن توتا بعضهم حصته وان اختلف شي مما
ذكر انك ما يخصه فلورهن نصف بدین ونصف باخر
فيري من احدهما انك قسطة ولورهنها عدها عند شخص
بدین له عليها فادى احدهما عليه انك نصيبه ولورهن
عده عند اثنين فيري من دين احدهما انك قسطة
قاعدة كل امين ادعى الرد على من ائتمنه
صدق

صدق يمينه الا المرتهن والمكفري فلا يصدقان الا يمينه
لان كلامهما اخذ العين لغرض نفسه فتأمل **فصل**
في بيان احكام الحجر بفتح الهمزة وسكون الجيم وهو
انواع كثيرة كما سيأتي انما عدها بعضهم الى نحو سبعين **قوله**
بل قال لا بد من ان هذا الباب واسع جدا لا يتحصروا افراد
مسائله ولعل اقتصار الشرح هنا على حجة السفة والفلس وان
خالف كلام المم لكونها محل ضرب الناقض عليها بما لا يخلو غيرها
ولو قال في الحجر وسكت لكان اربى واعم والا صل فيه قوله تعالى
كان كان الذي عليه الحق سنيها او ضعيفا او لا يستطيع ان يملأ
فسر الامام الشافعي رضي الله عنه السفيه بالمد والضعيف
بالصبي وبالكبير المختل والذي لا يستطيع ان يملأ هو الغلوب
على عقله وهو نوعان نوع شرع لمصلحة الحجر عليه
ونوع شرع لمصلحة الغير فالحجر على الصبي والجنون والسفيه
لمصلحة اذ المقصود منه حفظ ماله والحجر على الفاسق ومن
بعده لمصلحة ارباب الديون والورثة والسيد **قوله**
فيمنع من السفيه الخ قال شيخنا وكذا من غيره
فاقتصاره عليه ليس للتقييد انتهى **قوله**
وما قاله شيخنا ليس مراد التثنية الصبي والمجنون مع عدم
صفة اطلاقها اللهم الا ان يراد بالغير نحو المنيق والعبد فتأمل
قوله على سنة من الاشياء الخ انا اقتصر المم عليها لانها
المشهوره فلا ينافي ما سيأتي قال شيخنا والظرف في قوله على سنة

محله دفع كلام المم وغير الشر وجعل محله نصبا وهو غير مستقيم
لكنه مفتر لكون اعرابه تقريريا فتأمل **قوله** وفهم
اي السفينة **قوله** المبذر لانه اي بعد بلوغه رشيدا كاياتي
قوله في غير مصارفه اي وهي الوجوه المحرمه كشرب الخمر ونحوه
ومسته رصيه في تحريمه لا صدره في تحريم المطاعم والملابس ووجوه الخمر
باب سبل العلامة الذي هل الاصل
في الناس الرشيد او لا فاجاب بانه ان علم الرشيد بعد البلوغ فالاصل
الرشيد والابان علم ضرر بعد البلوغ فالاصل السفه **قوله**
والفلس الخ والمجرب فيه مصلحة الفروع والاشكال بعده بخلاف
الثلاثة قبله كما مر والمجرب عليه بطلب الغرما او بطلبه هو
او علي وليه وجب على الحاكم المجرب بالطلب من الغرما او الفليس
او غير طلب في المجرب عليهم او الفايدين الذين لا ولي لهم **قوله**
الذي ارتكبه الديون الخ لانه الجنس ويعتبر كونها لادمي حالة
لازمة زائدة على ماله العيني او الدين الذي يتيسر الاذامنه
واحدة المنافع الذي يملكها وما حصل من مستملات له فلا حجر
بالمنافع ولا بوجله ولا بد من الله تعالى ولو من غير ما على المقتد
كالزكاة ولا بد من غير لازم كغور الكتابه ولا يخل الدين الوجل
الا على احد ثلاثة اثبت ومن ضرب عليه الرق والمزاد ان
اتصل مونه بالردة فان قيل يا فائدة تنقيح الردة بالكون قلنا
ليرتب على التنقيح بالردة ما اذا علق الطلاق على حلول الدين
فان زوجته تطلق بمجرد وجود الردة وقال شيخنا الشيرازي

تظهر

تظهر فابيد ته ايض فيها او تصرف بعد الردة باذاماله لبعض الغرما
فاذا مات لبنين بطلان تصرفه اثبتين حلول الدين بنفس الردة
ويصدق الفليس بيمينه في اعساره ان لم تعرف له مال ولا لا بد من
البينة وباع فيه سكتة وخادمه ومركوبه وان احتاج اليها
لزمانته او منصفه لان تحصيلها بالاعسار ممكن فان نفذ رطل
اغنيا المسلمين ويترك له ومن تلزمه نفقته لبس ثوب لا يوق
به وهو قميص وسراويل ومنديل ومعصب اي مداس ويراد له
في الشئنا خوفا او فرقة ولا تلزمه ان يكسب لبقة الدين بعد
قسمة ماله الا لدين عصى بسببه لاجل فوجده من المقصنة ولا
يترك له فرش وبسط لكن يسامح باللبد والحصير القليل
القيمة ويترك له ما لم يتركه السبع ما ياتي في قسم الصدقات
ويشبعي هناك ياتي عند ترك السبع ما ياتي في قسم الصدقات
وهو المعتمد ويترك للمجدي امر تزوج حيله وسلاحه المحتاج
اليها اما المنتطوع بالجهاد فان وفا الدين افضل الا ان يتعبد
عليه الجهاد ولا يجبر غيرها وكما يترك الفليس ان لم يوجد في ماله
اشترى له **قوله** بدينه اي ان كان واحدا **قوله** او بدونه
اي ان كانت متعددة **قوله** والمريض اي الذي به مرض
تخوف وان مات به **قوله** والمجرب عليه اي المريض **قوله**
فيما زاد على الثلث الخ ولا يحتاج منه الي ضرب قاض لانه لا يجوز
شرعا الا حسا كما مر **تنبيه** تنفذ وصية المجر عليه
بالثلث وان لم يرض الورثة وما زاد عليه لا ينفذ فان اجازوا نفذوا ولا

تصرفات أخرى المذكورة في المطولات وينبغي معرفة المجنون بأفاقته
ومجر الصبي كزوج منبه وقت أمه كانه است كماله تسع سنين فخرية
أو بلوغه خمسة عشر سنة فخرية تحديده ذكر كان أو أنثى ولو عميل
كما مروا بحضرة الجبل في الانثى وإما الخنثى المشكك فحكمه أن أنه أمي
بكره وخاص من نرجه حكم يبلغه لا أن وجهه أو أحدهما
من أحد الزوجين جواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه كذا قال الجمهور
من الشافعية وهو المعتمد خلافا للامام ومن تبعه فإن بلغ
غير رشيد دام الحجر عليه أي رشده وهو من حجر سنة وثلاث
له السفية المهرل ويقال له بذر بعد رشده سنة ١٢ أهل ابصر
لكن هذا تصرفه صحيح كالرشيد حتى يحجر عليه القاضي وإذا
رشده باختياره انفك عنه الحجر بلا منقضي بخلاف من حجر عليه القاضي
فلا بد من نكح **قوله** أو اشترى كلامه أي الطعام أو غيره **قوله**
دون تصرفه في عيان ماله أي أن كانت في الحياة ابتداء في صلح واردة
بعين أو دين أو أسندة أي ما قبل الحجر ويعقوبه مطلقا ويصح تنبيهه
ووصيته وفوقها ورده بعيب فيه مضاعفة الغرامة **قوله** فيما لا يعلو
الثلاث أي في غير نحو وصية لوارث والأقارب من إجازة بقية الورثة
وإن كان أقل من الثلث **قوله** وإنما يعتبر ذلك أي المذكور من الإجازة
والرد **قوله** من بعده الخ أي الإجازة والرد إنما يصحان من الوارث
ويصح أن يصير هذا غير وارث عند الموت قال شيخنا
ولو استقط المم لفظ من كان أولي وأنسب **قوله** لظن أن
المال أي الوصية **قوله** وقد بان خلافة أي أنه كثير **قوله**
تصرفات

تسجل فيما زاد عليه مثاله وجب داره نصف ماله ولم تجز الورثة
الزائد وهو ثلث المارصارت الورثة شركة بالثلث في الدار
قاله المروي وغيره والموصى له بالثلث أن ينزله **قوله** وهو ثلث الورثة
أي لأن المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند تصرفه بوصية أو
نحوها كما مر **قوله** فإن كانت عليه دين الخ أي لأنه مقدم على غيره
والمعتمد أن ذلك لا يمنع من تصرفه في الثلث كما قاله شيخنا وأقره
قوله والصبي أي الرقيق ولو كان ثوبا والحق في حرم الله تعالى وسببها
قوله وتصرف الصبي أي ذكر أو أنثى ولو عميل وهو سلب
العبارة فلا تصح عقوده ولا إسلامه إذا كانت كلفا أو جنت الميز
أهله بأن يفرق بينه وبينهم مخافة أن يفتنوه وطعافى ثباته
بعد بلوغه على الإسلام فإن بلغ ونطق بالكفر هدد فان اضرب إلى أهله
قوله والمجنون الخ وهو سلب العبارة أي كعبادة المعاملة والدين
كالبيع والإسلام وسلب الولاية أي كإيائي ووجه سلبها
احتياجه إلى من يتولي عليه ووجه سلب العبادة في الأموال عدم
صحة قصده بخلاف الأفعال فيعتبر سلب التملك بالاحتطاب
وموه وبغيره ما اتفق عليه غير **قوله** غير صحيح أي بل باطل مطلقا
على ما سبق **قوله** فلا يصح منه أي الصبي والمجنون والسفينة
وأشار إلى أن الكلام المسالي فلا يصح في صحة عبادة الصبي المميز
وأنه في قول الدار وإيصال هدية من يامون وأقرار كل
بموجب عقوبة ويلحق بالأموال الولايات والشهادات والمعتد لا عقد
الزكاة من السفينة باقت ولية كما أشار إليه الشيخ ويصح من السفينة
تصرفات

صدق بيمينه اي متبطل جازته فيما زاد على الثلث **قوله**
وتصرفا العبد اي الرقيق ولو انني باطل بغير اذن سيده ان كان
في الاموال اما العبادات فصحة منه وان منعه السيد منها
واما الايات فلا تنفع منه وان اذن له السيد فيها والحاصل
كما قاله الامام ان تصرف العبد على ثلاثة اقسام قسم لا يصح
منه وان لم ياذن له السيد وهو الصوم والصلاة وكذا
الخلع والطلاق وقسم يتوقف على اذن السيد وهو المعاملات
كالبيع والاجارة **قوله** اذا اعتق اي كله خلافا للشريعة
لا سلام ومن جرح وهذا فيما لزمه برضى مستحقه كبيع وقرض
والايات لزمه بغير رضى مستحقه كخلق بغصب بعلق برقبة
فيباع فيه مهر اعي السيد ما لم يفده باقل الامرين من ارش جنيته
وقيته وما لزمه برضى مستحقه واذا منعه السيد بخلق بذمة وكسبه
وما يبيده ويصح اقراره بوجوب عقوبة فيقطع في السرقة ولا يلزمه
المال **قوله** وان اذن له السيد في التجارة اي او في بيع معين
مثلا **قوله** صح تصرفه بحسب ذلك الاذن اي وتعلق بمقابلته بما في
تجارته وكسبه وذمته على ما مر ولا يملك العبد بتقليد سيده او غيره
فصل في بيان احكام الصالح وما يتبعه من
التزام على الحقوق والتنازع فيها وهو سبب الاحكام لانه يجري
في سائر العقود بكونها بيعا واجارة وقراضا وهبة وابر او غيرها
وتشترطه بفق خصومة بين المتداعيين ولفظه يبعد التزود
عن وعن ولما هو ذم على الباغالبا وهو خصومة من المعلوم وقيل

اصل

اصل مبدى اليه وقيل فرع عن غيره والاصل فيه قول تعالى
من الصالح فيرثه خير الصالح جايز بين المسلمين الاصلح
احل ما اوجبه حلالا ولا كفارة في ذلك للمسلمين
وانما خصهم بالتمسك لا لقيادهم في الاحكام غالبها وهو انواع
صالح بين المسلمين والكفار وصالح بين الامام والنفاء
وصالح بين الزوجين عند الشقاق وصالح في المعاملات
والديون وهو المراد هنا **قوله** ويجوز وفي بعض النسخ ويجوز
قوله مع الاقرار اي وان انكر بعده ومثله اقامة الحججة
واليمين المردودة ويخرج الانكار والبيحت فلا يصح
الصالح معهما وان اقر بعده وليس من الاقرار صالحا حتى عما
قد عيه يحكم الا انه قد يبريد به قطع الخصومة ولو قال
هبتني ما نفع عيه او بعنيته او زوجني الامة كان اقرار
بملك المنفعة لا عين ويصدق من ادعاه على انكار
لانه الاصل **قوله** في الاموال اي الثابتة في الذمة **قوله**
وهو ظاهر اي واضح وانما قال ذلك لان الاصل في الصالح
ان يكون في الاموال واما ما ينفي اليها فهو تابع لها وكذا ان
لا يصح فيها بلفظ البيع مما سياتي بخلاف الاموال فانه قد يصح فيها
بلفظ البيع فتأمل **قوله** وكذا ما انفي اليها اي ال **قوله**
فصالحه عليه الخ صوابه عنه فتأمل **قوله** ابراي ان وقع
من دين على بعض ويسمى صالح خطبة ويصح بلفظ الابرا
واخط والاستقاط وكما مع لفظ الصالح كقوله ابراي من نصف

وصالحك على نصفها وفي هذا الاجتهاد الى قولنا نظر المقتضى
 الا برأ وكونه بخلافه اذ اوقع بلفظ الصلح وحده لان لفظ
 يقتضي القبول فتأمل **قوله** ومعاوضة الخ هو شامل
 لما لو صالح من دين او عين على دين او عين فتأمل **قوله**
 اي دينه الخ انما قصر الترخيل على ذلك مع ثبوت بعض العين
 نظر الدبر او مبادي الاخر فتأمل **قوله** على خمسة مائة منها
 اي الالف **قوله** اي تطبيق الصلح الخ مراده به ما يشهد
 التوقيت به ليرى مثاله الا في فتأمل **قوله** عدوله من
 حقه اي المدعى به **قوله** فكان ادعى عليه الخ هو شامل للصلح
 من عين على عين معينة غير مرافقة في علة الربا وكذا
 لو صالحه من الدار على ذهب او فضة معين وقصر على
 ذلك ليس في محله ولا ينافيه ما ذكره الم بقله ويجري
 عليه حكم البيع الخ فيشمل بالوصالحه عن الدار اي يجري
 فيه احكام البيع في الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو
 سلم وان لم يجري فيها حكمه وان صالحه منها على منفعة منها
 على منفعة عبده فهو اجارة لغيرها بها من المدعى عليه
 للمدعى وان صالحه على منفعة شهر او عید فهو اجارة لها بغيرها
 من المدعى بغيره وان صالحه منها على ردا بغيره فهو اجارة
 وهكذا وان صالحه من دين على عين فهو من بيع الدين لمن هو
 عليه فان اتفق في علة الربا وجب التبعين في المجلس
 والتقابض فيه والمماثلة ان اتفقا في الجنس اي وان لم
 يتنقا

قوله
 في علة الربا
 وهو ما ذكره
 في قوله
 في علة الربا

يتنقا فيها وجب التبعين في المجلس وان صالحه من دين
 على دين انشاء لان صح ويشترط تعيينه في المجلس
 او على دين سابق فبما مل **قوله** اي على هذا الصلح الخ كان
 الاولي ان يقول عليها لانه راجع الى المعاوضة فتأمل **قوله**
 نصبه منه لبعضها ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح
 ولفظه وحده وفي قوله ما مر واعلم ان الصلح يجري
 بين المدعى واجنبي بشرط صحته الا في اربعة
 فان كان ياقن المدعى عليه وبما له فهو وكالة او مال
 الاجنبي فالملك له الا ان دفع الثمن عن مركبه بقرض او
 شترع فان دفعه بغير اذنه فشراف مقصوب **قوله**
 ويجوز للانسان اي بيع ويجوز لا يجرى عليه وان لم ياذن
 له الامام فيه خلا قال الامام احمد في مدعيه حيث قال
 لا يجوز الا بآذنه **قوله** يضم اوله اي واسكان ثانيه وكسر
 ثالثه **قوله** باجنحة الخ ما خود من جنح يجمع بفتح التاء
 وضمها جنوحا او مال الاجنحة يجمع واجنحه غير **قوله**
 في طريق الخ وهو ما جعل عند احب البلد او قبله طريقا
 او وقفه المالك ولو بغير احب كذلك وهو بذكر وبيوت
قوله ويسمى يضم بالشئ الخ وقيل بينه وبين الطريق
 اجتماع واقتراق قال طريقا اعم مطلقا ويد له قول شعيب
 ما نصه في كلامه اشعار بانه في بيان فان لم يكن في بيان
 او لم يكن نافعا فهو طريق فقط وله حكمها نعم ان كان فيه

مسجد او نحو بر موقوفه على العموم او نحو حمام كنك فكالمشارع
من اوله الي ذلك الوقوف خلافا لبعض الائمة رضي الله عنهم
قوله بحيث لا يتضرر المار به اي اضرار ابيت انما لفنا
للعادة وهو المسجد والرباط والمقبرة كالمشارع **قوله**
المحمولة بفتح الحاء المهملة **قوله** الغالبة بالغين المججمة
والباء الموحدة بعد اللام اضبط من كونها بالعين المهملة
والثنية بعد اللام لانه لا ضابط لها وحكم السبايا وهو
سقفه بين حادطين والطريق بينهما كالجناح **قوله**
المحمل الذي هو بفتح الميم الاولي وكسر الثانية كما مر ومثله
الشقف المعروف **قوله** المظلة بفتح الميم وكسر الظا
المشالة المعروفة بالمحارة وبالمحمل المغطى اي عند العامة
ومثلها الموهية والراملة المعروفتان عندهم **قوله** اما الذلوع
لفهم ذلك في ثلوعهم المختصة بهم على الراجح ولا يجوز له
بناء دكة او دعامة يجدها او نحو يبر او غرس شجرة في الشارع
وان اشيع وان اذن له الامام في ذلك ولم يضرب المارة
وكان بعموم المسلمين لان شغل المكان بما ذكر مانع من
الطروق وقد تزدحم المارة فيصطكون اليها ولا يسهل
اذا طالت المدة اشبه موضعه بالهلاك وانقطع اثر
استحقاق الطروق بخلاف الاجحة ونحوها وفارق حل
القدس بالمسجد مع الكراهة بانه لعموم المسلمين
اذ لا ينعوت من اكل شرفه فان غرس لبصرف ريعه للمسجد
فالمصلحة

٢٢
فالمصلحة عامة اي بخلاف ما هنا وتخصيته جواز مثل ذلك هنا
حيث لا ضرر الا ان يقال توقع الضرر في الشارع اكثر فاستغنى
مطلقا قال العلامة الربيعي وهو اقرب الي كلامهم **قوله**
ولا يجوز اي فيجوز ومنع منه ولا يصح الصلح عليه قال
لان الهوي لا يفرق بالعقد **قوله** في الدرب المشترك اي
وهو الطريق غير النافذ الحالي عن نحو مسجد كرباط وبيرو
موقوفين على جهة عامة كما مر والافقوة الشارع كما مر اي قال
العلامة البرلسي وهو فارس معرب **قوله** باذن الشركاء ومنهم
الموجروا الموير والمساخرة المستعير ويبعد اذن غير الكامل
بنحو صبي بعد كاله **قوله** والمراد بهم اي الشركاء **قوله**
وكل من الشركاء الخ فيه اشارة الي بيان قدر استحقاق كل
شريك منهم فتأمل **قوله** ويجوز تقديم الباب اي الى جهة
رأس الدرب اي بغير اذن الشركاء ان لم يستطع من الباب
المولود بان سده او يعمد والاندلسيين الا ان فتأمل **قوله**
ولا يجوز تاخير اي الى جهة الاخر من الدرب سواء اول او لا
قوله الا باذن من الشركاء الخ والمعتبر في الاذن منهم من يابيه
ابعد من الاول عن رأس الدرب ويجوز لغير اهله ممن كلفه
جداره ان يفتح فيه بابا للمروءة باذن جميع اهل الدرب
وله مصالحةهم عليه بالمال وكلهم الدخوع بعد الاذن بالاهل
مضى شا ولا غرام عليهم ويجوز له فتح البواب بفتح الكاف
اشهر من ضمها اي الطاقات والشبابيك للاستئذان في جدار

نفسه وان لزم عليه الاطلاع على حريم جاره وجاره ان يبين
في ملحه جدارا مقابلا لها يمنع من رؤيته من **قوله**
لنتمة لوتان عا جدارا او سقفا بينهما
فهو من علم انه بي مع بنائه او قام بينة او حلف يمين الرد
والاف هو بينهما علنا ليد **فصل** في بيان احكام
الحوالة وما يتعلق بها واركانها ستة محال ومحتاج
وخطم ومحال عليه ودينان وصيغة كتاب في البيع
وخو ولا يتعين لفظها بل هو او ما يودى بهاء كتلت
حتى الي ملان او جعلت ما استحقته على فلان لكاو
ملكتك الدين الذي لي عليه بحقك ولا تكون كتابة
على المعتد ولا تدخلها الامالة خلافا للعلامه بن حجر
وهي رخصة لمساكني ولا صل فيها قوله صلى الله عليه وآله
مطل الفنى ظلم وانما اتبع احدكم على يدي فليتبع باسكان
التا الفرقية في الموضوع اي فلا يمتثل وصور الامامة
ابن حجر تشديد هافي الثاني وبسن قبولها على مقربا دل
لا تشبهه في ماله لهذا الحديث وصرفه عن الوجوب القياس
على سائر الماوضات **قوله** وهي كسر ها اي والفتح اضع
قوله وهي اي الحوالة **قوله** اي الا انتقال الحوالة
بذلك كاي ان الانتقال هو النحول فاني بتفسيره
وقال بعضهم لا انتقال حسه من النحول او يغير
فيه اختلاف المحل بخلاف النحول فتأمل **قوله** وشرعا نقل
الحق

الحق اي بصيغة نقل قال وشرعا عند يقتضي نقل دين من ذمة
اي افرق او وشرعا يقتضي انتقال الدين من ذمة المحيل الي
ذمة المحال عليه لكان اولي واحسن اللهم الا ان يقال هنالك
متعلق بمحل وف يقتضيه وشرعا نقل الحق بغيره والنزينة
عليه قوله وشرعا الحوالة **قوله** وثرايط الحوالة اربعة اي بل
حسنة كما ستعرفه بخمسة ولا يجوز ان المم عبر عن بعضها بالشر وظهور
فتأمل **قوله** رضى المحيل كونه ان كان بمعنى الايجاب كما يدل عليه
ما بعده فهو جزء من الصيغة وان كان بمعنى ما دل عليه الايجاب
فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة قال شيخنا وانما
عبر المم فيه بالرضى اشارة الى عدم ايجابها المفهوم من الحديث
السابق كما مر والمراد بالرضى المذكور وقوع الصيغة الدالة عليه
فتأمل **قوله** وهو من عليه الدين اي المحال فتأمل **قوله**
لا المحال عليه اي وهو من عليه دين المحيل وانما لم يشترط رضاه
لانه محل الحق ولصاحبه استيفاء باي جهة شاء ومنه يبي عدم
صححة الحوالة على الميت لانه قريب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا
تصح الحوالة على التركة لعدم شخص محال عليه ولا تصح اية بالزكاة
من الساعي ولا له وان تلقى المصداق بعد التزك **قوله** في الاصل
هو المعتد **قوله** ولا تصح الحوالة على من لا دين عليه وان جاز
قضاء دين الغير بغير ادنه فسلم منه ان الحوالة لا تصح ممن لا دين
عليه بالاولي **قوله** والثاني قبول المحل الذي هو يستلزم
الايجاب المدلول عليه بالرضى السابق وبه تتم الصيغة فتأمل **قوله**

والثالث كون الحق الخ لو اطلقه المم او عمه الدين المحال عليه
 اذ لم كان اولي واعم ولا يعارضه ما بعده فتأمل **قوله**
 مستفراي لازما ولو بالانكاري **قوله** والتقييد بالاستقرار
 ما ذكره الشرح الا اعتراض عليه مبني على ان المراد بالاستقرار
 عدم تطرق السقوط اليه في المستقبل ولعله غير مراد وانما
 المراد به تمام ملكه عليه فيدخل فيه الصداق قبل الدخول
 والافق قبل استيفاء المنفعة ودين السيد على المكاتب غير محرم
 الكتابة وعن المبيع في زمن الجوار ولان الحوالة به او عليه
 اجازة وبما يثبت الملك فكانه قال الزمته واحلت به
 كما في البيع الضمني ودين القرض وغير ذلك ويخرج جعل
 الجعالة قبل الترخيص منها ودين الكتابة ولذلك كان لازمة فيه
 نعم يصح ان يجيل المكاتب سيده بها على اجنبي وان كان لا يصح
 الاعتراض عنها فهي مستثناة ولا يرد عليه دين السلم وراس
 ماله لانه خارج بعدم صحة الاعتراض عنها على انه وارد على اعتبار
 اللزوم الذي عدل اليه النووي عن كلام الرافعي الذي ذكره الشرح
 اللهم الا ان يقال مراده بالاستقرار ما تقدم في الرهن من
 انه يطلق بمعنى اللزوم او بمعنى حصوله استيفا مقابلته كقولهم
 يستقر من الامارة على ملك المورث بقدر ما مضى من المنفعة
 كما نهت عليه في باب الرهن مراجعه **قوله** وخرج فالمعتبر الخ
 هو الممنه **قوله** اتفاق ما يبي بشرط اتفاق الدينين
 فيما ذكره المم في علم القاطنين وفي العقد وفي الواقع ومنه
 ان

ان يجيل خمسة عليه على خمسة عشر له فلو جهل القاطن او اوصها
 شرط من ذلك او عقد اعلى لمخالفة او تبين بعد العقد مخالفة
 فهي باطلة وخرج بها في تمامتها في رهن او ضمان او اشتهاد
 او نحو ذلك فلا يعتبر منها بل يتفك الرهن ويبرأ الضامن بها
 والعشر طأ خيار مجلس او شرط **قوله** والحلول والتأجيل اي
 سواء كان مثليا او مستقويا كقول **قوله** ويبرأ المم المحال عليه
 قال شحنا فيه تدبير الفعل ورفع المحال عليه وهو خلاف
 منيع المقتن انتهى اقوال **قوله** وهذا الاياتي لان المتن
 لم يذكر المحال فهو كلام مستأنف من المتن وخرج فلا اعتراض
 عليه فتأمل **قوله** ويجوز حق المحال اي نظيره **قوله**
 لم يرجع على الجليل اي وان شرط بسار المحال عليه ويلغوا
 الشرط المذكور ولو بشرط في العقد الرجوع بشي مما ذكر
 لم يصح الحوالة ولو اختلفا في اصل الحوالة او ارادتها صدق
 منكرها **قوله** في بيان احكام الضمان
 بالمعنى المقابل للكتابة لانها ستاتي وهي مأخوذة من الضمن
 لان المال في ضمة مئة ابرضا من لامن الضمن من ضمة مئة الى افرج
 لان نونه اصلية والاصل فيه خبر الزعيم غارم وادكاه خمسة
 ضامن ومضمون له ومضمون عنه وشي مضمون وصيغة
 ولا يشترط الاذن من المضمون عنه اذا كان الضمان في مال
 اما اذا كان في بدن فيشترط اذنه وهي المعروفة بالقالة كما سيأتي
 والضمان والشفاهة ووسطه تمامه واخره غارم وانقضى

ضاد الضمان مصاد الصك ملحق فان ضمنت فما الحبس في الوسط
قوله وهو اي الضمان **قوله** مصدر ضمنت الشيء أضنه
ضمانا **قوله** اذا كملت له الخ هو بفتح التاء وهو مرادون له
ولو قال اذا التزمته لكان اولي واصح لانه لغة لا التزام
تأمل **قوله** التزام مل في ذمة الغير من الملاك اي لصاحب
المال بصيغة ولو قال عقد يقبض التزام ما في ذمة الغير من المال
الخ لكان اولي واعم تأمل **قوله** بشرط الضامن اهلية
التصرف اي بان لا يكون محجورا عليه فهو يعبر بضمان
الفلس في ذمته لا في عيني ماله ويصح ضمان الرقيق
بأذن سيده ولو انني اوتعتد ولا بد من اذن اجميع اذا تعلقوا
ودخل فيه الوقوف والمعتبر فيه اذن الموقوف عليه
لا اذن الناظر ودخل فيه ايم الموصي بمقتضاه والمعتبر
فيه اذن الموصي له في الحساب المتأدة والمالك في النادرة
ودخل فيه المكاتب ايم لغيره ان يعرض اجنيا سيده باذن
سيده وقيل يكفي اذن الاجنبي فوط واذا صح ضمان المكاتب
وعجز نفسه بعد ذلك فقال تتبع نفعا يبطل الضمان وينزع فيه
لا وقت الضمان مستقل ولا يقال الا اذا صار قنا فلا يصح ضمانه
لانا نقول هذا ادوام ويقتصر في الدوام فلا يقتصر في الاستدا
وايم اذا قلنا ان الضمان باق وما يعتق العبد بعد ذلك
ينبغي الضمان مع محرره لا ضمان الرقيق اجنيا سيده ولو باذنه
وكن السبعين ان لم تكن بينهما مائة او كان في توبة
سيده

سيده فان كان في توبة نفسه لم يرجع الى اذن وينبغي ما عينه
له من كسبه او غيره ويصح ان يضمن سيده لاجنبي
بأذن سيده عند شئ شيئا وقال العلامة الخطيب
لا يحتاج الى اذن ولا يصح ضمان المكره ولو باكره سيده
وبشرط المضمون ان يعرفه الضامن فلا يكفي باسمه ونسبه
ولا يشترط رضاه لان الضمان محل التزام لم يوضع على قواعد
المعاقدين وتكفي معرفة وكيله عنه ولا يشترط في المضمون
عنه معرفته ولا رضاه على المذهب لجواز التبرع بأداء دين
غير بغير اذنه ومعرفة وبشرط الصيغة ان تشعر
بالتزام كضمنت وبينك على فلان بخلاف دين فلان
الي او اودي المال او احضر الشخص اذا ضل عن النية
فليس بضمان بل وعد ولا تصح بشرط براءة الاصل
ولا معلقة خورا اذا جال الغد ضمنت ولا موقنة خورا فاضل
بال فلان او كميل بيده الى شهرة افاذا مضى برئت
قوله ويصح ضمان الديون الخ هو اشارة الى
شرط المال المضمون وبه يعلم صحة الحال موبلا ولا يثبت
الاجل وعكسه ولا يلزم التحمل وخرج بالديون الاعيان
فلا يصح ضمانها الا اذا اربب التزام ردها لما لها مثلا بشرط
اذن من هو من تحت يده مثلا او قدر يده على اختراعها منه
قوله اذا علم ردها الخ بالالمجهول اي اذا لم يبين
للضامن قدرها ويشترط معرفة جنسها وصفتها

الذي ابل الدينة قد جمع صفاتها مع الجمال بصفته لا تفهم معلومة
السن والعدد ويرجع في صفاتها الى غالب اهل البلد **قوله**
والنقييد المستقيم الخ قد تقدم مرارا ان المراد بالاستقرار تمام الملك
ولا يرد ما قاله الله ولذلك صرح ضمان الدين الذي على المكاتب
لغير سيده وخرج به نجوم الكتابة وجعل الجمالة قبل الفراغ
من العمل واما صحة ضمان ثمن المبيع في زمن الخيار فهو وارد
على كلام المم والنووي **قوله** فلا يصح ضمانها اي المجهولة
جنسا او نوعا او صفة او قدرا او عينيا كما حذر الدينيين
والايرام من الدين المجهول جنسا او قدرا او صفة باطل
فلا بد من علم المبري مطلقا واما المدين فان كانت الاثر في معاوضة
اشترط علمه والا فلا ويصحنا جمع في شرح الروض فراجع
نعم يصح ضمان الدينة المجهولة لانها يرجع فيها الى صفة غيرها
فما فعل الله في كلام المم منطوقا ومفهوما لا يستقيم فليست
قوله كما ياتي اي في قوله ولا يصح ضمان المجهول الخ
فحسب من ابر الانسان في الدنيا والاخرة
او في الدنيا فقط يري منه في الدنيا والاخرة ولا يبري منه
في الدنيا والاخرة **قوله** ولما حب احب اي ولو ارشانا
قوله مطالبة من شاي بكل الدين ونقصه **قوله**
من الضامن اي وان تعدد ولو متبرعا وكذا الضامن
الضامن وهو كذا قال شيخنا ولا يخفى ان المضمون
واحد تعدد محله انتهى ومتي يري احد هما يري الاخر وكذا الوار

لديان لاصل بخلاف عكسه **قوله** على ما بينا اي من كون
الدين ثابتا لا بما معلوم القدر والجسر والصفة **قوله**
رجع اي ان شهيدا لا دار جلا ليعلم معه او ادى بخبرة المدين
او في غيبته وصدقه المدين **قوله** باذنه اي لانه صرف
ماله الى منفعته الغير باذنه وكذا الوكيل الضمان وحده باذنه
لانه اذن في سبب الاداء بخلاف ما اذا لم ياذن في واحد منهما
او اذن في الاداء فقط نعم ان اذن منه بشرط الرجوع رجوع ولا
يرجع ان ادى من سهم الغارمين كما ذكره في باب
قسم الصدقات ولو ادى دين غيره باذن من غير ضمان
رجع ايض ولا يرجع الا بما غرم فقط وتحل جوارزه لاحد من سهم
الغارمين اذا كان مسسرين او الضامن وحده وكان بغير اذن
قوله كقولهم بغير اذن قال شيخنا تشبيله بهذه المجهول
لا يستقيم لانه مما لم يجب ولم يوجد انتهى **قوله**
ويمكن الجواب عنه بانه اراد البطلان من جهة الجهل وان
كان باطلا اي في جهة عدم الثبوت والذموم بدليل قوله
الاي والضمنان ما لم يجب الخ فتأمل **قوله** ما لم يجب اي
كيفية الزوجة في القدر وبما سقصدته وكسليم لرب رهنه
شخص ولم يتسلمه كما ذكره في الروضة واصلها في موضع
ما في شرح الروض وهو ولا يصح ضمان تسليم المهرين قبل
قبضه لانه ضمان مالي لا يبرأ وانما ذكر ذلك المم ليعبر
بوطيه لقوله الادراك البيع الخ فتأمل **قوله** الادراك الخ هو يفتح

الدال المهمة والراستكونها حكمها الجوهرية ثم قال وهو التبعة
 بكسر الهمزة الموحدة انتهى وقال غيره سمي ذلك لا لتزامه الغرامة عند
 ادراك المستحق عينه **قوله** يسمى ضمان التبعة اي **قوله** ورك
 المبيع اي بعد قبض الثمن وعكسه **قوله** ان اخرج اي مقابل
 المضمون من مبيع او من **قوله** مستحق اي اوفاءها ورد
 واذا اصرح بضمائه عن احدها لا يضمنه عن الاخر واطلاقه
 ينصرف كخروجه مستحقا فامل **فصل**
 في بيان احكام الكفالة بفتح الكاف يقال كفله وكفل به وكفل عنه
 وتكفل به وهي من الضمان كمرئيه خاصة بالامان كما ياتي
قوله وكفالة الوجه اي وضمان الاضمار اي **قوله** بالبدن
 اي او بحرية الشايع او الذي لا يعيش به **قوله** جائزة
 اي مالا صحيحة **قوله** حق كادمي اي ولو عقوبة **قوله**
 كقصاص وعدق وادخ وكذا الحقوق المالية والضابط ان
 يكون عليه ما يستحق به حضور مجلس الحكم عند الاستدعا
 ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرها **قوله**
 وخرج الحق كادمي حق الله تعالى فيه نظر فحق الله تعالى
 كحق كادمي تصح الكفالة ببدين من هو عليه لا بحضور حد
 الله كما انشأ الشايع بالتمثيل بحد السرقة والشرب والزنا
 واعلم انه لا بد من اذن المكفول بنفسه وان غاب بعده
 او حبس اذ ذن وليه او وارثه وان تغيبا فاما قبل ذن فله الشهادة
 على

٢٧
 على صورته اذا لم يعرف نفسه فان عرفه لم يجز الى حضوره
 ويشهد بهما ويتغير اذن النسبة لا وليه واذن العبد في
 غيبته اما من مات بلا وارث ولم ياذن فظاهر
 انه لا تصح كفالته ويتعين محل الكفالة ان يصلح للتسليم
 ولا بد من تعيين محله كالتسليم ويشترط موافقة المكفول
 على المكان كما يجتهد الا في كونه هو المعتمد وتصح كفالته الرقيق
 وغيره باذن سيده فيما يظن كفاية **قوله** بتسليم المكفول
 بيده اي بلا مانع كمنقلب كما ياتي وهو من المعسر المضاف
 الى فاعله بان يحضر المكفول ويسلم نفسه عن التكفل
 او المضاف الى مفعوله بان ياتي به الكفيل بسو اطلب
 منه اولا ويلزمه احضاره بطلبه ولو من مسافة الفرس
 وان بعدت ان عرق محله وان الطريق ومجهل مدة ذهابه
 وايابه واقامته ثلاثة ايام فان مضت المدة ولم
 يحضره جلس الى تقدير حضوره او قال الدين ويرجع له
 اذا تقدر حضوره لانه لا يلزمه المال حتى لو شرط في الكفالة
 انه يعزومه فسدت ولو حضر المكفول بنفسه وقال
 انا على جهة التكفل فانه يرافقه وقوسا كذا او سلم على
 المكفول له لم يبر الكفيل بذلك **قوله** بلا عايل
 اي كنفيل بقوة او غيرها **فصل**
 في بيان احكام الشركة بفتح الشين وكبرها مع اسكان الراء

وفتح الشين وكسر الراء وهي اسم مصدر الشرك والاصل فيها
 خبر السائب بن يزيد رضي الله عنه انه كان شريك النبي صلى
 الله عليه وسلم قبل المبعث وانخر بشركة بعده كذا ذكر شيخ
 الاسلام في شرح مبعجه وغيره قال الحافظ ابن حجر وهذا وهم
 وانما هو السائب بن ابي السائب من بنات عابد المرومي ثم اورد
 ابو داود والنسائي وابن حبان في الحاشية ان كان شريك النبي صلى الله
 عليه وسلم او الاسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح جاء اليه فقال
 له مرحبا يا اخي وشريكي لا بد اري وجهك اري انتمى اقول
 وفي ذكره صلى الله عليه وسلم الشركة دليل على موافقها لالتقدير
 منه صلى الله عليه وسلم لما وقع قبل وفيه ايم تقليم للسائب
 المذكور خصوصاً في قوله بالافوة والتزجيب وليس في ذلك
 افتحار منه صلى الله عليه وسلم بالشريك كما توهمه بعض الطلبة وان
 كان لا مانع منه وقيل ان تابل ذلك هو السائب المذكور افتحار
 منه بشركه صلى الله عليه وسلم وفيه دليل ايم لا مزاره صلى الله عليه وسلم
 على ذكرها وادراكها حقيقة عاقد ان ومالان وصيغة
 وشرط العاقد صحة تصرفه لنفسه فيما وكل فيه
 او يوكل وشرط الصيغة كونها اذناً في الخلعة وسياقي شرط
 المال واما العمل فهو تابع وكذا الرخ وهي اربعة انواع
 شركة ابدان وشركة مغارضة وشركة وجوه وشركة عنان
 فشركة ابدان هي ان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما
 بيدتهما

٥٨
 بيدتهما متساويان او متفاضلتان مع اتفاق الحصة كذا لا يخلو
 او اقلها كحياض واما وجوهها الامام ابو حنيفة رضي الله عنه
 مطلقاً والامام مالك رضي الله عنه مع اتحاد
 الحصة وعلاوة بطلانها فمن انخر بشري فهو له ومن اشرك
 فيه يدرج على اجرة المثل لها وشركة المغارضة بفتح الواو
 وكسرها من تفاوض في الحديث شرعاً فيه هو ان
 يشترك اثنان ليكون كسبهما بيدهما او مالهما من غير خلط
 او معد وعليهما ما يعرض من غرم بسبب غصب او نحوه وجوهها
 الامام ابو حنيفة رضي الله عنه ايضاً وشركة الوجوه
 من الوجاهة لا من الوجوه هي ان يشتركا وجهيهان
 او وجهيه وحامل مثلاً ليكون بينهما ربح ما يشتركانه
 بتساوي او تفاوت وهذه الثلاثة باطلة عندنا
 وشركة العنان بكسر العين المهمة على الاشهر
 وجوز فتحها من عن الشرا اذا ظهر لظهورها
 على غيرها بصحة لكن الصحيح في فتحها انه من
 عنان السماوي سماها لعلوها على بقية الانواع
 وهي صحيحة كما مر ولذلك اختلفت صريحاً بالام
قوله وشرعاً ثبوت الحق اي عقد يفتقضي
 ثبوت ذلك الحق **قوله** على ناض اي الشرط
 كون المالك ناضاً **قوله** اي نقداً هو تفسير
 للناس وهو الدراهم والدنانير لفظة فذكرها بعده

للبيان فتأمل **قوله** ولا تنصح أي الشريكة **قوله**
 في تراخي قال شيخنا هو من النقد قبل تحليصه
 بناء على أنه متقوم وهو مرجوح والراجح أنه مثلي
 فتصح الشريكة فيه وكذا في الحلي والسبائك على
 الراجح كما ذكره الشرح عادة لكلام الملم وكل
 منهما مرجوح لأنها من المثلي المشار إليه بقوله
 وتكون الشريكة أيضا على المثلي **قوله** لا متقوم
 أي أن لم يكن مشتركا بينهما بارت ونحوه والافالفة
 فيه صحيحة بالاولى من الخلط المتكرر **قوله**
 من ثياب ونحوها الخ وحل البطالان ما لم يبع أحدهما
 الآخر نصف حصته بنصف حصته الآخر مثلا
 سواء اتفق الحزان في المقدرا ولا فإن باع أحدهما
 نصفه بنصف الآخر مثلا صحة الشريكة **قوله**
 أن يتفق في الجنس الخ خرج به اتفاقهما في القدر
 فإنه لا يشترك إذا كان في التفاوت فيه لأن
 الرجح والخسران على قدرهما كما يأتي **قوله** والنوع الخ
 هو بمعنى ما يمثل الصفة فتأمل **قوله** أن يخلط
 المالين أي قبل العقد فقط فإن وقع بعده أو معه
 ولو في المجلس لم يكن كما قاله شيخنا البابي وأقر
 شيخنا وهو المقتد **قوله** بحيث لا يميزان أي عند
 العاقلين فقط خلافا لبعض المتأخرين ونقله العلامة
 بن

٢٩
 ابن قاسم عن العلامة الربلي وأقره ومناقل عن العلامة
 ابن قاسم من خلافة فهو مرجوح والممداد يخلطها وجود
 الخلط فيها قبل العقد **قوله** أن يباذن كل
 واحد الخ فإنما يشترط كون الأذن في التصرف للمحتاج
 أو مطلقا وكونه غير مقيد بحصة واحد منهما فإن
 شرط ذلك بطل العقد ولا يكفي الأذن في البيع ولا في
 الشراء مثال قال شيخنا وعلم من كلامه أن الأذن بعد
 الخلط فلا يفسخ قبله وهو كذا في لفظ كل محتاج
 إليه أن كان كل واحد منهما يتصرف ولا فيكفي
 إذن غير المتصرف له **قوله** تصرف بالاضطرار
 قال شيخنا لو قال تصرف بمصلحة أو بالمصلحة
 لكان أولى بل مستقيما إذا بيع البيع بمثل المثل
 ونشر رغب بأكثر أيتها **قوله** ويمكن
 الجواب بأنه إنما قال ذلك لأنه الأصل بدليل قول
 الشيخ فلا يبيع كل منهما لشيء الخ وأما وجود الغيب
 بأكثر فهو باءر فتأمل **قوله** ولا يبيعان مال الخ
 نعم إن ذكر أبلد للتصرف يتوقف على السفر إليها
 فلهما السفر إليها **قوله** بالأذن الخ راجع جميع ما قبله
 فتأمل **قوله** وفي نصيبه قولا تفريق الصنف
 أي والأصح الصحة في حصة المتصرف لا في حصة
 الشريك **قوله** على قدر المالين أي قدر كل منهما

باعتبار القيمة ولو في الحثلي لا باعتبار الاجزاء فلو خلط طاب
قنبرين بماء به يقنبرين خمسين فالرجح فيهما ثلاث
وكون الرجح كذلك لا يتوقف على التصريح به وانما المضر
منه خلافة كما اشار اليه التمام **قوله** وان تفاوت
فيه اي في العمل او المال **قوله** لم يصح اي ولكل منهما
اجرة مثل عمله في مال الاخر كالقراض **قوله** فنعني اي
الشركة **قوله** متى شئت **قوله** والشريك امين
ما لم يتعدا ويستعمل المال المشترك ولا فهو اما مستعير
ان كان باذن الاخر والا فغاصب وبقبل قوله في غير
ذلك في الرد وعدم الرجح وفلكنه وشرائه لنفسه
او الشركة ويصدق ذواليد في ان المال له اذا ادعى الاخر
ايه مشترك **قوله** وينبغي ان اي الشريك
او اعني عليه ولو قبل الا ومنه التعريف المعروف في الحكم
فينبغي به كل عقد جائز قال العلامة البرلسي
وهي مسألة نفيسة ينبغي التنبه لها ومتى حصل عند احد
نقد الشركة لا يعقد جديد ولا يتغير العاقل بعزله للاخر
خاتمة سئل من ابي شريف عن الدابة
المشتركة بين اثنين وهي تحت يدهما وتلفت بموت
او سرقة او تغريب هل يكون هاتما لشريكه منها او بيده
يده امانة فاجاب بانه اذا تلفت الدابة تحت يده
احد الشريكين فان كانت تحت يده باذن شريكه

في

في الاستعمال فهي مجازية مضمونة ضمان العواري وان كان
الاستعمال لها من غير اذن شريكه له فهو مضمون ضمان الغصب
وكذلك اذا كانت تحت يده غير اذن شريكه ولم يستعملها
وان كانت تحت يده باذن شريكه من غير اذن له في الاستعمال
ولم يستعملها فهي امانة لا تضمن الا اذا قصر فيها ولو كانت
تحت يده وقال له ثمن علفها في نظير ركوها فهي اجارة ناسدة
والضمان عليه اذا تلفت عنده من غير تصدير والله اعلم
فصل في بيان احكام الوكالة مصدر وكل
واسم مصدر فوكل ولا يصل فيها قوله تعالى فابعثوا حصا
من اهلهم وحكام اهلها وخبر انه صلى الله عليه وسلم
بعث الزكاة واركانها اربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيفة
وقد اشار التمام الى دمول الثلاثة الاول تحت قول المم وكما
جاز بعده ان اذا المعنى كل من صح تصرفه لنفسه جاز تصرفه
عن غيره ومنه الوكي في مال مجزوم وكل شيء صح ان يتصرف
فيه الشخص لنفسه جاز ان يتصرف فيه عن غيره ويلزم من
ذلك وجود صيغة ليخرج عن غرض الفضي وهي باللفظ
من اهداها والفعل او عدم الهم الاخر ولو على التراضي
ويستثنى من الكلية المذكورة طرد الطائر بحسن حقه
فلا يوكل في كسر الباب ونقب الجدار مثلا والوكيل القادر والصمد
المأذون له والسفيه المأذون له في النكاح وعكسا الا عي

بكل التصرف في الاعيان فيما يترتب عليها الرعية والمحرم
بكل الحلال في عقد النكاح بعد التحلل او يطلق ويحل على
ما بعد التحلل ويصح ان يوكل حلالا لا محرما ليوكل مالا في التزويج
لان صغر محض **قوله** هو اي الوكالة **قوله** بفتح الواو وكسر
اي والفتح انصح **قوله** في اللغة التفويض يقال وكالهم
بالتحفيف الي فلان فوضه اليه واكنى به ومنه توكلت
على الله **قوله** تفويض شخص الى هذا الجواب وهو مندوب
ما لم يرد غرض نفسه وقيل مطلقا وقيل كما ذكر **قوله**
وخرج هذا الفيد الى ان اصرح الله بفهم هذا الفيد دون
غيره من بقية القيود لان المع لم يرد كرا فخرج به بخلاف مفهوم
القيود السابقة فانه ذكر محترزاتها بما بقي فتأمل
قوله وكل الخ هو بالرفع فتأمل **قوله** جازله ان يوكل
فيما يغالبا **قوله** فلا يصح من صبي الخ فمردود
يكون وكيل فاذن دخول دار وابصار هدية وخود له
حيث كان مأمونا حتى لو كانت امة ونالت لرجل
سيدي اهداني البكر وصدها فله التصرف بها ولا استماع
والوطي ويصح ان يوكل الصبي في ذلك اذا عجز عنه كغيره
قوله وشرط الموكل فيه اي زيادة على ما مر **قوله** ان
يكون متبالا للنيابة اي بان لا يكون عبادة لها ولا لغيرها
نية كصلاة وامامتها ويلحق بذلك خوفا من ابله ونذر
وظهار

وظهار وشهادة ويؤخذ من الامساجيل معتبة **قوله** الا الحج
وكذا الرق ونحوه في الميت غير الصلاة عليه **قوله**
وتصرف الزكاة اي كذا في افضحية وحقيقة وتصرفه
كفارة ومنه وير **قوله** وان يملك الموكل اي مال التوكيل
قوله في بيع عبد سيملكه اي لا يتبع كبيع هذا العبد
ومن سيملكه وطلاق هذه الزوجة ومن سيملكها ولا
يشترط كون التابع من جنس المتبرع فيجوز ان يوكل
في طلاق زوجته ومن سيملكه من الصبي ويشترط ان يكون الموكل
فيه معلوما ولو بوجه كبيع امرالي وعشق ارقاي وان لم تكن
امواله وارقاؤه معلومة لعل الضر لا يخوف كل اموري او كل
قليل وكثير وشرط الوكيل ان يكون معلوما لا هو وكلت احده
فلا يصح نعم يصح تبعا نحو وكلت في بيع كذا او كل مسلم
على الدراج ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا شهر
لا تطلقها خرازا جار مضان مثلا فانت وكيل لغمان بخبرها
وعلق التصرف لم يضر نحو وكلت في كذا او اذ جار مضان
فبعده **قوله** عقد جازي اي ولو بعقد **قوله** فسخها
اي الوكالة **قوله** متى شاء اي ولو بعد التصرف بالقول
كفسخها او ابطالها او عزلتها او عزلت نفسي او نحو
ذلك نعم ان لم يعل عزم الوكيل نفسه ضاع الموكل
فيه لم ينفل كما قاله الاذري **قوله** او غايبه
وكذا حرور متوكان كان حربيا فاسترق وكذا اجر سفيه

ومثله الفلاس بما لا ينفذ منه بان وكله انسان لشئ ذي له
شيا يعين قال الوكيل ثم جهر عليه قبل الشراء وكذا
بفسق في نحو عقد نكاح وبنو مال التصرف ذاتا
كبيع ووقف او منفعة كايجار وتزويج لصيد او امانة ورهن
وهبة مع قبض بينهما وبينهما افكارها بلا غرض **قوله**
والوكيل اي ولو بد عواذ لمن صدقه **قوله** اميت
اي ولو جعل منه صدق في دعوى التلف والرد على الموكل
ولو بعد موته **قوله** فيما يقبضه اي لموكله ولو من
جهة مضمونه **قوله** ساقط في اكثر النسخ اي واستقام
اول **قوله** الا بالنسبة هو معنى التعديك لانه اعم
منه فيضمن وان لم يات ثم كان يركب الدابة او يلبس
الثوب ناسيا وله التصرف بعد التعدي بعموم الاذن فيه
قوله تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه اي ما لم يكن باذن
الموكل او باصر حاكم يراه واذا اعد اليه فعيب لم يرجع
من الثمن ولو نسخ العقد فله بيعه بالاذن السابق
ويخرج من الثمن **قوله** ولا يجوز اي ولا يبيع فيجرم ويضمن
قوله مطلقة خرج بها المفيدة فيبيع ما فيه فيها
قوله بئس المثال لفهم ان زاد رغب في زمن الخيار
لا المشتري وجب البيع فان لم يفعل انسخ العقد الاول
وان لم يعلم يقين الرابع **قوله** نقد اي حاله كما اشار اليه
التم **قوله** بنقد البلد اي بلد البيع لا بلد التوكيل **قوله**
فان

فان استويا اي في البيع **قوله** فخير اي ان استويا
في المعاملة ونفع الموكل والاراضي لا غلب في المعاملة
ثم لا يقع الموكل وهذا في بعض النسخ فراجع **قوله**
ولا يبيع بالفلوس اي لانها من العروض قال شيخنا
وهذا بناء على ان المراد بالنقد ما كان من الذهب
او الفضة خاصة والوجه ان المراد به ما يتقاسم اليه
فيها عادة ولو من العروض فراجع انتهى **قوله**
وهو كذا في ذلك ويراعى الوكيل في الاجل المطلق ما برز
به العادة في مثل الموكل بنيه **قوله** لو قال
بيع ما شئت جاز بالغبن الفاحش ولو مع وجود
رغب ياكثر اربع كيف شئت جاز بالنسبة او بما
عزوهان جاز بغير النسبة **قوله** ولا يجوز اي ولا يبيع
قوله ان يبيع الوكيل اي شيا هو وكيل في بيعه
قوله ولو صدر الموكل للوكيل اي للثمن حتى لو قدر
له الثمن ونهاه عن الزيادة لا يبيع لا بخاد الموجب والقابل
لغيره ان صدر له الموكل ووكيل الوكيل عن مواليه من يقبل
له وقدر له الميراث الثمن صح البيع فتأمل **قوله** كما قال
المؤرخ هو المقصد **قوله** فان صدر الموكل بالبيع
منها اي اليه وابنه البالغ **قوله** صح اي البيع منها
ولا يجوز للوكيل الا فيما عجز عنه وعلم الموكل بحاله
ولو وكله فيما يطيقه فنجز عنه مرض او غيره لم يوكليه ولا يوكل

عن نفسه وله قبض ثمن مبيع حال لا يؤجل وان حل بالاذن
وليس له شراء معيب ولا من يعتق على الموكل او زوجته
الابادة وللبيع الموكل بطلانته بالثمن الا في معيب
بيد الموكل وله مطالبة الموكل الا ان انكر معرفة كونه
وكيلا وهما كاصل وضامن **قوله** ولا يفتر الوكيل نحو
انما طه الله على الواقع في خصوصه مع غيره موكله لانه
المتعين وجعل مثله الا برأ الصلح متاملا **قوله**
ساقط في بعض النسخ اي واستقامه متعين على كلام
الملم لما سيدكره بعد من عدم صحة التوكيل في الاقرار
ودكره صحيح على ما ذكره الله من الاقرار والصلح
لصحتها من الوكيل فتأمل **قوله** والاصح ان
التوكيل في الاقرار لا يصح اي ولو بالاذن على المصنف
لكن يكون الموكل مقرا قطعا ان قال وكلتني لتفترني
فلان بالف له على لانه جمع فيه بين علي وعني ومقرا
على الاصح ان قال لتفترني فلان بالف لانه ذكر
لفظ عني ولا يكون منرا ان قال وكلتني لتفتر فلان بكذا
قطعا اذ له على وعني ولا يكون مقرا على الاصح فيما اذا
قال اقر فلان على بكذا **قوله**
اعلم ان احكام الفقد تتعلق بالوكيل كروية المبيع
ومغارة المجلس ونحو ذلك لانه العاقد حقيقة
حتى ان له الفسخ بالخيار وان اجاز الموكل متاملا

فصل

فصل في بيان احكام الاقرار وهو مصدر
اقرار بقرار مقهورهم ما خود من قرض معي ثبت فيه يجوز
والاصل فيه قوله تعالى الاقرار ثم واحد ثم على ذلك امرى
اي عهدي واركانه اربعة مقدر ومقرب ومقوله وصيغة
والاركان في كلامه صريح والثالث ضمنا والابع انشادة
كما سيأتي وسكوته عن الثالث متعين لما استعرفه
قوله وصيغة الانبيات اي بمعنى الثبوت من قول النبي ثبت
ولو غيره لكان اولى **قوله** اخبار بحق على المقر اي لغيره
قوله فخرجت الشهادة اي وضعت الدعوى كباية
لانها اخبار بحق له على غير عكس الاقرار وهذا كله في
الامور الخاصة واما الامور العامة فان اظهر فيها عن محسوس
فصل رواية او عن امر شرعي فان كان فيه الزام فحكم
والافقوي **قوله** صديك اي صفات تحت جنس واحد
وهو الحق وهذا احد اركان الاربعة وبقي منها المقر والمقرله
والصيغة وسيأتي **قوله** حواله تعالى هو معنى ما اطلب
فيه من الشارح وتصح فيه دعوى الحسنة والمرد به ما
يستفاد بالشبهة فيه فخرج به حق المال كركاة وكفارة **قوله**
والثاني حق الادمي اي بمعنى ما يستحقه الادمي بدعواه واقامة
البينة عليه بعد ما **قوله** يصح الرجوع فيه اي يقبل الرجوع
المقرب عنه بل يسن لها الرجوع كما سيدكره الشارح

ولو في اثنايه ويجب ترك ما فيه ولو قللا لانه سقط بالشبهة
كما مر **قوله** عن الاقرار به اي بعده وليس عدم الاقرار به قبله
والثبوت منه ستر على نفسه وكان الشاهد ترك الشهادة
اذا راد مصلحه **قوله** كان يقول من اقرب الذنبا الحخرج
مالوهرت مثلا ويسن للحاكم وغيره ان يعرض له بالرجوع
ولم يقول له ارجع وخرج الاقرار البينة فلا يقبل الرجوع معها
فلما اقر بعد البينة ثم رجع فان كان قبل الحكم فلا يعتد به
رجوعه وان كان بعده اعتمدهما استند اليه الحكم من الحاكم
قوله وكذبت فيه اي او اذنت او ما سرت او من مرضته
مثلا او ما ظنته زنا وسوارجع قبل الحد او في اثنايه سقط
كله او باقية فلو تموه فمات فلا تصاص للشبهة ويجب حصة
الباقى من الدية بعد الضربات **قوله** لا يصح الرجوع عن الاقرار
به اي لا يقبل منه كما تقدم **قوله** وتفتقر صحة الاقرار
اي يشترط في صحته اي العلم بمقتضاه من المقر الذي
هو احدى اركان الاربعة كما مر **قوله** البلوغ اي ولو بالاشهاد
الثابت باقراره به غالبا **قوله** فلا يصح اقرار الصبي اي ولو
بدعواه ولا يخلو ولو بعد بلوغه ان ادعاه قبل ثبوت
بلوغه ولا يخلو ان امكن نعم ان كان في مراحمه لطلب
سهم القرابة او اثبات اسمه في ادبوان المرتزقة حلف ولو
اقر بالبلوغ مطلقا فقال الاذرعى الوجه طلب استفساره
ويحتمل

ويحتمل قبوله مطلقا وهو الاوجه عند العلامة الرملى
ومن تبعه ملايخ الاضلام اما البلوغ بالسن فلا بد منه من
بينه فخير بسنه **قوله** فلا يصح المجنون اي ولو بدعواه
بعد افاقته حيث عهد له جنون وكذا المفق عليه المذكور
قوله وزايل العقل الخ ان اراد به زوال الخير مثله النائم
لان اقراره باطل ويكون عطفه على ما قبله من عطف العام
وان اراد به السكران خرج به النائم ويحور عطفه على ما قبله
معاير وهذا ظاهر كلامه رجوع هذا الزايل العقل والوجه رجوع
لما قبله ايم فتأمل **قوله** كالسكران اي المنعدي لانه
الماد عند الاطلاق لاقراره معمول به كحقيقة قضائه له وعليه
قال شيخنا وفي كلامه تشبيه الشئ بنفسه في الحكم والمحكم
عليه انتهى **قوله** وهذا مبني على ان المراد بالسكران
من زال تمييزه بشئ متعدي به حتى يشمل الجنون والاعمال غيرها
فان اراد به من تغاير ما جرت العادة به في السكر تفديا
وتما قبله من تغاير شئ متعدي به حصل له جنون او غي
فيكون في المشبه غير المشبه به فتأمل **قوله** فلا يصح اقرار
مكره اي بغير حق وخرج بالاكرام على الاقرار ما لو اكره ليصدق
فهو صحيح وان ضرب عليه وفيه نظر خصوصا في ولاية الجرم في
زمن هذا كما قاله الاذرعى واعتمده العلامة الخطيب
ولو تعارضت بيننا اكرام واختيار فقدن الاولى لان معها زيادة
علم لان شهادت بينة الاختيار انه زال الاكرام ثم اقر فيقدم

كما في العباب قاله العلامة بن قاسم وافتره شيخنا البابلي
ولو ادعي بعد الاقرار انه كان مكرها وقتها فان كانت
فدنية دالة على تصديقه كحبس او ترسيم صدق بيمينه
والا فلا **قوله** بما اكره عليه خرج به ماله لو عدل عنه او ظهر
منه فزينة اختيار فهو صحيح لانه غير مكره **قوله** وان كان
الاقرار بمال اي او اختصاص **قوله** اعتبر فيه اي في المقر
او في المقر **قوله** والمراد به اي الرشد اطلاق التصديق
ليدخل السفية الممهل ويخرج نحو الوكي في مال مجبره نفسه
ان كان السنية صا و قاله باطنا ما اقر به فيقره للمقر
بعد فكما الحجة عنه كما قاله العلامة الخطيب كشيخ الاسلام
وفيها العلامة الربلي في باب الحج فقال لا يلزمه الاطهرا
ولا باطنا وافر مشايخنا وخرج بالسنية الفليس فيصح في
ذمته كما عيان ماله **قوله** واحترز الممالي هذا
داخل فيما قبله لو جعله التمسك كان اولى اللهم الا ان يقال
صرح به مجازاة الكلام المم ولدفع بوجه عدم دونه فيما
قبله لو لم يصرح به فتأمل **قوله** بما اي او مثله
نحو النكاح **قوله** كطلاق اي وكذا بموجب عقوبة وان
عني المقر له على مال لانه تابع فتأمل **قوله** وان اقر الشخص الخ
هذا هو المقر له وفيه اشارة الى اعتبار كونه معين اصالا
لاستحقاق العقوبة والصحة اسناده اليه فلا يصح لواحد من اهل البلد
على كماله ولد ابنة فلان على كذا الا ان قال بيمينها لما لها بخلاف ما لو قال

علي

علي مال لا صدق ولا ثلاثة مثله فانه يصح قال الزركشي
ومحل البطلان في الدابة المملوكة اما لو اقر بمال سجلة مثله
فلا شبهة كما قال الاذري المصلحة كالقرار لغيره ومحل عيان من
علق وفقره عليه اوصية لها ولا يصح ايضه محل فلاته على كذا
باعتني به كذا كما قاله العلامة الربلي في تعاليل المحلل
وقال العلامة الخطيب كذا في الاسلام في هذه بصفة الاقرار
والفا الاسناد المذكور ولم يرد به المقر له بقى في المقر
ولا يعود اليه الا بانذاره به عالم يكن في ضمن معاوضة
كما لو قالت له خالفني ولو عندي هذا الثوب فانكر
انه لا يستحق الثوب المنكر ثم رجع عن انكاره وصدقها
فذلك فانه يستحقه ولا يتوقف على اقراره منها **قوله**
كقوله الخ فيه اعتبار الصيغة في الاقرار كما مر وشرطها ان تشعر
بالالتزام وفي معناه الكتابة بالفرقية والموجدة وان تكون
خالية عن قومية استغناء مثلا خرج به نحو انما مقر لعدم التصريح
بالفرقية ونحو اري اوديني لزيد لا فتضا اضافة الملك وخرج
به ايضه مخوزته او اخم عليه في جواب من قال لي عليك كذا
لا شمار ذلك بالا ستميز بخلاف ما انكر ما تدعيه فانه اقرار
ولو شئت الصيغة على اقرار وعدمه عمل بالوحدان فان كانت
جملة فلا شيء عليه في قوله من ثمن خمر على كذا وعمل بما يضره ان كانت
جملتين نحو هذا الى هذا لزيد **قوله** على شيء مثله على كذا

ويلزمه شيء واحد وان كرره بغير عطف او مبداه فان عطفه
 لفرعه شيان او اكثر بقدر ما عطف ما لم يقصد تأكيد في كله
 او بعضه والحق كالشيء الا انه يقبل في الحق بعبادة الموصى ورد
 السلام لفرعها منه في معرض الاقرار **قوله** في بيانه اي
 ويلزمه ان يبين بدمهم قولا او ما يثبت بدمهم ان قال
 كذا درهم سوا ذهب الدرهم او لا فان كرر وعطف ونصب الدرهم
 لزمته الدرهم كلها كقوله كذا وكذا درهمها فيلزمه درهمان
قوله وهو من جنسه ليس قبيحا كما يعلم ما بعده فيصح تفسير
 بقوله وحق شفعة وصدق في ولو اقر مال وان وصفه بوعظي
 او كثير قبل تفسيره بما قل عنه ولو حبة بر ووصف بالوظم
 مثلا من حيث انما عاصبه ونحوه واصل ذلك كله قول الامام
 الشافعي رضي الله عنه اصل ما يبي عليه الاقراران الزم
 اليقين والشرح الشك ولا يستعمل الغلبة ومنه ما لو قال
 لعمري درهم في عشرة فيلزمه درهم الا ان اراد حسابا وعرفه
 فيلزمه عشرة او اراد مع عشرة للمقوله فيلزمه احد عشرة نعم
 تحمل الدرهم على الكاملة السليمة الا انه وصفها على الفور بغير ذلك
 او كانت دراهم المذبح ذلك **قوله** لكن اجل اقتناؤه الى
 خرج به نحو حنوبر وكتب بغير علم وقال العلامة الخطيب
 يصح قبوله بما لا يقتضي من الجنس اية **قوله** على الاطلاق
 هو المقتضى **قوله** حسب اي بعد الدعوى عليه عند
 حاكم

حاكم يراه **قوله** حقه بين المجرى والحوادث فان وافقه المقوله
 عليه ثبت والا فلا لم يرد على المقوله غيره قبل قول المقر في نفسه
 بيمينه **قوله** طوبى به الوارث الوارث اذا بين الوارث فرى
 فيه ما ذكر ويجوز ان امتنع لورثته **قوله** ويصح الاستثناء
 وصولا لفعال مؤخر من الشيء لقول ثبت الجبل اي عطف
 بعضه على بعض وقبل من ثبته على الشيء اذا صرفت عنه
 ويقال في عنان الدابة اذا صرفها عن مقصدها لان المستثنى
 مصروف عن حكم المستثنى منه ونحوه الاخراج بارلا او اخرجها
 ما لولا دونه دخل في الكلام السابق حقيقة او حكاية **قوله** في الاقرار
 بصحة صبي للقيام والا فهو صحيح في غيره في الاحكام **قوله**
 اذا وصله اي وتلفظ به واسمع نفسه ولو بالقوة ونواه
 قيل فراغ المستثنى منه وسبب في بقية الشرط **قوله** بسكوت
 اي طويل عرفا **قوله** او كلام كثيرا نحو صوابه استقاط لفظ
 كثير لان السبب بضم اي نعم لو قال له على الف استقر الله
 الامانة فانه يصح كما في العدة والبيان وهو المقتضى **قوله** ضد
 اي السكوت والكلام عننا جمهور خلافا لابن عباس
 رضي الله عنهما **قوله** كسنة نفس اي او عي
 او نذر **قوله** ان لا يستغرق المستثنى منه اي حقيقة
 او تفيد بواكفا في المنقطع لقول له على الف درهم لا ثوبا
 فصره بثوب قيمته الف درهم كان من المستغرق **قوله** فان استقره
 بخولز بعشرة الا عشرة ضرر ما يلحقه باستثناء اخر كقوله

وهو مقتضى
 وعينه بضم
 لانه يفتان



له على عشرة الا عشرة الا ثمانية فليزومه الثانية لان الاستثنا
من النفي اثبات وعكسه ويشتط ان لا يجمع المفرق والاستثنى
لا في المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما فلو قال له على ثلاثة
ودرههم الا درهين ودرهما لزمه درهم اوله على درهتان ودرهم
الا درهين ودرهما لزمه ثلاثة دراهم وكذا لو قال له
على درهما ودرهما الا درهما ودرهما فانه يلزمه ثلاثة
دراهم ايضاً كما في العباب واذا انكر الاستثنا يعطف قال رجل
من الاول نحو له عشرة الا ثلاثة والا اربعة فليزومه ثلاثة
او يغير عطفه على واحد مستثنى مما قبله نحو له على عشرة
الا ثمانية الا اربعة فليزومه ستة لانها الباقية بعد اسقاط
كل واحد مما قبله او باسقاط المنفي وهو الثانية من الاخرين
بعد جمعها ولا فرق في صحة الاستثنائيين ناخراً المستثنى منه
وتقديمه كما اطلقه المصنف لو قال له على الا عشرة مائة مع ولا
فرق ايضاً بين الاثبات والنفي كما اطلقه المصنف وهو من
الاثبات نفي ومن النفي اثبات كما مر ولو قال ليس له على
عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء كان الباقي من عشرة الا خمسة
خمساً والنفي منصب على هذه الخمسة التي لم ينطق بها
فكانه قال ليس له على الا خمسة ولو قال ليس له على عشرة
لزمه عشرة ولو قال ليس له ثلث الا خمسة لزمه ثلثي الشيء
بزيادة على الخمسة وان قلت الزيادة ولزمته تلك الزيادة
ولو قال له على عشرة الا خمسة او عشرة الا خمسة لزمه خمسة
وليفي

وليفي ما حصل به الاستفراق ومنه يستفاد بطلان الاستفراق
وان كان في الاثبات والذم وفيه تغليب عليه انتهى
قوله ذكر من الموضع في شرح التصحيح
انه لو كان عليه لغيره الف درهم وله عليه ثوب مثلاً
او عشرة دنائير وخشياً اذا اقر له محله فطره ان يقول
له على الف درهم الا ثوب مثلاً او الا عشرة دنائير فان المحاكم
يسمع اقراره ويستفسر فان اقر باقل من الف حلفه ان جميع ما عليه
ذلك ولم يلزمه عشرة ويقيم الدناير ويبسطها من الف
وان كان الثوب قد استهلك فلا يقر ان يسقط عشرة من الف
ويقر بما بقي ويجلو صاذاً في نقل هذه شيئا عن الساعي
الناقل لها عن بن شراقة ثم قال الا ذرعي وسبائتي
في الدعوى في مسائل النظر ما يباين في هذه افرجوه
قوله وهو اخر راجع لا اقرار لا للاستثنا فامل **قوله**
سواي في الصحة والمرضى فعمل بها وليس كما لو صيغة
لانه اخبار بحق سابق وسواء كان للورث او الاجنبى وسواء
كان بعين او دين لكن تقدم العين على الدين وكونه
بهم حرمان ورثة ليس منظورياً لانه في حالة تصديق
فيها الحذوب ولا نظر للحرمه عليه لو فسد ذلك في يصح
اقراره بنحو طلاق وموجب عقوبة بالافلاف ولزوم المال
بالعقر عليه لو فرض تابع ليس من جرائه ويستوي ايم اقراره
واقرار وارثه بعده **قوله** وحج فيقسم المقر به بينهما بالسوية

قال شيخنا صوابه ومعنى كل منهما ما أتوا به انتهى
أقول وكلام الشرح محمول على ما إذا لم يوفى له بجميع ما أقر
به في الحالين فيقسم بينهما بالسوية وأما لو كان في ماله
ما ينفي بهما فلا تقسم بكل يأخذ كل منهما حصة من التركة
فتأمل **فصل** في بيان أحكام العارية
وتبالي لها العارية العربية وأصلها عورية تخركت الواو والفتح
ما قبلها قلبت الفاء ومثلها العارة والأول اسم مصدر عار وعار
والأصل فيها قوله نقالي وتعاونوا على البر والتقوى
وهي مستحقة أصالة أجماعها وقد تجت مع وجوب
الاجتز بطلب مالك العار إن كان لمصلحة اجتز كإعارة
الثوب لدفع نحو حرا ويرد مثلاً وقد تحرم كإعارة الأمانة
لخدمة أجنبي وقد يكون العقد فاسداً وقد تكره
كإعارة العبد المسلم لخدمة كافر لا يمكن من استخدامه
ولا تدخلها الأباحت وأركانها أربعة تعبر ومستعبر وعار
وصيغة وهذا التعريف الذي ذكره الشرح مشتمل على
هذه الأركان الأربعة صريحاً وإشارة فالعبر إشارة إليه بقوله
أهل التبرع ويلزمه المستعبر الذي هو أهل لأنه يتبرع عليه
والعار إشارة إليه بقوله بما جيل الانتفاع به والصيغة
إشارة إليها بقوله أباحت الانتفاع لأن المراد بها لفظ يدل
عليها كحقيقة أو حكم كإشارة الأخرى والكتابة بالقرينة
قوله في الأضاحي ولا أضاحي وقد تحذف أيم **قوله** ما خذوة
من

من عار أي من مصدره إن أراد الاستعارة العربي ولا **قوله**
أذا خصب أي وجبا بسرعة ومنه قيل للفلان الخفيف عيار
لشدة ذهابه وجيبه أو ما خذوة من النفا وهو التناوب
قوله لبريه الخ قال شيخنا ليس هذا من التعريف
ولا من الشروط ولا بما يطلب ذم في العقد انتهى
أقول ولعله إشارة من أول الأمر إلى أنها جارية
من الحائرين كما يأتي التصريح به فهو بيان لحقيقة
حيث يجوز فتأمل **قوله** بشرط العبر صحة تبرعه
أي ما يبرع لا أنها تبرع بالمنافع بشرط المستعبر صحة
التبرع عليه بذلك المنفعة لا نحو صيد محرم وجارية
لا جني ويحذف ذلك **قوله** وكونه ماله بالمنفعة ما يبرره
أي ولو بإجارة أو وصية أو ولاية كإعارة الأمان أموال
بيت المال والفقير خلوته في خورباط أو مدرسة وهذا
ببطلان **قوله** في التعريف الشرط معلوم مما قبله ولا بد من كونه
مختاراً لا يمت بشرط المستعبر التعيين وعدم الحجر **قوله**
تصح له من وليه إذا لم تكن مصلته كإعارة من مستأجر
لا من مستعبر والمستعبر استيفاء المنفعة ولو بغيره بشرط
الصيغة اللفظ من أحدها وعدم الدخول من الآخر في
الفعل ولو على التراضي **قوله** كجبي أو مجنون أي أو مجنون
نعم تصح إعارة الجبي والسنه من نفسه أو وليه لما لا يقصد من

من متضمنه بان لم ينجح اليها ولم تقابل باجرة ولد لك في سبل الشهاب
الرملي عن قال لولد غير اقصى هذه الحاجة مثلا هل يجوز ذلك
اولا فاجاب بانه ان كان يقابل باجرة لا يجوز وان كان لا يقابل
باجرة وعلم رضى وليه جاز **قوله** الا باذن المعير المخرج
عن العارية ان عين له المستعير مجرد الاذن والاقبال المقيد
معه **قوله** وكما يمكن اي يسهل **قوله** الانتفاع به
اي ولو ما لا حيث كانت العارية مطلقة او موقوفة بزمان
يمكن فيه الانتفاع به كالحش الصغير **قوله** جازت اعارته
اي وما لا يمكن الانتفاع به مع بقائه لا يجوز اعارته **قوله**
اللة الهواي وكذا كل حرم ومنه الحنثي فلا يصح كونه
معارا ولا مستعيرا احتياطا **قوله** ويبقاعينه اي وقره
اي ببقاعينه **قوله** اعارة الشفعة للموقد اي لا بد
لا يوجب الوفد بدون ذهاب العين وبذلك فارق اعارة الثياب
وخوها وكذا اعارة الطعام لا كله ونحو اعارته للطبخ
على صورته ومثله المقيد للضرب على صورته لا للتزيين به
ما لم يكن له ممر فانه يصح لانه صار من الحلي قال شيخنا
والجواز في كلام المسمى للصحة وعدم الحرمة وان كرهن
كاعارة واستفارة فرفع اصل الحكم لعدم كونه مكرها
ولو خدعه بلا اعارة فهو فاني لاوي وقيل مكره **قوله**
ان اراد المداي تشاعنه قال شيخنا ولا يخفى ان هذا مستدرك
لان

لان المقصود من اعارة الاعيان استيفاء ما فيها مني مقابلتها
مقوله الشئ مخرج للمنافع التي هي اعيان التي غير مستقيم ولعل فعل ذلك
بجازاة لكلام المم الوهم ان المنافع قسمان اعيان ونحو اعيان
فكان المناسب ان يقول مخرج للاعيان كما هو الوجه المستقيم
فتأمل **قوله** ونحو ذكر اي كدرة للكتابة منها او مزا
الموضوع او للفصل به مثلا او بستان لا خذ ثم كذا فكل
ذلك غير صحيح وفيه ما تقدم **قوله** فانه لا يصح اي ان
قلنا ان العين ونحو ما صود بالعارية فان قلنا انه ما صود
بالا باحة وان الشاة هي العارية لا ضد لبيتها وهكذا مني صحيحة
وبه صرح شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره وهو القيد **قوله**
فلو قال لشخصي كذا قال شيخنا هذه العبارة من افراد ما قبلها ونقط
العارية قائم مقام لفظ الا باحة فتأمل **قوله** ونحو العارية اي فنها
قوله وفي بعض نسخ المتن ونحو العارية مطلقة ومقيدة
بعدة اي وهي اولى فالتدبير في النسخة الاولى باعتبار عقدها
والثانية في النسخة الثانية نظر لفظها فتأمل **قوله** ويصح
الرجوع في كل منهما اي العارية المطلقة والمقيدة والمستعير اي
الدينينها مني شالها من المفرد الجارية من الجاهلين كما مر فيهم
يستمع الرجوع والرد في مسائل منها اعارة الارض لدفن الميت اذا
انزل في القبر وان لم يوار التراب او لم يصل اليه فانه فمستع عليه

حتى يندرس اثره لان في عوده ازابه ومنها اعادة السرة لصلاة
 الفرض حتى يخرج منه ومنها اعارة الارض للزراعة فيمتنع عليه
 حتى يبلغ او ان تله ان لم يقصر بتأخيرها وبذلك علم انها لتفسخ
 بموت احدهما وجنونه واعمايه وخوفه ويجب على الورثة والارباب
 رد العارية فور احوالها طلب منه فان اخرها القدر فلا ضمان ولا اجرة
 وموتة الرد في تركته او لغيره عند فعلهم الضمان ولا اجرة
 ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع
 المبيع ويلزمه الرد عند علمه به او نحوه وموتة الرد عليه
 برجوع المبيع الا ان استعار من مستأجر ورد على المالك في
 وخرج بموتة الرد وموتة المعار فهي على المالك فان شرطت
 على المستعير كقوله اعزتك هذه الدابة بعلفها او لتعلقها
 فهي اجارة فاسدة نظر للمعنى وح يلزمه اجرة المثل ولا ضمان لها
 ان تلفت بغير تقصير ولو بغير الماذون فيه ولا يجب عليه ردها
 ولا موتة ردها **تتبي** قد علم ما ذكرها
 ان تكون السقا الماخوذة منه عابدة لشربه ومثله تنجى القهوة
 بها وتضمنية القناع كذا لان كان بغير مقابل فالكون
 والنجان والتسببية مضمونات لانها ماخوذة بالعارية الفاسدة
 دون الماء والقهوة والمعلق فانها ماخوذة بالاجارة فان كان ما ذكر
 بمقابل ولو قيل دفعها فالما والقهوة والقناع مضمونات لانها ماخوذة
 بالبيع

بالبيع الفاسدة والكون والنجان والتسببية لانها ماخوذة
 بالاجارة الفاسدة وهذا حكم الضمان الواقع في الارياق وهرات
 باخذ شخص من اخرها لا يدفع له دابة لباخذ لبيها ويعلفها فلا ضمان
 في الدابة لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة والبي مضمون على من اخذه
 لانه بالبيع الفاسد يدفع مثله للمالك ويجا ليه بغير علفها
 ويادفعه له من المال فتأمل **قوله** اي العارية اي بمعنى المار
قوله اذا تلفت اي ولو بغير تقصير وخرج به ما اذا تلفت فمضى
 مضمونة على متلفها بالبدل الشرعي **قوله** مضمونة اي وكذا
 سورها وانما هو وخوصها مما يستغنى به منها بخلاف ثياب العبد
 ونحوه وولد الدابة ونحو صوفها **قوله** يردم تلفها اي رقتة
 ولو مثلية كافي وجوب المثل تضمن المستعير ما ينقص من وصفه
 بالاستعمال الماذون فيه وهو ظاهر وعتمد العلامة الخطيب
 ان الواجب فيه المثل وعليه فينبغي اعتبار مثلهما وقت تلفها
قوله فان تلفت اي كليهما او بعضها **قوله** باستعمال اذون
 فيه اي فلا ضمان ومنه ما تشربه الاعضاء من الماء والوضوء والفسل
 وما ينقص من قيمته يكون صار مستغلا ومنه هزال الدابة باخذ
 لبنها او بقلعة علف لم يدفعه المالك **قوله** فاستحق اي بطلانه
قوله او لمحق اي بتلفه وذهابه وخرج بذلك خرقته ونحوه
 فهو مضمون به وليس من الاستعمال الماذون فيه ان لم يخرج العادة
 بمثله فيه ونحو ذلك وجوز تكرير الاستغناء به فيما جرت العادة
 به وفي الوقتة مادام الوقت باقيا ولا فلا الا باذن جديدا

خاتمة يستثنى من ضمان العارية بثمنها
ما استعير من الامام من بيت المال لمن له حق فيه ويخوذ ذلك
فصل في بيان احكام الفصب وهو كبرية مطلقا
وقيل فيها بالغ فصب سرقة وصغيرة في غير ذلك كالاحتصاص
ويخوه ولا ينفذ ما به المالك والاصل في مخزونه نوله فتاوى
ولان المالكوا لكم بينكم بالباطل وخبر من غصب قيد بغير من ارض
طوقه يوم القيامة من سبع ارضين **قوله** اخذ الشيء لدخل
في الشيء الماله وغيره وقوله مجاهرة خرج بها السرقة وهذا القيد
معتبر في المعنى الشرعي المذكور بعد ايم بناء على ان السرقة
ليست من الفصب فان جعلت منه لم يعتد بذلك القيد ولزم
كون المعنى الشرعي اعم من اللغوي فتأمل **قوله** الاستيلاء
لم يعتد به بالخذ كالذي قبله قيد دخل فيه مال وجلس على اثره
غيره او ركب دابته فانه غصب وان لم ينقلها وضمن منه
ما بعد مسئوليا عليه لاجبوعه لو كان كبيرا ولو جلس ارض عليه
بعد قيام الاول فهو غاصب له ايم وهو كذا ثم ان تلف
في يد احد منقرار النعمان عليه او بعد الانتقال عنه فعلى كل المقرار
لكن هل للملك او للمنفق مثلا فيما اذا كانا اثنين مثلا
قال العلامة بن قاسم في حواشي الخفة والذي يظهر الاول
انتهى قال شيخنا الشيرازي ولعل المراد بقوله فعلى
كل المقرار ان من غرم لا يرجع على صاحبه لان المالك
ياخذ من كل بدل كل المقتضى فتأمل ولو حضر المالك الدابة
وركب

٤٣
وركب مع المالك او جلسوا لكان الثمن مع المالك عليه فهو
غاصب لنفسه ذلك **قوله** على حق الغير اي ولو
بلا قصد ثم ان كان من حر مثله سرقه او كاذب
في حصره سرقه او مجاهرة وان اعتمد الحرف سرقه او كاذب
وان محمد ما يثبت عليه سمي خيانة قاله العلامة الشيرازي
قوله عدوانا اي غالبا **قوله** كجلد مينة اي وسنن
اي جي وخر منخرمة او لذي قضبان من مجلس في نحو مسجد وغير ذلك
ودخل فيه المال وان لم يتمول فحسبه بمرثلة **قوله** وخرج
بعد وان الاستيلاء اي ايم وخرج به ايم مال اخذ بالغير
بظن انه ماله مع انه غصب حقيقة على المعتد فلو عبر
بدل قوله عدوانا بغير حق لكان اولى وانسب **قوله** ومن
غصب مالا الا شمال المنقول وغيره كما مر ولو قال بدل قوله مالا
شيئا لكان اولى وانسب كيشمل نحو جلد الميتة والكلب
المعلم والسردين والخرق **قوله** كاحد اي ولو ميا
او غير مكلف **قوله** لزمه اي بنفسه او وكيله ولزم وتب
ان كان محمرا عليه **قوله** رده اي فور اداها باقتضا
ويلزمه التعزير كحق الله تعالى يستوفيه منه الامام
او نائبه وان ابراه المالك منه ويلزمه القيمة ايم للجبلولة
في امة صلت بخر لا متناع بيعها وربما ماتت بالطلاق فان لم تمت
تبه ردت القيمة للفاسد والرد على الفور كما مر الا في خروج ادرع
في سببته في البجة مثلا رخيص من ترعه فلو عصىم ولو بالفرق

او الفاضل قال شيخنا ابو عبد الله ما قالوه فيمن غصب جارا واصله
 في راس منارة مثلا بانه يجب هدمها ورده لصاحبه اللهم الا ان يقال
 ان ما هنالك امد وبعث نذاره انتهي امزك ومحل قولهم
 يجب الرد في الخشية ونحوها ولو غرم عليه ارضا في قيمتها
 مفروضة في اجرة من يخرجها او بفصل الواضحة وقولهم لا ان يخاف
 تلف مال معصوم ولو للفاضل مفروض فيما اذا كان يتلف بسبب
 الاخراج لا في اجرة الاخراج فتأمل ومنه السفية فيوزن الى محل الامن
 من التلف ويجوز التأخير للاشهاد على ذلك ولا اثم عليه **قوله**
 للمالك الخ لو قال لصاحب اليد عليه لكان اولى واعمر ليتمسك
 الرد لو ديع ومستاجر ومستعير ومستام لانه يربا بالرد اليهم
 لا المستقط قال شيخنا فقد يقال ان في مفهوم المالك تفصيل
 ويربوا بالرد الي اصطلح المالك ان علم به ولو باخبار ثقة ولا فلا
قوله ولو غرم اي الفاضل **قوله** ارضا في قيمتها الخ نعم
 لو لقيه المالك في مغارة مثلا فاخذ منه لسم يلزمه اجرة نقله
 ولا يلزمه المالك بها لانه نقل ملك نفسه فتأمل **قوله** ان
 نقصه اي نقص عينه **قوله** ان نقص اي عينه كقطع يد
 او سقوطها بانه اوصفة كسبان صنعة ولو خرجنا من غير
 او امرد ومنه ما لو غصب فرد في حق قيمتها عشرة تلفت
 احداها نصارت ثمة الثانية درهمين فيلزمه ثمانية **قوله**
 اجرة مثله اي في كل من بابنا سبه فلو غصب عبد افقدت
 يده لزمه اجرة مثله سلبا قبل قطعا ومعييا بعده **قوله**
 برهني

برهني سواي او كسبا **قوله** فلا تضمنه اي ان المراد
 منه استعمال ولو قدم المم هذه على الاجرة لكان اولى وانسب
قوله على الصحيح الخ هو المقتضى **قوله** اجرة رد طي عليه غالبا
 يعني على **قوله** فان تلقى المفسد اي الممتول اما غير
 الممتول تحبة برز بل كلب فلا ضمان فيه وان كان فيه اثم كالممر
قوله ضمنه الفاضل اي سوا كان تلفه باقة سماوية
 او بالتلاف من لا يضمن او بالتلاف الفاضل او بالتلاف اما لا
 بصيال وان علم انه عبده او بالتلاف اجني يضمن لكن النوار
 عليه اما لو تلفه المالك عبدا او برة سابقة على الغصب
 او بحايه كذلك او اتاعه من لم يقتل او مزيريه وجوب طاعة
 الامر يا سر المالك فلا ضمان على الفاضل اي لا ان كان برة
 في يد الفاضل او بحايه كذلك او كان رده اليه المالك باجارة
 او رهن او ودعة ولم يعلم المالك انه عبده مثلا **قوله** بمثله
 اي في اي مكان حل به المثل المصوب فان لم يبق مثله فثمة
 اصلا كما اتلفه في بقعة المصوب وظن به على القسط مثلا
 ضمنه بالقيمة في مكان النصيب فتأمل **قوله** مثل اي موجود
 بنين مثله في دون مسافة القصر والاضمة يا قصى قيمة
قوله ما حفرم اي صنبطه نزع **قوله** كيل الوزن خرج
 به المزروع والمعدود ودخل فيه البر المختلط بالشرع ويلزمه
 القدر المحقق منهما لان منع السلم لا خلاطه المانع من العلم به

ويصور ذلك بأضاح أكثر من الواجب كما إذا كان المختلط
أرديا مثلا وشركه كل البرزخ أو نصفه فيلزمه الثلثين
من الشيعير والنصف من البراجنبا **قوله** وجاز السليم
فيه أي يعني أنه لو قدر شرعا قدر زيكيل أو وزن وليس
المراد ما أمكن فيه ذلك فإن كل مال يمكن وزنه فتأمل
قوله كخاس أي وحديد وخاس ورصاص ونحوها **قوله**
وقطن أي وإن لم يترع حبه ونواب من غير خوص وكذا
سبيكة وفقيق وخالة ومسك وما ولو غليا وكذا أثيل
جد وهو شي معلوم بالبلاد الشام أيام الشتاء يأخذونه ويبردونه
به الماء في أيام الصيف **قوله** لا غالية وهي المركبة من نحو مسك
وكامور وعبر ودهن ومجون كذا لكن كلهم وهذا خارج
بجواز السلم فتأمل **قوله** أو غفنه بقبينه أي في أي مكان
حل به ويختبئ بعضه بسفطه من الاتصاف ويختبئ ماله
أرغى من رقيق ولو مستولدة بأكثر الأمرين من مقدم
ونقصه وزوايا المقصود مثله في الضمان المذكور **قوله** بأن
كان متقوما نحو دفع به ما يوجهه كلام الله ما ليس مراد ولا يجوز
إرادته نعم لو عمده للثقوم والمثلي الذي لم يوجد له مثل
كأمر كان أولى وأعم **قوله** واختلفت قيمته الخ هو
فوطية لما بعده على كلام الله فتأمل **قوله** بالنقد القالب
أي في أي مكان حل به المقصود التالف قال شيخنا
لكن

٤٥
لكن بقي النظر فيما لو اختلفت الغالب في الأمانة وينبغي هنا
اعتبار الاتصاف فتأمل **قوله** وتساويا الخ خرج به ما إذا اختلفا
فالمعتبر منهما الأنفع للمالك ولو صار المثلي مثليا أو متقوما
أو المستقوم مثليا كعمل السهم شرجا أو الدقيق حنبرا
أو الشاة كما ثم نلقى ضمن مثله في السابيل الثلاث إلا أن
يكون الآخر أكثر قيمة وله أن يطالب بقيمة ونحوها لما لا يكون
المثلي وإن اختلفت قيمتهما ولو صار المستقوم متقوما
كعمل الأنا الخامس حليا وجب اتصاف القيمة وهذا أيضا أن
المضمون فيه قيمة الأنا والأنا المقصد أنه يضمن مثله وزن الخامس
مع جرة صنعتان جازت **قوله** وأحدا منها أي التقدير
تمت قال الماوردي لو دخلت
بهيمة أو دخلت راسها في أمانا ونفذت خلاصها منه الأكرام
وجب كسره ولا تدفع المهيمة ولو ما كونه ولا ضمان على صاحبها
أن فرط صاحب الأنا وحده يترك حفظها عنه ولا مغلبة الضمان
أن فرط وحده لأن الكسر إنما فعل التحليل ملكه فان فرط
معا فليهما الضمان انتهى وهذا كله في المهيمة المحترمة
فإن لم تكن محترمة ذهبت مطلقا ومثل ذلك وقوع الدنيا
وفي المحترمة مثلا **فصل** في بيان أحكام الشفعة
وكيفيةها فتعريف الشفعة هو أن ينظر إلى أن الغالب
من ذكر الأحكام ذكر الكيفية وهي ضم الشيء المحقة مأخوذة من الشفع

ضد الوتر أو من الشفاعة أو من القوة والأصل فيها خبر البخاري
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم
 فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق بنشدته أو تخفيفها
 فلا شفعة وهي مستثناة من أخذ المال فهو الباقي ولو غلبت
 العلماء في مشروعيةها إلا ما نقل عن أبي بكر بن الأصم من أفكارها
 وأركانها ثلاثة أخذ وماقود وماقود منه وأما الرصيفة
 فليست داخلية في تعريفها وإنما يجب في التملك فتأمل
قوله وهي أي الشفعة **قوله** وبعض الفقهاء يذهب
 أي والسكون أفصح بل غلط من حركاتها **قوله** وسنأها لغة الضم
 أي لما فيها من ضم أحد النصبين أي الآخر **قوله** قد روي
 هو بالجر صفة لثمة وبالرفع صفة لحق وهو روي وهذا
 حكمة ذكرها غيب القصب لأنها لو أخذت قصراً وكانها
 مستثناة من تحريم أخذ مال الغير تهاكم **قوله**
 للشريك القد يما ي ولود مباح مسلم أو مكاتب سبي
 أو مسجوع أو إنسان وكذا إمام بيت المال مع المملوك
 المعين وكذا الشريك في وقف يقسم أفران على المعتد
 من جواز قسمة الملك عنه مع العفو عنها أفضل ما لم يكن
 المشتري نادماً أو مضرباً **قوله** بسبب الشفعة أي
 هو معلق بحق أو بملك أو بسبب فتأمل **قوله** مستطاع
 بالعرض أي هو متعلق بملك أبيه ولو قال به له فيما ملكه
 بما وفة

بما وفة أي كان أولي وأعم لشئ من جميع أركانها المستندة فتأمل
قوله وترعت أي الشفعة **قوله** لدفع الضر أي ضرر
 مؤنة القسمة بأحداث الواقع في الحصة الصافية إليه
 كما لمصعب والميوزر بالوعة ونحو ذلك **قوله** والشفعة
 أي الحق الثابت للشفيع وهذا هو الركن الأول فتأمل
قوله أي ثابتة الخ هو تفسير المروج بمناه الفري
 وهو المراد هنا لأنه لا يجرى تركها فتأمل **قوله** دون خلطة
 الجوار بكسر الجيم لا غير ولو اسقط الله لفظ خلطة لكانت
 أولى إذا المراد من كلام المم أن الشفعة تثبت للشريك
 لا لأبي وأما للإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلو
 قضى بها حنفى لم يتغض حكمه بل ينفذ منه ظاهر وباطن
 ولو كان القضاء بها شافعي كتابه من المسائل الاجتهادية
قوله فيما ينقسم الخ قال شيخنا هو متعلق
 بواجبه وبالخلطة في كلام المم فأفعله الله غير مستقيم
 مع أنه راجع إليه فيما بعده انتهى اللهم إلا أن يقال لما
 نسر الواجبة بالتأبته احتاج لذكر المتعلق وهو قوله
 للشريك الخ وعلق به الجار والمجرور الذي بعده وهو قوله
 بالخلطة الخ وقد رتبها محذوفاً لمتعلق به قوله فيما ينقسم الخ
 فتأمل وهذا هو الركن الثاني **قوله** دون ما لا ينقسم أي بأن
 يبطل نفعه المقصود منه بالوقف **قوله** تكام أي أودار
 أو حانوت مثلاً **قوله** في كل ما لا يتقل الخ قال شيخنا

بالخلطة أي معاً
 وهي متعلقة بواجبه
 في كل ما لا يتقل

لواستفاد المم هذه الجملة كان الاولى راعى الله الان يحل
المجوز بقوله من الارض الخ متعلقا ببنفسهم وفي كل الى اخره
معطوفا على قوله فيما ينقسم الخ وقوله كالقمار مثال الاول غير
مثال للثاني ويجوز التقدير والتشعقة ثابتة فيما
ينقسم من الارض كالقمار وفيما لا ينقل تبعاً لغير
القمار من البناء والشجر انت هي اقول وهذا
ظاهر جلي وكلام الله يشير الى في اخره دون اوله
ومن جعل قوله في الارض الخ متعلقاً ببنفسهم
عليه ان يفسر الغير بالحكم والطاؤون ونحوهما وخرجه
بما ذكر المنقول فلا تشعقة فيه الا في تابعه بخلاف بيع
الارض عند الاطلاق وخرجه ايضا المتافع المشتركة
ونحوها فلا تشعقة فيها **قوله** غير الموقوفة اي ما لا يرضى
الموقوفة لا تشعقة فيها على ما مرنا فتأمل **قوله** والمتكررة
وهي من الموقوفة ايضاً والمراد من ذكرها هنا عدم ثبوت
التشعقة في البناء الذي عليها فتأمل **قوله** كالقمار الخ
هو يفتح العين المهملة اسم للمزلة والارض والضياء
كما مر كاه صاحب التصديق نقل عن اهل اللغة وانفذه
قوله من النبات والشجر الخ هو بيان لغير القمار فتأمل
وانما اخذ الشفع الخ لا حاجة لهذا التقدير اذا كان قوله
بالتن الخ متعلقاً بواجبة ولو فلا يعرض ذلك اولي راعى
لفعل نحو المهر وعرض الخ وصح الدم ويخرج به ما لم يملك يحمل
الجملة

الجملة قبل الفروع من العمل وملكه بغير عوض كارتب ووصية
وهبة بلا ثوب **قوله** بالتين الذي وقع عليه البيع اي
لزم المشتري الذي هو المأخوذ منه وهذا هو الركن الثالث
ومحل الاخذ ان كان الثمن معلوماً والا كالشرا بحد او معلوم
وخلطة مجهول او مجهول القيمة واقله فلا تشعقة له
وهذان الحيل المستقطعة لها وهي مكرهة قبل ثبوت حق الشفع
وحرام بعده كذا قالوه قال الشيعنا وفيه نظر اذ الشفع
ان يدعى قد لا يندد على المشتري ويحل له حتى اذا نكل حلف
الشفيع واخذ بما حلف عليه ولا يكسفي من المشتري بقوله
لا اعلم القدار ولا تسمع دعوي الشفع على المشتري بانه
يجزم قدر الثمن فارجعه **قوله** بان كان الثمن اي الذي
يخص الشفع بما يقابله **قوله** اخذه بمثله اي ان ييسر
والا فيقمنه **قوله** يوم البيع اي لانه وقت ثبوت الشفعة
او يوم الخلع او المهر او نحوها واعلم انه يكفي في اخذ الشفع بالشفعة
تقدم سبب ملكه عن سبب ملك المشتري عليه فلو اشترى حصه
من غنار مثلاً بشرط الغنار له ثم اشترى اخراً فيه بلا خيار فالشفعة
للمشتري الاول وان تاهر ملكه اما لو اشترى بامعاء فلا تشعقة
لا مدها على الاخر **قوله** بمعنى طلبها اي الاخذ بها **قوله**
على الغير اي بخلاف التملك بعده ومحل الغورية اذا علم بالبيع
ولو باختيار عدل او غير واعتقد صدقه وبان له الشفعة وبانها
على الغور وخوت الثمن حاله فيؤخر في الموجد بين الاخذ الان والصبر

الي محل وان كان المشتري لا ان رضى يكون الشخص
 في ذمة المبيع فيجوز على الاخذ حال دفع الصدر عنه على المعتمد
 ولا يملك الشفع الشفع بعد الاخذ الا بلفظ فهو مملوك
 مع احد مورثاته ثلثا او دفع الثمن او رضى المشتري بكثر
 الثمن في ذمته او بقضا القاهي له بها ولا تبطل شفيعته
 لو خرج ما دفعه مستحقا او خاسا مثلا **قوله** بعد واري جري
قوله ان ما عدتوا اي غالبا **قوله** ولا اي وان لم يقد
 تاخره نوايا غالبا **قوله** فلا اي فلا تبطل شفيعته كما فعل
 وصلاة ولو غلاما مطلقا وخو ليس ثوب واخلاق باب
 وخوف متنى في ليل بخت شتم فيه وغير ذلك **قوله** مع القدرة
 اي وبعد العلم بما مر فلا يصدر تاخير قبله ولو شتمت
 وله بعد الاخذ بها انقص تصرف المشتري ولو وقع مسجدا
 وله فيما فيه الشفعة ان ياخذ بالاول والثاني **قوله** مريضا
 اي لا يتخو صداع يسير **قوله** او غايبا ولو سفر اقصد **قوله**
 او محبوسا اي ولو عتق **قوله** او خائفا اي ولو على عرضه
 او ماله او غيرها **قوله** فليوكل اي او يشهد فالعذر من
 حيث استغاط طلبه بنفسه **قوله** ولا فليشهد اي فالعذر
 مقدم على الاستشهاد **قوله** في الاظهر اي هو المعتمد **قوله**
 لما علم ان حق الشفعة على الفور وكذا لو قال لم اعلم ان
 الشفعة **قوله** على شفع اي هو بلس الثمن المعجزة واسكان
 القاف اسم القطعة من الارض والطلافة من التلي كالشفق
 عليه

عليه اهل اللغة وغيرهم **قوله** لتلك المدة اي كما مر وباحظه في
 المتعة بمنتهى شأها لا يهر المثل فتأمل **قوله** وان كانوا الشفعا
 المخصوصين على افة ضعيفة وهي لغة الكوفي البراءة
 والمشهدور حذف الاول ويكون الفاعل هو الشفعا وفي بعض
 النسخ وان كان الشفعان غير او هو اي **قوله** على قدر حصصهم
 اي لا على قدر الروس على المعتمد وقيل ياخذون بقدر الروس
خاتمة لو عني احد الشفعين عن حقه
 او يرضه سقط حقه كله كالقود ويتخير الاخر بين اخذ
 الكل او ترك الكل وليس له الاقتصار على حصته لئلا يتبع
 الصفقة على المشتري ولو كان احدهما غايبا تخير الحاضر
 بين الصبر الي حضوره لعذر في ان لا يوجز منه او بين اخذ
 الجميع فاذا حضر الغائب شاركه فيه لان الحق لهما فليس للحاضر
 الاقتصر على حصته لئلا يتبع الصفقة على المشتري
 لو لم ياخذ الغائب وما استوفاه الحاضر من المنافع بعد اخذه كالاجرة
 والتمرة لا يشاركه فيه الغائب اذا اخذ واخذ الشفعة
 بتعدد الصفقة ويتعدد الشفع ايضا ومنه تفصيل الثمن
 وامثله كثيرة لا تطيل بذكرها **فصل**
 في بيان احكام القراض بكسر القاف ويقال له القارضة
 والمضاربة من الضرب بمعنى السوف لا شتمه عليه غائب
 والاولى لغة اهل الحجاز والثاني لغة اهل العراق والاصال
 فيه الاجماع من الصحابة رضي الله عنهم وجوارحه محتاج اليه لان

لان صاحب المال قد لا يحسن التصرف ومن لامال له بحسنه
 فيحتاج الاول الي الاستعمال والثاني الي العمل وان كانه ستة
 مالك وعامل وعمل ونحو ومال وصيغة وكلها تعلم من كلام المم
 والاولي ان العمل لا يبعه كماله فابعدنا فكم في الشركة **قوله**
 وهو اي القراض **قوله** مشتق من القرض بفتح القاف وكسر هـ
قوله وهو القطع اي لان المالك جعل للعامل قطعة من الزرع
 ودفع له قطعة من ماله **قوله** دفع المالك اي بصفتي يقتضي
 ذلك **قوله** اربع شروط اي بحسب ما ذكره المم هنا وهي
 في الحقيقة اكثر من ذلك كما سيأتي **قوله** ان يكون على فاضل
 فيه اشارة الي ان المال ركن وانما الشرط كونه من النقد والضرب
 ولا بد ان يكون معلوما جنسا وقدر وصفة ومعينا فلا يكتفي
 احدي الصورتين ولو متساويتين نعم ان عييت احدها
 في المجلس صح ويصح ايضاً على ما ذكر في مئة المالك ان عييت
 كذلك لا على منفعة مطلقا ولا على دين غير ما ذكر **قوله**
 ولا حلي اي كالحال وسوار وخمها **قوله** ولا منشور
 نعم ان كان غشه مستهلكا كذا لا هم مصر كفي الاظهر **قوله**
 ولا عروض اي كالشاشات وخوها **قوله** ومنها الفلوس
 اي هي عروض جعلها من النقد في عبارة بعضهم يعني كونها
 يتعامل بها وخوها في معنى البلدات **قوله** ان ياذن رب المال
 اي ماله فالشرط الاذن المطلق لاما المالك والعامل والعمل
 فهي اركان كاسر وشرط المالك والعامل كالوكل والوكيل شرط
 العمل

العمل كونه تجارة ويؤخذ من الاذن هنا ومن ذكر الزرع الا في اعتبار
 الصيغة وهي من الاركان ايها وشرطها كما في البيع نحو
 قارضتك او عاملتك **قوله** في التصرف اي بالتجارة
قوله مطلقا اي لا يجزئ ان قوله مطلقا وما عطف عليه
 اما صفة مصدر صرف اي اذنا مطلقا اي غير مقيد
 بنوع او متبذر انواع لا يتقطع فتأمل **قوله** ان يضيف
 التصرف الي اشارة الي انه لا يحتاج في الاذن الي ذكر
 ما يتصرف فيه فان ذكره شرط الا ان يكون ما يندرج فيه
 غالبا فتأمل **قوله** من التصرف اي لا حاجة اليه في كفي
 الا فتصا على قوله اي في شرطه فتأمل **قوله** ان يشترط
 اي فشرط الجزئية اي هو الشرط والزرع من الاركان وبه تنم
 الاركان البتة **قوله** جزاي ولو قليلا **قوله** معلوما
 اي لهما **قوله** كنصفه اي او ثلثه اي هو معنى الجزئية
 وخرج به ما لو جعل له ربع نصف معين او مقدار معين كالمشرق
 مثلا فانه لا يصح **قوله** فلو قال لا يخرج عن قوله معلوما
 فتأمل **قوله** صح اي لانه من المعلوم فمما جعله على التماس
 ومثله ما لو قال المالك للعامل ولك نصف الزرع مثلا فانه
 لا يصح لان باقيه تابع للمالك بحكم الاصل بخلاف ما لو قال له كل الزرع
 كي او كله لانه لا يصح ايضاً وكذا لو جعل لغيرهما فيه جزا
 معلوما نعم ان كان الغير غلاما لا حد لها صح لان المشروط له راجع
 لمستوعبه ولا يضر شرط نفقة غلام المالك على العاقل وان لم تقدر شي

لانها تابعة للمال شيخ شيخنا وبتبع فيها الصرف وفي
 شرح العلامة الريل كابد من تقديرها وفي فسد التراض
 استحق العامل اجر المثل وان علم الفساد لا فيما اذا قال
 المالك والرجح كله في كونه دخل غير طابع **قوله** ان لا يقدر
 يجوز بياؤه للماعل او المفعول والمراد به ان لا يشتمل العقد
 على ذكر مدة فتأمل **قوله** فارضتك سنة الخ قال شيخنا
 هو شاعل لما اذا اطلقها او سلفه بعدها او البيع والشرا
 وسوا ذلك من ذلك من صلا او لا وسوا قدم لفظ السنة
 او ارضع نعم ان قال له فارضتك ولا تشترى بعد سنة صح
 هكذا يجب ان يفهم هذا المحل وما وقع في كلام
 العلامة الريل وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم فافهم
قوله وان لا يعلق الخ هو معلوم من عدم التناقبت بالاولى
 لا غتقار التناقبت في نحو المساقات وكلامه في تعليق العقد
 وكذا التصرف بخلاف الوكالة **تنبيه**
 قد علم مما تقدم جواز نقد المالك او العامل اوها سوا
 نقساري المال او تساوي المشروط لكل عامل ولو ان
 تصرف العامل كصرف الوكيل ولكل منهما الرد بالصيب
 عند فقد مصلحة الاثقال ومع فقد مصلحة الرد او رضي
 الاخر بالصيب ولا يعادل العامل المالك ولا وكيله في ماله
 ولا ما ذونه كذلك بخلاف مكاتبه ولو كانت فاسدة وكثيرا

نفسه

نفسه منه وعليه فعلى ما يفتاد فعله **قوله** والفراض مائة
 اي فيقبل قوله العامل في الرد على المالك لانه ايتنه وفي
 تلف المال او بعضه على تنصبل الوديفة وفي نقد الرج
 وفي عدمه وغير ذلك ككثيرا له ولو راجح او للفراض ولو
 خاسر **قوله** الا بعد وان اي ففرضت منه او محالفة
 في شي مما وجب عليه ويقبل قوله لو ادعى عدمه **قوله**
 ربح اي ناشي عن تصرف العامل بخلاف خوضرة ورلد صوف
 وكسب وغيرها من الزوائد العينية فهي للمالك
 نعم المهر الوجب يوطى العامل عليه في مال التراض لان المهر
 اذا بوطى العامل فأكبنة عينية حصلت بفعله
 فاشبهت ربح التجارة **قوله** وخسران اي نقص
 يسب رخص او كساد او عيب حادث مثلا او تلف
 باقة سماعية او بحسب بعد تصرف العامل فيه فان تلف قبله
 فلا يجبر به بل بحسب من راس المال لان العقد لم يترك بالعمل
 ولو اخذ المالك بعض المال قبل التصرف عاد لما بقى **قوله**
 جبر الخسران اي المذكور **قوله** بالزوج اي الحاصل بعده
 نعم لا يجبر خسران ما اقده المالك بعده فلو كان المال
 مائة والخسران عشرين فاحذ المالك عشرين تنسها
 خسرانها وهي خمسة ربع العشرين فلو ربح بعد ذلك لم يحسب
 جبرها فاذا عاد المال الي ثمانين فاحسب الزايد في الخمسة
 والسبعين الباقية تقسم بينهما على حسب المشروط ولو اخذ

المالك بعض المال بعد المرح يتبعه ونحوه ويستقر للعامل منه
ما شرط له ولا يجبر به الخسرات بعده فلو كانت ربح المائة عشرين
ففسدها وهو ثلاثة وثلاثون من الزرع لانه سدس مجموعها **قوله**
جاء من الطرفين الى قد علم هذا مما تقدم من انه لو كان
فيمنع بما تنفع به ونحوه فيلزم العامل رد اس المال الى مثله
وان ابطله السلطان فان رضي المالك بعدم الرد لم يلزم
العامل الرد ويستقر للعامل ما شرط له بالنسبة لا بالظهور
ولو اختلفا في قدر المشرط تحت الفاء وجع لاضر المثل **قوله** فحقه
اي معنى شاف **فصل** في بيان احكام المساقاة
المشابهة بالفراض فيما رخصته وحكمها ومعنى ولذلك
كانت عدة اركانها ستة كحذوته وهو ما ذكره وعامل
وعمل ومورد وثمن وصيغة وكلها تفليح مما ياتي في الاصل
فيها خبر الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل يهود
خبر على ثلثها وارضها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع
رواه الشيخان ولما كانت شبيهة بالفراض في العمل
في شيء ببعض ثمايه وجهاله الفرض وكالا جارة في اللزوم
والتاقبت جعلت بينهما **قوله** من السقي يفتح السين المهملة
وسكون القاف وكسر المنة التختية المخففة لاحتياجها اليه
غالب لانه انفع اعمالها واكثرها ثمنه كسما في ارضي الحجاز فانهم يستولون
من الامار او بكسر القاف والتختية المشددة وهو صغار التخل لانه
موردها

موردها **قوله** وشرعا دفع الشخص اي بصيغة معلومة فيوجد
منه جميع اركانها الستة المتقدمة **قوله** او شجر غيب اي بشرط
كونه مغروسا **قوله** معلوما اي بالجزئية **قوله** جابزة اي صحيحة
فالجواز بمعنى الصحة المقابل للبطلان **قوله** على شئين اي تحتها
مقبدة قهرا وما بعد عما مر بالحرف على صيغة المم او على البدلية
في محروقة المقدر على صيغة التثنية **قوله** التخل اي ولو ذكر
مغروقة استغلا **قوله** فالكرم اي الغيب وهذا انهما الورد
وهو احد الاركان الستة وشرطه كونه مغروسا عينا مريبا
بيد العامل لم يبد صلاح ثمره سوا ظهوره لا واختصاصه بالثمن
لوجوب زكاته وتاثير الرخص فيه واختصاصه في تخمينه اي العمل
بغيره **التلخيص** التخل والغيب كالان غيبيهما
من بقية الاشجار في اربعة امور الزكاة والخوص وبيع العدا والساقاة
وقد تقدم الكلام على فضلها وغيره في الزكاة فراجع **قوله**
على غيرها اي استغلا اما تبعا لبيع كما سبذكره المم في المزارعة
الاثنية فتأمل **قوله** ومشرش بكسر الميم ويجوز فتحها وضمها
وكذا اقوح وتفاح وعناب وسفرجل ونحو ذلك لانها
تثمر بغير قصد **قوله** ونحو المساقاة الخ هو بيان المراد
من الجوز كما مر فلو ذكره الله عقبه وعلق به المجرور بقوله
من جابزة التصرف لكان اولي وانسب اللهم لان يقال اخره
ليفصل فيه بين المتصرف لنفسه والمتصرف لغيره فتأمل
قوله من جابزة التصرف الخ هو احد الاركان الستة وشرطه كونه

كما اشار اليه الله والعامل كما لو قيل وصرفت ايم وفي ذكرها هنا تكرار
مع ما ياتي فتأمل **قوله** وصيغتها اي المعنوية مما مر وما ياتي
احد الاركان ايم وشرطها في البيع الا في التاخير لا اعتبار هنا
وظاهر كلامه ان الصيغة هي الايجاب فقط وبين كذلك اللهم
الا ان يقال لما ضم اشتراط قبول العامل اليه علم منه ان الصيغة
هي مجموع الايجاب والقبول وصرح بالشرطية ايضا في القبول
لدفع توهم الاكتفاء بالايجاب كافي الوكالة ونحوها وليس مرادها هنا
فتأمل **قوله** ولها اي المساقاة اي لصحتها بشرط **قوله**
ان يقدرها المالك اي والعامل ايضا فالشرط التقديري بالمدة والشرط
ركن كما مر ولو جعل لهم كغير الضمير عابدا للعائد الشامل
للعامل ايضا لكان اولى وانسب **قوله** معلومة اي ويشترط كونها
بوجود غيرها الثمر غاليا بقينا او ظنا ويرجع في المدة المذكورة كاهل الخبرة
بالشجر في تلك الناحية كما يفتن فيه كلام الدارمي وغيره
وهو المعتد **قوله** بادراك الثمرة اي ولا عدة مطلقة ولا عدة
يحتل فيها وجود الثمر وعدمه سواء ولا مدة يجهل حاله فيها
ولا مدة لا يوجد الثمر فيها بقينا او ظنا وفي كل ذلك بفساد العقد
واذا عمل العامل استحق اجره مثله عمله الا في الاخيرين فقط
قوله في الاصح ان هو المعتد **قوله** من الثمرة اي التي تقع
عليها القند بشرط تعيين الجبر والعلم به والثمر المعين من ذلك
كما مر وصرح بالثمر الجريد والليف والكناف وساعد القنو
منها كلها للمالك واما الشوازع وجمعها فللعامل والمالك سواء
ولو

ولو شرط كون شجر من ذلك بينها كالثمره لم يبعد بل المعتد وبما لا بشرط
ولا يصح كون العرض من غير الثمرة **قوله** كقصها او ثلثها
اي بالتعريض بالجزئية مما مر ولا يصح بتعيين ثمره شجرة
او شجار معينة ولا يحل معلوم من الثمرة مثلا ويشترط ان لا يكون
الثمر لا حدها ولا شئ منه لغيرها الا لفلان احداهما كما مر **قوله**
صح اي وكذا اجزا العامل وحده كما مر في الفراض **قوله** ثم العمل
اي الذي هو احد الاركان الستة وفيه تنبيه ان كان من العامل
ولا يضر ضم ما على المالك اليه لان مراده الاعم من ذلك بدليل
التفسييم بعده فتأمل **قوله** فيها اي المساقاة **قوله**
على ضربين اي صنفين من حيث نفعه ومن يلزمه ولا يستلزم
التم لفظ على لكان اولى وانسب **قوله** اي الثمرة وهو
ما يتكرر كل سنة لزيادتها وصلاحها وتتميتها **قوله**
كسقي الماء اي وتسمية بحري الماء خويين واصلاح نحو
اجاجين يقفونها الماحول الشجر لبشره شجره
باجاجين الفصل جمع اجاجه ونجبة خروف ضبان وحشيش
مضربا الشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي البذر من حوطر
مساوق بان يجعل منها في وعاء يهتد منه حزن القاعدة به
وهو ان ينصب اعمدا ويظلمها اي يربطها بالحبال ويرفعه
عليها **قوله** فهو على العامل اي من حيث الفعل واما الان
ذلك كالمخل والناس والمعد فعلى المالك وان جرت القاعدة
تخلاه عند العلامة الذي وظائفه العلامة بن حجر واعتبر القاعدة

الطارية ولا يشترط فيها تفصيل الاعمال الا اذا ضرب فيها العرض
قوله كنصب الدركاب اي وبنا الحيطان ونصب الابواب
واصلاح ما انهار من النهر وجميع الادوات والاعيان كالاجر
والبحر فعلى رب المال فلو شرط على احدهما ما ليس عليه فسدت
المساقاة ويستحق القليل اجزء عمله وان علم الفساد الا ان
قال المالك والثرثرة كالحالي فلا شيء عليه للعامل محامر ويستحق
العامل حصته من الثمرة بالظهور ان عقد قبله والاثبات لعقد
وفارق القراض بان الرجوع وقاية له **قوله** فهو على رب المال اي
ماله كما مر **قوله** انفرد العامل بالعمل اي وباليدين في الحد بغير اية
قوله لم يرجع اي ان وقف عمل العامل على عمله ولا فيصبح كما تقدم
والعامل أمين كما في القراض **قوله** من الطرفين اي وعليه
لو هرب العامل او عجز بخومرض فان عمل غرض عنه بنفسه او ماله
بني حننه ولا فلما ذكر الفسخ ان كانت المساقاة على عيبه
فان نقدر الفسخ او كانت في الذمة امكن ترك الحكم من يعمل
عنه من ماله او يمول عليه او يجر اقتراض ثم يبر في حصته
فان نقدر الحكم عمل المالك بنفسه او ماله ويرجع ان اشبه
بالرجوع ولا فلا رومان العامل المعين انفس العقد والاقام
وارثته تمامه **فصل** في بيان الاجارة من اجرة
بالمدة يرجع ايجارا او من اجرة بالتصريف ايجارا والاصل فيها
قوله تعالى فان ارضعت لكم الاثنية ووجه الدلالة من ان الارضاع
بلا عقد تبرع لا يوجب اجرة وانما يوجبها ظاهر العقد فتعين
والعقود

فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد مركوب ومسكن
وخادم فحوزت لذلك كما يجوز بيع الاعيان ونحوها واركانها
ثلاثة عاقد ومعتود وصفتود عليه وصيغة وحكمها
كالبيع لا يخاف بيع للمنافع فتأمل **قوله** في المشهور ان
عند اهل اللغة **قوله** وحكي ضمها اي فتمتعها اي فتمتع
مصلحة التمتع **قوله** وهي اب الاجارة **قوله** اسم الاجارة
قال بعضهم واشتد في العقد **قوله** وشرعا الخ قد جمع
المع في هذا التعريف غالب الشروط وجميع الاركان فتأمل
قوله وشرط كل من الموزع اي فالشرط الرشد بمعنى
عدم الجور عليه والشرط فيه ذلك هذا لما قد هو كمن كما مر
قوله وعدم الاكرام اي بغير حق كبيع **قوله** وخرج
بمعلومه اي هذه محترزات التهود السابقة في التعريف المذكور
وكان الاولى تقديما عتبه **قوله** وبمقصوده اي وخرج
بمقصوده الخ وكذا الباقي فتأمل **قوله** استيجار اي واحدة
والاصح ان الاجارة كالسك والعنبر والزمان المزروع حيث
قول بل بخرق **قوله** منفعة البضع الخ باعتبار ان البضع لم يدخل
في التعريف المذكور فلا حاجة لخرجه فان الزوج لم يملك المنفعة
بل يملك ان يستمتع به بدليل انما لو طبت بشبهة كان المهر
لها مطلقا لا اشتقاق لا يبتدئ ملك المنفعة فتأمل **قوله**
اجارة الجوازي جمع جارية وفي بعض النسخ اعارة الجوازي
والاولى لان الاعارة خرس بقره بعض الخ فتأمل

قوله لا يجاب الخ هذا هو الصيغة فتأمل **قوله** كاجرتك
 اي او اكررتك هذا او منفعه على الاصح او ملكتك منفعه
 لا بعنتك او منفعه وليس كناية فيها اي **قوله** كاستاجررتك
 او اكررتك او خوتك **قوله** ما تنص اجارته كذا هذا
 هو ايجري العقد عليه فتأمل **قوله** وكما يمكن اي
 سهل ووجد **قوله** الانتفاع به اي عتب الفقد في اجارة
 العين وعند استحقاقها في غيرها مع بقائه اي في مدة الاجارة
 فعلم منه ان يوردها المنفعة وان تعلقت بالعين فتأمل **قوله**
 صحت اجارته بشرط رعيته اذ كان يعبأ كمنه
 الدابة او هذا العفاروك تكون اجارته لا عبسا
 فلا يثبت في الذمة وهذا في الفقار كله او اكثر من نصفه
 اما نصفه فاقول فيثبت في الذمة لان له نظيرا ويندرج
 في غير ان كان وصفه بذكر جنسه وندعه وقد كورية
 او انوثية وصفه سير من بحر او حيدة مفتوحة في امهلة
 ساكنة فرامهلة وهي واسعة الخطا او قلو فائتاف مفتوحة
 قطامهلة مضمومة وهي بطنه السير وتكره اجارة مسلم
 لكان عينا ودمه ولا يمكن من استخدا امه مطلئا ويومر
 بازالة بده عنه وهو ياتي العين **قوله** ولحمة اجارة
 ما ذكر شرط اي بشرط في صحة الاجارة فقد بر المنفعة
 بما ياتي **قوله** ذكرها اي المؤلف **قوله** اما بعد اي بشرط
 ان يمكن بقا العين فيها غالبا وذلك في المنفعة المجهولة
 كالسكنى

٥٦
 كالسكنى والارض وسنفي الارض لا يعرف مقدار ما يكتفي الصبي من
 اللبن او الارض من الماء وخذلك **قوله** كاستاجرته هذه الدار
 سنة اي وكاستاجرته للبنا شهر اذ قال النبي لي كذا اشهر
 لم يعم لان فيه الجمع بين الترس ومحل العمل والجمع بينهما قد يتعذر
قوله او عمل اي بتعيين محل العمل وذلك في المنفعة
 العلوية فتأمل **قوله** لتخيط لي هذا الثوب اي بشرط بيان
 الثوب من كونه قميصا او ثوبا ونوع الخياطة من كونها فارسية
 او رومية اللهم الا ان كان لها مطرد فتخل عليه والخياطة الفارسية
 بغرة واحدة والرومية بغرتين ولو قال لتخيط لي ثوبا وطلق الجمع
قوله ونحو الاجرة هو نونية لما بعده وهذا اثنان جري العقد
 عليه ويشترط العلم بها عينيا في المعينة وقد روي في
 الذمة والقدرة على تسليمها فلا يصح استيجار العين بر بخالتهم
 او بوضع قيمته ولا لسان شاة بجلدها ولا دابة بعلمها ولا دار بجارها
 نعم ان عينت الاجرة ثم بعد ما اذن في صرفها في ذلك جاز ولا يصح
 الاستيجار ايجار ارضاء كخوفتي بيعه الا ان قال ببعضه
 لان لنرضع به او لنرضع بانيه فان قال ببعضه بعد الفطام
 او لنرضع كله لم يصح **قوله** واطلاق اي الاجرة اي عن ذكر الاصل
 فيها وعدته الا ان يشترط فيها اي الاجارة **قوله** فتكون الاجرة
 الخ هذا في اجارة العين اما اجارة الذمة فهي كالسليم فيجب فيها تسليم الاجرة

في المجلس ولا يجوز تأجيلها ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة لغيرها ولا
عليها ولا الا برامتها بغير اشارة العين في ذلك واعلم ان ملك
الاجرة بالعقد من حيث جواز تصرفه فيها ونحو ذلك
ولا يستقر الملك عليها في القدرة بالذم الا ان يضمن رمتها
فلو فسخت في اثنائه سقط ما يتبادل باقية وتوزع على من بقدر
اجرة مثله ولا في القدرة بعمل العمل لا بتسليم العين وان لم يستغ
هر بها ويكفي عرضها عليه وان امتنع تسلمها ويستقر اجرة
المثل في الفاسدة بما يستقر به المسمى في الصحيحة الا في الرض
المذكور ويستترط في الاجارة تحمل عبئا اذمنة روية المجهول
او امتناعه بيده مثلا ان حضر اذ كرهه وجنسه ونحو ذلك
كالحرام بكسر الحاء المهملة وبالذاي المسحقة وينبغي في خصوص
وجبر الحمل ومرد وخطب وصنع وفقد وهرم ودوام الجنون
ونحو ذلك عرق ذلك العمل **قوله** ولا تبطل الاجارة اي عينا
اؤذمة في ملك او وقف حيث صحت **قوله** بموت احد
المفقا قد بين اي ولو ناطق اخر وقيل نعم تنفسخ في اجارة
مدبره وام ولده وكذا بالملق عتقه عند الصفة وتبطل
اذا لم يموت ناطق على حصته فقط في موت عليه ولا ضرر لو ارشده
فرع لا تبطل الاجارة بانقطاع ما الارض ولا يبيع العين
الموجبة ولا زيادة اجرة ولو في وقت مثلا وكما عتاق رقيق ولا يرجع
على

على سيده وخرج باعتاقه الاجارة لا سقناقه الفتن قبلها **قوله**
ولا يموت احد المفقا قد بين اي ولو ناطق اخر وقيل نعم تنفسخ في اجارة
مدبره وام ولده وكذا بالملق عتقه عند الصفة وتبطل
اذا لم يموت ناطق على حصته فقط في موت عليه ولا ضرر لو ارشده
فرع لا تبطل الاجارة بانقطاع ما الارض ولا يبيع العين
الموجبة ولا زيادة اجرة ولو في وقت مثلا وكما عتاق رقيق ولا يرجع
على

على سيده وخرج باعتاقه الاجارة لا سقناقه الفتن قبلها **قوله**
ولا يموت احد المفقا قد بين اي ولو ناطق اخر وقيل نعم تنفسخ في اجارة
مدبره وام ولده وكذا بالملق عتقه عند الصفة وتبطل
اذا لم يموت ناطق على حصته فقط في موت عليه ولا ضرر لو ارشده
فرع لا تبطل الاجارة بانقطاع ما الارض ولا يبيع العين
الموجبة ولا زيادة اجرة ولو في وقت مثلا وكما عتاق رقيق ولا يرجع
على

وسمى انتفع بها فينا ولا **قوله** على الراجح ومنه الخنزير
 واصحاب الادراك ورعاة الحيوان ونحو ذلك **قوله** لا بعدوان
 اي تنزيط ولو جبره لكان اوكي وبصدقه لا يخرج عنه نعم
 لو اختلفا في قطع الثوب فبعضا او بصادق المالك ولزم
 الحياط نقض قيمته بين القطعين ولا امر له كما لو خاطب ثوبا
 بعد انكاره بخلافه قبله **الكتاب** لا اجرة
 لعمد صدق مطلق التصرف بغير شرط الاجرة وان جرت العادة
 بها فيه او كان بسوء الصاحبه او العامل او كان كابتا في فعله
 من صاحبه كلف راسه مثلا نعم ان قال له اعمل لي كذا
 وانا ارضيك او وادك ما يرضيك او ما يسرك او نحو ذلك
 او كان العامل مجبرا عليه فله اجرة المثل ويستثنى من
 الاول داخل الحام والكل السفينة بلا اذن فعليهما
 الاجرة على الراجح **قوله** فيها اي في العين الموجهة **قوله** كان
 ضرب الدابة الخ هو مثال للعدوان ومنه ما لو كتمها بالجام
 فوق العادة او اهدم الاصطبل في وقت لو انتفع بها
 فيه سلت قال العلامة الديلمي واهدم الاصطبل
 فيد يخرج به ما لو لدغها حية مثلا او خالفه غيره **قوله**
 او اركبها شخصا انقل منها اي ارسكن حمارا او قصارا
 او نحو ذلك وليس هو لئلا او حمل حمارا غير استاجر له
 ولو اصف منه كشمير مثلا بدل ببيع الاستوا في الوزن
 بخلاف

67
 بخلاف الا خفف مع الاستوا في الكيل فلا ضمان عليه وعلى الموجه
 العارضة وكسش الشئ ونحوه عن سطح لا يستغنى به المتاجر
 مطلقا وكذا ان يبيع نحو حش وازالة كناية في الاستدراك
 والمتاجر الخيارات لم يبا ورايو يذبح وعلى المتاجر تنزيغ
 الحش وكسش الشئ عن محل يستغنى به في الدوام وازالة الكناية
 ولو بعد انقضاء المدة في ذلك والمراد بكونها عليه عدم ثبوت
 الخيار له بها والمراد ايدى بار التهاجر بها في محل من الدار معهود
 لها كالحنية مثلا لا يراجها الى نحو الكيمان كما قال العلامة الديلمي
قوله لو اكنوا له لمدة مثلا من
 الطهارة والصلوات فدايضا وسننها الدائمة مستثنى منها
 ولا تنقص من الاجرة شيئا وكذا است اليهود والاحد للنصارى
 ان اعتبد ذلك **قوله** في بيان احكام الجمالة
 الشاملة كالمركبة اذا وجدت شرطها فهي اعم منها
 مكان ذكرها هنا انسب من ذكرها عقب اللقطة نظر المأمور
 من النقاط الضالة ويقال لها الجميلة والجعل والاصل فيها
 خبر اللديغ الذي رفا والصحابي رضي الله عنه في القاحنة
 على قطيع من الفهم فيري كما في الصحيحين عن ابي سعيد
 الخدري رضي الله عنه وهو الراي له كما رواه الحاكم وصححه
 وذكره اصحابه منه ذلك وقالوا له تاخذ على كتاب الله اجل
 حتى تدوا المدينة اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا له اهد على كتاب الله

يا رسول الله فقال ان افق وفي رواية احسن ما اخذتم عليه اجرا
 كتاب الله تعالى زاد بعضهم في رواية اجعلوا بي معكم نصيبا
 والفتوح ثلاثون راسا من الغنم قال بعضهم وحكمة اختباره
 الرقي بالفاتحة دون غيرها من القرآن لانه صلى الله عليه وسلم
 قال فاتحة الكتاب شفاء لكل داء وايم الحاجة قد تنعوا اليها
 فجازت كالأجارة وفتح فهو دليل عقل بعد النقل وراكها
 اربعة متعاقدان وعمل وجعل وصيغة **قوله** ما يجعل اي شيء
 اسم للمعوض **قوله** وشرعا اخر قد جمع ادم في هذا التفسير
 غالب شروطها وجميع اركانها الاية المذكورة وسائر **قوله**
 التزام مطلق التصرف اي ولو كان الملتزم للمعوض غير المالك
قوله عوضا الخ تبديله منه وكذا ما بعده **قوله** او يجهول
 اخر هو عطف على شيء محذوف اي على عمل مجهول او قتامل
قوله جازية الخ لا ينبغي ان مراد المم بالجواز ما قابل
 الصحة لاما قابل الزوم فما سلحه الشر مخالف كذا
 على ان ذكر جوازها قبل ذكر حقيقة ما غير مناسب وكان الانسب
 ان يجعل الشر كلام المم على ذلك ثم يذكر الجواز المتبادل للزوم بعد
 ذلك فتأمل **قوله** من الطرفين اي فكل منهما مضحيا
 متى شأ وتفسح بما تفسح به الوكاف ثم ان كان النسخ قبل العمل
 فلا شيء للعامل مطلقا وان كان بعد العمل فله اجره مثله في ذلك
 المدة ان كان النسخ من الجاعل فان كان العامل فلا شيء له لانه

لم يحصل فرض الجاعل فتأمل **قوله** وهوي لفظ الجعال
 اوانه ذكره باعتبار الخبر كما هو الاولى وفي بعض النسخ وهوي
 كل منهما فالمراد منه الضيعة وشرطها عدم التاقب
 وهي من الجاعل فقط سواء التزم الجاعل عن نفسه من ماله او بغيره
 عن غيره ولو كان ذا فاضله لكن لا شيء للراد في الذنب **قوله** ان
 يشترط اي يلتزم والضمير منه عايد الى الجاعل وشرطه عدم
 الحجر عليه كما يشير اليه بعد قوله مطلق التصرف **قوله**
 في رد اخر هو اشارة الى العمل وشرطه ان يكون فيه كلفة وان لا يتعين
 على عامله وان لم يكن معلوما فغيره ان يسير عمله فغيره ضبطه
 بما في الاجرة كالحياطة والبناء الخ في حرمه دلي على كذا
 ولا في رد الغاصب ما عصبه قال شيخنا والمراد مثال
 فيحمل تخليص المال من غوطا او تخليص نفوس مثلا او دفع
 غوطا ولو بحاجته او غير ذلك ان كان في ذلك كلفة تقابل بمال
قوله خالته قال الجوهري اسم لما ضاع من الحيوان انتهى
 والمراد بها هنا الاغم فيحمل خالما ولا خصا ص وما فيه عمل
 كالحياطة والبناء كسر الاضافة ليستفيد احكاما في **قوله**
 عوضا الخ هو اشارة الى الجعل وشرطه ان يبيع كونه متنا قائل
قوله معلوما الخ هو قيد لا يستحقا وعينه فلو قال الله على ما يرضيه
 او نحو ذلك فعليه اجره المثل كما تقدم فان لم يكن معلوما كثر او كان
 محسوبا مقصودا اخر او نحو ذلك استحق العامل اجره المثل فان لم يكن
 مقصودا عدم فلا شيء للعامل **قوله** فاذا ردها اي الضالة



بالمعنى السابق وضمير رد عايد الى العامل وشرطه اهلية العمل
 ولو جبريا وصيبا ومجورا سنة بغير اذن وليه لا يحد صغير
 لا يقدر على العمل وان لم يعلم بالنداء سمعه او بغير ثقة او من
 صدقه قبل شروعه في العمل فان علم في اثنائه استحق اجره
 مثله من تح فقط او بعد فراغه فلا شيء له **قوله** استحق الرد
 اي ولو متعدد ابعد الروس ان تنسا وواقي العمل ومساقته
 ولا فقد رغبيرا لما لك ومجمله ان لم يتصرف الملتزم في العمل
 بزيادة او نقص او تغيير جنس والا فان لم يعمل القامل
 بذلك فله اجره المثل لان ذلك فسمع من الملتزم وان علم
 قبل شروعه استحق بالنداء الثاني فقط او في اثنائه العمل
 استحق اجره مثل عمله قبل عمله **قوله** من المسمى الثاني بعده
 ولو عمل من سمع النداء الثاني وحده استحقه ولو عملا متماثا
 الاول نصف اجره المثل والثاني نصف المسمى الثاني ويصدق
 المالك في نفي العمل وفي عدم سعي العامل وفي عدم تسليم
 المردود ولو هرب العبد مثلا او غصبة او مات ولو بعد دخول
 دار المالك في ذلك وقبل تسليمه فلا جعل ولو اختلفا في قدر العمل
 تحالفا ووجب اجره المثل بعد الفسخ وليس للعامل حبس
 المردود لقبض العمل ولا ما انفقه عليه باذن المالك
 فان تغذر المالك فباذن الحاكم فان تغذر فبالاشهاد عليه
 فان تغذر لم يرجع وان قصد الرجوع **فصل**
 في بيان احكام المزارعة والمخابرة وكذا الارض وغير ذلك

المناصب للجمالة من حيث ان في كل منها علبا بعضا واقتصارا للتمسك
 على المخابرة في المذمة نظر الظاهر كلام المم فتامل **قوله**
 بعض ما يخرج منها في الارض **قوله** واذا دفع شخص اي اهلا
 للمعاملة **قوله** الي رجل اي مطلق التصرف اهلا للمعاملة
 كذلك ومثله الا نفي فالرجل ليس قيدا او التقيد به للقال
قوله ارضا اي هو مستحق لثمنها **قوله** لينزعها اي
 المدعوع اليه وهو العامل بنفسه ودوابه والائمة وينزع كل هو
 ظاهر ويسمى المراجع ايه **قوله** وشرطه اي وشرطه دفع العامل
 من ريعها جزا **قوله** جزا لهما اي انصف اؤنك مثلا **قوله**
 لم يخرج اي في مزرعة ولا يصح وحق فالزرع للعامل تبع البذر وعليه المالك
 اجره الارض وطريق جعل القلة لهما يوجز مال لك الارض نصنعا للعامل
 بنصف بذره وعمل دوابه او بنصف البذر ويسامح من عمل دوابه
قوله لكن النووي المخرج والراجح انه رجع عنه وقال المختار في
 المذهب البطلان كما قاله الامامان مالك وابو حنيفة رضي الله
 عنهما **قوله** تبع لابن المنذر وهو الامام ابو بكر محمد بن ابراهيم
 ابن المنذر والنيسابوري نزيل مكة واحد الائمة لا علم لم يقلد
 احد في اخر عمره وله مصنفات كثيرة توفي في سنة تسع او عشر
 اوست عشرة وثلاثمائة **قوله** وكذا المزارعة اي باطلة
 والزرع فيها للمالك وعليه للعامل اجره دوابه والائمة وطريق
 جعل القلة لهما ان يستاجر المالك من العامل يصنع عمل دوابه

والأنة بنصف البذر وبغيره نصف الأرض أو بنصف البذر ونصف
منفعة الأرض **قوله** وإن أكره أي أجزأ صاحب الأرض أرضه
لرجل بما ذكره من خلاص المزارعة والمخابرة وفي بعض النسخ
وإن أكره أي استأجر صاحب الأرض بنقد أو غيره أو طعام
في ذمته رجلا ليعمل بنفسه والدواب من عند المالك
كما للبذر أو ليعمل له الرجل بنفسه ودوابه والأنة جازي حل
وصح وهذه النسخة أدنى وأنسب بصد السياق فتأمل
قوله طعاما معلوما أي قدر أو جنسا وصفة ونوعا عنده
وعند المكنزي **قوله** أما لو دفع شخص آخر حصة إلى جوار
المزارعة دون المخابرة تبعها المساقاة لكن بشروط أحدها
أن يتقدم لفظ المساقاة في العقد وإن تفاوت الجزأ المشروط
له من الثمر والزرع والثاني أن يكون في عقد واحد والثالث
أن يتخذ العامل والرابع أن يتقدم أفراد الشجر **قوله** مساقاة
أي المالك **قوله** تبعها للمساقاة أي للحاجة إلى ذلك
فصل في بيان أحكام أحياء المزارع بفتح الميم
والواو كسب و غراب وفيه تشبيه لعاقبة الأرض بأحياء الوحي
والأصل فيها خبر من عمر رضا البت أحد من أقرى مستحق
لها بملكها كافي رواية فهي له **قوله** وهو كما قال الرافعي
وقال الماوردي هو عام يرمي من الأرض ولم يكن حريم عامر
وقال الزركشي يباع الأرض إما مملوكة أو محبوسة على حقوق
عامة

09
عامة أو خاصة أو منفعة عنها وهو المزارع **قوله** في الشرح الصغير
أي شرحه على الوجه القليل وهو ما خرج من الشرح الكبير قال الرافعي
ولم يلقه المم يعني الرافعي كما لقب الشرح الكبير بالعزير **قوله**
لا مال له لها لا يخفى أن بزره لا مال له لها معلوم فيكون من المزارع
قاضي فيه أن يملكه كغير شجر وأساس جدران ونحوه وإن
أراد به ما لم يكن لها مال أصلا لم يكن في ذكر من المزارع وبما
كلام الماوردي وهو الرابح والمراد به المزارع في الإسلام
فلا عبرة بعبارته في أحياءه كما يأتي **قوله** ولا يستفاد بها أحد
قال شيخنا هو مستدرج مع ما قبله أو مضر انتهى
أقول وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم المالك عدم الانتفاع به
وحيث فهو محتاج إليه فتأمل **قوله** جازي مستحب كما
سذكره المم والشروط المذكورة في كلامه للمالك به فتأمل
قوله مسلما أي ولو غير مكلف لأنه موات الأرض كان لرسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله السبكي
نقل عن الجوزي وأقره وروى الإمام الشافعي رضي الله عنه
خبر الأرض لله ورسوله ثم هي لكم من أيتها المسلمين
وفي رواية أن الله تعالى أقطع رسوله صلى الله عليه وسلم
أرض الدنيا كما أقطع أرض الجنة ليقطع منها ما يشاء
من شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر بعارض أو لادعيم فيها
أقطع له صلى الله عليه وسلم بأرض الشام وحيث يملك ما أحياه

بدار الاسلام ولو بالحرم وان لم ياذن له الامام كما يأتي او بدار
الصغر لا ما يدبوا عنه وقد صرحوا على ان الارض لهم **قوله**
لا يجوز احيا عرفة وان كانت من الحبل ولا مزدلفة ولا مني لتعلق حق
الوقوف بالاول والمبيت بالخيرين ويجب هدم ما فيها من الهالك
ويجوز احيا الحصب على المعتد وخرج بالمسلم الكافر فيمنع عليه
الا صبا بدارنا كما يأتي وفارق جوار الاضطراب ونحوه مراعاة
لقامته عندنا ولا ان المسامحة تغليب في ذلك والكافر لا يها
بدار الكفار لانها من حقوقهم ولا ضرر علينا فيه **قوله** المبيت
بالتخفيف والتشديد **قوله** كان حي الامام الخ قال
شيعنا ظاهرة بقاؤها على الموت مع حماها فراجع **قوله**
الاباذن الامام او نايبه **قوله** في الاصح هو المعتد **قوله**
اما الذي كذا وكذا من الكفار **قوله** فليس لهم الاحيا
اي في بلادنا كما مر لانه كالا **قوله** والثاني اي من الشطين
قال بعضهم ولا حاجة لجعله من الشرط لانه لم يبدخل في المرات كما مر
فتامل **قوله** لم يجر عليها الخ هو المراد من قوله حق في النسخة
الا ضرب ولو جمع بينهما فهو تفسيره **قوله** مسلم ليس قيدا
بل وكذا الفيرة والي ذلك اشار الله بقوله والمراد من كلامهم
ولا يملك بالاصبا ما كان حراما بمجرده وهو ما يحتاج اليه لاجله
ومنه صميم النهر المحتاج اليه لطرح ما يخرج منه وان بعد عن النهر
جدا او بعد ما بني فيه ولو مسجد او لا يجوز اخذ اجرة لما بني فيه
ومثل

70
ومثله الكواثب والمساعط التي في الشوارع ونحوها **قوله** ان يفتح المهرق
لا غير **قوله** للمحكي هو يفتح الشاة الختية بعد احكام المهمة على اسم
المقصود **قوله** عادة ذلك المكان اي عادة اهله **قوله** او حجر
اي اولي او نحو ذلك **قوله** او قصب اجنارسي وهو المشهور
عند العامة بالبوص وهو في الاصل كل ذي انايب ثم اشتهر
فيما ذكر كما تقدم **قوله** زينة دواب اي او غيرها للفلال
ونحو ذلك **قوله** ولا يشترط السقف اي ان لم يجر العادة في
محل منها فستظل تحت الدواب ونحوها **قوله** من روعة بفتح الراء
المهمة افصح من ضمها وكسرهما **قوله** فجمع التراب حوها
اي او نحو كقصب وحجر وشوك ونحو ذلك فجمع التراب حوها
قوله لا يسع مستقل اي ولا بد من جزئها فلم يزرع الا به
قوله وترتيب ما لها الخ يستثنى من ذلك ارض الحبال التي
لا يمكن سوق الماء اليها ويكفيها المطر المعتاد فتملك
بالحرارة وجمع التراب في اطرافها **قوله** على الصحيح اي هو
المعتد **قوله** بسنانا كز هو فارسي معرب ويقال له الباغ
بوحدة فصحى بينهما الف وكذا الجنبنة والحريقة والكرم
والحايه كائنه العلامة الخطيب واما الجنبنة باللغة التركبية
فاسمها جنبنة **قوله** ويشترط مع ذلك الفرس اي غرس قدر
من الشجر بحيث يسرى سنانا ومن وجد فيها مياه معدنا طاهرا
وهو ما يحتاج اليه علاج كنفط بحسب النون افصح من فتحها

شي يرمى به كالبارود ونحوه وكبريت يكسر اوله وقار اي دفت
وموميا بضم اوله يمد ويقصر شي يلقيه البحر الي الساحل فيجهد
ويصير كالغار وكذا ابوام يكسر اوله جرد من القدر او باطن
وهو يحتاج الي علاج كدهب وقصه وحديد ونحاس ورمصاص
ملكه كالنقطة ان لم يعلم به نيل الاحياء فان علمه قبله لم يملكه
ولا يفتقه على المعتد لان المعتد لا يمتد دارا ولا يستانا ولا مزعة
مع العلم به وحافر البير بالموان للتملك بملكها وماورها ولا للتملك
فحواضق فيها ماد ام باقيا حتى يرتحل **قوله** على المذهب المعتبر
قوله واعلم ان حوضه نوطيه لما بعده متاقل **قوله** المختص
بشخص اي يملكه له **قوله** مطلقا اي على الاطلاق فلا يجب
بذله الا بشرط ذكر المذموم بفضها وانشار النشا الي باقيا كما ياتي
قوله بذل الماءي التخالص بينه وبين طالبه لا الاستقلال به
به ولا بذل الة نفسه كدلو وورشام مطلقا **قوله** بثلاثة
شرائط اي بل سنة كما سعرفه **قوله** عن حاجته اي لنفسه
وما شينته وزرعه والمراد به حاجته لان لا في المستقبل فاذا
كان يحتاج اليه في المستقبل فيجب بذله المحتاج اليه في ذلك
الوقت **قوله** لنفسه او ليهيمته اي المحتزمين فخرج بها
الزاني والمحصن والحري ونار الصلاة والمرند والكلب العقور
قوله هذا اذا كان الحوض علامة الي شرط ريع والكل اسم الحشيش
رطبا او يابس كما تقدم في الزكاة ولا يجب بذله مطلقا لانه يقابل بالعرض
قوله ولا

71
قوله ولا يجب عليه ان هو يحترق البهيمة على ان المراد بها مطلق
لما شينة فتأمل **قوله** ان يكون الماءي مقروا ان هو احتراز
عن العيون الساخنة على وجه الارض فليس الكلام فيها ولا يجب
على مالك الما بدله مع وجودها وهذه اشارة الي شرط خامس
في بذل الماء هو ان يحتاج غيره اليه **قوله** مما يستعمل في الحوض
بالبناء للمفعول **قوله** او عين اي اوساقية او نخوها **قوله**
لمرتجب بذله اي على اخذه مطلقا لانه لا يستعمل في الحوض
على الصحيح ان هو المعتبر **قوله** ان لم يتضرر الحوض اشارة
الي شرط سادس في وجوب بذل الماء واعلم انه لا يجوز بيع الماء
بري الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن ان لم يجب بذله
قال شيخنا الا في الشرب من كوز السقا لانه امر لا ينهي اقول
وفيه نظر بل ما السقا كغيره فلا يجوز بيعه بشرط الري اي
شرب ابنته في حوائث الخطيب صرح بما قلته فراجعه ويجوز
الشرب من الحمد اوله وهي الا نهار الصغيرة وكذا الابار
المملوكة ولو يحجور عليه حيث جرت العادة بذلك
اعتبار يعرف اذ المر بضرعها وكذا اخذ الماء في الاواني
كالجر ونحوها وانه لا مانع في المياه المباحة والخطب
المباح والنار الموقودة فيه وان مالك النار لا يمنع من الاستضاءة
بضوئها ولا من استعمال الغنيلة منها **قوله** كما قلنا الماورد
هذا هو المعتبر **قوله** على الصحيح ان هو المعتبر **فصل**
في بيان احكام الوقف الذي قد يكون على العموم فيعم الانتفاع به

وهو مصدر وقف وأما الوقف فلفظة رتبة وهي لفظة بني تميم
وعليها العامة عكس حبس واحبس فان أحبس أفصح من
حبس لكن حبس هي الواردة في الأحاديث الصحيحة وجمعه
وقوف وأوقاف والأصل منه قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا
مما يحبون فان أبي طاحه رضي الله عنه لما سمع بأمره في وقف
ببره وأبو حنيفة مشهور فيها البير المعروفة المسماة ببره
وهي ببر مخصوصة بجانب ببر بضاعة فسميت بالحد بصفة
باسمها وكانت هي أحب أمواله إليه وأركانها أربعة واقف
وموقوف وموقوف عليه وصيغة **قوله** وهي لفظة الحبس
يقال وقفت كذا أي حبسته ومثله التمسيل والتأجيل
وتحذرك **قوله** وشرعا لا يخفى استيفاء الشروط والأركان
الأربعة تتأمل **قوله** قابل للنقل الخ قيد يخرج به ما في الذمة
قوله في جهة خبر الخ والمراد به ما عدا الحرم سواء كان قرية
كالوقف على الثغر أو لا كالوقف على الأعيان **قوله** تقريبا
أي يقع قرية وإن لم يظهر فيه قصد ما سبقت ذكره المم بعد
قوله وشرط الواقف الخ أو فلهذا عن قوله جابر الخ فلفظه
به لكان أولى وأعم فيجمع الوقف من الكافر والمسلم وإن لم ينفقه
قرية وكذا من بعض الأمان مكره ومكاتب ومحجور عليه ولو
بفلس ولو مباشرة وليه له **قوله** والوقوف أي الأتيان به
قوله جابر أي مستغف وصحيح ولم يقل هو قرية لأنه ليس بقرية

محضة

محضة **قوله** بثلاثة شرائط أي على ما ذكره هو وسيأتي الخ
أكثر من ذلك **قوله** أن يكون الوقف الخ هو معنى الوقف
لأنه الركن والشرط كونه مما ينتفع به الخ يخرج به خوالع العبد
الزمن الذي لا يرجي زوالها منه ولا يبيع ودخل منه
المستوفى وغيره والمشاغ وغيره ومنه المديروا المطلق عتقه بصفة
ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد وجود المطلق عليه
وهذا أن سبق التدبير والتعليق على الوقف كالموقفية كلامه
وهو ظاهر قال في الروضة وأصلها ويبطل الوقف بعتقها انتهى
قال شيخنا وفيه نظر فراجعه ومن بنا وغراس ووضعا
في أرض حق ودخل في المشاع وقف المسجد وان وصيت فسميت
قولا ويعلم من شرط صحة تصرف الوقف أنه مملوك له
ويمكنه نقل ملكه عنه وأنه باختياره وأنه معين فلا يصح
وقف نحو مكاتب ولا موصى بمنفته ولا نحو سر حين وكلب
ولا مكاتب وأمواله ولا مكرم ولا باغ الذمة ولا أحد عبيد به
وتحذرك نعم يصح وقف للأمام من بيت المال ولو على أولاده
خلاف الجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه **قوله**
مما ينتفع به أي ولو مدة قصيرة لقلها زمن يقابل بأمره لو أوجر
قوله آلة الهواءي وكذا كل محرم وهذا محترز قوله مما حا
تأمل **قوله** للذينة الخ هو محترز قوله مقصود افتتاهل
ولا يصح وقف ما لا يفيد نفعا كمن لا يرجي بروه ومحل طلاق
وقف المراهم للذينة ما إذا لم يقفها لتصاغ حلها فان وقفها لتصاغ

حلياً مع كاهن به العلامة الربية وهو المعتد **قوله** ويجوز
أي غير مزروع لأن نفعه في وقتة فقط ومقصود الوقف
الدوام والانبصاف وقتة كالمسك والعنبر والمراد بالزمان
كل نبت غصن طيب الراجحة فيشمل الوقف والياسمين ونحوها
فبصحات كان مزروعاً أو لا فلا **قوله** أن يكون الوقف
أي الموقوف عليه لأنه الركن والشروط كونه موجوداً حالة
الوقف غير منقطع ومنه يعلم أنه مما يمكن أن يملك
ما وقف عليه فيصح الوقف على المساجد والربط والمجاهدين
والعلماء ونحوهم وكذلك الأغنياء والفقراء وأهل الذممة
والفسيقة لأن الصدقة عليهم جائزة ولا يصح وقف عبد
مسلم ونحوه صحف على كافر ولا يصح الوقف أيضاً على ميت
لأنه لا يملك ولا على أحد من الشخصين لعدم تعيين
الموقوف عليه ولا على عبد نفسه ولا على عبد غيره أن قصد
نفس العبد والأفهل سيدة والمبعض في نوبته كالحرة
وفي نوبة سيدة كالفقير وفي عدم الأهلية موزع على الحرف
والحرية فلما أراد مالك البعض أن ينفق الرقيق على نصفه الحر
فالظاهر الصحة كما لو وصي به لبعضه الحر ولا يصح الوقف
أيضاً على مرتد وحرى سوا ذلكهما باسماً أو وصفاً
لأنه لا دوام لهما مع كفرهما ولا على نفسه خلافاً للإمام
أي حنيفته رضي الله عنه لتعد زناً لا لأنسان
ملكه لنفسه لأنه حاصل وتخصيل الحاصل في حق علي

اعلم

اعلم أولاد أبيه وهو عليهم ولا على بجهة مملوكة لأنها ليست
أهلاً للملك بحال إلا أن قصد مالكها فهو وقف عليه انفسهم
يصح الوقف على الخيل الموقوفة في الشفيع ونحوها
كالوقف على الأرقاء الموقوفين على خدمة الحرم أو الكعبة
ويصح أيضاً الوقف على تمام مكة وهو مشتق من قولهم
لا يصح على الوعر شراً ولا على الطيور المباحة **تنبيه**
يشترط بقوله الموقوف عليه في المعين دون غيره كالحمة **قوله**
على أصل الخطة هو كذا ما أن قوله موجود بنفسه لأصل وإن قوله
لا ينفصل عن تفسير الفرع فيقال **قوله** وفرع لا ينفصل ليس
تفيد أصله مبني على أن منقطع الوسط أو لا فباطل وهو موجود
كما سيأتي ولم يقيد أمم كغيره الفرع بالموجود كما في الأصل لعدم
شرطه فيه **قوله** من سيولد للواقف فلا يصح الوقف على الجنين
لعدم صحة تملكه ولا بدخل في الولد فإذا انفصل جازاً دخل فيه
إلا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر عددهم فإنه لا بدخل
فيه فتأمل **قوله** منقطع الأول أي وهو باطل على المعتد ومنه
وقف كذا أنها ثمانية أو غيرها تزايد ولم يسبق منه مشيئة
في أحد منها وكذا أيما شئت أنا ومنه الوقف فهو غير صحيح **قوله**
أن علقه هو أنه صح لكمة وصية لأرقف ومثله ما قاله صاحب
التحريم كحلته مسجد إذا جاز رمضان فهو صحيح وصيته لا يصح ثلثه
فلا يصح توقيته **قوله** أي الوقف المنقطع لا جاز جعله
الثمن من جملة الشرط قبله وفي الروضة كصلها أنه شرط مستقل

ومثله مستوفى الوصف كقولهم وقف هذا على زيد ثم رجل ثم الفقر
فهو صحيح وإذا ما ان الأول صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف
امد انقطاعه كالمثال المذكور والابان عرف امد انقطاعه
كوقوف هذا على اولادي ثم هذا العبد او على هذه البهيمة
ثم الفقر انصرفه في مدته كمنقطع الاخر فيما يأتي **قوله**
احدهما اخر من صوح **قوله** لكن الدراج الصحة اي صحة الوقف
المنقطع الاخر وهذا هو المعتمد كما مر ويصرف بعد الفقر في زيد
ثم نسله لا تذب من ينسب الي الوقف من ربه الفقر اي يوم الانتفاع
كأن ينسبه ويقدم على من عده اذ لا عبرة بالادب **قوله** كنيسة للتعب
اي اوخرها من متعبه ان الكفار او حصرها وقتا دليها او نحو ذلك
وضريحها ما تنزلها امانة ولو كفار فهو صحيح عليها وكن الموقوفة
على قوم سكنوها ومن المحرم وقف كتب النوراة ولا خيل والسلاح
لغا طع الطرف والوقف على خاد من الكنيسة ان قال ما دام
خادمها او على فلان الذي ما دام ذميا او الاقضية **قوله**
وافهم كلام المزاوي لانه نفى الحرمة فقط **قوله** ويشترط في الوقف
قد علم هذا مما تقدم وقد مر في الاشارة اليه فتأمل **قوله** اي الوقف
هو معنى الصيغة التي هي الركن وهي من الواقع فقط فالشرط العمل
في الموقوف بما تقتضيه الصيغة من الواقع من حيث ما اشتملت
عليه من الشروط والصيغة نحو وقفت كذا على كذا او تصدقت
به عليه صدقة مونية او حرمة او نحو ذلك وعلم من اعتبار
الصيغة انه لا يصح بالنسبة قال **الماوردي** الا المعنى في

الموان

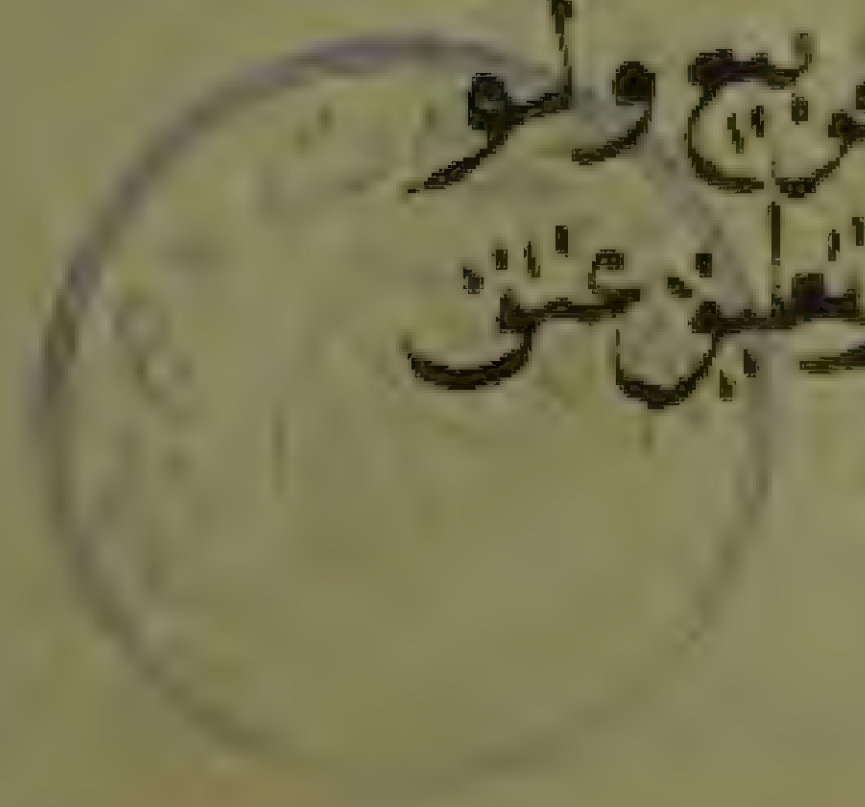
الموان وعلم ايضاً من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح على الانبياء
فراجع **قوله** الاورع اي او الفقير واذا استغنى خرج عن الاستحقاق
فان عاد اليه الفقر عادله الاستحقاق وكذا على الارامل ونحو
ذلك والولد يشمل الذكر والانثى والحنثي الجني وولد الولد والعقب
والنسل والذرية تشمل ذلك وولد البنت الابن فبذلك ينسب
اليه فلا بد من ان يكون الواقع انثى يندخل لانه ينسب اليها والابن
لا يشمل البنت وعكسه ولا تدخل اولاد الاولاد على الدراج وبحال
عليهم عند عدم الاولاد ثم اذ وجدوا شاركوهم ومثل ذلك
يجري في الاصول والاباء والامهات والاجداد والجدات
والولي يشمل المفق والمفق والمفق ويشترط بينهم على عدد الراس
فان وجد احدهما اختص به ولا يشاركه الا اذا وجد بعده وفارق
ما تقدم في الاولاد حيث لم يوجد ولد وهناك ولد فيعمل عليه
واذا حصل ولد شاركه لان المطلق الولي على كل منهما
اذا تراك لفظي وقد دلت القرينة على ارادة احد معنيه
وهو الاخصار في الموجود فصار المعنى الاخر غير مراد وظاهر
كلام الشان الترتيب ليس داخل في كلام المم والوجه
شموله لان فيه تقديم الطبقات على بعضها كوقوف
هذا على اولادي ثم اولادهم ما تناسلوا فلا يستحق احد
من الطبقة النازلة ما وجد واحد مما فوقها قال
شيخنا وقد يقال ان التمه لما جعل الترتيب ما عودا من التاجر
اخرج المتقدم عنه مرارا من التعرر انتهى ومن الترتيب

قوله الاعلى فالاعلى والاول فالاول **قوله** ونسوبة اي
باللفظ كما ذكره الله نظر القول الم اول وهو على ما شرط
الوقف الخ والافلاطلاق مقتضى للتسمية فتأمل **قوله**
لنقص الاول اى من الذي هو اولى من الاثالث فما فعله الله
مثال وانما عمل بشرط الوقف مع خروج الموقوف عن ملكه
على الاصح نظر الوقف بعرضه ان امكنه الشارع منه ومنه
ما لو شرط النظر لنفسه **قوله** المذكر مثل حظ الانثيين
اي نصيبها اذا اجتمع معه **خاتمة**
نفقة الوقف وموتة تجهيزه اذا مات وعما ربه من منافع
كسب العبد ما لم يبين الوقف غيرها فان لم يكن
له منافع فعلى بيت المال ما عد العارة **فصل**
في بيان احكام الهبة المناسبة للوقف بكونها خالية عن الوض
وخوف لك وهي تطلق على ما يعم الصدقة والهدية وعلى ما يملكها
وهو المراد عند الاطلاق والاصل فيه قوله تعالى وتفاوتوا
على البر والتقوى والهبة بر ولا كانها اركان البيع كما ساقى
قوله من صوب المخرج الى مروه **قوله** اذا استيقظ
بمعنى تنبه **قوله** استيقظ الاضمان اي والخبر **قوله**
وهي اي الهبة **قوله** عليك من قال شيئا لوقال
تملكك تنطوع في الحياة لكان اولي واخصر **قوله** ولون الاعلى
اي ولو كان الوهب له اعلى من الواهب نعم ان قامت فنية
على طلب متايل وجب رد الوهب او دفع القابل فتأمل **قوله**
خرج

خرج بالمتخرج الخ قال شيخنا هو قيد لم يذكره غير الله وهو مستدرك
لان الخارج به خارج بتيد الحياة كما سيذكره المم فهو مكرر
فتأمل **قوله** والصواب انه قيد معتبر بخرج به
العلق كقوله ان جاز به نقد وهبتك فهو باطل كافي البيع
فالاغراض على الله انما هو على ما اخرج به فتأمل **قوله**
التلبية الوقت الخ قال شيخنا ان ظرا صورته وتايل انتهى **قوله**
انقول ولعل صورته ما لو اخرج عينا مدة معلومة فانه تملك
للمنافع تلك المدة ليس بهبة فتأمل **قوله** هبة المنافع
اي هي باطلة بناء على ان خوف هبتك منفعة هذه الدار عارية
على الاصح وخرج بالتلبية نحو الضيافة والوقف والعارية وبالنطوع
مزاكاة والكفاة **قوله** ولا تصح الهبة الخ هو اشارة الى الركن
الثالث وهو الصيغة كما ياتي **قوله** وكلما جاز بغيره اي صورته
حرم اي وكل ما يصح مبيعا يقع ان يكون هو باقا هو هوب
ركن والشروط كونه يصح بيعه بان يكون طاهر مستغاب
مملوكا مقدورا على تسليمه معلوما وهذا في الهبة الخاصة
المتأجلة الى الصيغة التي هي احد الاركان فيها وشروطها كسرها
في البيع ومنه توافق الايجاب والقبول فلو هبت له شيئا
فقبل احدها لم يصح كما قاله شيخنا عن العلامة الرلي
واخره ونقل العلامة الخطيب في شرحه الصحة او واحد افضل
بعضه لم يصح ونقل العلامة الخطيب ايم عن الشهاب الرلي الصحة
ومثله العلامة بن قاسم نقل عن العلامة الرلي كالطلاوي وغيره

قال العلامة ناصر الدين البايلى في حواشيه ونجارت البيه بانه معاوضة
فضيف به بخلافها وان خالف فيه الاستوى وهن ثلثه **قوله** شخصنا
في شرحه واما المجهول فانه لا يصح بيعه فلا يصح حبه كالقول
وهبتك احد هذين الثوبين او العبد من مثالا لا يصح الهبة
لان هذا مجهول واما الصدقة والهدية فلا حاجة فيها الى صيغة
وتتميز الهدية بانشتائها على بعث المهدى للمهدى اليه اكراما
الكتاب قد علم ما ذكر شرط العاقد الذي هو
الركن الباقي وهو كون الواهب اهلا للتبرع مختارا فلا يصح من
المجبر عليه ولو باذن وليه ولان المكاتب بغير اذن سيده
وكون الموهوب له اهلا لتلك الموهوب ولو غير مكلف وقيل
له وليه ويخرج به ما مر في الوقت **قوله** جازت هبته وفيه
النسخ جاز هبته **قوله** وما لا يجوز بيعه الخ قال شيخنا
هو عكس الضابط في كلام المم ولا يخفى ان عدم ذكره اولي ولو
جعل التملك كلام المم منه وما وفيه تفصيل لسلم من صسر
الاستثنا الذي ذكره لعدم صحته اذ يد عليه المستولدة من ممر
المروثة وما في يد المكاتب فان بيعها صحيح دون هبتها
وغر ذلك ما هو في المطولات كصوف شاة الاضحية
الواجبة وتبها وجلدها وحق الشجر والثرى بل صلاحه
فتصح حبه من غير شرط قطع بخلاف **قوله** المجهول
اي او شخص **قوله** ولا تملك اي مطلقا **قوله** ولا تملك
الهبة اي بالمعنى اعم ولو من اصل لقرعة الصغير **قوله** الا بالقيد

اي ما مر في البيع فلا تملك بال عقد بخبر الصحيح **قوله** انه صلى الله عليه وسلم
اهدي الي الخاشي ثلث ثياب او ثبة مسرعة فمات قبل ان تصل اليه
فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ثيابه ولا يفي بها
التخلية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه نعم يكتفي المقتوق
في الهبة الضمنية كاعتق عبدك عني فبعته **قوله** باذن
الواهب اي حال القبض فلورجع عنه قبل القبض بطل ويدخل
المقبوض في ضمان القايض ومعلوم ان اقتباس الواهب كاذبه بالولي
فتأمل **قوله** او الواهب اي ان جن او غني عليه **قوله** لم يفسخ
اي ويقوم كل ذي وارثه ولو كان كاتما له في الاغا فبغير
لغزب منه فان ليس منها فكا المجنون واذا اقتضى اي الهبة بالمعنى
الاعم فتأمل **قوله** الا ان يكون والد اي للمتهب ذكر اكان
او انثى من جهة الاب او من جهة الام موافقا له في الدين ام لا فربما
له امر بعيد افله الرجوع ما دامت في ملك الولد ولم يتعلق بها حق
ولو كان قد استغنى وخصوا بذلك لانها الذمة عنهم لغير
سقتهم فلا يرجعون الى الحاجة او مصلحة وسوا الولد الصغير
والكبير والغني والفقير بشرط كونه حر او موهوب عينا فان كان
رقيقا فالمرهوب له سيده وخرج بقولنا عينا ما لو وهب لولده ديناره
عليه فلا رجوع له فيه سواء قلنا انه عليه امر اسقاط اذ لا يتنا للدين
فاشبهه ما لو وهبته شيئا فتلف ولا رجوع له في بعضه فخرج ولا بد
لان المرهوب حار مستهلكا ولا يميز التسلط عنه بخبر صحيح ولو
لاصله وهبه درهم مع قبض فيها ولا يمنع الرجوع تدبيره وتعلقه



وتزويج وإجارة فالزاييد القاييد هناك الذي لم يرد **تليبيد**
 ليسن للوالد وان علا العدل في عطية الاولاد والاخت في
 شأبه وهو الاكرام الا لعذر كعقوق وخبره بل تحريم ان عادت
 عليه كعطية المعاصي وعطية الاولاد للاصول كعكسه وصلة
 الرحم مندوبة ولو بخوارسلا سلام او كتاب او هبة او نحو ذلك
 على ما جرت به عادته معهم **فأبيل**
 روي ان امير المؤمنين عمن الخطاب رضي الله عنه اي ربالا
 بطوف بامه حاملا لاهله وهدى يشهد ويقول
 . انالها مطية لا ابقت **قوله** اذا لركاب زعرت كاذع
 . ما حلت وارضعتني اكثر **قوله** الله ربي ذوالجلال اكبر
قوله واذا امر شخط نحو من الفاظ الهبة وسمى بذلك ذكر
 لفظ المعمر فتأمل **قوله** كقولنا امرت هذه الداري وجعلتها
 لك عمركا او حيا نك او ما عشت بخلاف عمرى او عمر زيد فان
 لا يصح فيها على الدراج ما فيه من تافيت الملك فان الواجب ان يرد هذا
 قد يوت اولا فتأمل **قوله** او ارقبتك اوما خوذ من الرقاب
 لان كلاما يرقب موت صاحبه **قوله** اي ان من قبل الى هو
 بيان لمعنى اللفظ ولا يضر التصريح به فتأمل **قوله** ويلغو الشرط
 المتكرري في كلام الشا او في كلام الواهب قال شيخنا وقد علمنا ذكر
 انه لا عوض في الهبة فان قبرت به وهو معلوم فخرج او مجهول
 فباطلة وظرف الهبة كقصة مثلا وهي وعاءه من خرص
 او غيره يكثر فيه ونحو ذلك الهبة اي ان لم يقدره والاوجب

رده وحرم استعماله الا في خواركها منه حيث اعتيد ذلك
قوله روي عنه صلى الله عليه وسلم
 انه كان لا ياكل من الهبة حتى يامر صاحبها بالاكل منها
 لمكان الدراج المسموم ثم صار ذلك عادة عند الملوك وخوهم ولوفي
 غير الهدايا واعلم ان كلاما من الصدقة والهبة هبة ولا عكس
 وهذه الواطون انه لا يجب له فتصدق عليه او اهدى اليه حيث
 ولا عكس وكلاما مسنونة وافضلها الصدقة **قوله**
 في بيان احكام اللفظة المناسبة للهبة لانها يلقب فيها جانب
 الاكتساب على الامانة كما ياتي ويقال لها لفاضة ولفظ الاصل فيها
 الايات الامرة بالبر والاحسان وخير مسلم والله في عوت الصبد
 ما كان الصبد في عون اخيه واركانا ثلاثة لافط ومقطو ولفظ
قوله وهي اب لفة **قوله** بفتح القاف اي وامكانها مع ضم اللام
 بهما الملقو **قوله** ماضع الى هو اع من قول بعضهم مال صايح الحر
 بل وجد في بعض النسخ اي **قوله** سنوطا كخرج به ماضع
 بغير ذلك كان الفت الخرب ثوبا في داره مثلا او الفى اليه
 من لا يعرفه كسافر في هرة مثلا او مات مورثه عن وراثة لا يعرف
 ملاكها فهو مال صايح يحفظه ولا يملكه **قوله** ونحوها اي
 كنوم وهرج ومنه اعيا يجر مثلا نك ماله او ما يخرج عن ضله
 فالناه ومنه اي مال ليس بمال كسر جين مثلا **قوله**
 بالغ الخه في الواجب من حيث الصحة قد خل فيه المجنون
 والصبي ولو غير مميز والكافر ولو في الاسلام وان كان حربيا

فصل

او سرق او الفاسق ومثله الكافر فوطفه عليه عام وشمل كلامه الحر
والرفيق ولعل سكوته عنه فهو الاثم ويادونه هو الاثم وله اقرارها
بيد الرفيق حيث كان امينا ويصح تعريفه ح فان لم يكن امينا فهو
منفرد بالاثم اقرارا عليها وكان احدها منه ورودها اليه وتصح
المكانة كتابة صحيحة ويعرف ويملك والمبعض في نوبته كالحشر
وفي نوبة سنده كالغن والكل فيحسب الرق والحرية وكذا ساير
الاكتساب والموت واما الرثا الجنابة منه او عليه الواقعة في نوبة
احدها فخرج عليها مطلقا **قوله** او في طريق اخر مراده به ما ليس
مملوكا فخرج به المملوك منى مالكه او لمن ملكه منه الى ان ينتهي
للامر الى المحرم فعليه وان بقاها ومن الطريق السارح لان الطريق
النافذ في الامنية كامر ومثله السجود والرباط والمدرسة ونحوها
قوله فله اخذها وتركها اي فهو صاحب له ان لم يثق بامانته في
المستقبل **قوله** ولكن اخذها اولي اي ان وثق بامانته فيكره
له تركها ويحرم له النقطة مع قصده الحيانة حال اخذها وبضمها
لكن يبرأ منها لحاكم امين وليس له تعريفها ويملكها فان عرفها
فالمؤنة للتعريف عليه ومجمله ما لم يعد الي قصد الامانة والحفظ
نله التعريف ح ولا مؤنة عليه **قوله** ولا يجب الا شهاد اي نظرا
الى الاحتساب بل بسن مع تعريف شي من اللفظة للشهود **قوله**
ويترع القاضي اي لا يخرج **قوله** من الفاسق اي لان الله
منه **قوله** ولا يعتمد تعريف الفاسق اي ان لم يطمع اليه عدل كاذب
التمس الفاسق الكاذب **قوله** من يبيد الحي ومثله المجنون
فان

فان قصر في انتزاعها منها حتى تلفت ولو بانثلا منها ضمن شمر
بغيرها التالف فان لم يفر صر ملاطمان وكذا السفينة لكن يجند
بشعر يفر ولا تؤخذ مؤنة التعريف من مال المحجر عليه بل يراجع الحاكم
ليبيع جزائرها او يجتريض عليه مثلا **قوله** ان لا يامسح
اي حيث يجوز الاقتراض **قوله** في تملكها له كان الاربي ان يقول
في تملكها له **قوله** وجب اي على ما قاله ابن الرضا كصاحب الكافي
وعنه على ما قاله الاذري وهو المعتبر عند العلامة الذي هو
الا ان يحمل كلام الله على ما اذا كان عند التملك واما عقب النقطة
فمنه وبفتح فما قبله الله سرجه **قوله** في النقطة هو
اظهاره في محل الاضرار لكن ذكره الله ايضا حال التملك فتأمل
قوله عقيب اخذها هو صريح في انه يحرم عليه تعريف معرفة
ذلك وقد مر بغيره **قوله** ستة اشيا بل خمسة حال كالم الله
وبقي عليها معرفة صفاتها هي صحة ونكس وخوها وبما في دخولها
في قوله وجنسها **قوله** وعماها بكسر الواو مع المد او طرفها **قوله**
وعفا صها هو بجر العين وبالقوا الصاد المهملة وجعله الله
معني الوعا فهو مرادف له وقال الخطابي هو حبله بليس لولس
القارورة وفتح فلا مرادف انتهى فالشيء ما له مد المم فتأمل
قوله بالمد اي مع كسر الواو **قوله** وجنسها هو المعنى شامل
للمنوع والصفة ان احتج اليها **قوله** وعددها اي خمسة
او عشرة مثلا **قوله** ووزنها اي كوزل او رطلين او كثر او اقل
ويجمعها لفظ القدر فتأمل **قوله** وسكون ثابته مع قطع الراوي

استعان عن ضم اوله وفتح ثابته مع تشديد الراء منه من التعريف الا ان
قوله حتما الخ هو مستند مع جعله بجزء طفا على يعرف
المستند عليه الرجوب واما في كلام المتن فيجوز ان يكون مستانفا
فحتاج لقوله فتأمل **قوله** المنقط اي ولو مستند ان لو كان
ان لم يجر منها كل واحد منهما نصف سنة **قوله** تملكها
خرج به مالوا متر على ارادة حفظها فلا يلزمه التعريف
بل يندب له فلو عرف بها سنة اي تحدد بها او جوبا يستسهل او تاييه
وليس ذلك التعريف على الفور فيمنع التعريف على من غلب
على ظنه ان سلكا نأخذها منه بل تكون امانة بيده اذ احتمل
في نكته التضييق وغيرها ومنها ايضاً انه يمنع الاشهاد عليها
قوله على ابواب المساجد اي لا فيها فيكره على المعتمد ومجمله
اذا كان يرفع صوت والافلا الا المسجد الحرام لانه مجمع الناس
ويجب تعريف النقطة ابدأ ولا يجوز تملكها واذا اراد سراً دفعها للحاكم
ولا ملى فان سافر بها منها الا باذن حاكم براه **قوله** وفي
المواضع كان الاولي ان يقول الموضع بدليل قوله الذي وجدها
منه فتأمل **قوله** الذي وجدها فيه اي الا ان يكون متاع
ففي اقرب الا ما كن اليه من بلد او غيره **قوله** من وقت التعريف
اي وان طال بعد الا لتقاط وهذا هو الرابع وصرح كلامه
فبانه من وقت ارادة التملك فتأمل **قوله** كل يوم الخ
والضابط ان تنسب مرات التعريف اي بعضها **قوله**
وبذكر المنقط اي تدبها لوجوب **قوله** فان بالغ فيها اي في
تقديرها

قوله سبب في ان لا يملكها
قوله سبب في ان لا يملكها

تعرينها اما لو استوعب جميع اوصافها للشهود فلا ضمان عليه **قوله**
ولا يلزمه مؤنة التعريف الخ حاصله ان مؤنة التعريف عليه
عند التملك وان لم يملكه والا تقي بيت المال او قرضا على المالك في
بأن الحاكم وهذا في غير المحجور عليه كما مر **قوله** حتى يراي الخ
عينة او ثمرة والافلا حاجة لتعريفه اصلا بل يستند به واجره
اي يستغل فعن عمر رضي الله عنه انه راى رجلا يعرف زبيبة
فصر به بالدرق قال ان من الورع ما يغت الله عليه **قوله**
فيكون ان فاعده يعرض عنه ويجعل ذلك باختلاف المال وخوفه
قوله بشرط الضمان الخ هو بيان للواقع فتأمل **قوله**
بل لا بد الخ هو مفاد لفظ التملك في كلام المم ولعل مراد
المش افادة ان لفظ بشرط الضمان الخ ليس من الصيغة فتأمل
قوله حكمت هذه النقطة اي ان كانت ما لا فان كانت
غير نحو خر وكلب وجب لفظه لعل الاختصاص **قوله**
على رد عينها اي بزيادتها المتصلة بطلتها وكذا المتفصلة
الحادثة قبل التملك **قوله** فالامر فيه واضح اي ظاهر
جلى **قوله** في الاصح الخ هو المعتمد **قوله** وان تلفت اي حسا
مطلقا او شرعا بعد التملك كعق ووفق ولوم يظهر صاحبها
فلا مطالبة بها على المنقط في الاخر كما قاله النووي ووجهه
وهو المعتمد ولا تنفع الا لو أصيب ظن صدقه او نجدة **قوله**
في الاصح الخ هو المعتمد **فصل** في بيان اقسام النقطة
وحكم كل منها وحاصله ان النقطة منقسمان مال وغير مال

نوعان حيوان وعجم والجوان ضربان ادبي وعجم ويعلم غالب
ذلك من كلامه ولفظ فصل سافط من بعض النسخ **قوله** على اربعة
اضرب جمع ضرب بالسكون وهو النوع وكان الاول استغناء لفظه
على فتايل **قوله** كذهب وقضه اي وغرها كما يسرع
فساده وليس من الحيوان **قوله** كالطعام ويلحق به الشراب
قوله الرب يغني الماهلة كالقول ويلحق بها الرطب الذي
لم يمتد والغب الذي لم يتريب وفي بعض النسخ كالطعام
والرطب فوطفه عام **قوله** متخير بين حصلت بين اي
مراعي مصلحة المالك وهو با ويقدم التحفيف على البيع
والاكل ان تساوفي المصلحة **قوله** اكله اي بعد ثلثه بلفظ
حكم **قوله** اي عزم فبمته كان الاول ان يقول عزم بدله من
مثله او قبة **قوله** اربيعه كان الاول ان يقول وبيعه لان اولي
تفع بعد بين والمراد ببيعه اي استغلا لا ان لم يجد الحاكم او باء
ان وجده ثم يعرفه لاجل ان يملك ثمة **قوله** بعلاج هو
بكسر العين المهملة **قوله** كالرطب اي بضم الراء **قوله** فيفعل
ما فيه المصلحة اي وجوبا **قوله** او تخفيفه اي اكله وعزم ثمة
ومونة تخفيفه منه ببيع بعضه باذن الحاكم او يخوفض على
المالك ان لم يذبح به الواحد **قوله** كالحبوان ومنه الادمي
كرفيق غير محيز او محيز من خوف وخوفه كغرف او مرقب
فيجوز التقاطه للتملك صيانة له عن الضياع بخلاف من الام
لا يستدل به اي بالسؤال منه على سببه نعم لا تخل لفظه امة
يجل

يجل له للتملك لانه لا افتراض ومونة الرقيق من كسبه ان كان له
كسب فان فصل منه شيء فهو لما لكه والابتاذن حاكم او يبيعه
جزا منه ان امكن والامنا لا تشهدا عليه ولا يرجع بغير ذلك واذا بيع
شيء ثم ظهر بالكله وادعي انه كان اعتقه عمل بقوله وتبين فساد البيع
قوله وهو اي الحيوان على ادبي **قوله** لا يشتغ بنفسه اي لا يتورى
على خلاص نفسه من يريد هلاكه ويجوز لفظه لحفظه وتلك
نوعان امن او خوف من غارة او غارة **قوله** من صفار السباع سياي
ذكرها ايضا في كلامه ولو قدمه هناك كان اولى **قوله** وعجل
اي صغير وكذا كسر المهملة من خيل وابل ونحو ذلك **قوله** متخير
اي مع مراعاة المصلحة للمالك كالتمشي قال في شرح الدرر
ثم تخيره بين الثلاثة المذكورة ليس تشبيها بل عليه فعل
الاصط كما يشبه الاسوي في الممان وهو المقتدر بين ثلاثة امور
مراد الماوردى راجعا وهو ان يملكه حال لا يبيعه كضد دره او نسبه
مثلا **قوله** اكله اي ان كان ما هو لبيد ثلثه وبعد ثمة ثمة
كما مر ثم ان يشتع الاكل ان لفظه في العمان لسهولة بيعة وفي غير
الما كحل امران فقط **قوله** والتطوع بالانفاق عليه فان لم
يتطوع به والاداء الرجوع اتفق باذن الحاكم ثم باشهادكم تقدم **قوله**
من صفار السباع اي اما بقوته كالبحر والارض كما قاله الله او بعد
كالارب والظبي المملوكين او بغيره كالحمام مثلا **قوله**
في الصغار المملوك اي في من الامن والافوكا مشعر والحاصل انه يجوز لا لفظا
للفظ مطلقا والتملك الا في غارة امنه لما يشتغ بنفسه **قوله** تركه

هو لفظ الماضي الذي هو الفعل **قوله** بين الاشياء الثلاثة لا يخفى
ان المحصلة الاولى لا تتأني هنا فتأمل **قوله** واراد الثلاثة السابقة
فيما لا يمنع وهي انه مخير بين المله وعزم منه او تركه بلا اكل
والنطوع بالاتفاق عليه او بيعه وحقة منه اي ظهوره بالسك
فصل في بيان احكام اللفظ فاعيل بمعنى مفعول
اي ملقوط ويقال له المنبذ اي المطروح والدعي لان غيره قد بدعيه
وهذا باعتبار امره ومنبوذ باعتبار اوله ولفظا باعتبار
وسطه والاصل فيه قوله تعالى وامنوا بالجزول كان اركان اللفظة
وهي لا قوط ولفظ ولفظ ولفظ ولفظ **قوله** وهو صبي اي
ولو غير ابا يعني الشامل للصبي **قوله** منبذ اي مطروح
على الارض او على ابواب المساجد ونحوها **قوله** كالكاف له وفي شرح
البهجة انه الصغير الضايغ الذي لا يعلم له كافل **قوله** من اب
اي معلوم **قوله** وياحق بالصبي اي هو المعتمد **قوله** واذا
وجد بالبنا المفعول **قوله** لفظ اي باعتبار ما يؤول اليه امره
احد الاركان الثلاثة المذكورة وهو صبي ولو مير او مجونا
كما من **قوله** فبارة الطريق اي بطريق لبلد او غيره واصل
فارة الطريق وسطه او اعلاه او صدره او ما يرمي منه سمي بذلك
لفرعه بالفعال والمراد به هنا مطلق الطريق او اعم من ذلك
قوله فاحذ ما هو وهو اللفظ الذي هو احد الاركان الثلاثة اليه
قوله وكفالتة هو عطف عام على ترتيبه لشمولها لحفظه وما
يصححه وقد دفع المم بذلك ارادة الحضانة لانها كالة فتأمل **قوله**
واجبة

71
واجبة اي المذكورات من الامور الثلاثة لحفظ نفسه ونفسه وغلب
فيها الاضرار على الاول المذكور وبذلك فارق اللفظة فتأمل **قوله**
على الكفاية اي ان علم اكثر من واحد والاقرض عين **قوله**
الحضانة اللفظ اي من الذين علموا به اثنان فاكثر **قوله** في الاصل
هو المعتمد **قوله** على التقاطع اي وما معه ايض لما مر فان لم يتشبه
لم يشب له ولا ية اللفظ بل ينزعه منه الحاكم دون الاضاد والغرف
بين هذه وبين احده ابتدائه هنا وجد تيد والنظر في ما حيث
وجدت الماهور للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح
فاد اقل احده لم يعارضه ولو سلمه الحاكم لعدل لم يجب الاستناد
عليه **قوله** لشرط المتفق الذي هو احد الاركان **قوله**
ولا يقر الخ هو بضم المشقة الضمنية مبنى اي يترك **قوله** الا في يد
امين الخ لعل المراد به عدل الرواية بدليل ذكر المربعة وحصل
اوصافه انه هو المسلم الحر الرشيد للعدل ولو اني او ظاهرا فلا
يصح لفظ من انصف نفسه ذلك ولا ينزعه بل ينزعه منه نعم
لو ادت لعبد غير المكاتب في اللفظ واقره معه جاز كان السيد هو
اللاقط ويصح لفظ كافر لكا فربما بينهما من المولات والبيعت
كالدينق ويقدم اذا اللفظة اثنان متلاعين بما في الزكاة ولو تخيلا
على فقير وعدل باطنا ولو فقير عليه ظاهرا او ليهي على يد وي
فان استويا في وصفي العدة الباطنة والظاهرة وتشاحا
اقدع بينهما ونحو نقله من محل لفظه كمثلته او على منه لا الادق
قوله مال اي خاص به ككتاب ملبوسة له او متعلق بها او غرضه

تحتها ودنا به عليه او تحتها ولو مستورة ودار هو فيها وما فيها
 ان انفرد بها او خصته منها ان كان معه غيره مستورا كان او كالا
 بحسب الروي **قوله** انفق عليه الحاكم اي بانشره عليه في كل مرة
 كما صرح به العلامة بن الرفعة عن القاضي فحلي واقرب قال
 العلامة بن حجر وفيه من الحرج بلا جني واعتمد العلامة الرمي وجوبه
 في الرمي الا في نكاح **قوله** الا ان الحاكم اي لان ولاية المال لا تثبت
 لغير الاب والجد من الاقارب فالاحقر اولى فان فقدته اشهد
 فان لم يفعل ضمن **قوله** كالوقوف على اللفظ اي والوصية
 لهم فان لم يكن اقترض عليه الحاكم فان تعدد فلي بيت المال
 فان لم يكن فعلى اهل الفرق من المسلمين وهم من يملك زبادة
 على كفاية سنة قرضا بالفاق على الحرو على سبيل الصدق واعلم ان
 القبط مسلم حر الا ان اقام كافر بيعة بنسبه فينتجه في النسب
 والدين اوقام شخص بيعة يملكه مسترضته لنسبه بملكه او اقر
 هو بالرفق بعد لبد له من صدقته فهو له **خاتمة**
 لوزني مسلم بلامية فانت بوله فهو كافر كما افتى به الشهاب
 الرمي لانه من طوع النسب عنه فلا ابن حرم ومن تبعه
فصل في بيان احكام الوديع المناسبة للنقطة
 واللقبط في وجوب حفظها وامانتها وخودك والاصل فيها
 قوله تعالى ان الله يامركم ان تفروا الامان الي اهلها وخذوا الامان
 الي من ابينكم ولا تخن من خانتك ولا ناس حاجة اليها
 بل ضرورة وادكانها اربعة سودع بكسر الدال ووديع وشرطها موكل ووكيل
 وصيغة

وصيغة وشرطها اللفظ من احد الجانبين وعدم الرد من الرمي
 او الفعل منه كالوكالة على المعتد وعبي مودعة وبذلك علم
 ان السداع الصبي ونحوه ومنه الرقيق مثله او كمال باطل ونب
 الضمان وطلقا وان عكسه باطل ايضا ولا ضمان الا بالادلة **قوله**
 فعلية بمعنى مفعولة **قوله** من ودع اي مشتقة من مصدر
 او المراد به مطلق الاخذ فتأمل **قوله** اذا ترك او من المودع
 وهذا الراحة لانها في راحة الوديع ومراعاته **قوله** والوديع
 امانة بمعنى ان الامانة متصلة فيها لا تابعة كالهرن ونحوه
 سواء كانت بحمل او لا لقوله تعالى ما على المحسنين من سبيل
 والوديع محسن في الجملة **قوله** في يد الوديع اي المودع بفتح الدال
 المهملة **قوله** ويخيب قبولها اي عينا لمن انفرد وكفاية لمن
 وخرج بقبولها ايجابها فهو تابع لجواز التصرف وعدم **قوله**
فائدة فرض العين افضل من فرض الكفاية
 على الدراج والمراد بالافضلية كثرة الثواب لفاعله **قوله** لمن
 قام بالامانة فيها اي حال قبولها لا بما عرضها للتعلق اوله
 يشق بنفسه في المستقبل كدوله قبولها نعم ان علم المالك
 بخلافه فلا حرج ولا كراهة وعليه فتكون مباحة فيعتز بها الاحكام
 الخمسة **قوله** والا اي وان لم يوجد ثم امين عزم في مسافة
 العدو **قوله** وجب قبولها اي عليه عينا وله المطالبة
 باجرة نفسه وضرره ونحو ذلك فخر على المودع كما اشار اليه الشهاب
قوله كما اطلقه جمع اي من اصحابها معاشر الشافعية

قول قال اي الامام النووي **قول** في الروضة كاصحها المراد به
ما اتفق فيه لفظ الداعي والنوي في الروضة والشرح **قول** الا بالتفصيل
الذي هو مفهوم حكمه عليها بالامانة والمراد به التقصير فيما يلزمه
في حفظها فتأمل **قول** كثيرة اي مضبوطة بعشر امور
نظمها الدميري **فقال**
عوارض النضير عشرون عوارضها وسفر ونقل وجمدها
ونزك ايضا ودفع مهلكي ومنع ردها وتضييع حكي
ولا تباع وكذا الخالفه في حفظها ان لم يزد من خالفه
وقد يعلم غالبها من كلام صريح او ضمني نقائله **قول** ان يورد
اي الوديع **قول** غير اي غير نفسه **قول** بلا اذن من المالك
اي فيه فان اذن له فيه فلكافي وديع اية لكن لا يخرج الاول
عن الابداع الا ان ظهر من المالك قبيحة باستقلال الثاني
لجواز استئذنه اثنان فاكثري حفظها ثم ان صرح المالك
اجتماعها على حفظها فحين في بعضها في مكان واحد
لعل منها اليد عليه بملك او اجارة او امانة سواء اتفقا في ذلك
اولا وكل منها مفتاح عليه ولو انفرد احدهما بحفظها برضى الآخر
ضمنها كل منهما وعلى كل منهما انزال النصف والا ضمن المستفرد
وحده ضمانا وقرا وان لم يصرح باجتماعهما جاز لانفراد محلا
وزيانا ما وبة **قول** ولا عذر له فيجوز الوديع عند غيره
لعذر كإرادة سفره او غير ذلك لكن يجب عليه اولا ردها
اي المالك او وكيله فان غدر عليه ذلك ردها الي امين او

وصاه

وصاه عليها وبذلك علم ان من كان له معنى اللام **قول** دونها اي
دوت المحلة والدار **قول** في الحزاي ما لم يكن حوز متعلقا
فان كان في حوز متعلقا فلا ضمان عليه وان كان اذون مما كان فيه
وملكه لم يضمنه المالك عن نقلها والا ضمن مطلقا ولو لم يدفع
ما يتلفها ضمن ايض فيلزمه نسوية تحريم الصوف او لبسها
عند حاجتها لذلك وقد علمنا ان الدود وغيره قد يفسد بها
بترك ذلك وكل من الهوي وعيوب راحة الا دمي بها يدفعها
حتى لو لم يجد من يلبس الثوب الحرير فيجوز له لبسها بل يجب عليه
ذلك بمعنى انه يضمنه لا انه يتركه ويلزمه ايض تفسير
العلامة قد راينا دفع به زعمها واما من يجوز له لبسها لكنه امتنع
بذلك الا باجازه فكل له ان يلبسها عند ذلك ويكون عذرا له في دفع
الحرمه عنه او انه يدفع الامر الي الحاكم فيجعل له اجرة معلومة طاهر
علامتهم وجوب اللبس ونظر فيه شيخنا الشيرازي **فقال**
بني عليه رفع الامر الي الحاكم فيستأجر له من يلبسها ثم رأت العلامة
الديلي صرح بالوجوب حيث قال ولو لم يجد من يلبسها جاز له
لبسه او وحده ولو برضى الابا بغيره فالاول الجواز بل الوجوب
انتهى وعلق الدابة بسكون اللام اي تقديم العلقها فانه واجب
عليه لا نه من حلة الحفظ ان لم يبنه المالك عن ذلك والا فلا
ضمان عليه وان حرم حرمة الدابة في الدابة فلو كان بهذه الدابة
علة للحملة مثلا ونهاه المالك عن علقها بخالفه وعلقها فتلفت
صل يضمن اولها قال العلامة بن مهران كان عالما بهذه القلة وتقدم

لان الكتابة تنقص قيمة الورق والتطير يزيل قبة التوريب
تنبيه لو بحث رسولا لقضا حاجة مثلا
واعطاه ضامنه او منده اوسجته اماره لمن يقضى له الحاجة
وقال له رده على بعد قضاها فوضعه بعد قضاها في حوزة مثله
لم يضمنه اذ لا يجب عليه الا التخلي لا الملك قال شيخنا واعية بقائه
المبتى مثلا على شئ او في جريد لا هذا اوديعه فلان بن فلان وعوفه

فما مل وانه اعلم **كتاب**
بيان احكام الفرائض والمواريث اي مسایل قسمه الموارث
الشاملة للتعصيب وعليها عليه لغوفا وشرفها عليه علي
الراجح والاصل فيها ايات الموارث وايضا في محبة كبر الحق الفرائض
بأهلها فما بيني فلا رجل ذكر وكان في الجاهلية يورثون الرجال دون
النساء والكبار دون الصغار وكان الارث في امم الاسلام بالخلف
والنصرة بان يتخالف قبيلتان مثلا على نصرة بعضهم بعضا
فسخ ذلك وتوارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك وكانت الوصية
واجبة للموالدين والاقربين ثم نسخ ذلك ايضا بايتي الموارث فانها
لما نزلت قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قد اوتي
كل ذي حق حقه الا لوصية لوارث وهذا مشهور الاخبار
الصحيحة بالحث على تعليلها وتعليلها كبر تمام الفرائض
وعلمها الناس فاني امرى مؤثر في اي ميت وان هذا العلم
سبقي في اي يرفع من بعدي وتطهر العنت حق ان الانبياء
يختلفان في الفريضة الواحدة فلا يجد ان من يتبع لهما فيها ومن
تعلوا

تعلوا الفرائض فانه من دينكم وانه فصف العلم وانه اول علم يرفع من امي
اي يموت اهله فلا يوجد من يعرف منهم كاي معنى انه يرفع من اهله
بالفعل وانما سمي نصفنا لتعلقه بالموت المقابل للحياة وقيل النصف
بمعنى فلا تتعبد لكونه نصفنا كما قال الشافعي
اذا مات كان الناس صفان شامت واخر مشي بالذي كنت اصنع
وهو يخرج على لغة من يلزم المشي الالف دايما وان اسم كان ضي بر الشان
والناس مبتدأ او صفان منبر والحكمة حركان ورح فالمراد بالنصف
الشرطي لا بخصوص النصف كما علم مما مر ثم لما كانت الوصايا متعلقة بالموت
بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها ناسب ان يضمنها مع الفرائض
وقدم الفرائض عليها لموافقة الواقع ولما كانت الفرائض اية نصف
العلم كما مر لتعلقها بالموت المقابل للحياة ذكرها المم كغيره في نصف
الكتاب واركان الارث ثلاثة وارث ومورث ومال موروث
واسبابه ثلاثة اية نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل
منه وطى ولا خلوة ولا ولا وهو عصوبة سببها نعمة العتق على رفيقه
وترابة ناشئة عن الرحم خاصة او عامة وزاد بعضهم رابعا وهو جهة
بيت المال ان كان مستظرا وشروط ثلاثة اية تحقق موت الورث حقيقة
او الحاقه بالموت كما وفعله في المغفود الذي حكم القاضي هو نكاحها اذا
منه او تقديره ذلك في الجيب المنفصل بخلافه على انه توجب الفرة
فتنتقل الفرة الى ورثته لانا تقدر انه في عرض له الموت
بالنسبة الى ارث الفرة عنه وتحقق جهة الوارث حياة مستقرة
بعد موت المورث او الحاقه بالاحياء كما كالحل والمغفود فلومان يتوارثان

معا ولو احتمل لا لم يعلم عن السابق فلا توارث بينهما فان علم عن السابق
 ونسب وجب التزويج او الصالح والثالث ويختص به الفاضل والمعتق
 العلم بالجملة التي بها الارث كابوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمعت فيها
 وموافقه ثلاثة مستفزة عليها وهي الرق والقتل واختلاف الدين
 وزاد بعضهم رابعها وهو الدور المحمي بان يلزم من الارث عدمه كاذن
 اقربا بن للميت فانه ثبت نسب الابن وكبريت وزاد بعضهم خامسا
 وهو الحرابة وغيرها وزاد بعضهم سادسا وهو انتفا النسب
 ما للعان قال شيخنا وفيه بحث ظاهر لان المنع فيه لعدم السبب
 انتهى وعلم الفرائض هو فقه المواريث وعلم الحساب هو الموصل
 لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من التركة ولو استوفى المم لفظ
 ويحتاج علم الفرائض الى ثلاثة علوم كما قال شيخ الاسلام كفيه
 علم الاسباب والحساب والفتوي وموضوعه التركات وبما يتعرفه
 ما يخص كل ذي حقه من التركة ولو استوفى المم لفظ احكام كان
 اولي وانسب ومن اراد الزيادة على ذلك فليراجع ما كتبناه على
 السبط **قوله** بمعنى مفروضة لا فاضلة **قوله** بمعنى التقدير
 اي لما فيها من السهام القدرية لا بمقتضى القسط ولا بمعنى القابل للمهر
 والمنسوب ونحو ذلك **قوله** شرعا اي في هذا المجلد بخصوصية
قوله اسم نصيب الى هذا اولي الفرائض المذكورة فيها
قوله من وصيت النبي بفتح الصاد المهملة المخففة **قوله**
 اذا وصلته به هنا معناها لغة ويحتمل جوع الضمير الاول للنبي
 الاول والضمير الثاني للنبي الثاني وهو الحساب للرفق فتأمل **قوله**

لما بعد الموت اي ولو تقدير اللفظ الوصية **قوله** من الرجال الخ
 قد يستقي عنه بضمير السابق عليه فتأمل والمراد الذكور والذكور
قوله الجمع على اثناسهم وقيد بقوله عشرة والعن والارحام والبنوة
 على الرابع عندنا على تفصيل سابق بعضه قوله وعد المم الخ
 لا يحق ان التمة قد استقط من كلام المم تمام العشرة في بعض النسخ
 حيث قال الابن وابن الابن وان سفل الخ وسكت ايم عن خمسة
 الباقية مع اشارته اليهم فتأمل **قوله** وابن الابن الخ انما ذكره
 لخراج بن البنت ولو قال وابنه كان اولي واخصر وزاد في البسط
 لا يشترط ان في الاخ وثلاثة في بن الاخ والعم وابنه **قوله** كل الرقاب الخ
 لو استوفى لفظ حل او ابد له جميع كان اولي **قوله** وان سفل
 الابن وابنه وهو يفتح الفاعل المفعول الا شهر ويجوز ضمها وكسرهما
قوله والجدة اي ابوالاب وان علا **قوله** والاخ اي ابوين
 اولاد اولاد **قوله** ومن الاخ اي ابوين اولاد فقط يخرج
 به من الاخ للام فانه لا يرث كانه من ذوي الارحام **قوله** وان
 نزاها اي بعد في النسب كانه بن الاخ مثله **قوله** والعم اي ابوين
 اولاد فقط يخرج به العم للام فانه لا يرث لانه من ذوي الارحام
قوله وابن العم اي المذكورة لك **قوله** وان بنا عدا اي العم
 وابنه فتأمل عم الاب وعم الجدة وهكذا وابن كل منهما كذلك
قوله والزوجة اي ولو في عدة رجعية **قوله** والموي اي ذو
 الولد الشامل للمعتق وعصبة المستعصبين بانفسهم ولو
 استوفى المم لفظ المعتق بكسر التالكان اولي وانسب

وكذا يقال فيما بعد فتأمل **قوله** ورث منهم ثلاثة أي وسبيلتهم
 من اثني عشر الأب السادس اثنتان والزوج الربع ثلاثة والأب
 الباقي وهو سبعة **قوله** من النسائي للإناث وهو معلوم
 من ضبيعة الموث فتأمل **قوله** المجمع على أنهن المهر كله
 التقيد بالسبع على نظير ما مر فتأمل **قوله** سبع هو بتقديم السبعين
 المهيمنة على البا الموحدة **قوله** وبنت الابن أي وأن سفك
 كافي بعض الشيخ والصواب وأن سفك أبو هاجد في المثناة فوق
 إذا فاعل ضمير يعود على المضى في البه أي وأن سفك الابن فتأمل
قوله والجدة أي من جهة الأم المدلية بأنات خلص
 أو محض أنات أي محض ذكور وان علت أي ارتفعت في النسب
 بأصولها فخرج أم أبي الأم فاعلم أن **قوله** والجدة أي من
 الأبوين أو من الأب أو من الأم **قوله** والزوجة هو بالثبات
 لها التميز في الغرائض كما سيذكره المم في فصل الفروض
 المقدرة ولو في عدة رجعية كما مر **قوله** والولادة أي ذات الولد
 فيشمل المعتقة وعصبتهما التمتع صبيين بأنفسهم ولو
 استقط الأم لفظ المعتقة بلسر التالكان أو في واخصر
 ويراد في البسط واحدة في الحدة واثنتان في الأخت كما علم
 مما مر **قوله** ورث منهم خمس أي وسبيلتهم من أربعة
 وعشرين لأجل السادس والثلث المتوافقين بالنص للثبوت
 النص اثني عشر لكل من بنت الابن والأم السادس أربعة والزوج

الثلث

الثلث ثلاثة وللأخت واحد ولو اجتمع الصفات ورث منهم خمسة أي
 الأبوان والولدان واحد الزوجين وسبيلة الزوج من اثني عشر
 له الربع ثلاثة ولكل من الأبوين السادس اثنتان والباقي للولدين
 اثلاثا وتحتاج إلى تصحيح إلى ستة وثلاثين وسبيلة الزوجة
 من أربعة وعشرين لها الثلث ثلاثة ولكل من الأبوين السادس
 أربعة والباقي للولدين اثلاثا وتحتاج إلى تصحيح أي إلى اثني عشر
 وقد علم مما مر أنه لا يجتمع الزوجان معا وهو كذلك خلافا
 لما نقل عن النص من أنه قد يجتمع اجتماعهما معاني ميتة ملوكة
 أقام رجل سبعة أنه زوجته وهو أولاد منها وأقمت امرأة ميتة
 أنه زوجها وهو أولادها فكشف عنه فإذا هو ميتة مشكك
 له التان أو اتهم ذلك علم ميتة مفقودة وح قيل النص بالقسمة
 بينهما وأولادهما مع بقية الورثة على تفصيل مذكور في شرح
 الفصول وغيره وأجيب عنه بأن الأصح ما قاله الشيخ
 أبو طاهر من أن ميتة الرجل تقدم على ميتة المرأة بما زيادة غنى
 وقد علم أي أن ذوي الأرحام من عد المذكورين من الأقارب
 وفي كيفية ارتسام من هان أصحهما مذهب أهل التنزيل
 وخوان ينزل كل واحد منهم منزلة من يدي برفعه إليه درجة
 أو أكثر ويحصل كذا الورثة هم المستثنى إليهم وينقسم المال عليهم على تقدير
 ما لو كانوا موجودين ويحط حصص كل واحد منهم لمن أدلى به ومن
 أراد بسط ذلك فليراجع الموطوات **تلي**



قال ابن عبد السلام لو لم يوجد احد من ذوي الارحام وجب علي
من يعرف المصاريق من اهل العدالة اخذ المال وصرفه فيها
وهو ما جاور على ذلك بل الظاهر وجوبه بشرط سلامة العاقبة
قوله ومن اي الذي **قوله** لا يستقطن الورثة الخ هو اشارة
الي الحجب لانه لما فرغ من نوعي الارث واستوفى شرع في بيان من يمنع
من الارث والحجب لفئة المنع وعرفا هنا منع من قام به سبب
الارث من الارث بالكيفية او من اوفر حظيه ويسمى الاول حجب
حرمان ويدخل على جميع الورثة ان كان بالوصف وهو الموانع
الائتية ولا يدخل على خمسة ان كان بالشخص كما ذكرنا من مضاعفهم
انهم كل من ادبي للميت بغير واسطة الا ان له الوكيل يسمى الثاني
حجب نقصان ويدخل على جميع الورثة وانواعه ستة
من فرض لمثله ومن تقصيب لمثله ومن احدثها الي الاخر
ومزاجها في احدثها **قوله** بحال اي بشخص كما علم مما مر **قوله** خمسة
لوعدها اتم ستة او ثلاثة لكان اوي وانسب **قوله**
والابوان اي حقيقة **قوله** وولد الصلب اي حقيقة ايض
قوله ومن لا يرث الخ هو اشارة الي الحجب بالوصف المسمى
بالموانع جمع مانع وهو لفئة الحائل وشرعا ما يلزم من وجوده عدم
ولا يلزم من عدمه وجوده لعدم لذاته وقد بسطت الكلام
على ذلك مع زيادة فيما كتبناه على السبيل فراجعهم ويفهم
نزله لا يرث انه يرث وفيه تفصيل يذكر مع كلام اتم فتأمل
قوله بحال

٧٨ **قوله** بحال اي مطلقا **قوله** سبعة لو سكن عنه لكان اوي
وانسب لانه لم يستوف جميع الموانع وجعل في المانع الواحد اقساما
متعددة كما ستعرفه فتأمل **قوله** العبد وهو المملوك
من نوع من يعقل لانه مملوك لباريه اي خالقه وقال ابن حزم
هو شامل للذكر والانثى انتهى وقال في المحكم العبد هو المملوك
ذكر كان او انثى فلو عبر بالرفيق كما قال الشافعي لما ذكر
واستغنى عما ذكره بعد ومواريق الكل والبعض وان قل وهذا
لا يرث ابدا لانه لا ملك له نعم ما ملكه المبيع ببعضه الحر يرثه
عنه اقراره بالارث ورجته ومعرفته كما قال الشافعي وكذا اربي
له امان وقعت عليه جناية حال عريته ثم نفى امانا ولكن
بدل الحرب ثم سبي واستوفى ثمرات بالسراية فان قدر الارث
من نيته لورثته كما هو الاصح عندنا قال الزركشي وليس
لنا رقيب كامل الدف ويورث الاهد انتهى قال شيخنا وفيه بحث
ظاهر فتأمل **قوله** والقاتل الخ المراد به من له دخل في القتل
ولو غير مكلن سواء كان بمباشرة او سبب او شرط الا المفتي
وراوي الحديث فلا يمنع من الارث **قوله** مضمونا اي بخصاص
ارضية او كفارة **قوله** ام لا اي غير مضمون كان وقع قصاصا
او حدا او بصيا لا وغيرها واما المقتول فقدير من قاتله
كان جرحه مثلا ومات الجرح قبل المجموع **قوله** والمرئد

اي لا يبرئ احد او لا يبرئ احد كاياتي **قوله** وهو اي الذنب بقوله
من يغفر الكفر الخ وقيل هو من لا يتخذ ديناً وقال في القاموس الذنب
بكسر الذاي هو من بعد الليل والنهار وقيل غير ذلك وهو الخافق
المشار اليه في قوله تعالى ان المؤمنتين في الدرك الاسفل من النار
قوله واهل ملتين الخ لوقال ولا توارث بين مسلم وكافر
لكان اوي وانسب اذ كل الملل من الكفار توارثون الا الحرابي
وعنوه كاياتي وحمل الشبهة عليه ملة الاسلام والكفر ظراً الى الكفر
كله ملة واحدة من حيث البطلان فتأمل **قوله** ولا عكسه
اي لا يبرئ كافر من مسلم **قوله** ويرث الكافر الكافر اي حاله البر
وان اسلم بعده لجل كافر اسلمت امه **قوله** كيهود ونصارى
اي يبرئ كل منهما الاخر ويتصور ذلك في النكاح والعق
وكذا في النسب كان يتولد ولد بين يهودية ونصراي او عكسه
ثم يختار احد هادين ابيه والاخر دين امه **قايمة**
اليهود جمع يهودي كروم ورمي واصله اليهوديين فخرقت
منه يا النسبة وهو علي قزم موسى صلى الله عليه وسلم سموا بذلك
من هادواي مالموا ما عن عبادة العجل او عن دين ابراهيم
او موسى صلى الله عليهما وسلم ارمي هادوا ارجع من خير الي شر
او عكسه او لا نعم كانوا يهودون اي يتحركون عند فرة التركة
والنصارى جمع نصراي بفتح النون كالندى جمع ندان وهو علم

علي

علي قزم عيسى صلى الله عليه وسلم اي بذلك لانهم نصروه لغزوه تعالى
من انصارى اي الله او نصرة بعضهم بعضاً ولا نعم كانوا معه
في قرية يقال لها نصرة او نصرة او نصرة بنسبها
والياتي نصراي للمبالغة كاياتي **قوله** من ذبي اي ومعاهد
وخود لك **قوله** وعكسه اي لا يبرئ ذمي من حرابي **قوله**
والمرتد الخ قال شيخنا هو مخرج من محله مع يافيه من المتصور
انتم اقول ويحس الجواب بان ذكره اولاً من حيث كونه لا يبرئ
لما سبق له لما قبله وذكره هنا من حيث كونه لا يبرئ كما لا يبرئ
لما سبق له لما ذكره هنا فتأمل **قوله** واقترب العصبان الخ
قال شيخنا لا يخفى ان هذا من انواع الحجج المتقدم وكان الاولى
ذكره معه انتهى اللهم الا ان يقال لما كان الحج من حيث التعصب
فقط ذكره اتم استقلالاً لان الارث فيه بالتعصب لا بالفرض
فتأمل والاقترب منها يستغنى لا بعد والمراد بهم المتعصبون
بأنفسهم وهم كل ذكر من السب غير الاخ للام والعصب لغة
قراية الرجل لا يبه سحوا بذلك لانهم عصبوا بذلك اي احاطوا
ومنه العصاب اي العايم وقيل لتقوي بعضهم بعضاً من
العصب وهو المنع والشدة وشرعاً من ليس له لهم مقد
من الارث ويطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله
المطريز وغيره والمراد بالاقترب كون المتقدم يجب المتأخر
وان كان في النسب كالابن وابن الابن مع الاب وحاصله انه يقدم اولاً
بالجملة ثم بالتقرب ثم بالقوة فتقدم جهة الاخوة مثلاً على جهة

العروة ثم يقدم من كل جهة الاقرب فالاقرب ثم بعد الاقرب في القرب
 يقدم بالقوة كالأخ الشقيق مع الأخ للاب وقد اشار الى ذلك الجعبري
 بقوله فيا جهة التقديم ثم يقربه وبعدهما التقديم بالقوة جعل
 قال بعضهم وفي تقديم التعصيب على الفرض فضل منه **قوله**
 وفي بعض النسخ العصبه وهي اولى واخصر **قوله** واريد بها اي
 بالعصبه **قوله** حال تعصبه تبدا به **قوله** وسبق
 بيانهم اي في كلامه كما مر **قوله** الابن اي لانه يدلي اي الميت
 بنفسه **قوله** ثم ابتداء اي وان سفل لانه يقوم مقام ابيه
 في الارث بالتعصيب **قوله** ثم الاب اي لا دلالة لسائر العصبات
 له **قوله** ثم ابوه اي وان **قوله** ثم الاخ للاب والام
 قد يوههم هذا ان الحمد يقدم على الاخ وليس مراد الان الحمد بشار
 الاخوة وكان حق المم ان يمينه ولو عد عنه بالاخ الشقيق
 لكن اولى واخصر اللهم لان يقال ما عبر به اولى واظهر
 للمتدي فتأمل **قوله** ثم الاخ للاب اي لان كلا منهما ابن الاب
 فيدلي اي الميت بنفسه **قوله** ثم بن الاخ للاب والام اي
 الشقيق كما مر **قوله** ثم بن الاخ للاب اي لان كلا منهما يدلي
 بنفسه كما ييه **قوله** على هذا الترتيب اي المتقدم **قوله**
 ثم بنو العم كذا اي بنو العم لابوين ثم لاب **قوله** ثم بنوهما
 كذا اي بنو عم لاب لابوين ثم لاب **قوله** وهكذا
 اي ثم بنو عم الجد لابوين ثم لاب وهكذا قال شيخنا ولا يخفى

انما العروة هي
 العروة التي هي
 العروة التي هي

ان في دخول احد الاخوة او العرين او ابني كل منهما تحت قول المص
 واقرب العصبات التي نظر ظاهره ولو عبر بالقوة لشرها لان تقديم
 الاخ الشقيق على الاخ للاب لقوته لا لقربه وكذا البقية انتهى
 اللهم لان يقال انما عليه لان اجتماع الوارثين في الجهة والقرب
 يقدم احدهما بالقوة كما هو معلوم فتأمل **قوله** فاذا اعدم
 العصبات وفي بعض النسخ عدست وهي اولى **قوله** فالمراد
 المعتق اي بنفسه او بواسطة ثم معتق الاب ثم عصبته
 ثم معتق الجد ثم عصبته وهكذا اذا ذكره الله **قوله**
 ذكر اكان المعتق او اتق وليس لنا عاصب بنفسه من العسا
 الا المعتقة وخرج هم العصبه ليعقير وهو كل اتق مع اخيه
 او بن عمها او اخوت مع الجد والعصبه مع غيره وهن الاخوات
 الاثنا اولاد مع البنات لورثان الابن وحكم العاصب بغيره او
 مع غيره انه ياضد جميع ما بقي من الفروض ويسقط عند استفراق
 الفروض النزعة الا في المشتركة وهي زوج وام واحدة وعدد من
 اولاد الم وعصبه تعقبون فلا يستقط الشقيق بل يشارك اولاد
 الام ويوزع العاصب بنفسه انما ياضد جميع المال اذا انفرد **قوله**
 فانه لبيت المال اي ارثا للمسلمين مع مراعاة المصلحة ان
 كان منتظما بل يعطى كل ذي حق حقه والابان لم ينتظم
 ككون الامام غير عادل فيقدم عليه الرء على اهل الفروض
 غير الزوجين بنفسه فوضهم لان علته البدن القزاة وهي منتزعة

فيها وذكرك كسنت واما مثلا فيكون المال بينهما ارباعا لام رابعه
 فان لم يكونوا ولدوي الارحام على ما مر **فصل**
 في بيان احكام مقدار الفروض وعدها وبيان احوالها وما يتعلق
 بذلك ولقد فصل سابقا من بعض النسخ **قوله** المقدرة اعترف
 على قدر المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة التقدير كما مروج
 فيكون في الكلام ركعة فكانه قال المقدرة المقدرة بالشكرار
 واجاب بعضهم بان المراد به الفروض الواجبة وهي
 اما مقدرة او غير مقدرة فبين الممان مراده بالفروض المقدرة
 او يقال وهو لا حسن المراد بالفروض الانصاف فكانه قال الانصاف
 المقدرة واما على النسخة الثانية فلا يشك في تمام **قوله** المذكورة
 الخ هو تعيين لقوله ستة فلا يرد نحو الثلث الباقي في اخذ الفروض
 وهما الابوان مع الزوج او الزوجة واما سدس الحجة وبنه الابن
 مع البنت فهو داخل في السدس يقطع النظر عن مستحقته في الالة
 الشريفة **قوله** في كتاب الله تعالى وهو الغزان العزيز
قوله كالقول عند اقال المم كغيره والوجه استقامة لانه لم
 يحصل منه فرض زايدي على الستة ولان قصص عنها وانما هو اجمع
 الى مقدار المال فهو من غير قلة التركة ومثله ولد لانه
 نظير كنز المال فتأمل **قوله** النصف هو بثلث النون
 وفيه لغة رابعة وهو نصف بزيادة ياء مع فتح اوله ولفظة
 خامسة ايض وهو نصف باستاء الفاقرب وبعد وهي المتداولة
 بين

بين العوام **قوله** والسدس هو ضم الدال المهملة واسكانها **قوله**
 وقد يعبر بالفرضون الخ ويضاف ما قال المم عبارة اخرى وهي ان
 يقال النصف والثلثان ونصف كل منها ونصف نصفه
 وقد يعبر عن هذه العبارة ايض فيقال الثمن والسدس وضعف
 كل منها وضعف ضعفه **قوله** فالنصف الخ انما يداه المم غير
 لانه احر كسر مزد فتأمل **قوله** عن ذكر بعضهما
 اي وعن من يمسوا بها واحدة كانت او اكثر وانفردت بنت
 الابن عن من يحبسها ايض وكذا يقال في الاختين فتأمل **قوله**
 والاخت من الاب والام الخ لم قال والاخت الشقيقة لكان اولي
 واخصر وكذا يقال فيما بعده فتأمل **قوله** ذكر لكان اولي
 او خشي **قوله** مع الولد اي الوارث اما غير بان تمام به مانع
 من خوقل ورق او اخلاق دين فلا يجب الزوج عن النصف
 ولا الزوجة عن الربع والزوجتين الخ انما زاده الله نظرا
 لظاهر كلام المم والافهما داخلتان في الجمع بان يراد به ما فوق
 الولدة كما دخل فيه ما زاد على الربع في كسح الكما فتأمل
قوله او ولد الابن الخ او بمعنى الاول لانه لا بد في استحقاق
 الزوجة الربع من استحقاق الولد وولد الابن **قوله** ولا فصح
 في الزوجة حذف التاي وبه جاء التزيل **قوله** عن اخواتهن
 صوابه عن اخيهما او عند انفرادهن عن اخواتهن فتأمل
قوله اولام اي او مختلفتين ذكورا كانوا او اثنا او خنا في او
 مختلفتين ومن ذلك ما لو ولدت امرأة ولدين ملتصقين

لها ولسان واربعة ايدي واربعة ارجل وثمان بحت لابناتها رها
بما يصير لاهل ولها بل اخر ثمرات هذا الابن وثلاث له وهذه
الاخوات ملامه السدس وهو كذلك لان حكمها حكم الاشقيين
في سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما نعم الام في احدي
الفردين ثلث الباقي بعد فرض الزوج او الزوجة وهما اب
وامر مع احد الزوجتين **قوله** فصاعد اي فاكثرو وهو منصوب
على الحال ونصيبه واجب الاضمار ولا يجوز فيه غير النص ويستعمل
بالفارق ثم لا بالواو كما في المحكم وغيره اي فزايد او شرط اثار اولاد
الام ان يكون الميت كلاله اي لا فرع له وارث ولا اصل له **قوله**
من الاخوة اي ولو احتمل ان كان وطى اثنان امرأة بشبهة
وانت بولد واشتبه الحال ثم مان الولد قبل الحرق باحد هما
وكان لاحدهما ولدان فللام من مال الولد السدس على الراجح وتقدم
المم الولد ثم ولد الابن ثم الاخوة منه اشعار بنسبة المحب اليهم
اذا اجتمعوا على هذا الترتيب فتأمل **قوله** ذكرنا كذا في
يسنوي فيه الذكر والاني لانه لا ينصيب فيمن اولاده وقد ينقض
الثالث في موضع اخر كما جدد مع الاخوة اذا نقص عنه بالمقاسمة **قوله**
سبعة هو بتقديم السبعين المهمة على الوحدة **قوله** فصاعدا
اي فاكثرو كما مر **قوله** ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم اي ولا بين
كوتهم وارثين او محجوبين فلومان عن اب وام وولد
فللام السدس والاب الباقي وهذه المسئلة احدي المسائل
التسع المستثناة من قولهم شرط من يحجب غيره ان يكون وارثا

قوله للمجدة

قوله للمجدة اي الوارثة فان تعدد من فليس شركا فيه سواكن من
جهة الاب او من جهة الام حيث احدثت الدرحة او كانت التي من
جهة الاب اقرب لان القرابي من كل جهة تختب البعدي منها
والقرابي من جهة الام تختب البعدي من جهة الاب بخلاف
العكس على الواضح لان الام اصل في اثار المجدان وخرج بذلك المجدة
الساقطة وهي التي نذكر في ذكر بيان انثيين سواكن من
جهة الاب ام من جهة الام كما مر لانها من ذوي الارحام **قوله**
عند عدم الام اي وتختب ام الاب بالاب ايم لانها تدلي به
قوله والثلاث اي فاكثرا ذل مصدر لمن **قوله** وليست
الابن اي فاكثرا **قوله** مع بنت الصلب اي المفردة او مع
بنتين اقرب منها وكذا كل طبقتين اسفل من ذلك ولا يشي
لبنائ الابن مع بنتي الصلب الا ان كان معهن ذكر يعصبن
في الباقي سواكن اخاهن او ابن عمهن او ابن منهن **قوله**
للأخت من الاب اي فاكثرا **قوله** مع الأخت من الاب والام اي
المتبقية المفردة فان تعددت فكانت كل واحدة يعصب الاخوات
مع الاب الاخوة من **قوله** وفرض المحمد المراد به الذي لم يدل
بامني ولا فلا يرد بخصوص القرابة لانه من ذوي الارحام
فتأمل **قوله** الوارث قبله لا بد منه **قوله** ذكرنا ان اوتى
اي او خشي **قوله** ونسبة المجدان الى هذا شروع في حب
الحرمان بالشعور فتأمل **قوله** مع وجود اربعة اي وهم الفروع مطلقا
والاصل المذكور **قوله** ذكرنا ان اوتى اي او خشي كما مر **قوله**

كذلك اي ذكر كان اولي او ختي **قوله** ويسقط ولد الابن اربعة
 اي ويسقط ولد الشقيق خمسة ويسقط ولد الاخ للاب
 بنسبة ويسقط العم الشقيق بسبعة ويسقط العم للاب بنسبة
 ويسقط بن العم الشقيق بنسبة ويسقط بن العم للاب بنسبة
 ويسقط عصبه الاول بعصبه النسب وهو لا هم العصبية
 بانفسهم ومن انفرد منهم اخذ جميع المال **قوله** وبالاغ من الاب
 والام اي الشقيق **قوله** واربعة بعصبه اي فمن سواه عصبه
 بالغير والافراد الاشقاء والاب منهم مع البنات او بنات الاب منهم
 عصبه مع الغير ولفظ اخوانهم بالمشاة الفوقية منصوب بالشر
 لانه جمع موث تمام لان الموت بدأها جمع افع فتأمل **قوله** مثل
 خط الانثيين اي نصيبهما كما هو **قوله** والاخ من الاب والام
 اي الشقيق كما هو **قوله** بل لهما الثلث شورية وفي بعض النسخ
 بل لهما السدس وهو معنى ما قبله وفي بعضها بل لهما السدس
 وهو مخبر عن او سبق فلم يتأمله **قوله** وبغير الاعمام الخ قال
 شيخنا هو من الاظهار في محل الاضرار لغير حكمة انتهى اقول
 بل له حكمة وهي الافصاح لانه هذا الكتاب وضع للمبتدئين
 والاظهار لهم اولي من الاضرار فتأمل **فصل**
 في بيان احكام الوصية بالمعنى الشامل للايضا واخرت عن
 الفرائض لان محل اعتبارها صحة وفساداً وقدرها واجازة
 ورتبة بعد الموت والاصل فيها قوله تعالى من بعد وصية

٨٣
 يوصي بها او دين قال المفسرون قدم الوصية في الآية على الدين
 للاهتمام بشانها وحيز من ماله وغير المحرم من هم الوصية
 من مات على وصية مات على سبيل وصية وتنفذ وصية
 ومات مفقور له واركانها اربعة نوصي وموصوله ويوصي به
 وصيقة وكلها في كلامه موصي او ضمنا او اشاراً فتأمل **قوله**
 ويسبق معنا حاله وشرعا اي في لفة من الاصل كما تقدم لان الوصي
 وصل خبر دينه خير عقابه وشرعا لا يعني الا بصا تبرع في ملك
 لما بعد الموت ولو تقدم كان يقول او صفت بحد او كانه قال
 بعد مربي ومعنى الايضا اسباب تصرف مضاف لما بعد الموت
 فلو اختلف الوارث والمتبرع عليه بعد موت المتبرع في عين
 المرض كان اختلفا في كون المرض وجع ضرر او حرج مطبقة
 صدق المتبرع عليه بيمينه لان الاصل السلامة من المرض
 المخوف وعلى الوارث البينة **قوله** ومع قول الوصية
 اي يخل وتصح وتندب ان كانت غير زائدة على الثلث والاولي
 نقص شر منه لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
 قال لسعد بن ابي وقاص رضي الله عنه الثلث والثلث
 كثير قال في شرح مسلم يجوز في الاول الدفع والنصب اي اعط
 الثلث والثاني مرفوع ايد الكثر الرواية لم تعلم وكان تصور
 ثالث ثلاثة في الاسلام وتكره ان زادت عليه على المعتد
قوله بالملوم الخ هو اشارة الى الموصي به الذي هو واحد
 الاركان الاربعة والتهم في اوصافه نفس بشرية كونه

مقصود الاختودم وقابل للنقل لا نحو ام ولد وكذا اقتصاص
وصد خذاف الامن صاعليه قال شيخنا واعلم ان العلم
باوصافه وعدمه يستلزم ان يكون في صفة وهي ركن
ايض كما هو العلم بشتمل القدر العين والجنس والنوع والصفة
جميعها او مجموعها ويقابل المجهول في شي منها ومن العلوم نحو
حتى حنطة ونحو مكتابة ومكان وان لم يقل ان محزن نفسه
وعبد غيره وان لم يقل ان ملكته وكل قابل للنقل
وزيل وميتة وحلدها وحمرة حمرته لا غيرها وبيت نجس ونحو ذلك
قوله والمجهول اي قدر الكهنة الدراهم او جنسا كقوب
او نوعا كصاع حنطة او صفة كحل هذه الدابة او عينا
كاحدي عبدي او غير مقدور على تسليمه كابق وقابر
في الهوي ومنه تشيله له بالعين في الصرع فتأمل **قوله**
وبالموجود اي كعنه الدراهم مثله **قوله** والمعدوم
اي كحل سجدت ومنه المنفعة دون محالها كعكسه
وتنابذ ان لم يقدرها بزمان **قوله** من الثلث قال شيخنا
من ابتداء ييه قيد حل جميع الثلث فتأمل **قوله** اي ثلث
مال الوحي اي وقت موته بعد وفادته او سقوطه عنه ولا يفرق
بما قبله سواء وقعت منه في الصحة او المرض **قوله** ما فيه ثوب
على الورثة يعتبر بوقت نفوذته وليس منه عتق ام الولد
لانها من راس المال مطلقا ويقدم من الثلث الاول فالاول
ان ترثت **قوله** المطلقين التصرف خرج به المجر عليهم
فتبطل

تسقط منهم في الزايد مؤخر كما لو لم يكن هناك وارث فتأمل **قوله**
فما رثتم تنصبة اي لتصرف الموصي لا عطية ميتة كما قيل
قوله بطلت اي الوصية **قوله** ولا تجوز اي لا تنفذ **قوله**
الوصية اي وان قلت **قوله** لو ارث اي وقت الموت وان لم يكن
وارثا قبله او عكسه **قوله** الا ان يحجزها باقي الورثة اي وان
كانت بعين هي قدر حصته ومنها الوترق عليه والهمة له
واجره من دين هو عليه ونحو ذلك وتفسير بعضهم عدم
الجواز فيما تقدم بالكرهية لا يناسب هذا الاستثناء لعدم
لوقال اوصيت لزيد يالها ان تبرع على فلان وارثي الخمسانية
لزومه دفعها له اذ قبل ولا تحتاج الى اجازة منهم وهذه جملة
من قبل الوصية لو ارث قال في شرح الروض فان اجازوا فلا
يروج لهم ولو قبل القضي بآل ان اجازتهم تنفذ للوصية لا ابتداء
عطية منهم كما مر ولا من اجازوا عتقه الحاصل بالاعتاق
في مرض الموت او بعده بحكم الوصية ثابت البيت يستحقه
ذو العصبه دون اناشئهم والوصية لكل وارث بقدر حصته
شمايلا لغو **قوله** وتجوز الوصية اي تصح كما في بعض النسخ
واشار اليه الش **قوله** عاقل لوقال مكلف لكان اولى واظهر
واما السكران المتقدي بسكره فهو كالمكلف في جابر الابواب
فتأمل **قوله** حراي كلا او بعضا **قوله** وان كانت كافرا
اي حرييا او عبدا ولو مرتدا ان لم يمت على رده لان ملكه موقوف
على الرجوع **قوله** بسعه اي او فليس **قوله** مملوك الخ

هو كسب اللام الشدة **قوله** اي لمن يتصور الملك له ولو عدا له
هذه العبارة لان اولى وامس من يشتمل الحمل والسجد والفق
ان لم يقصده بان قصد السيد او اطلق ولا يقتضي ان السيد
بل ان يقصده عنه لم يقصده فان كان العبد فاصلا قبل السيد ولا ينتظر
كله كما عنده العلامة بن قاسم فلاح عن العلامة الدلي وافرده
ويشمل الدابة ايضا ان قصد مالكها لان الوصية لما كان
فان قال ليصرف في علفها مثلا فاستفول صحتها لان علفها
عليها ما فيها من الموصود بالوصية فيشترط قبوله ويتعين
الصرف الي جهة الدابة وان انتقلت الي اخر رعاية فرض الوصي
فلومات الدابة كانت الوصية لما كان عند الموت ومن ستم
لوردت فزينة ظاهرة على انه انما قصدها ما كانها وانما
ذكرها تجلا وتبسطا فحين دفعها له على الوجه ولا
يسلم علفها للمالك بل يصرفه الوصي فان لم يكن فالقاضي
واوليا به ولو كان هو مالك الدابة ويشترط فيه عدم المعية
وقبوله بنفسه او بولي له او نحو ذلك **قوله** لا قل من ستة اشهر
اي او لاكثر منها ولم يزد على اربع سنين وكانت المرأة خلية
عن زوج او سيد لان الظاهر وجوده عندها لندرة وطى
الشبهة وفي تقدير الزنا الساة فلفها **قوله** موصوده عانة
اي ومثلها الخيل المسبلة وطير الحرم والفقرا والذميون ونحو ذلك
قوله كعارة كنيسة اي اولاهل الحرب او الردة او على جارية
او برتدا او نحو ذلك **قوله** في سبيل الله اي لانه من الثوابات
كالغزاة

كالغزاة وبنا المشاهد وعمارتها ومصالحها ومطلقا وحمل على الصالح
ولا يضر لو قصد ثلثها او بعضها جعل هذه التسمية في الجهة
وهو بناسب سياق الكلام فبما مل **التفسير**
يكفي في الجهة الا عطا لي ثلاثة منهم كالفقرا وبقي الرجوع
عن الوصية وعن بعضها بالقول والفعل كما بطلت الوصية
او رجعت عنها او جرد الوارث او نحو ذلك ونحوه وورثه
وكثارة واولاد قبله وكن كل فعل يفسر بالهوع او بزيادة الاسم
قوله وتصرف للقرابة اي من اهل الزكاة لشؤون هذا
الاسم لهم في عرف الفقهاء **قوله** اولياءه سجد او عمارته **قوله**
وتصح الوصية اي من كل مكان وكله او يوصيه بل تنس **قوله**
اي الا ايضا اشار بهذا التفسير الي ان هذا القسم الثاني
الذي هو الا بصاحب حق قضا الحقوق المتيار اليه بقوله
اشبات تصرف مضاف لما بعد الموت واركانه اربعة
كما تقدم وشرط الوصي هذا كما مر ايضا ويزاد في اطفال
ونحوهم ان يكون له عليهم ولا يفتا بتدبيره نحو الوصي
وهي للاب فقط وان علة **قوله** وتنفيذ الوصايا
اي ورد الوديعة واسرار المحجور عليه لجنون او صغر
ولو خلا ان كان موجودا حال الا ايضا او تابعا لموجود حال
الا ايضا ايم كالا بصا على اولاده الموجودين ومن سجد منهم

او فذلك قاله بالقياس **قوله** الى من اراد هو اشارة الى الموصي
هنا قائل **قوله** جفت فيه اي عند موت الموصي وان لم يكن
عند الوصية **قوله** خمس خصال وفي بعض النسخ خمس شرائط
اي بعد اعتبار العدة وكما هتد الي المنصرف وعدم العدة
بين المحجور عليه والولي ويقدم الكامل من الاب والجد علي
اخر الا اذا كان الاب بغير صيغة الولاية فالوصاية حينئذ للجد
تليبي يجوز تقييد مال المحجور عليه
لصيانته ممن يريد المحجور فيه او احده من غاصب او غيره
كما في قصة الخضر عليه الصلاة والسلام **قوله** والامانة
اي اهتزاز من الفاسق **قوله** لكن الاصح انه هو المعتمد
قوله فحق ولي اي لو فرض شققتها وخرجها من خلاف
الاصطحي فانها يرى انها تلي بعد الاب والجد قائل
كتاب بيان احكام النكاح
الذي هو من المنقولات اللازمة من جهة الرخصة قطعا ومن
جهة الزوج على الوجه مفاده الاباحة لا الملك والمفقود عليه
فيه هو الزوجية على الاصح وبذلك علم انه لا ضار فيه والاصل
فيه قوله تعالى وانكحوا الايامي مسلم الابنة وخبر من احب فطري
فليستن بستي وهي سني النكاح وان كان خمسة زوج وزوجة
وولي وشاهدان وصيغة **قوله** وما يتعلق به اي من جهة
ونسب

وفسد وحل وحرمة وغير ذلك المشار اليه بقوله من القضايا والاحكام
فتأمل **قوله** من القضايا جمع قضية فهي النسبة المتكسرة
قوله والاحكام جمع حكم وهو النسبة الثامنة التاسعة
قوله وهذه الكلمة بالمعنى اللغوي كان الاشارة بقوله من
القضايا والاحكام ساقطة من بعض نسخ المتن كما قال الشيخ
وسقوطها ظاهر **قوله** والنكاح الحرف فيه نسا هل لان الوصي
والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاق في كونه حقيقة فبها
اولا ولا يصح انه حقيقة في العقد يحاز في الوصي كما جازية التبريل
ويحمل عليه بتدريسه كما ياتي واليه اشارة الشيخ بقوله ويطلق شرعا
على عقد مشتمل على الاركان والشروط ولو ابدل قوله مشتمل الخ
بقوله كغير عقد يتضمن اباحة وطي بلفظ النكاح او تزويج
او تزيجة لكان اولى وظهر قال شيخنا وهو ملك انتفاع
لا ملك منفعة كما ياتي وقد ابلغ بعضهم سماه الى الفوار يعني
اسما **قوله** مسح اي تعبه **قوله** بدليل ما بعده والاصل
فيه الاباحة لصحته من الكافر وعليه فهل يصح نكاح اولاد
العلامة من بحر يصح نكاح ان تصدق الفقة او حصول ولد او نحو
ذلك وهو وصيه وقال العلامة الدرعي لا يصح نكاح لان الاصل
الاباحة **قوله** بنوقان نفسه اي ولو خضبا **قوله** كونه ونفقة
اي وكسوة والمراد منها المقدرة على الحال من التمسر وعلى كسوة فصل
الخصين وعلى نفقة يوم النكاح **قوله** فان فقد الامة اي المنكحة

مع توثيقه للوطي **قوله** لم يستحب له النكاح اي بل يستحب له تركه
 كما في المنهاج وغيره وبالجملة في شرع مسلم فقال يكره له النكاح وليس
 شهرته بالصوم الحديث يا معشر الشباب من استطاع منكم
 الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم
 يستطع فليصم بالصوم فإنه له رجاء يتعالى كثرات
 ما يقطع النسل كالكا في الطيار ونحوه فبحر استعماله
 فإن لم تنكس شهرته بالصوم فليتزوج فإن لم يكن به
 نوقات كره له ذلك أن كان به علة أو كان قافدا لاهية
 فإن وجدها ولا علة به فالعبادة له أفضل إن كان متعبدا
 والا فالنكاح له أفضل لبلد تقضى به البطالة إلى الفواحش
 لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب مطلقا ويستحب للمرأة
 النكاح إن كانت تائفة له أو محتاجة إليه لخوف غلبة أو كانت
 على نفسها من اقتحام الفرج أو خوف ذلك ولا يكره لها ذلك كالألم
 نعم إن لم تندفع عنها العجوة إلا بالنكاح فهو واجب عليها
تنبيه يستحب كون المرأة فكريا
 أي غير مدقولة بها ولو ثيبا إلا لعذر كضعف الله ونحوه دينه
 لا فاسقة جميلة عرفا عند العلامة الربلي وحسب طبعه
 عند شيخنا وورد أو تعرف بأقاربها ذات نسب طيب
 لا بنت زنا وفاسق قال الأذري ويشبه أن يلحق بهما القبيحة
 ومن لا يعرف لها أب وغير قرابة قريبة بأن تحرك اجنبية أو أن

قراءة

قراءة بعيلة لضعف الشهرة في القرية فيجب الولد خيفا ودررا
 بالغة الحاجة خفيقة المهر لا مطلقة برغب فيها مطلقا
 قال العلامة الملوكي وبين أن يعتقد عليهما في شوال وإن يكون يوم
 الجمعة أول النهار وإن يكون في صوم وإن يكون بالمسجد وإن يدخل
 عليهما في شوال أيضا **قوله** ويجوز للحري الكامل الحرية البالغ القائل
 الرشيد ولو حكا **قوله** أن يجمع أي بالعقد وهو في عقد منفذ
قوله بين أربع صراحي معا أو مرنها ولو كانت فان زاد عليها
 بطل الزايد أن يغير ولا يظل الكل وأما حصيت الأربع لأن في
 دورها ثلاث ليال فهو موافق لقالب أحكام الشريعة ومبني
 مخالفة لشريعة موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس لها حصرت
 عدد النساء ولشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم التي صنعت أكثر
 من واحدة وخرج بالحري إلا بالملك فلا يصر فيه ولو مع الحرابر
 المذخور **قوله** ونحوه أي كالمجنون **قوله** مما يتوقف
 أي من كل نكاح يتوقف جواز نكاحه على الحاجة كان أو لم
 وإنسب قتال **قوله** ويجوز للعبد أن يملك فيه رق بأنواعه
 كما ذكره الشافعي **قوله** أن يجمع بين اثنين أي بالعقد منين
 أو متين أو مختلفين فهو على النصف من الحر لأن النكاح
 من الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر إلا يلحق الحر بفضت
 النبوة في الزيادة على الأربع فان زاد عليها فكم في الحر ولا يشترط

في نكاح الامة ما ياتي في نكاح الحر فتأمل **قوله** ولا ينكح ابنا لغيره
 ولا يصح **قوله** الحر لما ينزب عليه من ارتفاق الولد **قوله**
 يجب تقديم البعوضة على كرامة الرق ومن هي اقل قلة الرق منها
 عدم صدق الحر لو استغنى المم لفظ صدق لتشمل
 الشرط الاول من الشرطين اللذين في كلام الشافعي لان عدم
 تشميل عدم القدر عليها وعدم كونها **قوله** والمراد بانزوي به
 من مهر المثل فاقبل فاضل على حاجته من مسكنه وفائه
 ولباسه ومركوبه ونحوها **قوله** او عدم رضاها به
 اي بالزوج او ما قدر عليه من المهر وماله الغائب كالمعدول
 وكذا رضاها بالزوج او بلا مهر فتأمل الامة في ذلك
قوله وخوف الفت وهو في الاصل المشتقة وفسرها
 بالزنا لما فيه من المشتقة بالحد في الدنيا ان حدوا لافعال
 عليه في الاخرة ان لم يتب عنه والمراد بخوف الفت ان تغفل
 شهوته وتضعف تقواه وان لا يكون خصوص امة بعينها
 ومنه يعلم جواز حل الامة للعنين دون المستعصم والمحبوب
 فتأمل **قوله** الا ان يكون تحت حرق اي او امة بالملك
 او بالنكاح فعلم ان له ان يتزوج امتين او اكثر من ذلك
 حيث وجدت الشروط ولعل المم انما قيد بالحرمة لوطئه
 الكتابة عليها فراجع **قوله** يصلح للاستمتاع اي عرفا بان تفضله
 فخرج

في نكاح الامة ما ياتي في نكاح الحر فتأمل قوله ولا ينكح ابنا لغيره ولا يصح قوله الحر لما ينزب عليه من ارتفاق الولد

٢٨ فخرج بذلك الصغيرة التي لا تحتل الوطى والرتقا والقرنا والمهرمة
 ونحوها فخرج ان كانت الصالحة للاستمتاع في غير بلد له لزمه
 المهر اليها ان كانت تستقل معه الي وطنه ولم ينسب في سفره
 اليه الا سوان ومجاورة الحد ولا فهي كالمقدم فله نكاح الامة
 قال شيخنا ولو قال صالحة بدل نكاح كان اولي
 واحسن استق وانظر هل مثل الصالحة المتخبر لتوقع شهادتها
 او هي قسم من الرق ونحوها رجع العلامة بن قاسم الاول
 ونقل عن العلامة الديلمي قال ان عافت نفسه الوطى جاز له
 فعله ولا فلا **قوله** فلا يخل لمسلم اي حر كان او رقبتا **قوله**
 امة كتابية هذا في عقد النكاح فلا حر لمسلم وطى كذا في كتابية
 مملوك اليمن وخرج بالمسلم الكافر حر كان او رقبتا فله نكاح الامة
 الكتابية لكن بشرط في الحر ما شرط في المسلم ما مر **قوله**
 لا يخل حر وطى امة ولده ولامه مكاتبه ولا امة موقوفة عليه
 ولا امة موصى له بمقتضاها ولو ملك الولد زوجة ابيه
 لم ينفسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملك زوج سيدة فانه ينفسخ
 نكاحه والفرق بينهما ان تعلق السيد بامر مكاتبه اقرب من
 تعلق الاب بامال ولده **قوله** او نكح حر اي بعد الامة كما هو فرض المسئلة
 فخرج بمصالح عقد عليها ما عاينه لا يصح في الامة وان كانت الحرمة غير
 صالحة له فتأمل **قوله** ونظر الرجل اي الذكوالبالغ وهو يشتمل

م

الخجل والحصى وهو من قطعت انتباهه وبقي ذكره والعينين
 والمجنون بالالموصدة وهو من قطع ذكره وبقيت انتباهه
 والشبح والمخدم والمختك بفتح النون أشهر من كسرهما
 وهو المشتهر بالنساء وهو ذلك الذي يأتي ويلحق بذلك الحشيش
 لكنه مع النساء كالرجل وعكسه كما صرح به في الروضة
 وأصلها والمرهق وخرج المسموح لأنه الأجانب كالحرم والمجنون
 وغير المرهق **قوله** أي المرأة أي ولو غير مشتهرة لكبر
 لا يصغر لأنها تدخل في لفظ المرأة **قوله** سبعة أضرب
 بتقديم المهملة على الموصدة **قوله** أي الأجنبية أي حرة
 أو مملوكة وهي من أجل له وطبها بعقد تكلم أو ملك في حدوده
 وإن حرم العارضي من غير كراهة أو هرام أو غير ذلك فالمراد بها
 غير المحرم ولوامة وشمل بدنها ووجهها وحشيتها وشعرها
 وظفرها وإن انفصل أو تزوجها بعد الفصال **قوله** فغير
 جائز أي ولو من عيون قرائن لأن امرأة لأنه حيال فقط
 فلا يحرم وإن لم يخف فتنة ولا شهوة فخير من نظر إلى امرأة
 حرام تكوي عيناه يوم القيامة بمسامير من نار ونظر
 المرأة إلى الأجنبية كعكسه **قوله** جان أي النظر إلى الوجه
 خاصة **قوله** أي زوجته أي غير المعتدة عن شهوة
 من العبد الأفي كالحايض ونظرها إلى زوجها كعكسه
 نعم

١٩
 لغمران منها من نظرها له امتنع عليها بخلاف عكسه **قوله**
 وأما أي إن حل الاستمتاع بهما أو لا فموضوع ومشتزلة
 ومكانة ومرتدة وروثية ومحرم ولو من رضاع أو مصاهرة
 متى معه كالحرم ونظرها إلى سببها كعكسه **قوله** أن ينظر إلى
 خرج بالنظر إلى فلا خلاف في حله ولو للفرج **قوله** من كل منهما
 أي في الحياة والممان **قوله** أي ما عدا الفرج منها أي قبلا أو دبرا
 وهو كذلك بل قال الإمام يجوز التلذذ بدبر المرأة من غير إباحة انتهى
 أقول وهو ظاهر خلافا للدارمي ومن تبعه **قوله** والأصح جواز
 النظر إليه أي الفرج **قوله** لكن مع الكراهة الخ هو المعتمد
 ونظر داخل الفرج أشد كراهة بل قيل أنه يورث العمى الناظر
 أو في ولده أو في قلبه قال شيخنا وقد ورد في ذلك
 حديث ضعيف أو موضوع أو منكر أو باطل أو معضل
 أو حسي فراجع **قوله** أي ذوات أي صاحب بإضافتها
 مع إضافة البيان أو الإيماء إلى الأخص أو معنى أيدان وجنب
 فلا أشد كالإضافة فتأمل **قوله** محارمه أي ولو مملوكة
 له كما مر **قوله** أوامة المزدوجة الخ قد تقدمت هذه
 مع الحرف وحمل الجواز لأن شهوة وحدها كل ما قبل يجوز النظر
 إليه ونظر المرافقة أي حرها كعكسه **قوله** فيما عدا
 ما بين السرة والركبة خرجت السرة والركبة فلا يحرم نظرها
قوله فيجوز أي بل سن ولو شهوة وله نكوبه مرارا ما دام

محتاجا اليه وخرج بالنظر المسر ولو لا عي فلا يجوز له من كل كرم
 ينت خرفة وخرج بها اختها فلا يجوز نظرها مطلقا واما
 اخوها الامر اذا كان يشبهها فافتي بعض المتأخرين بانه يجوز
 له النظر اليه بغير شهوة كما قاله العلامة الديلي كالخطيب
قوله منها اي الحرة ويجوز نظرها في سبيلها اي
 ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة كوكسسه
 والحاصل ان المنظور من غير ما عدا عورة الصلاة فقط
قوله فيجوز ان يحمله اذا كان محض حرم او امرأة شقة وعدم
 امرأة تقاچ ذلك كاذكوه الغم ويقدم المسلم على الكافر
 والكافرة عليها وكذا الممسوح بعد ها ويلحق بما ذكره نظر
 الخائن والقاتلة للفرج **قوله** للشهادة عليها اي اذا
 او تحلا واولي فرج الزاني او الزانية وثدي الموضوعة وعانة
 ولد الكافر لا شأن العانة وذكر الرجل اذا ادعت امرأة
 عبالته ونحو ذلك **قوله** فان تعمد النظر اي بشهوة **قوله**
 ورجحت شهادته اي يجب عليه اي بصوت نفسه لذلك
قوله وقوله الى الوعد منها العتمة انه راجع الى المعاملة
 فقط لما علمت ان النظر للشهادة لا ينتقد بالوجه **قوله**
 عنه ابتيا عما اي من الرجل اولى العبد عند ابتياعه من
 المرأة **قايمة** هل يجوز النظر الى الامنة
 المسبية حال شرايها ولو بشهوة مثل الخطبة يجوز ان ينظر اليها
 ولو

٩٠
 ولو بشهوة ام يفرق بين ما هنا وما هناك قال العلامة بن قاسم
 وقعت هذه المسئلة في درس العلامة الديلي وتوقف فيها
 من الطلبة من قال بالجواز ومنهم من منع **قوله** وينبغي
 ان يعمل بالفرق فلا يجوز ان ينهي اقوال وعمل الوق انه صلى الله عليه وسلم
 امر بالنظر للزوجة ممن يريد نكاحها وعليه بيتا الودة بينهما
 ولا كذا الشرائع لا يلزم من النظر الاستماع **قوله** فيجوز النظر
 اي بلا شهوة ولا خوف فتنة ولا طمع فيما يظهر **قوله** لا يجوز لها
 اي فلا ينظرها وكذا عورة العبد ونظر الرجل الى الرجل والمرأة
 اي المرأة كالمحرم لغيره لا تنظر الكافرة من المسلمة غير
 ما يبس وعنه المصنف فيجوز النظر للتبليد ولو لامرأة لكن بخفية
 محرم ونحوه ومحلها في غير مطلقه وامر ولو حرم لا سوا ما يجب
 تعلية في ذلك وغيره **خاتمة**
 يحرم اضطلاع رجلين او امرأتين عرياني في فرج واحد وان
 تباعد او شمل ذلك الاب وابنه ولاخ وإخاه والبنت وامها والاخت
 واختها وان عري الاصول السبع في غيرهم الزكشي ويسين
 مصافحة الرجلين والمرأتين وتقبيل عوا الراس لغيره من
 سفره **قوله** يستثنى الامم الجبل فيجوز مصافحته وكذا
 من به عاهة كالبرص ولا جندم ونحوهما فتحرر مصافحته كما
 قاله العبادي واعلم ان المس في جميع ما ذكره النظر بل اقوي
 الا النظر بشهوة او خوف فتنة في غير ما مر ويسن القيام

عند

لاهل الفضل ونحوهم احكاما لاريا وتنجيها كما لا فيهم الا
 لحاجة او ضرورة فمنها يجب وفرض بالقيام بخير الركوع الواقع
 بين ابدى العباد والصلحا والامر ونحوه فهو حرام ولو لمع الظهارة
 واستقبال القبلة كما قاله العلامة بن حجر والواقع فيه بعضهم مؤلفا
فصل في بيان احكام ما لا يصح عقد النكاح لاديه
 ركنان او شرطا او غيرها واشتاركي الاولي بقوله فيما
 لا يصح النكاح لاديه ولو عبر الشئ بمن كان اوكي وانسب
قوله الاولي اي خاصي او عام بنفسه او بمن يتصور
 مقامه **قوله** وهو اوكي اخذ جامع للولي المتم كقوله **قوله**
 اعتبارا عن الانثى هو مفهوم من لفظ اوكي عدل ايضا
 بشرط الذكورة والعدالة فيما يأتي تكرارا ونصير بالعلم
 ولو سكك الشئ هنا عن المختار الذي ذكره في ما سياتي كان
 اوكي وانسب **قوله** ولا غيرها اي لا وكالة ولا ولاية
 نعم ان وليت الولاية العظمى والقيادة باسمه تعالى صح
 منها ذلك للضرورة وفيما سبه تصحج تزويجها
 وهو كذلك ولا حاجة لتعدد العلامة بن قاسم في ذلك
 وقيد الشئ المحصور بمادون الولي مع اعتبارها فيه
 لما سياتي فتأمل **قوله** شاهدي عدل اي منصفين
 بالعدالة ومنه عليها صادون الولي مع اعتبارها فيه
 كما يأتي تترك اللفظ الحديث لانكاح الاولي وشاهد عدل
 قال شيخنا وبغير مناهية الذكورة فتدبر

٢١
 هي والعدالة فيها فيما يأتي تكرارا ونصير بالعلم اي فتأمل
قوله وذكر المم اخذ منه يعلم ان الولي والشاهد من
 من الاركان الخمسة وبقي منها الزوج والزوجة والصيغة
 كما مر بشرط الزوج عدم الاطراء والاجبار وكونه معينا
 وعلمه بجل المرأة بشرط الزوج عدم الاطراء والتعبد
 وظهورها في نكاح وعدة والعلم بان نيتها فلا يصح العقد
 على الختن وان بانت ذكورتها في الزوجة او انوثتها في الزوجة
 ويحكم نكاح من انتزع باحد طرفي الصيغة كالبيع وكونها
 بلفظ صريح من مشتق النكاح او تزويج ولو بغير العربية
 وان قدر عليها حيث فيها القاعدات والشاهدات
 سواء تقدم لفظ الزوج او الولي ولا يصح بالوكالة الا في الزوجة
قوله ويقتصر الولي اي كل واحد منهم على سبيل الشرطية
 كما اشار اليه الشئ واليه يوم كلام المم بقوله شرابط فتأمل
قوله اي ستة شرابط وفي بعض النسخ استقاط التنا
 اي غير المنهوية من لفظ شهادة من السمع والبصر والنطق
 والاضبط وفيهم لسك العاقدين وعدم كونهما وليين
 وغير المفهومة من الولاية من عدم الاطراء وعدم مجر السفة
 وبذلك **قوله** الاسلام اي يقينا في الولي وكذا الشهود
 ولو في نكاح كافرة لمسلم فلا يصح بظاهر الاسلام او مستنور

بان يكون ببلد اختلط فيه المسلمون والكفار وغلب المسلمون
 او تشاء ورا مع الكفار **قوله** فلا يكون وكي كافرا الا لا يحضي
 ان اقتصر النكاح في جهنم بان الشرط على الولي يقتضي كافي
 كلام المم وهو خلاف الصواب وما ذكره فيما ياتي
 بقوله وجميع ما سبق في الولي لا يفيد عموم الا غرض عليه
 فتأمل **قوله** الا فيما يستثنيه المم بعد اي في قوله الا انه
 لا يقتصر ذلك في حق فتأمل **قوله** او تقطع اي لا يصح
 حال جنونه وتنقل الولاية للابعد بخلافه حال افاقته
 حيث لم يكن فيه قبل فلا يصح عقد غيره لانه هو الذي
 صح وكذا الشاهدان ومن ذلك علم عدم الصحة
 في عقل النضر قبل في عقله فتأمل **قوله** والرابع الحرمة
 اي الكاملة في الولي والشاهدان بتبيننا فلا يصح مع الحرية
 المستورة ويعتبر بنظر ما مر في الاسلام **قوله** فلا يكون
 الولي عبدا ويجوز لبعض ان يجوز له ان يكون بالولاية
قوله ويجوز ان يكون اي العبد **قوله** فبالا في النكاح
 اي لنفسه او بالوكالة عن غيره بخلاف الإيجاب فلا يكون
 وكيلاً فيه ويراد هذه المسئلة على كلام المم غير
 مستقيم فتأمل **قوله** والخامس الذكورة اي ولد في الواقع
 فيمكن الاقضاء في الذكورة في الحنفي بعد العقد لا في
 ليس معقود عليه بخلافه فيما مر فتأمل **قوله** فلا يكون
 المرأة

٩٢
 المرأة والحنفي وليين اي ولا تشاء هذين ايض **قوله** والسادس
 العدالة وهي لغة الاستقامة والاعتدال وعرفا ملكة في النفس
 يقتدر بها على اجتناب المحرمات والردايل المباحة **قالب**
 المسمى اذا بلغ ولم تقدر منه كبرية ولم تحصل له تلك الملكة لا يكون
 عدلا ولا فاسقا والمراد هنا عدم الفسق الظاهر فلا يصح عقد
 الفاسق وان اسره باي نوع من انواع المحرمات فيمكن بالعدالة
 المستورة والظاهر وهو المعروف بين الناس في الود والشاهدان
 بعد لا يصح الفسق في الامام الاعظم ويقتضيه علم قاضي الضرورة
قالب شيخنا بتعلل العلامة الذلي وبكفي في صحة العقد
 تزويج الولي حال العقد فتأمل انتهى واقدم مشايخنا **قوله**
 تكافؤ الذممة اي الكافرة بمعنى العقد عليها مسلم وكافروا بعبادة
 مسلم **قوله** اي اسلام الولي اي قبلها العدل في دينه
 وان اختلفت ملته الا بالحرابة وغيرها كالارت بغير المرد لا ولاية
 له مطلقا ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوجه الكافرة من مسلم
قوله فيجوز كونه اي سيد الامة **قوله** فاستأى وكذا
 كونه رقيقا مكاتباً او مبعوضاً او كافراً في كافر لانه يزوجه بالملك
 لا بالولاية فاقصصا والشم على اخراج الفاسق غير قيد الا ان يكون
 ناظرا الى تغيير المم بالعدالة فتأمل **قوله** فلا يفرض في الولاية
 اي ولاية الترتيب لحصول المقصود بالبحث والسمع **قالب**
 شيخنا اي من حيث صحة العقد لكنه يحل بصر في نفي مهر
 والقبضه انتهى ولا يفرض الخرس ايض في الولاية ان كان له اشارة مسموعة

أو كتابة كذلك والزوج الأبعد ثم أن أراد هو أن يتزوج فأنتم يحتسبون
 بأشارته أو فطنته بأشارته المعقد بنفسه أو وكل من يعقد له بأشارته
 أو كتابة وإن كانا كذا بنين ولا يباشر النكاح بنفسه لأنه لا يصح بالكتابة
تتبع فقد كذا واحد من هذه الشروط يستقل
 الولاية للأبعد إلا لأحرار فيستقل الحاكم ومثله غيبة الولي مسافة
 قصر وعضله وإرادته تنزج موليته وعدمه من أصله وقد تقدم
 بعضهم فقال
 خمس حرة تقدر حكمها بها ببرد الأمر للأحكام
 فقد الولي وعضله ونكاحه، وكذا كغيبة مع الأحرار
فصل في بيان أحكام الولاية ترتيبا وأجبارا
 وغيرهما وبعض أحكام الخطبة بكسر الحاء وما يتعلق بها ولقد فصل
 سابق من بعض النسخ **قوله** والولي الولاية إلى أفضل التفصيل
 علي بابه بالنظر مطلق الولاية لا بالنظر لذلك العتد فهو معنى
 مستحق نحو قلنا أحق بحاله أي مستحق له دون غيره إذا لاقى الجيد
 مثلا مع وجود الأب وأسباب الولاية أربعة كما يأتي الأميرة والعصبة
 والإعتاق والسلطنة **قوله** أي أحق بالولاية صريحا لمعنى
 الأولية لا عادة أن المراد منها الوجوب المقتضى عدم الصحة
 من غير لا بمعنى الكمال قال شيخنا وفي التعبير بأفضل التفصيل
 أشارة إلى أن الولاية ثابتة للجميع من الترتيب لأعلى الترتيب
 كما من الأشارة إليه فتأمل **قوله** الأب ثم الجد لو قال الأب
 وإن علام من جهته لكن أولى وأقصر فتأمل **قوله** ويقدم الأقرب
 هو

هو مستفاد من التشبيه بما قبله فتأمل **قوله** ثم بين الأخ للأب
 والام الخ مقتضاه أن ابن الأخ الشقيق البعيد يقدم على ابن
 الأخ للأب الأقرب منه وهو كذلك **قوله** وإن سفل كان
 الأولي أن يقول وإن نزلنا في هذا وما بعده فتأمل **قوله** فيقدم
 ابن العم الشقيق الخ أشد به أي أن المراد من قوله الم على هذا
 الترتيب هو هذه الصور فقط إذ لم يقع غيرها والمراد بالعم
 عم الميت وعم أبيه وعم جده وابن العم كذلك **قوله** لم يرد
 أحد ابنه أم بأخرة لأن أو بمنزلة أو ينفق أو ينفق ذلك يقدم علي
 الأخر فيعلم أن الابن لا يزوج من حيث كونه ابنا فتأمل **قوله**
 فإذا عدم العصبات وفي بعض النسخ عدم العصبات وهو أولى
 كما مر في بعضها أيضا **قوله** الذكر هو أحقر من الأنثى
 لأن في المعتقة أو لأجل الترتيب فيما بعده فتأمل **قوله** ثم
 عصباته أي المعتقة لا بقيد ذكر فتأمل **قوله** على ترتيب الأثر
 أي بالولا فيقدم الأب وابن الأخ على الجد والعم وإن أتم على الجد
قوله من يزوج المعتقة بكسر التاء ولو قال من يزوجهما كان
 أولى وأخصر **قوله** علمي المعتقة بفتح التاء ولو قال على المعتقة
 لكان أولى وأعم فيقدم بن المعتقة على أبيها ولا يعتبر في تزويج
 المعتقة أدل معتقها وبكفي سخوت المعتقة اليك
 في أدنى الولي **قوله** ثم الحاضر يزوج أي من في ولايته فقط
 ويزوج خارجا بالغة المحبونة عند نقد الجبر وعند أعما الولي
 أو حبسه أو بغيره أو غيره لكن كما تقدم ومنه الوصل بأن دعت

وسببه الي كفوق عند الحاكم وامتنع الولي ووثق ثلث مرات مثلا
فان امتنع ثلاث مرات فاكثرت ثقلت الولاية لا بعد لانه
نفسه الا ان غلبت طاعته على ماصيه وكذا انكاحه
وعيبته فون مسافة القصر وحرمة ونقدرو ونحو ذلك
ما تقدم وقد نظم بعضهم ذلك فقال
وبزواج الحاكم في صور اثنت **• متظرفة تخلي عقود جواهر •**
• عدم الولي ونقدته ونكاحه • وكذا ان غلبت مسافة قاص
• وكذا ان اغمار حبس مانع • امة المحجور نوري الفادر
• احرامه ونقدت مع عضاله • اسلام ام الفرع وهي كافر
فان فقد الحاكم جاز للزوجين ان يوليا امرها حرا عدا لا يفقد
لها وان لم يكن عتدها ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر
في الحالين **قوله** وهي التماس الحرفيل هي بفعله الخاطب
من الطلب والاستلطاف قولوا فعلا وقيل من الخطب وهو
النشان الذي له خطر لانه نشان من الشؤوت ونوع من الخطوب
وقيل من الخطاب اي الكلام لانها نوع مخاطبة تجري بين جانب
الرجل والمرأة وقيل غير ذلك ونظم الخاطب ان اجل له نكاح الخطوبة
فلا يجوز خطبة لمن في نكاحه اربع غير الخطوبة كما قاله الماوردي
وقاس بعضهم عليه خطبة من يجر من جميع بينهما وبين
زوجته فرع لو خطب خمس دفعه او مرتبا واجيب
صريحاً حرمت خطبة احداهن حتى ينكح اربعا منهن او يهرهن
قوله من الخطوبة لو قال من له ولاية الخطبة لكان اولى ولم
ومثله

روس

ومثله النفقة في زمن العدة **قوله** ولا يجوز اي فيه ولا يصح العقد
المرتب عليها وصح ما بعدها **قوله** او طلاق باين وكذا
يفسخ او انفساخ او موت او في عدة شبهة نعم لصاحب
العدة ان يصرح بها ان حله العقد عليها بان كان طلاقه
وصحيا ولم تكن في عدة شبهة لغيره **قوله** ويجوز اي لا يحرم
والن لا يصح العقد عليها **قوله** كقول الخاطب او قال الزرشي
ولا كراهة في ان يقول المسلم للمجوسية ونحوها اذا سلمني
تنزوحك لان الحمل على الاسام مطلوب بخلاف الكافر للمسلمة
انتهى **قال** العلامة بن قاسم ولم يتعرض الاصحاب
ولا غيرهم لهذه الصورة **قوله** اما المرأة الخلية او جواب
الخطبة يعطى حكمها حالاً ومرتبة **قوله** وعن خطبة سابقة
اي متى ما الخطبة على الخطبة لكن بشرط ان تكون الخطبة الاولى
حاضرة وان يجاب الخاطب من يعتبر جوابه بالصرح وان يعلم
الثاني بالخطبة ويجوزها وانها بالصرح وانها من ثقت بر
اجابته ولم يعرض الاول عنها والا فلا مرتبة عليه **قوله**
يولي اي ولو من غير ادي كقوله مثلاً **قوله** والبكر
عكسها لو قال والبكر صدها لكان اولى واحسن
وهي بكسر الباء من لم تنزل بكارتها وان وطبت كالغور او زالت
بكارتها بغير وطء كسقطه وشدة حيض او يصعب ونحوه او
خلقت بلا بكارة او زالت بكارتها بوطئها في غيرها ونحو ذلك
قوله اجبارها بمعنى انه لا يحتاج في نكاحها الي اذنها صغيرة

كانت او كبيرة عاقلة ارجو ان تحتاجه للنكاح او لا ويندب له اشدان
البالغة وكذا المراهقة ويكنى بكنيتها ويجب تزويج المحنونة
البالغة بشرطه ونصدق في دعوى البكارة بلا يمين وان كانت
فاستنفذ وكذا في دعوى الثبوت قبل العقد ولا يسأل عن
سببها اما بعد العقد فلا يقبل قولها ولا يثبتها ولو حال العقد
لها يلزم عليه فساد النكاح مع احتمال انها خلقت بالبكارة
او زالت بكارتها بلاوطي او نحو ذلك **قوله** ان وجدت
شروط الاجبار اي المعنوية لصحة العقد او يجوز لا اقدام
كما سيصرح به فيما ياتي **قوله** غير موطوءة الخ هو مستند
لانه انقسم فتأمل **قوله** وان تزوج بكنى الخ هذه الشروط لصحة
العقد ومثله يسار بحالة الصداق وعدم عداوة بينهما
وبين الولي ظاهرة بحيث لا تخفى على اهل بيتها وبين الزوج
ولو باطنة ولا يضر مجرد كراهتها من غير ضرر نحو كبر او هرم
او عجزها وان كره زواجها به **قوله** بغير مثلها من نقد البه
هذا ان شرطان لجواز اقدام على العقد لا للصحة ومثلها
كون المهر حلالا قال بن العماد وعدم نسبه عليها وعدم ضرر
بمعاشرته كعمى وشيوخة ونحوها **قوله** والنسب الصغيرة
اي العاقلة الخ **قوله** لا يجوز لوليها اي الاب او الجد او غيره
بالاولى لانه ليس له اجبار البكر كما علم مما مر **قوله** لا يهدى
اي حلالا والدية الثلاث رضى الله عنهم **قوله** واذ فها
اي باخبار امرأة ثقة ببيعها اليها وامها ولي فان زوجها الولي

وهو عنها عن الاذن له وقيل علمه لم ينع **تتم**
لو كان لها وليان اصلبان فوطيت في احداهما والتبكار لها
صارت ثيبا بخلاف ما لو كان احدهما اصلبا والاخر زائدا او شبه
الاصلبي بالزائد فلا تنصير ثيبا للشبه في زوال الوكيلة لانه
يجتمل ان يكون الوطي في الزائد فتأمل **فصل**
في بيان احكام محرمات النكاح وما يثبت به الحبار وكلامه شامل
للتحريم الموبد وغيره كما يدل عليه ما سياتي واسبابه الاصلية
ثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة واما اختلاف المحرمات
والانس فاعتمد عند شيخنا تنوع العلامة الدلي تعلقا عن
انها والده انه ليس مانعا فتجوز المناكحة بينهم قال شيخنا
وله وطى زوجته الجنية ولو على غير صورة الاذي حيث علمها
وكذا عكسه وظالف في ذلك العلامة الخطيب والتميمات
بالنسب ضابط مشهور وهو ان يقال يحرم عليه اصوله ونسوله
وفصول اول اصوله واول فصل من كل من يصل بعد الفصل الاول
وهذا الضابط المذكور للشيخ ابي سحاق الاسفراييني والتلميذ
الشيخ ابي منصور البغدادي ضابط مختصر وهو انه يحرم
على الرجل الذكر من نسائه القرابة من خطيبته **قوله**
يحرم لا دخلت تحت اسم ولد العومة او الخولة ولفظ **فصل**
ساقط من بعض النسخ ايضا **قوله** والمحرمات اي محرمات النكاح
بالعقد عليهن فخرج به نحو عمة الزوج وخالاتها ونحو ذلك مما سياتي
في كلامه وغيره فانه يحرم بالنسبة الجميع **قوله** بالنسبة في الفرات

والحديث وعليه الاجماع **قوله** اربع عشرة الوجه اثنان ثمان عشرة
في التزويج الموبد واربع في تحريم الجمع على ما بينا فتأمل
قوله سبع يتقدم بين السنين الحمل على الموحدة **قوله** وهي
الام وفي بعض النسخ وهي الام الحرة وهي اولي **قوله** وان علقت
اي فهي كل انثى ينتهي نسب اليها بالولادة من جهة الاب
او من جهة الام بواسطة او غيرها **قوله** وان سقطت اي فهي
كل انثى ينتهي نسب اليها بواسطة او غيرها **قوله** فمن
زنا شخص اي بان حملت امرأة اجنبية غير زوجها من نسبه
الذي خرج منه على غير وجه الحمل بغير طي او استمناء بغير سب
حليلته والمرنضة بلبن الزنا كذلك **قوله** فتخلله اي بدليل
انتفاء احكام النسب بينهما كالارث ونحوه فتأمل **قوله**
على الاصح الخ هو المعتمد **قوله** واما المرأة فلا يجل لها ولها
من الزنا اي بخلاف الرجل والفرق بينهما ان الرجل انفصل
منه وهو نطفة قدرة لا يعا بها والمرأة انفصل عنها وهو ولد
كامل فهو منسوب اليها في جميع الاموال بل ويرث منها ايض
قوله والاخت وهي بنت من ولد من ذكر او انثى **قوله**
والخاله وهي اخت انثى ولدته من جهة الاب او من جهة الام
او من جهة الام بواسطة او غيرها ولو قدم المم الغدة على
الحالة لوافق بضم اذية فتأمل **قوله** وبنت الاخ اي شقيقا
كان اولاد اركم **قوله** وبنت اولاد اي الاخ **قوله**
من ذكر او انثى هو تعميم في اولاد الاخ فتأمل **قوله** وبنت الاخ
اي

اي على ما ذكر في الذي قبله **قوله** وبنت اولادها صوابه وبيان
اولادها **قوله** واثنان الخ قال شيخنا صرح بلام الميم
وافقه عليه الثمان الآية ليس فيها الا اثنان من سبعة
الرضاع ورواه بعض المفسرين بانها شاملة للسبع لان السبع في
النسب حرمت لاصل المادة منه او من اصوله فذكر الامهات
للاول والاخوات للثاني فتأمل **قوله** في الآية وهي قوله تعالى
وامهاتكم اللائي ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة **قوله** في كلام المتن
اي في قوله وجرم من الرضاع ما جرم من النسب **قوله** والمحرمات
بالنص اي تكا من ولو صنع المم فيه كما صنع في الذي قبله كان
اولي ونسب فتأمل **قوله** والرئيسة من نسب اورهاغ وكذا
بناتها وبنت بن الزوجة وبناتها كذا ذكره البغوي في تفسيره
ومن هذا يعلم تحريم بنت الرئيسة وبنت الرئيس لانها من
بنات اولاد زوجته وهذه المسئلة نفيسة جدا يقع السؤال
عنها كثيرا فنقطن بها **قوله** اذا دخل بالام اي وطئها بفقد
صحيح او فاسد وقيد غير الروياني الوطئ بكونه في حال حياة
الام والافلا تحرم عليه لان ذلك لا يسمى دفولا فان لم يدخل بها
لم تحرم عليه بنتها الا المتقية بلعان بتحريم عليه وتنقدي
حرمتهما الي سائر محارمه لانها لا تتنفي عنه قطعا اذله المحققا
وثبت لها جميع الاصطام ولا قطع بسرقتها مال الثاني وعكسه
ولا يقتل بقتلها وان كان مصرعا على النفي وغير ذلك والمعتمد
عدم المنقضى مسها وجواز انظر اليها والخلو بها لانها لا تنقض

ومثل الوطي استند حالها به المحترم والوطي ولو في الدبر وكذا الاستند
 وأما لم يفتقر العقد الصحيح لأن كل من وطئ امرأة يشبهه حرم
 على أبيه وأبيه وصم عليه أمهاتها وبناتها ولا تحرم بنت زوجه الأم
 ولا أمه ولا بنت زوجه البنت ولا أمه ولا أم زوجه الابن ولا بنتها
 ولا أم زوجه الأب ولا بنتها ولا زوجه الريب ولا زوجه الرب
قوله وزوجه الأب وإن عالا وزوجه الابن أي من نسب
 أو رضاع ولم يفيد المص بالدخول فيها لأن كلا منهما يحرم بالعقد
 الصحيح **قوله** بنت المرأة وعمتها أي سوا كانت من نسب
 أو رضاع والحاصل أن كل اثنين يربا أجمع بينهما نفقضا حدتها
 ذكر الأثر في أنثى فإن حاله فكا من حاله أجمع بينهما غلبا ولا فلا
قوله فإن وطئ واحدة أي ولو مكرها أو جاهلا أو كانت
 حلالا له فلا عبرة بوطئ محرم أو مجوسية **قوله** كبيعها أي خلا
 أو بوضا أو كتابة كذلك لأصفي وأحرام ودية ونحوها نعم
 لو ملك واحدة ونكح الأخرى حلت له المنكرحة دون الأخرى
 سوا كانت الأخرى موطوءة قبل النكاح أم لا **قوله** أو تزوجها
 أي أو هبتها **قوله** وأشار أي أجم **قوله** ويحرم الوطئ هذا
 أعم مما قبله فتأمل **قوله** وسبق أي في كلام المص **قوله** ويرد
 هذا البناء للمفعول أي يثبت الخيارات للزوج في فسخ نكاحها **قوله**
 خمسة عيوب أي بواحد منها سوا كان قبل الوطي أو حدث بعده
 فتأمل **قوله** بالحنون وهو مرض يزيل الشفوي الأدر أن
 من القلب مع بقا الحركة والقوة في الأعضاء كما تقدم في فصل الأحداث

مع زيادة مراجعته **قوله** خلافتي أي فيما إذا دام واعتقد الملاءمة
 الخطيب كلام المتوي قال بعض العلماء والصريح نوع من الجنون
 وكذا الخبل كما قاله الأمام الشافعي رضي الله عنه **قوله** الجذام
 يضم الجيم أي المستخكم ويكفي في استخكامه أسوداد الفم
 على الدارج وما جرب له أن يؤخذ من دهن حب القنب ومرارة
 الشرا حراما متساوية ويخلصان معا ويذكر بهما ثلاثة أيام
 فإنه يبرأ **قوله** البرص أي المستخكم بقول أهل الخبرة وهذا
 يجري مجراي في الرجل يغم وما جرب له أن يؤخذ ما ورد ويطلى
 به ثلاثة أيام فإنه يبرأ **قوله** فخرج البهق بفتح الباء والخاء
قوله وهو ما يغير الجلد الخ وسببه سوء مزاج الانسبات
 وخلل في طبيعته ولذلك قال الأطباء من امتصده وكل شيئا
 ما لم يافا صابه بهق أو صب فلا يلبس من الانسبه **قوله** الرثق
 بفتح الراء المهملة والمثناة الفوقية ومثله القرن ولا تكلف الزوجة
 أن تته فان أزالته أو فعل غيرها أو أمكن الجماع فلا خيار له
 ولا يجوز للأمة أن تله إلا بأذن سيدها **قوله** كما أخبرني والخبر
 ونحو ذلك **قوله** وسبق معناها أي في كلامه **قوله** الجب بفتح
 الجيم وتشديد الباء وهو اسم مطلق القطع سوا جميع الذكور
 أو بعضه أعم من ذلك وخصصه الف بالانحراف فتأمل **قوله**
 وهو قطع الذكر أي ولو فعل الزوجة كما رجحه في الروضة
 وأصلها **قوله** فلا خيار له فان تنازع فيه صدق هو دونها
قوله وهو كان الأولي أن يقول وهي المله إلا أن يقال ذكر الصغير

باعتبار كونها مضافة لمل **قوله** بضم العين اي وتشديد النون
ما خوذ من عنان الدابة اي لجامها لانه ينفذ بها عن امير **قوله**
عجز الزوج اي المكنن البند اخبر به العبي والمجنون لا يفسد
لا تثبت الا باقرار الزوج او عينتها بعد نكوله وخرج بالابتداء
ما لو حصلت العنة بعد وطبه ولو مرة فلا خيار وما صرح به العلماء
ان الرجل قد تحصل له العنة في امرأة دون اخرى **قوله** في القبل
فقد لا بد منه **قوله** الرفع فيها اي القاطن اي والفورية فيها
ويشترط في الفسخ بالعنة ضرب سنة له والرفع بعدها الى القاطن
سواء الحر والرفيق وكذا الاستقلال بالفسخ حيث ثبت واذا ادعى
الوطي فانكرت صدق وهو يمينه **قوله** ولا ينفرد الزوجان
اي هذا هو المعتمد الا العنة بعد اثباتها عند الحاكم
فانها تستقل بالفسخ كما مر **قوله** كما يقتضيه كلام الماوردي
وعبر اي وهو المعتمد **قوله** لكن ظاهر النص اي نص
الشافعي وهو مخرج **فصل** في بيان احكام الصداق
سمي بذلك لصدقه رغبة باذله ويقال له مهر وخلة وعطية
وغير ذلك وقيل ما وجب بالعقد فالمهر ما وجب بغيره وقيل غير ذلك
والاصل فيه قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن خلة وقوله
صلى الله عليه وسلم لم يرد الزوج النفس والجان من حديد
قال العلامة البرلسي وهو عرض او تكملة وفضل للزوج
تولان حكاهما المرعشي انتهى **قال** شيخنا البايع والظاهر منهما
الثاني لانه كما يستمتع بها تستمتع هي به بل شهوتها اقوى من شهوته

قوله انفع

قوله انفع من كسرها وقال الزخشي الكسر اقص عند اصحابنا
البصريين **قوله** اسم لشديد الصلب بفتح الصاد فكأنه اشد
الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالنزاع **قوله** اسم لمال
اي غالبا **قوله** او موت لوزاد ونسوت بضع فنهرا لرضاع ورجوع
تقوده ونحو ذلك لوفى بالمراد فتأمل **قوله** ويستحب اي للقائد
قوله تسمية المهر الخ وقد يجب كمال لزوج صغيرة بأكثر من
مهر مثلها وقد يحرم كمال لزوج مجبور عليه بمن لم ترض الا بكثرة من
مهر مثلها قال في الروضة واصحها ولم يكن ركنا كما ابيح لان الفرض
من النكاح الاستمتاع وفراجه وذاك قائم بالزوجين فمهر الركنان
انتهى واقدم العلامة البرلسي **قوله** ولو في نكاح عبد السيد منه
وبه قال العلامة الخطيب تبع لما في الروضة واصحها واعتمد
شيخنا شيخنا كمالا لانه الركنان عدم استظهاره الا ان يكون العبد
مكنا فتأمل **قوله** اي شيء كان اي مما يصح ان يكون فتأمل باق
في كلام المم ولو عقد ما لا يتناول فسد العقد ورجع الى مهر
المثل ويندب ان لا يدخل على الزوجة حتى يدفع لها شيئا منه
خروجها من خلاف من اوجبه ويجوز كونه مالا او موبالا او البعض
حالا والبعض موبالا قال بعضهم وحكمة ذلك ان الله
تعالى لما خلق صوبي اشتاق لها ادم والادان يجامعها فقال له
لا يا ادم حتى توجب مهرها فقال وما مهرها قال ان تضلي علي محمد
القدم في نفسي واحد فصلى حسمانة مرة ونفس فقال له يا ادم الذي
صلبته هو مقدم الصداق والذي بقي عليك هو مؤخره انتهى

مترابك في بيتان الواعظين ان الله تعالى لما خلق حوى قال له ادم
يا رب زوجني من حوى فقال له يا ادم حق نقطي مهرها
فقال وبما مهرها يا رب قال ان تقضي علي بعد حببي بانه مرة
في نفس فمضى ادم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب
لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي في عليك بوطر
فصار من حى الحال والموج **قوله** عن عشرة دراهم أي خالصة
لان أبي حنيفة رضي الله عنه قال لا يجوز اقل منها **قوله**
عن حسنة درهم لانه كان صداق حبيبة ربي الله صلى الله عليه وسلم
لنساءه وبناته وامامه اقام حبيبة ربي الله عنها وكان من البخاري
اربعة دينار فلا يقدر ويستحب ان يكون من الفضة للاتباع
وصح عن عمر رضي الله عنه في خطبته لا تغالوا بصداق النساء
فانها لو كانت مضمومة في الدنيا او تقوى عند الله تعالى لكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بها **قوله** وهو كذا
هو المصنف **قوله** فان لم يسم أي الصداق **قوله** ضحى الفقد
أي مع الكراهة **قوله** وهذا أي عدم تسمية الصداق
في الفقد **قوله** معنى التفويض وهو جعل الأمر في غيره
ويقال له الأهل ومنه قول علي رضي الله عنه لا تصلح الناس
فوضي لامرأة لهم ولا سراة إذا جهضوا لهم سادوا وقال شيخنا
ودكره الشافعي اجزا مما بعده في كلام المصنف وليس كذلك عدم
ذكره يكون بغير تفويض ولا يجب فيه بالعقد شيء وهو الذي أشد
البيه الم منها باقي **قوله** ويجب فيه مهر المثل بالفقد وقد يكون

بالتفويض

بالتفويض ويصدر أي التفويض **قوله** فارة من الزوجة الخ لا يخفى
ان هذا ليس من التفويض في العقد الذي الكلام فيه وإنما هو
سبب لجواز تفويض الولي في العقد فتأمل **قوله** الرشيدة
أي ولو حكم ليشمل السفينة المهمة **قوله** فيزوجها الولي
أو هذا يقال له تفويض البضع أي كان من الولي للزوج والآخر
تفويض المهر كقولها الولي زوجني بما شئت أو بما تشاء فلان مثلا
قوله أو بكت لك لاني للسيدة في تفويض أمه ولد فلها
الزوج لان الحق له وقد استظهره **قوله** ثلاثة أشياء أي بواحد
منها كما هو معلوم ولا فقيه تناقض مع ما ذكره بعد فتأمل
قوله ان يفرضه الزوج أي يقدمه **قوله** على نفسه أي قبل
الردول بها من غير طلبها أو بطلبها منه لها الامتناع منه
حتى يفرضه لها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى تقبض جميع
المفروض لها ان لم يوجلاه باجل معلوم وكان المهر دون مهر
المثل بخلاف الذي يفرضه الحاكم فلا بد ان يكون مهر المثل
قوله بما يفرضه أي ان كان دون مهر المثل كما مر ولم يكن
من نقد البلد أو فرض وطلا والا فلا يعتبر رضاها **قوله**
أو يفرضه الحاكم أي الذي تقع الدعوى بين يديه عند تنازعها
ورفع الأمر إليه لكن بشرط ان يعلم مهر المثل فيفرضه **قوله**
ويكون المفروض عليه أي من جهة الحاكم مهر المثل حال من نقد
البلد وجوبا عليه وان لم يرض به الزوجان كما سيذكره بعد
قوله ويشترط علم القاضي بقدره أي مهر المثل وهو معلوم

من اعتبار قدره فيما يفرضه فلا يجوز له الزيادة عليه ولا النقص عنه
الابيضها وخروجها بالقاضي الا حيني فلا يجوز له فرضه من ماله
والمفروض مني صح فله حكم المسمى الصحيح فيتنشطر بالطلاق قبل
الوطي فان طلقها قبل ذلك فلا شيء لها **قوله** او يدخل الزوج
اي يطأها ولو في حبس او اهرام او نحو ذلك **قوله** المفروضة
بكسر الواو ونفتحها والفتح اقص **قوله** فيجب لها مهر المثل
بنفس الدخول اي وان رخصت بان لا مهر لها به **قوله**
في الاصح اي ان كان اكثر من وقت الوطي ولا اعتبار وقته
لان الراجح اعتبار اكثر المهر في اوقات ثلاثة حال الوطي
وحال العقد وما بينهما **قوله** وان مات احد الزوجين اثر
اشارته الى ان الموت ولو بالقتل من نفسه او من اجبي
كالوطي في ايجاب مهر المثل وكذا في اعتبار اكثره في
الاحوال الثلاثة المذكورة واعلم انه لا مهر بالموت في النكاح
الفاسد فتأمل **قوله** في الاظهر اي ان كان النكاح صحيحا
ولا فاسدا لا يجب له شيء من مهر المثل **قوله** في مثلها
اي غالباً عادة في العرب والعجم ويقدم فيه النسب على غيره
ويقدم فيه ايم اخن كابوين ثم لاب ثم بنت اخ كذلك
ثم بنات بنته ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك ثم ام ثم امة
ثم حدة ثم خالة ثم بنت اخن ثم بنت خال وتقدم القرين من
كل جهة على السجدي منها ويقدم ايم من في يدها على
غيرهن ثم بعد ذلك الاجنبية عنها ويعتبر في جميع ذلك سن
وعقل

وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشر وذكاة وغيرهما مما
يختلف به القرح **قوله** بل الضابط قد تقدم هذا في كلامه فراجع
قوله صح جعله ثمناً فلو عقد بما لا يتحول صح ورجع الى مهر المثل
قوله صح جعله صداقاً اي لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية
اخرى غير ذلك ولي التمس ولودرها من صديق **قوله** وسواء
في كلام الله **قوله** ويجوز ان يتزوجها ولو فلوتنا زعاني البدة
بالتسليم في هذه المسئلة فالقياس انه يفسخ الصداق ويؤمر
ب دفع مهر المثل بعدل ثم تؤمر بالتعجب قال العلامة بن قاسم
وهذا ما خرد في الدرر فيما علمت ونقل شيخنا عن شيخه
انه كالموجع فاجبر على التسليم فراجع **قوله** معلومة
اي للمنفقين مما يجوز الاستيجار لها سواء التزمها في ذمة مطلقا
او على عينه وهو قادر عليها ان كان يعرفها فان لم يحسنها
او كانت مجهولة فسد الصداق ويرجع الى مهر المثل وسواء كان
التعليم لها او لعبدها مطلقا او لولدها الصغير الواجب عليه بالتعليم
بخلاف ولدها الصغير **قوله** كتعليمها القرآن اي سواء كان
كله او سورة منه معينة او قدرا معيناً من سورة معلومة لكن
ان خراه عليها او كانت تعرفه ومثل القرآن الفقه والحديث
وسماعه والشواجر والحوط وغير ذلك واذا اطلقها قبل التعليم
وقبل الوطي او بعده استقر وجوب التعليم عليه بنفسه او غيره
فان كان التعليم لها على عينه فقد ر التعليم ويرجع الى مهر المثل

قال شيخنا البايع ومحل تقدر ثقله لها ان يجد فيها بنفسه
لنفسها وان لا تصير محرما له كادارها زوجها الصغيرة وان
لا تصير زوجة له بتكاح جديد وان يكون ذلك له وقع بان
ينفذر ثقله بمجلس او مجلس وان تكون كبيرة تشتهي
وفارق جواز ثقله الاجنبية لقوة النعمة فيه بحصول و
زيادة تعلق وعودة له ولو فارقها بعد التعليل وقبل الوطى
رجع عليها بنصف اجرة مثله لا بنصف المهر لانه كغير قبضها
وتلفت بيدها **قوله** ويسقط بالطلاق اي ولو بتفويضه
اليها او بتعليقه على فعلها باينا كان او جعيا لكن بعد
انتضا العدة وتنصير الرجعة بالادخول باستدخال المني
قوله قبل الدخول اي الوطى ولو في البر **قوله** نصف المهر
مراده من هذا ان الفرقة بالطلاق او غير ان لم تكن منها ولا
بسببها تشطر المهر بعد نصفه الي دافعه ولو اجنبيا قهرا
عليه ما لم يكن الاجنبي ابا له او جدا او لم يقصد فرضه اياه
فان تلقى وحب نصف بدله فان كانت الفرقة من جهتها
كاسلامها ولو تنع او ضنىها بغيره او ردتها وصرها
او ارضاها او اهلها او لزوجته له امر في صفة او كانت
بسببها لنفسه بغيرها سقط مهرها كله في جميع ذلك
سواء وجب بالعقد او بالفرق **قوله** كما سبق اي في كلامه
قوله في الجدد المزدوج هو المقتضى لا فاللام اي حبيفة رضى

الله

انه عنه **قوله** لا يسقط مهرها وكذا الوقت لها زوجها
او مثل الامتاجيني او مثل الاجنبي الحرة لا يسقط مهرها **قوله**
فانه يسقط مهرها وكذا الوقت للسيد زوجها او تلتك هي
زوجها فانه يسقط وكذا الوان شتر الزوج والميد في قتل الامت
فانه يسقط مهرها جميعه عند العلامة الذي ثقلها
لجان السيد وعند العلامة الخطيب يسقط نصفه ومثله
لو قتل السيد وغيره المبعضة ولو قتلت الحرة زوجها قبل
الدخول بها سقط مهرها كما جزم به صاحب النور واعتد
الشهاب الذي **خاتمة** المتعة يضم
الميم وكسرها مما يفصل الساعه كما قاله النووي فينبغي
تفريقهن عنها واشاعة حكمها لهن وهي لغة ماخوذة من
التمتع وعرفا مال يجب على الزوج دفعه لطلقة لا تجب
نصف مهران كانت الفرقة لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب
ملكه لها ولا بسبب موتها او لاحدهما ومن ان لا تنقص
عن ثلاثين درهما خالصة وان لا تبلغ نصف المهر اذا كان
اكثر من ثلاثين درهما مثلا فان تنازع في قدرها فاض يا حنابلة
بحسب مالها يسارا او عسارا منه ونسبا وصفة فيها
ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر والحر والقيين والمسل
والذمية والحرة والامنة وهي لسيد الامنة وتكتب القيد
فصل في بيان احكام الوليمة مشتقة من الووم
وهو الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الزوجين فيها ولغة فصل

قدرها

سما فظ من بعض النسخ **قوله** على المرسل لا جله وهو يضم العين
اسم للعقد ويحصرها اسم للزوجة فيذكر ويثبت **قوله** لحادث
بسروراي غالباً ثم عن كغيره كوضحة الموت والسرور هو كل
ما يسره الانسان **قوله** وأقلها لكثرة شاة ويستحب فيها
ما يستحب في العقيقة كما يأتي ومنه ان لا يكسر عظم ما يذبح
قوله وأنواعها كثيرة أي تبلغ عشرة أو أحد عشر وقد
جمعها بعضهم في قول **قوله** نظامها **قال**
ان الولائم عشرة مع واحد من عدها قد عرفت في افزانه
فالحرم عند نفاسها وعقيقة **قوله** للطفل ولا عذار عتد خنانه
وكف قران وان اب لفته **قوله** قالوا الحذاق لحذفته وبيان
ثم الملاك لعفده ووليمة **قوله** في عرسه فاحرص على اعلان
وكذا ما يدق بالاسب نزي **قوله** وكبيره كبنائه لمكانه
ونقبة لقدمه وعصبة **قوله** لمصيبة ويجوز من حيرانه
واذا اطلقت الوليمة لا تنصرف الا لوليمة العرس فقط فتأمل
قوله اليها واجبه أي لخير الصبيح اذا دعي احدكم الى وليمة
الوليمة عرس فليأتها **قال** العلامة الطحاوي وهذا
في غير القاصي اما هو فلا يجب عليه الاجابة في محل ولا يئنه
بل ان كان للداعي خصوصية أو غلب على ظنه انه سيجامع
حرم عليه الحضور قال في الاحيا واذا حضر ينبغي له ان يقصد
بالاجابة الا تنه ابا السنة حتى يثاب **قوله** على الاصح هو العقد
قوله ولا يجب اكل منها أي بل يندب ان لم يكن صاباً وجرم
عليه

عليه الفطر من فرض ويجوز من نقل بل هو افضل ان شق عليه عدم
الاكل **قوله** في الاصح هو العقد **قوله** بشرط ان هو مفرد مضاف
فيهم اذا الشرط بكثرة نحو عشرة بشرط ان لا يخص
الداعي الا غنياً أي وليسوا اهل حرفته والام يسقط وجوب
الاجابة عليه خلافاً لشيخ الاسلام **قوله** بل تستحب اي في
اليوم الاول وتباح في الثاني وتكره في اليوم الثالث محله ان
لم يكن لضيف نحو مكان ولم يجعل كل يوم لصنف مخصوص
من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً ولا وجه الاجابة
وان زاد على ثلاثة ايام **قوله** الا من عذر الخ لواز الش ما قدمه
بقوله بشرط ان لا يخص الداعي الخ عن هذا كان اولى وانسب
لان العذر شامل لجميع الشروط التي منها ما تقدم فتأمل **قوله**
أي مانع من الاجابة كان الاولي ان يقول مستقط الوحي الاجابة
لان شأن الاعذار ذلك فتأمل **قوله** في موضع الدعوة ليس
قيداً اذا لو كان في طريقه مثلاً كان كذلك **تنبيه**
لم ينصرف الوقت الوليمة واستنبط السبكي من كلام البيهقي
ان وقتها موسع من حين العقد فبدخل وقتها له والا ففضل له
فعلمها بعد القول على المقدم وان يكون ليلاً **قوله** او لا يليق به
محالسته اي لحسة او عريضة او كشف عورة او خوة لك
ومن الشروط ايضاً ان لا تكون الوليمة من مال المحرم عليه
او من مال من في مال حرام بل تحرم عليه الاجابة ان علم حرمته ماله
ومسكه ان لا يكون في حضوره كتمه او خلوة محرمة كامرأة اجنبية

او امر او نحو ذلك ومنها ان يكون الداعي طالبا للباهية
او نحو فاستق او طالما ومنها ان لا يكون معه وراحم خصي
ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك منكر كانه كخوف
محرمه مفسوب او حريرا وحلده نحو نما وصور حيوان محرمه
مرفوعة بان لا تكون على ارض او سباط او سادة فان
كانت غير محرمه نحو طوعة الداس او الوسط او خرقه
بحيث لو كانت حيوانا لا تقبض بذلك لم يجر عليه الحضور
وكذا لا يجر عليه في صور غير الحيوان كالاشجار ونحوها
فهم لو كان المنكر يزول بحضوره وجب عليه الحضور
اجابة للدعوة وازالة المنكر **تنبيه**
يجوز للانسان ان ياخذ من مال غيره ما يظن رضاه به
من دراهم او غيرها ويقتلوه ذلك باقتلاف الناس فقد يسمي
الانسان بالذوق اخر وشخص ذوق اخر ويجوز للضيف
ان يأكل ما يقدم له اذا لم ينتظر غيره بلا لفظ اكتفا بقربة
التقديم ولا يتصرف بالايهام رضي مضيقه به ولو اضيق
اخر او نحو صنف مثلا وملكه بوصفه في فمه ولا يتم ملكه عليه
الا بالازداد فلو اخرجه من فمه فمضغ على ملك صاحبه ويجزم التكليف
للضيف وبين ان يقول لزوجته ولولده وضيف كل مراد متفهم
ولا يزيد على ثلاث مرات ويكرهه عليه ما لم يعلم انه اكتفى
ويندب للضيف ان يدعو لمضيفه وان لم يأكل ان يقول
اكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة وذكركم الله في الجنة
او

102
او اللهم هني اكله واخلف على يافته فاجعل البركة فيه او نحو ذلك
ويجوز بلا كراهة نثر خمر مشروب ودرهم وغيرها في الولايم كلها
ويجوز للحاضر من التقاطه ما لم يكن فيه ايد او ترك التقاطه
اوي وملكه لاخذاه ولو قريبا لسيده او غير ممكن ولا يزول ملكه
عنه بسقوطه منه وبين ان يترك النسبة في الاطعمة المباحة
الا في نحو القيد وعاشره وبين قضا شربة عياله فهو مع النسبة
وبين ان يترك الخلوص من الاطعمة وكثرة الايدي عليه
تنبيه اذا اعم الحرام جاز استعماله ليجتنب
اليه منه ولا يتوقف على الضرورة **فصل**
في بيان احكام القسم والنشور وما ينزب عليهما والقسم
يفتح القاف وسكون السين مصدر بمعنى العدل مطلقا او بين الزوجين
هنا ويفتح السين ايض بمعنى الجين ويكسر القاف مع سكون
السين بمعنى النصيب ومع فتحها جمع فتسمة بمعنى ثمن الاشياء
او بمعنى الانصبا والنشور لغة الخروج عن الطاعة مطلقا ومن
الزوج او الزوجة **قوله** والاول اي وهو القسم **قوله** من
جهة الزوج اي لا يلزم الا من كان زوجا بخلاف السيد في ملكه
واو مستوليات او مع الزوجات **قوله** والثاني اي وهو النشور
قوله من جهة الزوجة اي اصاله او غالبا ولا يفكر من جهة
الزوج اي بخرجه عن الحق الواجب عليه لها وهو ما نشكها
بالمعروف وبغيرها والقسم والمكر ونحو ذلك **قوله** عن الحق الواجب
عليها اي وهو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها له

وملازمة المسكن وهو ذلك **قوله** لا يجب عليه القسم بينهما
اي في الواحدة مطلقا ولا في اكثر منها ابتداء **قوله** حتى لو عرض
عنهن اي في الابتداء او بعد تمام دور من معه **قوله**
ولكن يستحب ان لا يعطيهن اي يترك جيبهن من المبيت
عندهن اما لربيات عند واحدة منهن ولو بالافرة وجب
عليه اتمامه ورالبقيات بقرعة وجوبا لمن بعدها
ثم بقرعة وجوبا بين الجميع ابتداء او بعد تمام دور تقديم في
ابتدائه **قوله** بين الزوجات فبذلك لا بد منه وان مراد
بالزوجات الحريرات فقط او الامة فقط فان جمعا كان للمهر قد رامة
مزين ولو مبغضة ومستولدة ولا يغني في القسم جماع ولا
استمتاع **قوله** ناشرة وان لم تاشتر الخوصو وقل
نوب القسم ليلة واحدة بيومها وهو افضل وان تفرقت
في البلاد فلا يجوز اقل منها ويجوز كونها بلسنتين او ثلاثا
ولا يجوز اكثر منها بغير رضاهن فان رضين جاز ولو مشاهدة
ومساهدة ويجعل عليه قولهم يجوز القسم بعشهر او شهرين
او سنة وسنة ويجوز ذلك ولا يجوز ان تبغض ليلة مطلقا
قوله واجبة على الزوج ولو رفيقا او صغيرا على ولده
ولو طريفة او رقبة او قربة او نحو ذلك **قوله** الا بالرضي
اي منها ولا يجوز له ان يدعوا بعضهن لمسكن بعض منهن
الا بالرضي ولا ان يدعوا بعضا منهن الى مسكنه ولا ان
يدعوا لبعض منهن الا بالرضي او بقرعة مثلا او لقرعة كقرب

مسكن

مسكن من مضى اليها او حالها دون الاخرى **قوله** فمن لم يكن
حارسا كذا حاصله ان الليل اصل والنهار تنوع لمن عمله نهارا وعكسه
ومن عمله نهارا فالاصل في حقته وقت راحته ولو كان يعمل نارا
لبلا وتارة نهارا لجزله ان يجعل لواحدة منهن ليلة قابضة
ونهارا متبوعا واخرى عكسه والاصل في حق المسافر نزوله
لبلا او نهارا فتأمل **قوله** لبلا قال شيخنا
صوابه نهارا وكان الاولى ان يقول لا بد خل في التتابع اللهم
الا ان جعل كلامه على من في النهار في حقته اصل والليل تابع
لان الدخول في الاصل لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمرور
بحرين وشدة طلق وخوف نهب او حرب ونحو ذلك ولا يقضي
قد زمن الضرورة عرفا فان طال عليه او طوله هو فقص الجميع
عند شيخ شيخنا وعند العلامة الديلمي يقضي الزائد فقط **قوله**
كعبادة اي نحو من يرضى مثلا **قوله** ويجوزها اي كوضع متاع
واخذة او دفع نفقة او تفريق حضرة ونحو ذلك **قوله** لم يمنعن
الدخول كان الا ولي ان يقول لم يجرم عليه الدخول ثم ان طال
مكثته بان توالي فترضا الحاجة يرضى اكثر مما يسهرها
عادة او طوله يجلسه مثلا من غير اشتغال بها يقضي
لهم ما طال ففقه ويجرم عليه الدخول بلا حاجة ولا
صدور ولا يقضيه ان لم يطل فومنه فتأمل **قوله**
فان جامع الخ كان الا ولي ان يقول وله الاستمتاع بها
حيث جاز له الدخول بغير الوطي ويجرم عليه الوطي ولا يقضيه

كالاستمتاع وحرمة الوطى لانه بل لا يقع المعصية به ولو
 فارق المظلومة قبل القضاء لم يسقط حقها ويجب عليه
 عودها ليقضي لها حقها فان ماتت سقط عنه القضاء
 ويخرج مما ذكرناه لا يجب التسوية في اربعة ارجل
 في التتابع وانما يجب في الاصل فيجب ترك نحو الخروج لصلاة
 الجماعة في الجميع او فعلها في الجميع **قوله** السفر
 اي سفر امباحا لغير نقلة فخرج بالامباح غيره فلا يجال له
 ان يسافر بواحدة منهن مطلقا فان سفر بها لزمه القضاء
 للمخلفات اما سفر النقلة ولو قصيرا فليس له نقل بعض
 ولو بقعة اذا لم يرضى ولا يخلف من حد من الاضرار
 بل يتقلعن او يطفقهن او ينقل بعضا ويطلق بعضا
 فان خالف قضى للباقيات مطلقا **قوله** اقترع بينهما
 اي وجوبا وان كان السفر قصيرا لم يترأصوا على واحدة
 منهن وهذا الرجوع قبل سفرها وبعدة قبل مسافة
 القصر **قوله** بالنسبة يخرجها القرعة ويجب عليها
 اطاعته ولو عاصيا بسفره **قوله** ولا يقضي الزوج اي
 ان كان سافرا التي خرجت لها القرعة وان لم تكن في وقتها
 فان كانت في وقتها لم تدخل وقتها في مدة السفر ينقض
 لها اربعة **قوله** ذهبا اي وايابا **قوله** في السفر قال
 شيخنا هو متعلق بالحرية لا بيساكن لان مساكنها
 في اقامة السفر لانيه ويجوز للزوج ان يهب زوجها
 حنفا

٧٥
 حنفا من القسم او لبقية صوابها ان لم تأخذ منه عوضا
 ورضى الزوج بذلك فان وهبته له خص به من ثمنها من او
 لمعينة من خصها به اوله ولهن او لبعض من قسم على الزوج
 ولا يجوز تقديم لينة الداهية على وقتها بخلاف عكسه وكذا
 الرجوع قبل فواتها ولو في اثباتها ويجب عليه الخروج فور اذا
 علم ولا يقضي ما فات قبل علمه وقد استنبط السبكي من
 هذه المسئلة ومن الحكم الا في جواز النزول عن الوظائف بالكره
 وغيرها ولو كان المنزلة دون النازل كما افتى به شيخ الاسلام
 زكريا من الشافعية والشيخ نور الدين الطبراني من الحنفية
 والشيخ نور الدين الدميري من المالكية والشيخ من المالكية
قال العلامة بن قاسم واذا اقر الحاكم على المتزول له
 فليس له الرجوع على النازل بما دفعه اليه ما لم يشرط عليه
 تغيبه فيها من الحاكم بخره **قوله** واذا تزوج الزوج
 اي ولو قبلا اي غير مكلف **قوله** حديدة اي ولو بتعديده
 عند ما بعد مفارقتها فلم يكثر ثلاثا مثلا ثم طلقها
 ثم نكحها وجب عليه لها سبع ليال اربعة بنية الاول وثلاثة
 للثاني ان كانت ثيبا واما لو طلقها بعد الثلاث ثم نكحها فالقياس
 انه يجب لها سبع زيادة على ما بقي من الاول ان كانت بكر
 ويحري ذلك في الثيب ابتداء **قال** العلامة الرمي ولا حق
 لرجعية القسم ذكر الشيخان انه لو تزوج حديدة ثم
 ليس في نكاحه غيرهن وجب لهما حق الرقاق وحمل علي ما لو اراد القسم

والعهد المذكور واجب على الزوج لنزول الحشمة بينهما وزيد
للبيكر لان جباها أكثر ونجب مولاة ما ذكرنا في لان الحشمة
لا تنزل بالمزني ولو زاد البكر على السبع ولو اختارها أو التمس
على الثلاث بغير اختيار منها قضى الزايد للباقيات **قوله**
حناء اي وجوبا **قوله** ولو كانت امته اي او صغيرة محتملة
للوطي او خورثا او ثريا **قوله** بسبع ليل اي مع أيامها
وعربا للباقيات نظر الاصلاتها وحرم عليه فيها الخروج الجموع
والجماعة وغيرها بغير إذنها وقال العلامة الخطيب ينبغي
ان يراعى في السابعة العادة فلا يجرم عليه ما ذكره حكم الشبهة
كرضا عدد ايام الديالان غيرها تكرارها **قوله** متوالية
لم يقل متصلة لانها ليست على الفور حال مرد الدور فتأمل
قوله بكر اي حقيقة ولو عول او حكما ككثير بغير
وطي او مخلوقة كذلك **قوله** ثلاث اي لانها المدة الشرعية
قوله ويقضى ما فرقته للباقيات اي وبغير ضيقه مفرقا
في اثنا الادوار **قوله** تشورا امرأة اي ان ظهرت اماراته
كما عراضا او عبوس في وجهه او خروج من منزله بلا عذر
او منفهاله من الاستمتاع بها او اجابتها بكلام حشش
وليس طبعها ذلك قبله كما اشار اليه الشافعي في بعض افراد
حيث قال وليس الشتم للزوج من التشور فتأمل **قوله**
اتق الله هو جند في المثانة الضحية اضر فتأمل **قوله**
في الحق الواجب عليك اي وهو لها شرع بالمعروف **قوله**

في الاصح هو المعتد **قوله** فان ايت من الا با بمعنى الاستمتاع
من العود الي الطاعة اي استمرت عليه **قوله** في مضجها
بكسر الجيم اقص من فتحها **قوله** وهو فراشها وقيل وطوها
والفراش بالكسر فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب
وجمع فراش وهو فراش اي شعبة بالمصدر **قوله** وفجرانها
بالعلاء حرام اي وكذا احوال غيرها **قوله** بغير عذر شرعي اي
كبدعة المجهول او فسقة او صلاح دين احدهما فيجوز
فوق الثلاث ولو جمع الدهر كما ذكره الشافعي فلا عذر
واقره **قوله** بتكررها منها ليس قيد ابله الضرب وان
لم يتكرر التشور على المعتد لكن حل حوازه افاذ فيها
والا فلا ضرب **قوله** ضرب ناديب اي لا يظنون مبرحا
ولا على اوجه والمها لك فلم ضربها وادعى انه بسبب الشين
وادعت هي عدمه فالقول قوله بالنسبة لجواز الضرب لان النسبة
لستقرط النفقة والكسوة **قوله** اي التلق اي اليها
بموتها والي شوم من اعضائها او حواسها **قوله** وجب الغرم
اي عليه بمثابله ما تلقى من دية او قيمة او قود او ايش
او حكومة او نحو ذلك لان ضرب الناديب مستر وطبلا
العاقبة ولذلك كان الاولى العفو عنها لانها مصلحة لنفسه
وبذلك فارق عدم طلب العفو في ناديب الصغير **قوله**
ويستقر الخ قال شيخنا معنى السقوط هنا عدم الوجوب
لان السقوط فرع الوجوب او غلب ما في الاثنا على الابتدائيات

١٥٦

ان

قوله بالنشوز اي بما امر ولو في اثنا يوم او فصل مثلاً **قوله**
فسمها اي في ذلك الدور وما بعده ما دامت ناشزة وان لم
تاشرب بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها
قوله ونفقتها اي ونسقوط امرتها من نفقة وكسرة
ومسكن وادم والة تنظيف وغيرها بنشوز جز من اليوم
ولو في اخره وان عادت فيه الي الطاعة وكذا كسرة الفصل
جميعه ولعل لهم لم يذكره للعلم بان الكسرة تابعة
للفقعة وجوبا وعدمه **خاتمة**
لو نفدي احد الزوجين على الآخر بما يجوز له بنهاه القاضي
ولا يعززه فان عاد اليه عزه بطالب الآخر بما يليق به
فان ادعى كل منهما نفدي الآخر عليه نفوق حالها بخير ثقتة
بخيرها بجوار او غير او منع نظام منها ولو تنقذ يريق به فان
دام الشقاق بينهما بعث القاضي وجوب الكل منهما حكما
مسما حرا عدا عارفا بما يطلب منه وكونه ذكرا ومن اهل
كل منهما ويبدل ان لم يرض احدهما به فان لم يكن
الا لتيام بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق او خلع
والزوجة حكمها ببذل عرض وقبول طلاق حيث كان
مصلحة **فصل** في بيان احكام الخلع
والاصل فيه قوله نقالي فان طين الحكم عن ش منه نفسا
الاية وضربوع من الطلاق وقدمه عليه لثبته غالبا
علي الشقاق واصلها الكراهة وقد يخرج عنها اي غيرها
من

من الاحكام بحسب الحال وهو مخلص من الطلاق الثلاث
في الخلع على النوى مطلقا ومقيد او على الاثبات المطلق
وكذا المقيد وقال شيخ شيخونا لا يخلص في الاثبات المقيد
كقوله لا فعلن كذا في الشهر مثلا واول خلع وقع في الاسلام
كان من حبينة بنت سهل الانصاري امرأة ثابت بن
قيس بن ثعلبة لما اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت
له يا رسول الله ما اعنيت وفي رواية ما انقمت عليه في خلق الله
ولا دين ولكني امرأة اكراه الكفر في الاسلام فقال لها
انزدين عليه حد بقتله فقال نعم فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم امثل الحديقة وطلان طليقة وراكاته
خسنة ملتزم وعوض وبضع وزوج وصيفة وشرط الصيفة
كما في البيع لكن لا يضر هنا تخلل كالم يسير وهي كل
لغظ من الفاظ الطلاق صريحه وكما بينته ولفظ الخلع والغداة
منها ولكن شرط صحتها ذكر المال او نيته على المقيد والحاصل
ان يقال انه ان ذكر المال او نواه او لم يذكره ولم ينوه
لكن نوي التماس قبولها ففي هذه الصور الثلاثة صريح
فلا يحتاج الي نية ولا فكناية فيحتاج الي نية فان نوي الطلاق
وقع ولا فلا ويقع في الاول بما ذكره المتولي ان وافقته
في الثانية والا بان لم توافقه في هذه الصورة فيقع بمثل
ان قبلت والا فلا يقع والثالثة بمثل ومثل ثلثا انه صريح
فان قبلت وقع والا فلا هذا اما في الدرر واستقر العمل عليه

١٠٧

وما وقع في بعض الشروع والحوادث مما لا يذكره بعض أو مؤل
وشروط الزوج كونه يصح طلاقه فيصح خلع عبده ولو بلا إذن سيده
وسفيه ويدفع المال لما ملك امرأته من السبب والولي أو لهما
بأنهما ليسا بالدافع منه فإن دفعته للسفيه بغير إذن الولي فتلحق
في يده فلا ضمان ولا تزوج عليه بعد رشده بخلاف ما لو دفعته
للعبد كذلك وتلق في يده فأنها تزوج عليه بعد العتق
واليسار والفرق بينهما أن الحجر على العبد لحق السيد فيمنع
الضمان مادام صفه باقيا والحجر على السفيه لحق نفسه بسبب
المتقصان فينبغي عدم الضمان حالا وما لا لأصبي ومجنون
ومكره ولو جعل الله ما ذكره قيد في كلام المم لكان أولى
وانسب الأهمر إلا أن يقال كلام الله فيما يقع به الخلع وكلام
المم فيما يجب تسليمه بالخلع وشرط البضع ملك الزوج له فيصح
الخلع في الرجعية لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام
لا في بابين وشرط العرض معلوم من كلام الله وغيره أن يشار
إلى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم وغيره كالمشتات
فلا يقع خلعاً بل يقع اطلاق رجعي أو لا مال فإن كان مقصود
مكر ومبينة وقع بابتداء مهر المثل وجهه الزوج شاملة له
ولسيده ولو مع غيرها كان ابتداء من دينه عليه
فانت طالق فيقع بابتداء مهر المثل ونحو البراءة لهما خلاف
ما لو طلقها على براءة أجنبي وحده فيقع رجعي ولا مال قال
شيخنا والبراءة صحيحة فراجعه وسيأتي شرط ملتزمه وقد اطلنا
الكلام

١٨
الكلام هنا الحاجة إليه **قوله** وهو أي لغة **قوله** وهو الشرع
أي كلف كلام الزوجي لباس الآخر قال تعالى من لباسكم ولتكن
لباسهن فكانه بفارقة الآخر شرع لباسه **قوله** مقصود
أي راجع لجهة الزوج **قوله** والخلع باقيا صحيح بالاسم وإن كره
أورم **قوله** معلوم ليس قيد المم من حيث لزوم المسمى كما
سبقت ذكره بعد ولو سكت عنه لكان أولى وانسب **قوله**
مقتدر على تسليمه ومنه ما لو طلقته بما وجب لها عليه من
نقد ونحوه وخبر جريه ما لو طلقها على نحو مقصود فإنه يقع بابتداء
بمهر المثل وعلم منه أن العرض بخون قليل أو كثير أو ديناً
ومنفعة ومملوكاً وغيره وظاهره رجعي ومعلوم ما وجهه
وشرط ملتزمه قابلاً أو مملوكاً أو أجنبياً كونه مطلقاً المتصرف
وفي مفهومه تفصيل فاختلاع المريضة في مرض الموت
صحيح ونحسب من الثالث ما إذا طلق مهر مثلها واختلاع
مجنون أو الفليس صحيح بغير قيد منها ويعين ما لها المقصود
واختلاع السفيه رجعي ويلغوا ذكر المال واختلاع الأمانة
ولو كانت بابتداء من سيدها صحيح فإن أطلق الأذن اختلفت
بعض المثل فاقبل وينتقل بكسبها وما لا تجازتها أو قدر لها ديناً
واختلفت به فكذلك أو عين لها عيناً تعلق الخلع بها فاختفت
شيئاً من ذلك بزيادة على مهر المثل أو على الدين أو على العين تعلق
بذمتها واختلفت بغير إذن يعين من مال سيدها أو غيره

بانت بمهر المثل في ذمتها او بدت بانته في ذمتها وكل ما تعلق
 به منته لا يتطالع به الا بعد الفتن واليسار وان قال ان ابرائيني
 من دينه او صداقته فانت طالق فابراة وقع الطلاق ان كان
 ما ابراة منه معلوما والا فلا **قوله** مجهول ومنه ما لو قالها
 علي ما في كفها وليس فيه شيء فانه يقع ايضا بانته مهر المثل
قوله تملك به المرأة نفسها اي بضعها الذي
 استخلصته منه بالعوض **قوله** ولا رجعة له اي في عدته
 ليس بزوجتها منه ولا منتهها ظهار ولا ابلام كذا لا توارث
 بينهما فلا شرط عليها الرجعة وقهر حجبها ولا مال لتتاني
 شرط المال والرجعة فيتناسقان وينتفي اصل الطلاق
 قال العلامة بن قاسم وقضية ثبوت الرجعة فراجع
قوله الابن كاح جديد اي باركاته وشروطه السابقة
 وهذا الاستثناء منقطع ولذلك قال الثمانيه سابقه من
 اكثر النسخ ومحلله اذا لم يكن الطلاق ثلاثا **قوله**
 ويجوز الخلع اي بجل وينفذ **قوله** في الطهر اي الذي
 جامعها فيه او في حبس قبله او في الحيض ايم وخروجها الطهر
 المذكور الخالي عن ذلك فلا حرمه فيه مطلقا **قوله**
 ولا يكون حراما اي ان كان معها والا بان كان اجنبي
 فحرام **قوله** ولا يلحق بالمختلعة الطلاق اي لما مر
تمت لو ادعت خلعاً فانكر هو

صدق

صدق بمبينه فان اقامت بينة بعملها ان كانت رجلين
 ولا مال ولو ادعى هو خلعها فانكرته بانت بقوله ولا مال
 فتعلق على نفسه ولها بقية العدة وسعتها ولا يلحقها
 قال الاذ وعي بالظاهر انما تزنته فان اقام هو بينة
 ولو شاهد النكاح معه ثبت المال ولو اخذت في عدة الطلاق
 او في حسي عوضه او صفته تخالفا ويبدأ بالزوج هنا
 ثم يفسخ ويجب لها مهر المثل **فصل**
 في بيان احكام الطلاق ومنها كونه مكرها او حراما او غير ذلك
 من بقية الاحكام وسيذكر المم والاصل فيه قوله تعالى
 الطلاق مرتان فوجر ليس شيء من الحلال انقض الحرام
 الطلاق رواه الحاكم وصححه اسناده قال القاضي وهو لفظ
 جاهلي جاء المشرع بتقريره واركاه خمسة محل وكاية وقصد
 ومطلق وصيغة وسيأتي ذكرها اتفاقا وكذا كونه كراه
 وغيره في الفصل الا في فتاوى **قوله** حل القيد اي حسم او
 معنى ومنه ناقة طالق اي مرسلة بلا قيد **قوله** وشرعا
 اسم كل قيد النكاح اي فهو معنوي ولفظ كيد وشرعا
 حل عقد النكاح لكان اولي وانسب ولو زاد ايم بلفظ طلاق
 او نحو لكان صوابا اذ الاول ييشمل الفسخ وهو لا يسمى طلاقا
 ولذلك رد على الدبري حيث قال لنا طلاق يقع بلا شرط
 ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بعقد النكاح حال العقد

بان هذا مفرقة فسخ على الصحيح **قوله** ويشترط لفسخه
أي وقوعه ولو معلقا **قوله** التكليف والاختيار
هما شرطان في الزوج الذي هو أحد الزوجين
وأما السكران إلى المنتدعي بسكره فإنه المراد عند الطلاق
قوله عقوبة له أي وعذابه لا ينصرف عنه وعليه
وتصرفات المجنون المنعني كذلك لأن هذا من قبيل دبط
الأمم بالأسباب لا من باب التكليف والعلل للأغلب **قوله**
والطلاق أي الفاظ المأثمة على حصوله فالفيه المجنوع
صح الإخبار وأنه على حذف مضاف أي الفاظ الطلاق الذي هو
حل العصمة فتأمل **قوله** ضربان وفي بعض النسخ تسمان
ولابد من إسماع نفسه ولو تقديره فلا يقع بتجريد لسانه به
ولا يثبت إيم **قوله** ما لا يثبت غير الطلاق في كلام
المع تذكره هنا تكرار فتأمل **قوله** لم يقبل لوقال لم يسمع
من الوقوع لكان أولى وأخصر عدم إرادته الطلاق مع اللفظ
الصريح وإن ثبت منه لا يمنع من وقوع الطلاق بل لو أراد عدمه
لا يمنع من الوقوع فتأمل **قوله** وما اشتق منه صوابه
حذف الواو لأن المصادر الثلاث كقايان والصريح هو مشتق
سما ولو بالهمزة فما اشتق من الطلاق دون الآخر فتأمل **قوله**
ومطلقة أي بفتح الطاء وتشديد اللام وأما مطلقته بسكون
الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وإن كان الزوج حيا **قوله**
ان

ان ذكر المال أي أو نوب عدمه ومنه على الطلاق والطلاق لازم
أي أو واجب على وطلق الله لأن كل ما يستقل به الإنسان
يصح إضاة إلى الله تعالى كالعتق والإبراء **تقريبه**
لو وكل سيد امرأة زوجها في عتقها فطلقها أو عتقها وقصد
الطلاق والعتق معا وقها بنا على إرادة الحقيقة والمجاز لفظ
واحد ولو قال له أنت طالق ثلاثا لا أقل الطلاق ونوع ثلاث
لأن الأقل يصدق ببعض طرفة فكانه استثناء وأبي من
الطاقة الثالثة جزاء محمل ولو قال أنت طالق طرفة ونصف
الطاقة ونصف فتغل الزكشي عن بعض فقهاء أهل عصره
أنه متى وقع طرفة قال لأن محمل النصف في جانب الأيقع
ثم يستثنى منه طرفة ونصف فيبقى نصف طرفة ولو قال
أنت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاثا لأن قوله لا قليل يستحق
ونوع الكثير وهو ثلاث وقوله ولا كثير يقتضي رفعه بعد
ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال أنت طالق لا كثير ولا قليل
فانه يقتضي ونوع القليل وهو طرفة وقوله ولا قليل يقتضي رفعه
بعد ثبوته والواقع لا يرتفع بخلاف ما لو قال أنت طالق لا كثير
قوله أي النية ويكفي اقترانها جز من اللفظ ومنه انت
على المعنى **قوله** والكناية أو أصل الكناية الإيما إلى الشيء من غير
تصريح به فتأمل **قوله** خلية بفتح الخاء وتشديد الباء
أي خالية من الأزواج **قوله** الحرف بكسر الهمزة ونوع الحاء قبل

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

أنت خلية

عقد

بالعس قال المطرزي وهو خطأ **قوله** باهلك أي لا تني
طلقت سواك لها حمل أو لا **قوله** وغير ذلك مما في المطولات
وفي بعض النسخ ذكر بعضه منها كانت بنته أي مقطوعة الصلة
أنت بنتك أي منزوعة النكاح أنت بآل أو بآلته أنت حرام أي محرم
أنت كالبنت أي في التحريم عزري بمهله ثم زاي محبة أي
صيري عازبة أغري محبة ثم زاي محبة أي صيري غريبة
أي أي من أذهبي أي عني تقتضي أي استرني وأصلها بالفتح
استرني رجعي أي لا تني طلقته وما أشبه ذلك من ألفاظ الكفا
لغيري وتزود وودعني وودعني وجعلك على غاربك ولا
أند سربك ولا حاجة لي بك وذوق ذوق ذوق ذوق ذوق ذوق
ذلك الطلاق وقع ولا فلا ولا عرفه بالشارع الناطق في ذلك
وأما الشبهة الأرض فهي كالنطق في سائر الأحكام عند الإجماع
في ثلاث أحدها عدم بطلان الصلاة بها والثانية عدم
صحته الشهادة بها والثالثة عدم الاحتث بها إنما إذا حلف الله
ثم إن فصرها كل أحد فهي صريحة أو احتج بها الفطنون
من كتابه ولا فلا **خاتمة**
لو قال لزوجته إن تطلعت صدقت فالت طالق فتبطل ما بعد موثقا
لم تطلق لأنه لا شيء بعد الموت بخلاف تقييل أمه فإنه التفتت
والأكرام ولو قال لزوجته إن وجدت في البيت شيئا من
مناجك ولم أكسره في رأسك فالت طالق مؤجدا هو تام

على المعتد وقيل تطلق عند الباس موت أحدهما **فصل**
في بيان أحكام الطلاق السري والبدعي وغير ذلك ولينظر فصل
سائر من بعض النسخ **قوله** والنساء هو اسم مع لا واحد له
من لفظه وكلامه للجنس والمراد النساء بنية ما يأتي فلا يلزم
تقسيم الشيء إلى نسبه أي غيره **قوله** أي الطلاق أي ابتاعه
لان الحرمة وغيرها إنما تتعلق بفعل المكلف وهو الإيقاع وخرج به
الفسخ فلا سنة فيه ولا بدعة كما في الروضة وأصلها **قوله**
سنة وبدعة سبذك تفسرها بحوار الأول وصرم الثاني لما
فيه من تطويل الفدة على المصلحة فتأمل **قوله** وهي ذوات الحيض
أي غير الحامل والصغير لا يسهة والمختلعة كما سيأتي وأنت
التم باعتبار طهر **قوله** الزوج هو قيد لا بد منه **قوله** في
طهر أي لا طهره ولا فهو بدعي **قوله** غير مجامع فيه أي ولا
في حيض قبله سوا غيره أو كان قد علقه بالوقوع فيه بخلاف
ما لو علق فيه بالوقوع في غيره ثم إن وجدت الصفة في وقت سنة
فهي سي أو في وقت بدعة فهو بدعي لكن لا ثم فيه قال شيخنا
وأعلم أن المتناهي كالحيض وإن الوطئ في الدبر واستند قال المتأخر
كإجماع فتأمل **قوله** في الحيض أي لا مع آخره بان توجد جميع صفة
أول طهارة فيه وليس مع آخره يستثنى من ذلك ما لو طهرها في الطهر
طلقة ثم في الحيض آخر أو وقع الطلاق مع آخره من الحيض فهو سي

فيها ووجوب الصفة المعلق بها في الحيض باختياره كشيء يتردد
 بقوله في الحيض ما لو وافق قوله أنت زمن الطهر وطلاق زمن الحيض
 فانه يكون سنيا لا مشى عليه الفلاحة الخطيب وغيره تبعه الامم
 الرفعة وغيره وهي مسئلة عن بركة النكاح قال بن الرفعة
 وهو من ترتيب الحكم على اول اجزائه لان الطلاق لا يقع بقوله
 انت بغيره اتفاقا وانما يقع بجموع قوله انت طالق وحسب
 الطهر المذكور فتركنا ملائمة لو علق سيد ائمة عنهما
 على طلقها فطلقها زوجها في الحيض لم يجرم وكذا اطلاق الوي
 والمحكمين فتأمل **قوله** جلسها فيه اي في القبل وفي الدبر
 واستند حال المني المحرم كالوطي حيث كان عالما باستند حالها
 والام يجرم **قوله** وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة
 هذا هو الضرب الثاني في كلامهم قال شيخنا
 ولا يخفى ان ما سلكه المم يخالف لما سلكه غيره من المصنفين
 حيث قالوا ان تقسيم السني والبدعي طريقين احدهما ان
 قسمان سني وبدعي وقسم السني منه بالجائز وثانيهما انه ثلاثة
 اقسام سني وبدعي وكلاهما القسمان الاولان هما ما ذكره
 المم في الضرب الاول والقسم الثالث هو ما ذكره المم في الضرب
 الثاني على ان ما ذكره المم غير مستقيم كما سيعرف من تأمل
 ما قررنا فيه انتهى **قوله** ويمكن الجواب بان مراد المم
 بالضرب

١١٢
 بالضرب الاول ما يستعمل السني والبدعي ويراد بالسني ما فيه قراب
 لا مطلقا الجائز الذي سلكه السني بدليل قول المم وبدعي ومرداه
 بالضرب الثاني ما عدا التقسيمين الاولين وحيث يوافق المشهور
 من كونه ثلاثة اقسام معنى وبدعي ولا ولا فتأمل **قوله**
 وهو اربع لو سكت المم عن القول المذكور كان اربع احسن
 لما عرفت انهن اكثر من ذلك كما تقدم ويثبت ايض طلاق
 المتحريم فتأمل **قوله** الصفة اي لان عدتها بالاشهر
 ومثلها الاربعة والحامل عدتها موضع الحمل وغيره يدخل بها
 لعدة عليها مع ان المختلف بعد الدخول لا حرمة في طلقها اي
 ان كان المال من حصةها ولو بوكالة فتأمل **فائدة**
 اذا طلق الطلاق بالحسن او نحوه جملة على وقت السنة او بالقبض
 او الفحش جملة على وقت البدعة فان جمع الصفتين وقع حالا
 وهذا بين انصف طلقها بالسنة والبدعة والافيق حالا
 بطلاق الصغيرة والاربعة كما ياتي **تنبيه**
 ينبغي لمن طلق بدعيها حراما اي يراجع ما دامت البدعة وكان
 دون ثلاث ثم اذا جا وقت السنة انشا طلق وان شالا يطلق
 وينتهي بفراغ وقت البدعة فتأمل **قوله** والحامل اي
 الحامل وانضرت بالطول في بعض الصور فقد استعقب
 الطلاق شرعا في عدم ولائم **قوله** والمختلفة اي
 بنفسها اما من اختلف بها الاجبي من الزوج بماله ولو باذنها

فانه يدعى قال شيخنا وهو محل القسم الرابع فلا حاجة لتقييدها
بعدم الدخول لان غير المدخول ايضا لا عدة عليها فتأمل
قوله كطلاق الموكي اي وطلاق الحكم في الشقاق
وتخوله **قوله** غير مستتمة الحال اي بان تكون
غير عفيفة **قوله** كسببة الخلق اي زيادة على ما اعتيد
والالم يكن احد يخلو من سوء الخلق كسببته الحال
وهل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ان يرضى الخلال بالله
الطلاق **قوله** وبيان قد سبق اي في كلام المصنف **قوله**
وانشأ الامام اي امام الحرمين رضي الله عنه **فصل**
في بيان احكام طلاق الحر والعبد من حيث العدد وما يترتب
عليه **قوله** وغير ذلك اي كالاختصاص والتفريق والمحل
القابل للطلاق وشروط المطلق وما يتبع ذلك **قوله** الحر
اي الكامل الحرية ولو كان خرا حالة النكاح وان رقب بعد كذا
طلق طلقته ثم التخلو بدار الحرب ثم استرق وله نكاحها
بلا محلل وانما لو طلقها طلقه ثم استرق فانها تفوت له بطلان
واحدة لانه رقب قبل استيفاء عدد العبد فتأمل **قوله**
ولو كانت امته اي اعتبارا بحرية الزوج خلافا للامام
اي حنيفة رضي الله عنه لانه المالك **قوله** وملك العبد
اي من رقب كما ذكره الله **قوله** والمبعض والمكاتب
والمدبر والعبد قال شيخنا لا يخفى ان الاخوين
داخليين

داخليين في العبد فايرادها غير مستقيم ولو اراد الله بالعبد
من فيه رقب لدخل المبعوث ايضا انتهى **قوله**
ويمكن الجواب بان مراده بالعبد في كلام المصنف لا ينطبق به
سبب حرية كما هو موضوع العبد لغة فتأمل **قوله**
ويصح الاستثناء وهو لغة الاخراج وشرعا الاخراج بلا او احدي
اخوانها بالولاه لدخل في الظلم السابق ما فسد من التثني
اي الانقطاع والالتزام كما سبق في الاقرار والمراد به ههنا
انهم من ذلك ومنه ما لو قال على الطلاق من ذراعي او من نخوة
راسي او من ظهر فرسي او نحو ذلك ففيه التفصيل اللاحق
ومنه ايضا التفريق بان شاء الله وان لم يشأ الله وهذا
يمنع كل عقد وحل مالم يقصد به التبرك لغيره لو قال
بما اذن شاء الله لم ينفعه الاستثناء لا يقع الطلاق في التخليق
بما هو مستحيل عقلا كاجمع بين النقيضين او
عادة كصعود السماء وشرع كفسخ صوم رمضان
واليمين بما ذكر من عقدة حتى بحث بها المعلق على الخلق
قوله في الطلاق وكذا اسائر العقود والمحلول واعل
تقييد المصنف به لرفع تكراره مع ذكره له في الاقرار فتأمل
قوله اذا وصله به اي بان لم ينصل بين المستثنى والمستثنى
منه بكلام اجنبي وطلقا او بسكون غير سكتة التثنية
او العي وانقطاع الصوت او نحو ذلك ولا يصح عروض السعال
بينهما قال العلامة بن قاسم وهل محله في غير الطوبيل

در سر

فيه نظر انتهى اقوال ولا قرب بانه بضر فخره **قاعدة**
كل ما استقل به الشخص من العتود او الحول اذا ضامه الى الله
تعالى ومن لا يستقل به لا ينفذ فالذي يستقل به كالطلاق
والعتق فاذا قال الشخص لزوجته طلقك الله او لعبد اعنتك
الله نفذ والذي لا يستقل به كالبيع فاذا قال الشخص على صاحبه
باعك الله لا ينفذ لان البيع لا يستقل به الشخص بنفسه
قوله ويشترط ايضاً ان يكون الاستثنا اي ان يوجد قصد
المستثنى حالة تليظه بالمستثنى منه فلو لم يرخص له قصده
الابعد الفراغ منه لم ينفذ به **قوله** قبل فراغ اليدين
اي قبل الفراغ من المستثنى منه **قوله** ولا يكفي التلفظ به
من غير نية الاستثنا ولا بد ان يسمع به نفسه وكذا غيره
ليصدق فيه ولا فلو ادعاه وانكرت الزوجة الايمان به
حلفت على نفيه وطلقت بخلاف ما لو انكرت سماعها اياه
فلا انزله كارهها كما هو ظاهر **قوله** ويشترط ايضاً عدم
استفراق المستثنى منه اي ان لا يكون العدد الثاني مساوياً
لما قبله او زائداً عليه لان العدة باللفظ فلو قال لزوجته انت طالق
حسب الاثلاث او وقع ثنتان نقط او كانت الثلاث مستفردة
للعدة الشرعي ويشترط ايضاً ان لا يجمع الفرق في المستثنى
ولا في المستثنى منه ولا فيها فلو قال لزوجته انت طالق
ثلاثاً الاثنتين وواحدة فواحدة او انت طالق ثنتين
واحدة وواحدة الا واحدة واحدة واحدة فثلاث كافي الجواب
قوله بطل

قوله بطل الاستثنا اي ويقع الطلاق الثلاث ما لم يتبعه باستثنا
اخر والا يصح فلو قال لزوجته انت طالق ثلاث الاثلاث الواحدة
فتقع واحدة وحذره انت طالق ثلاث الاثلاث الاثنتين
فليحذف قوله ثلاث الثاني ويقع عليه ثنتان ولا مستثنى من النبي
اثبات وعكسه كما سبق في الاقرار **قوله** ويصح تعلقه
اي بغير المشيئة كما هو من زمان او مكان او غيرها واليه اشار
المع بقوله بالصفة كقول الشاهر او راسه او هلاله ويقع
باول جزء من اول ليلة منه او سلخه فاضحه وتكمية ويقع باخر
جزء منه او باول اخر اوله ويقع باول جزء منه عند العلامة الربلي
كالخطيب لتحقيق الاسم باول جزء منه او بنصفه ويقع بغيره
خامس عشره او بين الليل والنهار ويقع بفراغ ما هو فيه
فان كان ليلاً فبطوع الفجر وان كان نهاراً فبغروب الشمس
او بنصف نصفه الاول ويقع بطولع فجر الثامن لان نصف نصفه
سبع ليال ونصف وسبعة ايام ونصف والليل سابق النهار فيقابل
نصف ليلة بنصف يوم فيجعل ثمان ليال وسبعة ايام
نصفاً وسبع ليال وثمانية ايام نصفاً **قوله** والشرط
هو بالجرع طفا على بالصفة وفيه اشارة الى تعلقه بالادوات
الشرطية كان دخلت الدار بعكس المخرج وسخرت النون
او سقى دغل الدار وكلها لا تنقضي فوراً في الاثبات الا في انت
واذاع العرض او مشيتها خطاباً وتنتهي الفور في النفي لان

ولا تقتضي تكرار الاكلما وقد اشار الى ذلك بعض من فقهاء
 ادوات التعليل في المتن للمفسر **قوله** ان وفي الثبوت رايها
 للتراخي الا اذا ان مع المال **قوله** وشئت ولا وكلما تكرروها
قوله فتطلق اذا دخلت ثلاثا ما اذا اي بالنفي مع ان كونه
 ان لم ندخل الدافئة طاق فلاحت الا بوفها لان المعنى ان
 فانت دخول الدار والعون لا يكون الا بوفها فمع لوجوه على
 ان لا يدخل ارم فوفها فان كان ناسيا او جاهلا فلا يقع ان كان
 يبالي بحيث الخالف كان بعسر عليه طلاق زوجته والا
 فيقع فان كان عامدا عالما وقع مطلقا وهمل الزوجة مثل
 الاجنبى بفصلها بين ان تبالي وبين ان لا تبالي او هي تبالي
 مطلقا وقع في ذلك خلاف بين المتأخرين فقال
 شيخ شيخنا انها كالاجنبى وقال العلامة الحلبي
 انها تبالي مطلقا والراجح انه لا يقع لان الزوجة من شأنها
 ان تبالي كما يوجد من عبارة العباب وهذا اذا اطلق على فعل
 غير اما اذا اطلق على فعل نفسه فلا بحث اذا كان ناسيا
 او جاهلا او مكرها **قوله** والطلاق هو نوطية
 لكلام المم فتأمل **قوله** الاعلى زوجة اي ولوامة او جنة
 وهذه الشارة الى اعتبار شرط الحمل السابق قبله فتأمل
قوله وح لا يقع الطلاق كما لو قال لاجنبية ان تزوجني
 فانت طالق او ان تزوجني فلانة فمضى طالق او كل امرأة تزوجها
 ثم

المراد من هذا خبر عن
 نفي رايه لا يقع اذا كان
 لا ريب ان المم يار وله اذا
 ناسيا او جاهلا

ثم تزوج المعينة او غيرها لم يقع الطلاق فيها ولو حكم حاكم
 بوقوعه فللشأن في نفسه كما قاله ابو القاسم في خبر
 وان خالف فيه العلامة بن قاسم وعند العلامة الرمي الشافعي
 نفسه قبل انكاحها لاجنبية وعنده شيخ شيخنا له التقضي مطلقا
قوله كقوله اي العلق **قوله** لها اي للاجنبية **قوله**
 ولا تعلقا قال شيخنا لو جعل المم هذه مسئلة مستقلة
 لكان اولى وانسب لانها ليست داخلية في كلام المم لان
 كلامه في الوقوع لا في التعلق انتهى **قوله**
 وفيه نظر لانه داخل في عموم قول المم ويصح تطبيقه بالصفة
 والشرط فتأمل **قوله** كقوله لها فيه ما تقدم **قوله** واربع احو هو
 بعد في التأخير والمقدور فتأمل **قوله** لا يقع طلاق قسم
 اي ولا يصح تطبيقهم وهذه الشارة الى اعتبار شرط المطلق
 المتقدم وسكت المم عن السعرات لانه محرم له فيما تقدم
 وسببه عليه المم فتأمل **قوله** والمجنون اي غير المتدبر
 به اذا لم يقع في متعده اما اذا وقع في متعده كان حين بغير نقد
 في سكر متعده فيقع الطلاق ويتعد تصرفاته كما مر
قوله وفي معناه المسمى عليه اي حكمه حكم المجنون فيما ذكر
 ومثله البريم والمعنوه وهو الناقص العقل عن جنبل لا عن عدم
 معرفته نصرف **قوله** والتايم اي ولو اجاز به بعد انتباهه
 بان قال امرت ذلك او امضيته وغو ذلك **قوله** والمكره

اب لا يقع طلاقه خلافا للامام اب حنيفة رضي الله عنه لقوله
 صلى الله عليه وسلم من امتي الخطا والنسيان وما استكروا
 عليه **قوله** وصورة اي صورة الاكراه على الطلاق **قوله**
 كما قال جمع اي من اصحابنا **قوله** اكراه القاضى للمولى اي عليه
 وعليه فاكراه المرتد على الاسلام بحق ينصح منه قال
 بعضهم ومثله اكراه الحرابي عليه ومنه نظر فراجع **قوله**
 ونظر الاكراه الحر ومن شروطه ان يكون عاجلا ظاهرا فلا
 اكراه بالتخريف بالعتوبة الاجلانية ولا بما هو مستحق لها
 ولو خوف اخوف ما يظنه مهلكا فني كونه اكراهها اعتلال
 في الام والوجه في السبب انه لا توقع لانه ساقط الاختيار
قوله او تلاق مال اب له وقع بحيث سهل عليه الطلاق
 دون بد له **قوله** ونحو ذلك الواو بمعنى او وتختلف
 ذلك باختلاف الناس واحوالهم حتى قال الدارمي ان
 الضرب البسيط في حق اهل المروان اكراه **قوله** ولا
 صفة اشياء الى ان التكليف لا يعتبر وجوده
 والاشياء ان الاستحقاق في حق الوجبة اكراه وان
 الصباغ ان الشتم في حق اهل المروان اكراه **قوله**
 واذا صدر اي حال وجود الصفة التي وقع التعليق بها في وقت التكليف
 وهذا شامل ما اذا وجدت الصفة بفعله وغيره
 فتأمل **قوله** فان الطلاق المعلق بها يقع بخلاف عكسه
 كان

١١٦
 كان قال صبي لزوجته ان بليت فانت طالق لان طلق **قوله**
 كما سبق اب في كلام الشافعي في فصل الطلاق فراجع
تكملة في المسئلة السزنجية
 نسبة اب القاضى ابوالعباس احمد بن عمر بن سرج شيخ
 الشافعية في عصره وهي ما لونا لزوجته متى طلقته
 او وقع عليه فانت طالق قبله ثلاثا فاذا طلقها وقع المنجز
 على الزوج **فصل** في بيان احكام الرجعة
 وذكرها المذهب عقب الطلاق اشارة الى انها كابتدئ النكاح لان
 الطلاق قطع العصمة وقيل هي كاستدامته فلا يطلق فيها
 القول واصحابها الا باحسان وقد يعترض بها احكام النكاح والاصل
 فيها **قوله** تعالى وبمولى نكحتن حق نكحتن في ذلك ان ارادوا
 اصلاحا اي رجعة وقوله صلى الله عليه وسلم اني جبريل
 فتالي يا محمد راجع زوجتك حفصة فانها امرأة صوامعة
 قوامعة وانما زوجتك في الجنة واراها ثلاثا زوجة وصبيغة
 ومحل وشروط في الزوج كونه بالاعانة لا مختارا وشروط في الصبيغة
 لفظ بشير بالمراد وحره في الصبيغة لفظ بشير بالمراد
 وشروط في المحل ما ساقى **قوله** وحكي كسر ها اي والفتح اقصم عند
 الجوهري والكسر اكثر عند الازهرى **قوله** المرة من
 الرجوع اي من طلاق او غير **قوله** رد الزوجة الى صو
 مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل اي رد الزوج
 او من قام مقامه من وكيل او ولي او نحو ذلك **قوله**

الي تكاح الخ قال بعضهم وهذا مشكل لانها في التكاح بدليل
 التوراة وانما يصح الطلاق منها وكذا الظاهر والابلا كما يأتي ويجب
 نفقتها واجيب بان المراد بالتكاح الكامل والافا للتكاح
 اختل بالطلاق فتأمل **قوله** في عدة طلاق الخ هو قيد لا بد منه
 فيخرج به الفسخ **قوله** غير جائز اي لانها في حكم الزوجة
قوله علي وجه مخصوص لعله اراد بذلك شروط الزوجة
 المعتبرة في صحة رجعتها فتأمل **قوله** وضع بطلاق وطى
 التشبه والظهار اي وكذا الابلا كما مر **قوله** واذا اطلق
 شغى اي حر او رقيق **قوله** امراته اي زوجته **قوله**
 واحدة اي طلقة واحدة **قوله** او تشبه او طلق حل مرات
 طلقتين وفي بعض النسخ اثنين بلات **قوله** فله اي ولو
 بنابيه **قوله** بغير اذنها اي وبغير رضاها وبغير رضى سيدها
 ويندب له الا الشهادة عليها **قوله** مراجعتها اي رجعتها
 بمعنى عودها الى نكاحه ولو امة لا تحل له لان الرجعة دوام بشرط
 كونها مطلقة بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها في العدة قابلة
 لحل معينة موطوءة له ولو في الدبر او استدخلت ماله المحترمة
 في القبل او في الدبر فلا تصح رجعة المرندة ولا المبته وان عكس
 ثم نسبت ولا من شغى في طلاقها لكن لو شغى وجوده صححت
 وهذا شرط في احد الاركان الثلاثة وهو المحل فتأمل
قوله من الناطق قيد لا بد منه وتقدم ان اشارة
 الاخرى كالنطق فراجع **قوله** بالفاظ فلا تحصل اليه

بينة

بينة ولا بفعل كوطي خلافا للامام ابي حنيفة رضي الله عنه **قوله** لو صدر ذلك
 من كفار وعقده ورجعة ثم اسلموا وتوافقوا اليها افترناهم ولا يصح
 معلقه ولا موقته ولو عتسبته ونصح بالعجوبة ولو لم يجز العربية
قوله وما اضرف منها اي حرجوتك وارحجتك وانت
 مراعاة ونحو ذلك **قوله** صريحان هو المعتمد **قوله** كتابتان
 اي في الرجعة ايض وهو المعتمد **قوله** وشرط المرجع الخ هو
 اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج حر كان او ثقبان مملوك
قوله ان لم يكن محرما لوقال وشرط المرجع اهلية التكاح الا
 المحرم لانه لا تصح رجعته لكان اولى واظهر فتأمل **قوله** اهلية
 التكاح بنفسه اي ان يكون عقده التكاح لنفسه صحيحا في حوقلانه
 وان منعه منه عارض كاحرام او توقف على اذن غيره كحاشيته
 المثل فتأمل **قوله** وح فتصح رجعة السكران اي المتغدي
 لانه المراد عند الاطلاق **قوله** ولا رجعة لصبي استشكل هذا
 بان الصبي لا يصح طلاقه فكيف تصح رجعته واجيب
 بان ذلك مصور بما اذ ارفع الى حاكم ماله وحكم بوقوع طلاقه
 ومن هنا اخذت المسئلة المعلقة وصورتها كما قال
 العلامة الاجموري ان تزوج الصغير المطلقة ثلاثا لدر حاكم
 شافعي وتحكم بصحة التكاح لا بموجبه ثم بعد ذلك الصبي بها
 يطلق عنه وليه لصحة وتصح له المالك بصحة ذلك
 ويقدم وجوب العدة بوطيه ثم يرتزوها الزوج الاول
 لذي حاكم شافعي ويحكم بصحة التكاح ومحلها بوطي الصبي

عند العلامة بن حنبل ان الصبي يعزل من التكاح لنفسه ويطلق بنفسه لكن بشرط ان يخلع
 الزوجان معا والشرط بعد اعلان عدو او كمال تسع سنين اي ان يكون عمر الحلال دون التسع سنين

وليس هذا من التلقيق الممتنع لدخول الحكم وحكم المالك بالطلاق
وعدم وجوب العدة صحيح وان علم ان ينزب عليه بالاجور عند
والعقد ان حكم المالك بجل الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما
افتنى به خاتمة المحققين الشيخ ناصر الدين الثاني وكلام
الغزالي ومن عرفه عند المدونة بغيره وما جاز ذلك ليعمل عليه
انتهى وتوقف شيخنا الشيرازي في قوله لمصلحة فان لم يكن هناك
مصلحة للصبي كاحتياجه مثلا لنفقة فلا توقف **قوله** والمجنون
اي والغنى عليه والنائم والمعتوه والمبرم وغوايى ولو لم يكن من جنس
وقد رفع عليه الطلاق رجعة حيث زوجه بان احتاج اليه **قوله**
لان كلامهم اي من المرتد والصبي والمجنون **قوله** بعقد جديد
هو ابطاله ويحتمل على ان المزداد بالنكاح الوطى فيكون للتنفيذ
فتأمل **قوله** ويكون معه اي الزوج مع الزوج **قوله** فان
طلقها اي وقع طلاقه عليها ولو بغيره او بصيغة **قوله** ثلاثا
اي معا ومرتبيا ولو في اكثر من كسعين او تسعين مثلا
وان قيل بحرمته على المهرج وكذا الثنتان في الرقيق فتأمل
قوله لم يخل له اي ولو ملك اليه **قوله** لا بعد وجود
خمس شرائط وفي بعض النسخ الابد وبعد خمسة اشيا **قوله**
انقضاء عدتها منه اي باقرا او شهرا وحمل وتصدق فيها حيث
امكن ان كان دخل بها والابان بدخلها فلا يشترط انقضاء
العدة فتأمل **قوله** تزوجها بغيره اي ولو مجنونا او صغيرا
حر بشرطه الا في ارقبها بالغا وضرب به الوطى بملك اليه
او

او الشبهة فلا يحصل به التحليل فتأمل **قوله** خرج بغير ربح الرقيق
غير البالغ وما هو شرط في العقد انه اذا وطى طلق بخلاف نية ذلك وان
كرهت **قوله** والثالث دخوله الخ هو مستدرج فتأمل
قوله واصابنتها الواو يعني مع اي مع اصابتها **قوله**
بان يورج الخ سوا ورج هو ام نزلت عليه في نقطة او يوم او ورج هو
فيها وهي نائمة كما ياتي **قوله** بفعل المرأة اي ولو كان بجانيه او
كان احدها او كل منهما مجنونا او نابيا او مجرما او كان هو خفيا او عينا
او كانت صهي حايضا او منظارا او معتدة عن شبهة طرأ على
نكاح المحلل ولا بد من زوال البكارة في البكر ولو غورا **قوله** بشرط
الانتشار اي بالفعل وان استعان على ادخاله بيده او بيدها
فلا يكفي مع عدم الانتشار ولو من السليم الكبير فتأمل **قوله**
لا فلاح اي لا يمكن جماعه فان تزوجها الثاني بشرط الطلاق الصحيح
وهذا محل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحل والمطل له
قوله والرابع يمينتها منه اي طلاقها منه بايها ولو خلع
قوله انقضاء عدتها منه وفي بعض النسخ عده بد امره
تفسير يقبل قول المطلقة ثلاثا يمينها
في التحليل ان امكن وللأول تزوجها وان طلق كذبها لجن
مع الكراهة فان كذبها منع من تزوجها قال العلامة بن قاسم
ولو اضرته بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل العقد عليها قيل بوجوب
او بعده لم يقبل **هذا** استغنى الله
هنا فصل موجودا في بعض النسخ قبل هذا الفصل وشرح عليه العلامة

الخطيب

وهو مانعه **فصل** شرط الرجعة اربعة ان يكون
الطلاق دون الثلاث وان يكون بعد الدخول بها وان لا يكون الطلاق
بعوض وان تكون قبل انقضاء العدة انتهى وفي بعض النسخ استقام
لفظ فصل المتقدم فتأمل **فصل** في بيان احكام
الابلا وهو حرام لما فيه من الابدان الكبيرة عند العلامة بن حجر
وصغيرة عند العلامة الخطيب وكان طلاقا في الجاهلية فغير
الشرع صحه بما ياتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يقولون من
نساءهم الاية وان كانه ستة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه
وزوجه وصبيته ومدة وفدت ظهرها لبعضهم فقال
اركان الابلا من حفظها لديه . حالف ومحلوف ومحلوف عليه .
وزوجه وصبيته ومدة . فافهم بقاي لا فقتن شدة .
ونزل النظم ومحلوف اي به وانما حذفه لضرورة النظم فتأمل
قوله مصدر ال اي يفتح الهزة ممدودا بواو ابله كاعني
ببطل اعطا **قوله** اذا حلف قال الشاعر
واكتب ما يكون ابو المشي . اذا الى بمينا بالطلاق .
وشرعا في هذا التعريف قد اشتمل على اركانه الستة المتقدمة
فتأمل **قوله** يصح طلاقه ولا بد ان يتأتى منه الوطي ليجز
به المجهوب فانه يصح طلاقه ولا يصح ابله **قوله** في قبل
نبيد لا بد منه **قوله** مطلقا هو صفة لمصدر محذوف اي
امتناعا مطلقا غير يقيد بمدة ومثل المطلق الموبد **قوله**
وهذا المعنى الخ قال شيخنا فيه فجزا انتهى اللهم الا ان يقال
مراده

مراده بذلك مطلق الموافقة والافا التعريف لا يتوقف على الاخر من كلام
المص فتأمل **قوله** واذا حلف اي الزوج المكن وطوره كما مر
مرا كان ارفيقا **قوله** ان لا يطا اي ولا يجامع فخرج بالجماع
الاستمتاع فلا ابله امتناع منه بالحلف **قوله** وزوجه اي
حرة او امه فخرج بالزوجة الامه فلا ابله فيها من سببها **قوله**
اي شرعا لان الوطي متى اطلق انصرف للجواز شرعا وخرج بالشرعي
الوطي في الحيض والنفاس او الدبر قال شيخنا وشارب ذلك
اي ان مطلقاتي كلام امه وصف لمحمد وف وليس من صيغة الحالف
فلا توقف صبيته عليه ولا يقبل دعواه الوطي بالقدم والاجتماع
فيما اذا حلف على الجماع او الوطي بل يدبر كانه صريح ولا يدبر ضمنا
وحب من موت ويا وكاف ولو في تخيب الحشفة في القبل **قوله**
مطلقا اي غير مقيد بمدة لتقليته بالقييد فليس من لفظ الحالف
كما مر **قوله** اي وطيا مقيدا اشارة الى ان لفظ مدة
ليس من لفظ الحالف على ما تقدم فتأمل **قوله** تزيد على اربعة
اشهر اية زيادة كانت ولو في اعتقاده وان لم يمكن فيها
الرفع الى الحاكم على المعتمد عند العلامة الرلي كان حجر
واعتمد شيخنا كمال العلامة بن قاسم انه لا بد من كونه
بحسن فيها الرفع الى الحاكم قال العلامة الرلي كان حجر
وقايدته الا انه فقط وان فرغت فلا يشترط كونها نساء الرفع الى
الحاكم ومن الابدان المحلف يستبعد الحصول ثبوته او موثقه
او موت غيرها او نزل عيسى بن مريم صل الله عليه وعلى نبينا وسلم

او نحو ذلك **تليق** دخل في الزيادة المذكورة
ما لم يكررها كقولك والله لا اطورك خمسة اشهر فاذا مضت
نواله لا اطورك سنة بالنسبة اليها ايلا انك كل منها مائة
وخرج بها الاربعة وما دونها وان تكررك قوله والله لا اطورك
اربعة اشهر مرة او اكثر فليس ايلا لكن يا شدة اثر الابل
قال في المطلب وكأنه دون انتم الابل ويجوز ان يكون قوله
لان ذلك يمكن فيه رفع الرضوخ على الزوج بخلاف هذا
لغيره لو لم يكرر القسم فهو ايلا واحد كقولك والله لا اطورك
اربعة اشهر فاذا مضت فلا اطورك اربعة اشهر وهكذا
قوله او علق هو علق على صلق فهو زيادة على كلام المم وكذا
ما بعده فتأمل **قوله** فانت طالق ومثله ان وطنتك فوضعتك
طالق **قوله** ويرجل لها كذا في غالب نسخ الشئ واكثر
نسخ المم له وهي اولي **قوله** اي يميل نحو فيه اشارة الى ان
الجملة لا يسمي جلا فتأمل **قوله** ان سالت ذلك لاجابة
اليه والارلى استقامة لان ابتداء المدة لا يتوقف عليه ولا على
رفع القاضي كما يفيد كلام الش بعد فتأمل **قوله**
من الابل لاهن افي زمن يمكن جماعها منه حال الاناثتها
المدة من زمن امكان الجماع كالمدة الصغيرة والمعتبرة والجمعة
والظاهر منها ونحو ذلك **قوله** هي الجمعة اي اذا وقع
الجماع في الزوجة المطلقة رجعا لم تحسب المدة حتى يراجع
ولا يحسب من المدة زمره احد هما ولمدة مانع وطئ منها حسي

والمرتبطة

نحو

نحو مرد جنون ونشوزا وشرعي كتابس بغيره من صوم او صلاة او
الحرام وتشتانف المدة بعد زواله ولا تنبي على ما مضى قبله
نفسه تحسب منها مخوف من جبر ونفاس فتأمل **قوله**
ثم بعد انقضاء هذه المدة اي الخالية عن المانع او مضى بها بعد
زوال المانع **قوله** بخير المولي اي بطلبها اي كانت بالغلة
ولوامة وتنهل المراهنة حتى تبلغ ولا يطالب بسيد ولا ولي
وتطالب الكاملة متى ثقت لا تخاف على الشراعي ولا يفسد بغيرها
قوله بين الغيبة اي الوطي من فاذا رجع لم يجوعه الي الذي
امتنع منه **قوله** وانك غير لو قال مع التوكيد كان اولي الامن
لدفع توهم انه من المخير فيه وليس مرادا وانما التغيير بين الغيبة
والطلاق وما ذكره المم من التغيير هو ظاهر كلام غيره واعتدله
العلامة الديواني وانبا عنه واعتدله العلامة بن جرجان خطيب
انها تطالب بالغيبة او لافان امتنع طالبت بالطلاق لنفسه
ان قام به مانع طبعي كمرض طالبت بغيبة اللسان ان يقول
اذا قدرت فبنت او مانع شرعي كاحرام او صوم واجب طالبت
بالطلاق لحرمة الوطي عليه فان عصي بالوطي اخلت اليمن وفتت
مطالبة **قوله** ان كان حلفه بالله تعالى اي او تصفة
من صفاته ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الابل حيث قصد
التأصيد وان تعدد المجلس او اطلق واخذ المجلس والانتعرت
فلن كان الابل لغير الخلق بالله تعالى حصل ما قاله من وقوعه على
من طلاق او عتق او لزم بالتزمت من صوم او صلاة او غيرهما

قوله طلق عليه الحاكم اي نيابة عنه بسوالمها بشرط حضوره
عنده لبيثت امتناعه حتى لو شهد عدلان انه لم يمتنع
المدة لبيثت امتناعه وهو ممنوع او يطلق عليه الحاكم بل
لا بد من الامتناع بحضوره الا ان فقد حضوره بغيره او غيبته
او شرده او نحو ذلك فلا يشترط حضوره بل يطلق عليه في غيبته
قال الدارمي وكيفية تطليقه ان يقول
اوقعت على فلانة عن فلان طلاقا او حكت على فلان
في زوجته بطلاق او حوذه ولو بطلاقا معا او طلقوه
بعد طلاق القاضي وقع الطلاقات في مدة الاهمال او بعد
طلاقه او بعد وطئه لم يقع **قوله** فان طلق اي الحاكم
ثم لو اختلفا في الالا في مضي مدته
بان ادعته عليه فانكر هو صدق بيمينه لان الاصل عدمه
وان اعترف بالوطي بعد امددة سقط حقه وان انكر هو
فصل في بيان احكام الظهار بكسر
الظا المشالة والمغلب فيه معنى اليمين وهو من الكبار
وكان طلاقا في الجاهلية كالايلا فقبر الشريعة حكمه في حقها
بعد العود والنزوم الكفارة كما في الاصل فيه قول تعالى
والذين يظنون من نسائهم الاية وسبب نزولها
ان اوس بن الصامت رضي الله عنه لما طهر من زوجته
خولة بنت حكيم وقيل خولة بنت ثعلبة سالت النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله انظر

في امرى فاني لا اصبر عنه ساعة واحدة وفي رواية انها
قالت اني مع صبينة اتى ضمنتهم اليه صاعوا وان منهم
اي جاعوا فقال لها حرمت عليه وكسرت وكسرت طائفة
منها اشكت امرها الي الله تعالى فنزلت السورة وقد
مسيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه في زمن خلافة
فاستوقفته طويلا ووعظته فقالت له يا عمر كنت
تدعي غيري ثم قبل لك عم ثم قبل لك امير المؤمنين
فانق الله يا عمر فانه من اتقى بالموت خاف الموت
ومن اتقى بالحساب خاف العذاب وهو واقف
بسمع كلامها فقبل له يا امير المؤمنين اتفق هذه
العجوز فقال والله لو اوتعتني من اول النهار الى ليلتي
الا للصلاة اندرت من هذه العجوز قالوا لافال هذه التي
سمع الله قولها من فوق سبع سموات وفي رواية سبعة
ارفعه اسمع الله قولها ولا يسمع عمر رضي الله عنه واركاه
اربعة مظاهير ومظاهرها ومشيبه به وصيغته وقد جمعها
تصوير المم نظر الصورة الاصلية **قوله** ما هو ذاي مشق
قوله لم تكن حلا اي له **قوله** ان يقول اي باللفظ
والشارة الاخرى كالقول وكذا الكتابة **قوله** الرجل
اي الزوج الذي يقع طلاقه ولو قتيلا او كافرا او مجنونا
او مسوحا او خصيا او مسكرا فلا يقع المكره **قوله**
لزوجته اي ولو غائبة او امه او كافرة او مسكرا او مسوحا

اخر

اورتقا او قربنا او حايضا او نفسا او رجعية او مجنونة
او صغيرة او نحو ذلك **قوله** انت ابي او راسك او يدك
وكذا اكل عضو ظاهر ولو شق الا الغضلات كاللحم
ولا الاعضا الباطنة **قوله** علي ليس تبدا **قوله** يحل
اي او عيبتها او بدنها وان لم يكن لها بد او حلقها
وكل عضو من اعضائها الظاهرة لا الباطنة كما تقدم
فلاظهار فيها في المشبه والمثبه به على المعتمد ومثل
الام في ذلك كل محرم لم تكن محالة من نسب او
رضاع او مصاهرة وكل محرم لم يطر خروجه
فخرج اخت الزوجة وزوجة ابيه التي تحل لها بعد
ولادته واخته من الرضاع التي قبل رضاعه وزوجان
النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال لها انت علي ظهر
امراة ابي فان كان ابوه تزوجها قبل وجوده صار
منظاهرا منها او بعد لم يصير منظاهرا ولو قال
ها انت علي مثل ابي او كامي او كعبيها او كزحمي
فانه كناية ان قصد الظهار كان منظاهرا او افلا يصح تليف
لخوان ظاهرت من صديقتك فانت علي كظهر ابي فاذا
ظاهر من الصدة صار منظاهرا منها ويصح تليفه
بغير او غيره فلو قال لها انت علي كظهر ابي خمسة
انظروا كانت ظاهرا وايلا ويلزمه كفارتان ان كان تخلف
بابه تعالى او بصفة من صفاته والافكارة واحدة

قوله فاذا

قوله فاذا قال لها ذلك اي مدة واحدة او أكثر مع قصد
التاكيد لانه لا يصير عابدا معه على الاصح **قوله** ولم
يتبعه بالطلاق اي بان يسكت زمنا يسع لفظا انت طالق
قوله صار عابدا اي وان طلقها عقبه ولو قال اللهم
وامر محصل عقبه فريضة كان ابي وامر لم يشمل غير الطلاق
من موت احدها او فسخه او ردت فان راجع من طلقها
صار عابدا بالرجعة او عاد الى الاسلام لم يصير عابدا الا ان
امسكها عقبه زمنا يسع الفريضة لان الرجعة عود الى الحل
والاسلام عود الى الدين الحق وهذا كله في الظاهر غير
الموت لانه لا يحصل العود فيه الا بالولي فتأمل **قوله**
ولزمته اي وان فارقتها بعد بطلاق او غير ذلك وانتهى
قوله الكفارة اي بالعود والظهار معا كما في كفارة
اليمين وقيل بالظهار وحده والعود شرط وقيل بالعود وحده
وتتعدد بتعدد المظاهر منها ولا تسقط بعد ذلك
بفريضة ولا موت وهي على التراضي لان العود ليس حراما **قوله**
وهي مرتبة ومثلها كفارة القتل وكفارة الجماع في نهار
رمضان بخلاف كفارة اليمين فانها بخيرة ابتداء مرتبة
انتها **قوله** في بيان احكام الكفارة
وانتفاها من الكفر وهو المستلزام لانها تستلزم الذنب
بفقرانه ويقال للمحراث كافر لانه يستلزم الارض بالبذر
والحرث ومنه الكافر لانه يستلزم الحق بالباطل ولوقفة فصل

ساقط من غالب النسخ **قوله** والكفارة الا عدل عن الضمير
الذي هو الظاهر هنا ايضا واشارنا بعد ذلك احتصاص
الكفارة بما ذكرهنا ليدخل نحو اليمين فتأمل **قوله** عتق
لو قال اعتاق لكان أولى وانسب ليجزى شر من يعتق عليه
بقصد الكفارة لاصله وفرعه ولا يجزى عتق ام ولد عنها
ولا مكاتب كتابه صحيحة بخلاف المكاتب كتابه
فاسدة ولا يجزى مشتري بشرط الفتق لانه مستحق
بالشرط ويجزى المذبر والمفلق بان يجزى عتقه بنسبة
الكفارة او بعلفه بنسبة الكفارة بصفة أخرى وتوجد
قبل الاول ولا يجزى الفتق مع اخذ عوض عليه من العبد
او من اجنبي ولا يجزى عتق بعض رقبة الامن ببعضين
بانيهما حرا واحدا كما استظهر في الزكشي وغيره
قوله رقبة اي ولو مفعولة لا تدرى له على انتزاعها
وابنية لا تدرى له على ردها بشرط العلم بحياتها ولو بعد
الاعتاق وموهوبة من موهبة وكذا اجباية وصحة
قتلها في محاربة وان حصل الفتق في مرتين او اكثر
بنسبة الكفارة **قوله** مسلمة يجمل انه تفسير للموت
وهو اظهر ويؤيد ما انه وجد في بعض النسخ اي فمصة
ويجمل ان يكون نفثا ثانيا للرقبة ويكون توطية
لما بعده فتأمل **قوله** باسلام احدا بوجهها اي او ثوبا
للسابي او بالدار **قوله** سليمة اي ولو اصابة فيجزي

كاله

صغيرا

صغيرا او لبن يوم ومريض يبرج يبروه فان لم يبر اثنتين عدم
الاجز **قوله** بالعدل والكسب هو عطف تفسير فلا يجزى
فاندر رجل ولا فاقدر يد او خنصر وينصر منها او املتبتين
من كل منهما او املتبتين من غيرهما او املتة اتمام ولا عاجز
بصره ولا من يعنى لا يبرج يبروه فان يبر اثنتين الاجز **قوله**
اضرار اي اضرته عن الاجز افاقد انفعه اولاديه او اصاب
رجليه لان فقد ذلك لا يجزى بالعدل بخلاف ما قد اصاب به
واجز الاصل والاعور الذي لم يضر عور بصر عينه
السليمة ولا عرج الذي يمكنه تلبس المشي والاقترع
وهو الذي لا يات براسه **قوله** بان عجز عنها اي في
وقت ارادته التكفير **قوله** حسا اي بان لم يجد لها
اصلا **قوله** او شرعا اي بان لم يجد شيئا فاضلا عن كفايته
وكفاية ممونة نفقة وكسوة واتاها واحدا ما لا رما
لبقية العمر الغالب ولا يكلف شرقيق بزيادة على ما في المثل
بما لا يتغابن به ولا يكفى بيع عقار يستقله ولا راسا في التجارة
ولا مسكن نفيس الفة ولا رقيق كذلك ولا يكفى الاعتراض
فان تكلف وفعل شيئا من ذلك حصل به الاكمل **قوله**
وعتق الشجر ان بالهلال اي ان صام من اولها وان نقصا
فان صام في اثنا عشر اشهر الذي بعده بالهلال وان
نقص ونقص الاول من الثالث ثلاثين يوما **قوله** بنسبة
كفارة اي ولا يحتاج الى تعيينها من ظهار وغيره فان عين

واخطأ بان نوي الظهار وعليه كفارة القتل مثلا لم يجزه **قوله**
من الليل هو إشارة الى وجوب التبيين فتأمل **قوله**
ولا يشترط بنية تتابع اي اكتفا بالثنابع القفلي ويقتض
ذلك التتابع ويلزمه الاستيناف بفطر يوم ولو الاخير
بغير عذر او مرض لا يجنون وانما مستغرق وجب في نفاس
قوله في الأصح انه هو المقند **قوله** او لم ينقطع
تتابعها اي ولو كانت لا تختل عادة او خوف زيادة
مرض او لشدة شهوة الجماع **قوله** فاطعام الخ يتبع في هذا
لفظ الآية الشريفة والمراد به تملك الحب لهم سلبا لقول
جابر رضي الله عنه اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحبة السادسة اي ملكها ويدفعه لهم ولو باللفظ
او بوضعه بين ايديهم ولا يكفي ان يطعمهم بعد العشاء
قوله ستين مسكينا اي من يجوز دفع الزكاة لهم
فلا يكفي اقل منهم ولا اكثر الا ان كانت الافراد بعدد اكثر
قال بعضهم والحكمة في اطعام الستين
مسكينا ان الله تعالى خلق آدم من ستين لونا من
التراب فكان استين مسكينا يستوفي به جميع الالوان
قال شيخنا ولا يبعد ان تكون حكمة
كون الصوم ستين يوما كذلك **قوله** او فقير
هو عطف على مسكين ولو جعل المم منه كان أولى ثم
لانه متى افرد احدها دخل فيه الاضرم فلام الفقهائهما
اذا

١٢٤
اذا اجتمعا افتراقا واذا افتراقا اجتماعا **قوله** مد فلا يكفي اقل منه
ولو جهدهم ودفع لهم جملة الامداد مئة واحدة على الاثر
كفي ولو افتشبهوا به ذلك مع التناوت **قوله** من حبس الحب
ظاهر اختصاصه بالحبس فلا يكفي الدين وغيره من غير
الحبوس وفي كلام العلامة الخطيب اجزا الاقسط والدين كافي
الفطرة وهو المعند لان كالا منها يجري في الفطرة ومقتضى
هذه القلة اجزا كل ما يجري فيها وهو كذلك كما صرح به
العلامة بن قاسم **قوله** استقرت الكفارة في ذمته
اي برتبة **قوله** ولو قدر على بعضها اي من غير الصنف
لانه لا يشترط ومن مثله الصوم كما قال العلامة بن قاسم
قوله اخرج به ويمنع باقيتها من جنسه في ذمته ولا يجوز
له تبعض الكفارة ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقية
حتى يتمها فعد ان عجز عن الخصال الثلاثة جاز له الوطي
وان لم يشق عليه تركه هلافا للعلامة الخطيب وتوقف
منه شيخنا الشيرازي وقال القياس المنع منه حتى
يكفر وان عجز **قوله** في بيان احكام القنن
واللعان وقدم المم القنن على اللعان لسبقه عليه وهو لغة
الحج وشرعا الذي بالزنا او ما في معناه في بعض التفسير كسايي
واللعان لغة وشرعا ما ذكره المم والاصل فيه قوله تعالى
والذين يرمون الزانية وسبب نزولها ان هلال بن امية
قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريكين مما يقال

له النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حدة في ظهره فقال
يا رسول الله اجد احدا مع امرائه رجالا وبينهم طلق
يلتمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكرر عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا
اني لصادق ولينزل الله ما يبيري ظهري وروى
ان عمر بن العجلاني قال يا رسول الله ارايت اذا وجد
احدا مع امرائه رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلته
فكيف يفعل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرانا فاذهب فان بها
قتلنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا
جعلهم سببا لتروا الآية ومن قال بالاول حمل هذا
على ان المراد احدهم واقعتك تبين بما انزل في هلال
وهو عين موكدة بلفظ الشهادة ولم يقع بالمدينة
الشرعية لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي المصطفى
صلى الله عليه وسلم الا في ايام عمر بن عبد العزيز رضي
الله عنه **قوله** وهو اللعان ولم يدر القدر لانه
سباني في فصل مستقل **قوله** مصدر اجمعه صدر لا عن
بلا عن لعانا ما هو ذاك مشتق **قوله** من اللعان سمي بذلك
لانتماله على لفظ اللعان وعلى الفرض لانه اخذ منه
ومن جانب الزوج ولتقدمه في الآية الشريفة على الفرض
قوله اي البعد لان كلامي المتلانيات يبعد عن الآخر والبعد

١٢٥
عن رحمة الله تعالى **قوله** لم يضر ليس قيد ابله الملاحة
وان كانت هناك بينة **قوله** والحكي العارضة اي التي في الولد
قوله الرجل اي المكلف المختار الملتزم لاحكام العالم
بالتحريم **قوله** زوجته اي المكلفة كذلك المختارة
الملتزمة لاحكام العامة بالتحريم والقذف واجب على الغير
كالرد بالعيب ان علم الزوج زناها وهناك ولد بنفيه وجابر
ان علمه ولا ولد والاولى له الستر عليها ويطعن ان حرمتها
وحرام ان لم يعلم زناها وان لم يكن هناك ولد وعلم الزنا
برويتها او بشرع ذلك مع قرينة كرويتها
خلقية من عنده او عكسه او روية ما تحت شعار
في محل رتبة ولا يكفي الشيوع وحده ولا الرتبة وحدها
وعلم كون الولد ليس منه بمضي اربع سنين بين
وطيه وحديث الولد والابان لم يخن كذلك او شك
منه حرم القذف واللعان والنفي **قوله** وسباني اي
في فصل القذف في كلام المصنف **قوله** باسراي ضم اي طلبه
قوله كالمحرم لعمري لا يجوز التحريم في نفي ولد
صغير ولا كبير لم يرض به **قوله** فيقول اي الملاحة
وجوب **قوله** عند الحاكم اي وجوبها ابط بعد تلقيبه
وجوبا والافلا يفتد به ومثله السيد بين لعمته وعبد
اذا زوجهما منه لان له ان يتولى لعان رقيقته **قوله**
في اجماع الحرة الاربعة من التولية بالامانة الفاضلة

فهي مندوبة وشمل الجامع والمنبر المسجد الحرام ومسجد المدينة
وغيرهما فقول الأول في المسجد الحرام أن يكون بين الركن
الذي يلي الحجر الأسود ومقام سيدنا إبراهيم عليه الصلاة
والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام المسمى بالحطيم
ولم يكن بالخارج أنه أفضل منه لكونه من البيت صوقا
له عن ذلك وإن حلف فيه عمر رضي الله عنه وفي بيت
المقدس أن يكون عند الصخرة وبين الثقلية بالآزمنة
الفاصلة نحو بعد العصر خصوصا عصر يوم الجمعة لأن
البيات النافذة بعد العصر أغلظ عقوبة كبر الصالحين
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثلاث لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزرهم
ولهم عذاب أليم وعد منهم رجل لا يلق بيئا كاذبة
بعد العصر فيقطع بها قال امرئ مسلم وبعث بر
التقليد في الكافر ولو مر بيئا أن ترفعوا اليأس المكان
كالبيعة بكسر الباء والكنيسة والنزوات مما يقعون
ودخول الحامس أما كنهم غير مصيبة لأنه لحاجة
ومثله غير لكن ياذن مكلف بالحق عاقل منهم
وحل ذلك أن يخلت عن صور والأصم وطلقات كان لهم
يقطعون شيئا كالدهري يفتح الدال من ينسب
الأفعال المذكورة ويضمها من يطعن في السن وصنم
في الثاني المرفق بينهما ومثله الزنديق اعتبر مجلسا

وصورة

وصورة أن يدخلوا دارا بان كان أو حدة وينزاعوا اليها
قوله وليس مني هو تاجيد ولا يصح في الاقتصار عليه
كما قال العلامة الخطيب وغيره ولو علم أن الولد ليس
سنة لم يجز إلى نفسه كزوجه ممسوح أو صغير **قوله**
هذه الكلمات أي الذي فيها ذكر الولد فلو غفله في رفع
إعادة اللعان من أصله لأنها أقيمت مقام أربعة شهود لذلك
سميت شهادات تتامل **قوله** بعد أن يفضله الحاكم
ربما ترخصا بضع بدله لعله ينزجر **قوله** في الآخر
وينظر عليه قوله تعالى أن الذين يشتركون بعهد الله
وإيمانهم ثمنا قليلا الآية وبذلك كره قوله صلى الله عليه وسلم
للمنكرين حسابا على الله أحدهما كاذب ففصل منكما
من الخائب أو خذ لك **قوله** فيما ربيت الحرة
الجملة لا بد من ذكرها فكان حق المم أن يذكرها ويشترط
مولات الكلمات الخمس ثم انتمل كون الولد من وطئ الشبهة
فيقول فيما ربيتها به من أصابة غير لها وإن هذا الولد
من تلك الأصابة وليس مني ولا تحتاج المرأة في هذا إلى لقان
قوله روي حتى أجم كان رآه فان ادعاه عليها فأتحت
فيقول فيما ربيتها به من أصابة غير لها وإن هذا الولد
من تلك الأصابة وليس مني ولا تحتاج المرأة في هذا إلى لقان
بلعانه أي يترتب على وجوده وثامه ولو بلا حكم قاض وكونه
وإن كان كاذبا فيه وإن لم يلاعن هي **قوله** خمسة أحكام
أي متعلقة بأهنا فلا ينافي وجود أحكام أخرى بعضها محايث

وبعضها من محالها **قوله** عنه اي عن الزوج الثابت عليه
بقدرها ودف الزاني بها ان ذكره في تلك اللغات والافلا
يستقط عنه لكن له اعادة اللغات وذكره فيه فان لم يفعل
حد لا حمله او لم يبال عن وجب عليه حدان ولا يستقط الحد
عنه لاحدها بغير الاخر **قوله** ويستقط التعزير لو قال
ويستقط العقوبة كشكل التعزير الذي ذكره فتأمل
قوله ان لم تلعن لو استقطه كان اولى لان لعانها
لدفعه عنها لا قيد لوجوبه فتأمل **قوله** ان لم تلعن
وعبر عنه اي عن زوال الغرائش **قوله** بالفرقة الموبدة
اي هي البينة وهي فرقة فسخ مثل الرضاع لا طلاق ويترتب
عليها عدم الارث بينهما وعدم نفقتها لو كانت حاملا
لنفي الولد عنه وجواز تزوجه اختها او ارم نسوة
سواها وعدم اجتماعها حتى في الاضوة كما قاله شيخ
شيخنا كالشهاب الرطبي **قوله** نفي الولد اي ان احتج
اليه على الفور كالرد بالعب كما مر بيان باقي الحاكم
ويقول له ان هذا الولد ليس مني واما اللعان بعد ذلك
فقال التراضي فان قصرت لم يقطع نفقه بعد ذلك ولو ادعي
جمل النفي او الفورية وقرب اسلامه او شأ بمبدأ عين
العلم او كانت عايبا صدق بيمينه ولا يصح نفي احد ترمي
دون الاضلال الشب يخطا له ولو نفي لولد فاحاطت
بما يتضمن الاقرار بحقه والاكتوله جزاء الله خير **قوله**
واشترها

واشترها اي مثلا والمراد بملكها بشر او حبة او غيرها الجمل له
وطورها **قوله** يستقط حصانها بالصاد المهملة اي كونه
محسنة **قوله** في حق الزوج اما في حق غيره فلا يستقط ولو
قدفها اجنبي ولو بملك الزينة لأمه المحر لا عنت ام
لم تلعن لان اللعان مختص بالزوج فيقتصر اثره عليه
قوله فتقول اي على نظير ما مر في حق لعانه من الشروط
والمندوبات ومنها التفليط بالمكان والزمان ونقص
تلعن الحائض بباب المسجد وخرج القاضى اليها بعد فراغ لعان
الزوج **قوله** غضب الله انما خص الغضب بها لانه
اشد من المعن اذ هو الطرد والبعاد مع الانتقام وجزمته
الزنا اشد من جرمة القذف **قوله** ولو بدل في كلمات
اللعان الخ ومنه ابدال لفظ الله بلفظ الرحمن مثلا
خاتمة الفقرة في الحد والتعزير
بحالة القذف وان حصل تغير بعده بنحو اسلام او عتق او نحو
ذلك ولو اسلم ذي بعد نفي ولد لم يتبعه في الاسلام فان
استلحقته ولو بعد موته وقسمت تركته بين الكفار الحقة
في نسبه واسلامه ويرثه ويستحق القسوة واذا الاعن
لنفي من ثبات ان لا حمل له او لعن زوج ولو ولد فيان فساد
نكاحه بان نسبه لعانه فلا يثبت له شيء من احكامه كقاييد
الحكمة ويستقط الحد عنه ونحو ذلك **فصل**
في بيان احكام العنة وانواع العنة وهي بكسر العين المهملة

وشرعت لصيانة الاسباب عن الاختلاط والاصل فيها الاخبار
والايات الالهية **قوله** وهي اي العدة **قوله** من اعتد
او ما حوذة من العدة لا شتما لها عليه غالبا **قوله** تزهر
المراة اي الزوجة حرة كانت او امه والقالب فيها التعبد
بدليل عدم الاكتفاء بقر واحد مع حصول البراءة **قوله**
يعرف فيها براءة رحمها او لتعبد او لتفهمها على زوجها
قوله والعدة اي من حيث هي لا يفيد كونهما
متوفي عنها ولا مفارقة فلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه
والي غيره **قوله** متوفي عنها هو بفتح المنة الفوقية
والقار والفا المشددة على صيغة اسم المفعول في المواضع
الثلاثة ونائب الفاعل الجار والمجرور ويجوز غير ذلك **قوله**
حرة اما ذكره التمر اعاد لصنيع كلام المم فتأمل **قوله**
بوضع الحمل اي تمام انفصاله **قوله** كله اي ولو ميتا ولا
اثر لا انفصال بعينه كما تقدم من صلا كان او منفصلا
في سائر الاحكام غالبا **قوله** حتى تاتي قومي اي بان
لا يتخلل بينهما ستة اشهر بان ولد امها او تحلل بين وضعها
دون ستة اشهر لان الله تعالى لم يجر العادة بان يجمع
في الرحم ولد من رجل وولد من ماء اخر لان الرحم لا يشتمل
على المني استدفقه فلا يتاتي بقوله من اخر فالقولان من
ما زحل واحد خلافا لبعض الائمة واذا بين حتى الولدين ستة
اشهر ما كثرها طلات **قوله** كمن يلعان اي لانه لا يبا في امكان
كونه

كونه منه ولقد الاستحقاق فقه والكاوهنا تشبيهة فمثال
المنى يلعان المنى يلعان المنى بالحق في الامه كومنثل المسوح
بخلاف المحبوب والحصى والسلوك لان اوله ينسب اليهم
ولا يحكم بزناها لا ختم ان يكون وطبه شبهة **قوله**
وان كانت حايلا اي غير حامل او حاملا بما لا ينسب للزوج
او رجعية او غير مردخولها او نحو ذلك **قوله** فعدتها
اي ان كانت حرة وان لم توطا او كانت زوجة لصغير **قوله** بلياليها
قال العلامة بن قاسم لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا
من غير زنا لان عدة الحمل مقدمة فقدمت او تاخرت فان كانت
حاملا من زنا انقضت عدتها بمضي الشهر مع وجوده لان
لا حرة له وهذا الوجه حاكم لان صاحبه زكاهه قطعا وجاز له
الوطي قبل الوضع على الاصح ولم يثبت في العدة ومثلت من الزنا
لم تنقطع العدة ولو جهل حال الحمل حمل على انه من الزنا
كما نقله الشيخان عن الرويان وفيه اثنى فقال وجزم
به صاحب الانوار وقال الامام بجمل على انه بن وطى شبهة
خسبا للظن وفيه جزم صاحب التتخير قال شيخ مشايخنا
وقد يجمع بينهما حمل الاول على انه كالزنا فانه لا ينفق به العدة
كما تقدم والثاني على انه من شبهة خنبا عن حمل الائمة
بقريضة اخر كلام قايله فتأمل **قوله** ونقته بالاشهر
بالاهلة فان حصب عليها كحبر سنة مثلا اعتدت
بهاية وثلاثين يوما ولوان عن مطلقة رجعية انتقلت

١٨
في
الاشهر
بهاية
ثلاثين
يوما

الى عدة الوفاة بخلاف البايين **قوله** وغير المتوفى عنها
 اي المفترقة عن فرقة طلاق او فسخ بعيب او رضاع او
 لعان او غيرها **قوله** المنسوب لصاحب العدة
 اي زوجها كان او غيره وان كان مسلولا او الحمل منفا
 بلعان او لها بشرطه السابق **قوله** وان كانت حائلا اي
 او حاملا ولا يمكن كونه منه **قوله** صواب الحيض
 اي ممن يحيض **قوله** ثلاثة قرو وبضمتين جمع قرو
 بالضم والفتح لشهر وهو يطلق على الحيض والطهر حقيقة
قال شيخنا ولما كان المراد به هنا الاطهار
 قيد المم بها وقيل القرو الاطهار ولا قر للحيض لحديث
 تنرك المرأة الصلاة ايام اقرايها ولا يجب قروى لم
 تحض قرو لان القرو هو المحتوم من حيضتين او حيض
 ونفاس او نفاسين كان قلدا من زوج ثم من زنا او عكسه
قوله نفيه اي وان نلت وخرج بها لوقار الطلاق
 اخر جز من طهرها بتعليق او غير فحى كما لطف في الحيض
قوله في حيضة ثالثة اي وان طال طهرها او انقطع
 دميها لعله اولا لتتوقف حصول الاقرا الثلاثة على ذلك
 وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به
 انقضاء عدتها فان بلغت سن الياس اعتدت بالاشهر
 واقصى سن الياس اثنان وستون سنة على الاصح وقيل
 ستون وقيل خمسون **قوله** او طلقك وكذا الوقالها
 انت

انت طالق مع اخر طهرك **قوله** ولا يحسب قروا لذكره
 هذه المشاكلة بقيقة الطهر السابقة ولا فهو من سبق القام
 لما مر من ان المراد بالا قرا الاطهار فتأمل **قوله** لم تحض
 اصلا اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها
 ولم تبلغ سن الياس هو قيد لدفع التكرار فيما بعده فتأمل
قوله او كانت متحيرة الخ خرج بها المستحاضة فزود
 الي اقرايها المعشيرة في حقها **قوله** ان طلقك والباقي
 من الشهر اكثر من ستة عشر يوما حسب قرو واحد
 ويحتاج الي شهرين **قوله** او ايسه اي بلغت سن الياس
 السابق سوا سبق لها حيض او لا **قوله** فان حاضت المفترقة
 اي المذكورة وهي الصغيرة والكبيرة والمنحرفة ولايسة
قوله في الاشهر اي الثلاثة المذكورة **قوله**
 وجب عليها العدة اي ان فقروا الي الاقرا الثلاثة
 ولا يحسب هذا الطهر قروا لان سبق لها حيض او نفاس
 كما تقدم ولو انقطع الدم قبل تمام الاقرا استأنفت عدة
 بالاشهر **قوله** او بعد انقضاء الشهر هذا هو الصواب
 وما وقع في بعض النسخ من انقضاء الاقرا ليس في محله
 فتأمل **قوله** لم تجب الاقرا الخ هذا في غير لايسة اما
 هي فان نكحت زوجها اخر فكذا لا انقضاء عدتها
 طاهرا مع تعلق حق الزوج به ولو ان لم تنكح بعد الاشهر
 زوجها اخر حاضت فانها تعتد بالا قرا لتبين انها ليست ابسة

قوله والمطلقة اي او المفسوخة **قوله** قبل الدخول بها
اي قبل وطئها واستند قال المصنف كالوطئ ولو في الدبر منه انفسم
لو كان عليها بقية عدة سابقة لم يصح زكاتها حتى تتم بها
كما لو طلقها باينا بغير خلع ثم عتد عليها قبل تمام عدته
ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الاولى لتمام
القران الباقيين والاشهر كما لا تفرأتم امل ذلك وانهم
فانه قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل افكره بعضهم والله
الموفق **قوله** وعدة الامة اي من نبيها رزق وان قل ولو
مكانة ومستولدة كما سيأتي **قوله** كعدة الحرة نسوا
كان الحمل كاملا او مضغة بشرط ان تقول القابل ان
بها صورة جنينة او انها اصل الدمي ولو بقيت لتصور
والان لا تنتفي بها العدة كما املقطة ولو مات الحمل في بطنها
لم تنتقض عدتها الا بالقاء به على الداج **قوله** بتوايناي
ما لم تمت في عدة رجعية ولا كانت عدة حرة لان الرجعية
كالزوجة وما لم تكن مخيرة والافان وجبت العدة
عليها في اول شهر اعتدت بشهرين او في ثمانية فان كان
الباقي من اكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر
فقط او كان اقل اعتد بعده بشهرين على تلك البقية
واما لو كانت حرة فطلعت ثم التحقت بدار الحرب واستقرت
وصارت امة فوجهان في التثنية احدهما وصلا وجهها
تعمل عدة حرة وثانيها وبه قال بن الحدا وترجع الي عدة الامة
قال

١٣٠
قال العلامة بن قاسم والقوي كونه حرة او امة
بطن الولي ان انتفى ذلك نفوذا والافان الواقعة على
الوجه فلو وطئ امة غيره بطن انفاز وجهه الحرة اعتدت
بثلاثة اقل او حرة بطلها امة او وجهه لامة فكذلك
كما جزم به في شرح الروض في الاولى ومثلها الثانية
ومثل الشبهين الاشبه خلاف ذراي من حيث
القياس ولو وطئ امة غيره بطنها امة اعتدت بقر واحد
قوله على النصف هو المقتد لانها على النصف من الحرة وانما
حكمت القدر الثاني فيما مر لتعذر معرفة نصفه الا بتمامه
قوله وفي قولنا **قال** شيخنا صرح كلامنا بخلاف
في غير المعتدة عن الوفاة فراجع **قوله** وكلام القراني
مرسوخ وهو الامام الجليل حجة الاسلام زين الدين ابو حامد
محمد بن محمد بن محمد بن احمد الطوسي الغزالي ولد بقم سنة
خمسين واربعمائة وتوفي بها صبيحة يوم الاثنين
دعبر عشر شهر جمادى الآخرة سنة خمس وخمسين وكان
عمره حسا وخمسين سنة رحمه الله تعالى **قوله** واما المم
فحمله اولي ان اتم قال ان الامة اذا اعتدت بشهرين
كان اولي في حقها من شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه المم
لم يقل به احد من اصحابنا لان الخلاف في وجوب قدر العدة
عليها وهو ثلاثة اقل او شهر ونصف شهر او ثلاثة اشهر

وهو مرد ودلان مراعاة الخلاف مستفاد على انها اولي واقتصر
المص على اولوية مراعاة القول الثاني لا ينافي اولوية مراعاة
القول الثالث كما اشار اليه القم **قوله** كان اولي اي
لانها تقدم بغيره في الياس تقدم بشهرين بدلا عنها **قوله**
وهو الا هو ط اي من حيث الاحتياط **قوله** وعليه جميع من
الاصحاب اي اصحاب الشافعي رضي الله عنه **فروع**
لو ادعت المعتدة النكاح من غير ان ينفذها
في حياته لم يسقط عنها العدة وان لم تنزل لكن قبله
النفال بالرجعية فاحذر منه الادري سقط عدة البائن
ولو ادعت ان الطلاق رجعي لثرت وقد جعل الله رجعي او
بائن صدقت كما بحثه الادري لان الاصل بقاء
احكام الزوجية وعدم الابانة **تتم**
لو عاش الزوج ورجعت المطلقة او عاشت السبيد امه المطلقة
من زوجها انقضت عدتها فيها في الطلاق البائن مطلقا
ويكفي اني الرجعي فلا يبرأ جهتها بعد ما لك بلحوقها طلاقه
لو طلقها وتجب لها السكنى ولا يجد بوطيها كما رجح البلقيني
ولا تستقل العدة الوفاة اخامات عنها ولا تكثر بينهما
ولا يزوج اربعا غيرها وليس لغيره ان يعقد عليها ولا يجمع
بينها وبين اخنتها ولا يصح منها خلع وليس لئامرة
بجمع طلاقها ولا يصح خلعها الا هذه **فصل**

في بيان احكام المعتدة وانواعها وما يجب لها وعليها كالا حداد
مثلا سواء كانت كلت بائنا او رجعية وفي بعض النسخ تقدم فصل
الاستبراء على هذا وما هنا نسب وفي بعض النسخ عدم ذلك
فصل ايضه ويشهد له قول القم فيما تقدم **فصل**
في احكام العدة وانواع المعتدة **قوله** الرجعية اي الموطورة
حامل وخرجها المفسوخة والموطورة بشبهة ولو ينفذها فاسد
قوله ان لا ينفذها اي وان لم يكن ملكا للزوج فيجب على
الحاكم اكثر اوجه لها من مال الزوج ان كان موصرا او لا فتراض
عليه بنفسه او يذوقه لها في ذلك فان اكثرته من مال نفسه
رجعت عليه ان كان باذن الحاكم او يشهد بالافساد
ويجزي ذلك في كل لازم مما ياتي **قوله** والنفقة اي بقدر
حاله لانها كالزوجة **قوله** بنية الموت اي من كسوة
راحم واحد ام وموتة خا دمها وغير ذلك كما ذكر ولد له في
سقوط ذلك بشئونها قبل الطلاق وبعد كما ذكره الشافعي
قوله الا الا التخييف **فصل** ان تاذت بتفريقه وجب
ما يزيله كمشط وغره **قوله** ويجب للبائن اي خلع
او ثلاث او تسع في غير نشور فلا سكنى لمن امانها ناشرا
او نشرت في العدة الا ان علقت الي الطاعة كما في الرواية
واماها **فصل** ان عادت في اثنا يوم عادت السكنى
دون النفقة وخرج بالبائن معتدة الوفاة فلا نفقة لها
وان كانت حاملا فخير ليس للمعامل المتوفى عنها زوجها نفقة

اوردجبة لانها تنقل الى عدة الوفاة نعم ان وجبت النفقة
 للباين الحامل قبل الوفاة استمرت لانه دام **قوله** دون
 النفقة اي ودون بقية المون قال **شعبا** ولعل
 نفقته بالنفقة لاجل الاستتباب به بقوله الا ان تكون
 حاملا وبثنت حملها بنفقاتهم عليه او بشهادة اربع نسوة
 او به عوامها مع يمينها فيجب لها النفقة ايضا الا ان كانت
 ناشرة ولو في عدة بناء على الاظهر ان النفقة لها سبب الحمل
قوله على الصحيح وهل هو لها او للحمل فان قلنا انها لها
 لا يستقطب بمضي الزمن والمعتمد انه لها بسبب الحمل كما تقدم
قوله ويجب على المتوفى عنها اي العدة عن وفاة ولو امانة
 او كفارة او جنة او صغيرة بمنع ولها قال **الاذرعي**
 ومحلها في الكفارة اذا وضوا بحكمنا والافلا شتر من لهم ومثل
 الكفارة العاهدة والمؤمنة **قوله** الاحداد بالاحاد
 المهمة ودالين مهملتين اي من احد ويقال له الاحداد
 بكسر الحاء من حد ويروى بالجيم من حدود الشئ قطعت
 فكانها انقطعت عن الطيب والذينة والاستحداد بالحاء
 اي استغفال من احد يد والمراد به استعمال الموسيقى في حلق
 الشعر من مكان مخصوص وهو القاعة من احد **قوله** وهو ان
 اي مطلقا وشرا المنع ما ذكره المم لان الحدة تنع نفسها من
 الطيب والذينة كما تقدم **قوله** من الزينة اي التزين

في البدن بترك لبس الحلي بفار من ذهب وفضة او لؤلؤ ووات
 كان صغيرا كاتم مثلا ومنه الودع وخوه للاعراب والاسلام
 وغيرها وخروج بالبدن غيره كتحليل فرش وهو ما يرقد او يقعد
 عليه من نطع ومرتبة ورسادة وغيرها وتحليل ثامن وهو متناع
 البيت فلا احد ادفيه نعم القطا كاللبس على الدراج ليلادها
قوله بترك لبس مصوغ اي ليلاد وفار من صبر او غيره
 ما يقصد للذينة **قوله** وابر بسم هو بالمعنى الشامل
 للترك في كل ما لم يصنع كما مر **قوله** لا يقصد للزينة اي
 كالاسود والافضر والاروق الا ان كانت من ثوب بيزنوني
 به كالأعراب مثلا فيحرم نعم ان كان ثوبا من ثوب فاصلى الثوب
 حرم لانه يتزين به **قوله** من الطيب اي الذي يحرم
 استعماله على المحرم ليلاد وفار ويلزم ما ان الله عند الشروع في العدة
 ومع ذلك لا يلزم من العدة خلاف المحرم **قوله** اي من استعماله
 انما قد رقت الاستعمال لان الطيب عين ولا يصح نسبة الحكم اليه
 ولو فسر بالتطيب لكان اولي واخصر **قوله** كالاكحال بلا شد
 ومثله الاصفر كالصبر بفتح الصاد وكسر هاء مع اسكان الباء
 وفتح الصاد وكسر الباء **قوله** الحاجة كومة جلاو الايض
 كالنوتيا سوا السوداء وغيرها **قوله** لم يرمد اسدا
 بانا ظري يعقوب اعيد كما بما استعار به اذ كسسه الخمر
 يعبر بوسوا دجا البشربه بحق يعقوب اذهب ايها الرمد

قاله بغير الفصلا ويجرم عليها البلاء وكفار ادهن شعرا اسما
ولجبتها ان كانت وبقية شعور وجهها لا بقية بدنها
وجرم عليها اية طلا وجهها بخواسيد اج بالذال المحمة
وهو ما يتخذ من الرصاص بطلي به الوجه وكذا الخمر
وضباب ما ظهر من بدنها كالوجه واليد والرجلين
بالحناء وغيرها ونظير اصابعها وتصفيق شعوطها
وتجويد شعور مدغيا وتزيين حاجبها وحشوه بالاكل
وازالة شعور ما حول حاجبها واعلى جبهتها ويجوز لها
التنظيف بفسل راس ودين وامشاط واستعمال الخوسر
وازالة شعر الحية او شارب او عانة او ابط وفلم ظفر ودخول
حمام ليس فيه خروج جرم ولا يجوز للزوج لاحدا مطلقا **قوله**
وللمراة اي لا للرجل **قوله** من قريب لها اي اوسيد **قوله**
او احبني اي حيث لا رية فيما يظهر بان كان عالما او صالحا
او خولا **قوله** ان قصدت ذلك اي الاحداد **قوله**
والمستوتة بوحدة بعد الميم وثابت فوقيتين بينهما
واو اي البابين من البت وهو القطع لانقطاع نكاحها
بطلاق او نسخ او كانت في عدة ثبته او نكاح فاسد وضابطها
كل عتدة لا يجب نفقتها وفي الجمعية خلافا ومثلها
البابن الحامل والمستبرة **قوله** من مسكن فوافقها
لو قال منه لكان اوي واخصر فتأمل **قوله** وان رضى زوجها
اي ارضيا عالان الحق له تعالى **قوله** الحاجة فاما الخوف

الخوف لها لغيرها كعبادة مريض وزيا دقة فتحرم ولو لايتها واسما
وعبادته ولو لم يصحها ونجاسة وكذا اية بارة قبور الاولياء والصالحين
وقبر زوجها الميت ومن الحاجة اية الخروج حج او عمرة او حرم
به قبل الفراق او الموت ولو يغير اذنه ولم تحق الفوان اما
احرامها بعد الموت او الفراق فليس لها الخروج له وان تحققت
الفوة وتخلل كالمحصر ويلزمها القضاء ومع الفوات
قوله ونحو ذلك الواو معنى او **قوله** الي دار جارتها ونحوها
المراد بالجار هنا الملاصق وملاصق الملاصق **قوله**
ونحوها الواو معنى او كما تقدم **قوله** اذا خافت الخوض
الضرورة اية فهو معلوم من كلام المم بالطريق الاولى فتأمل
قوله على نفسها اي او عضوها ثلغا او منقعة او فاشقة
وكذا الخوف على ما لها فتأمل **قوله** او ولد لها اي هدمها
او عرقا او ثلغا او غير ذلك **قوله** ونحو ذلك الواو معنى او كما تقدم
فصل في بيان احكام الاستبراء الذي هو
في الرقيقة غير الزوجية كالعدة في الحرة وهو لغة وشريعا
ما ذكره المم والاصل فيه الامايات الكثيرة منها
قوله صلى الله عليه وسلم في سبيل او طاس يضم اليه فافهم
من نكحها اسم واد من هوان عند حنين الا لا نوطا مامل
حتى تضع ولا يذ ان يفر حتى تحيض حبضة وما روي اليه من
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال وقع في سبي جارية
حسان من سائر جمل ولا تقطرت اليها فاذا عنتها لانه ابو يوق ففقه

١٣٣

فلم اتكلم ان قبلتها والناس ينظرون الي وطلوا بفتح الجيم والمدة
 فزينة من نواحي فارس فمحو يوم المبرم سنة سبع عشرة
 من الهجرة وبلغت غنائمها ثمانية عشر الف الف والنسبة
 اليها جلوي على غير قياس **قوله** طلب البراة اي الدال عليه
 بالسبب بحسب الأصل **قوله** تزويج المرأة لوقال الامة
 لكان اولي وانسب فتأمل **قوله** او زواله اي فيما اذا اقتد
 بوطرته فيجب عليه الاستبراء ويستحب لما ذكره الامة
 الموطوعة استبراءها قبل بيعها ليكون على بصيرة
قوله زوال الفرائض اي عن الامة **قوله** ملك الامة
 اي ولو فقهه **قوله** بشر الاخير فيه لوقال بشر بعد لزومه
 لكان اولي وانسب سوا وحدا لقبض ام لا مالا بعندها
 قبل الزوم **قوله** سبب كراهته لو اشترى زوجته تدب
 له استبراءها ولا يجب ولو اشترى مرتدة او مجوسية
 لم يفتد باستبراءها قبل سلامتها **قوله** او بارت
 اي وان لم يوجد قبضها **قوله** او وصية اي بعد قبولها
 وان لم يقبضها **قوله** او هبة اي بعد قبضها **قوله**
 او غدا كرهه او اقاله او خالف او سبي او خول
تتبع عود حل الوطى بعد
 زواله كاستحداث الملك كتهجير مكاتبه ككتابة
 صحيفة لافاسدة وكاسلام سيد ارتدا وامة انكث
 وكذا امر زوجته طلق قبل الدخول وكذا بعد لكن
 استبراء

استبراء بعد انقضاء عقد النكاح وخرج من الرجل الى منته
 منه وهو صوم او حبس او امرار او اعتكاف فلا استبراء منها
قوله ولم تكن زوجته الخ سبب في كلام الشافعي وهو
 بها الضمير كما في بعض النسخ استثناء من وجوب الاستبراء
 فانه مندوب كما تقدم وان كان بالناس كما في بعضها ايم
 فلا استبراء مادامت مزرعة واقطعت وجب الاستبراء بعد
 عدة الطلاق كما سيذكره المم فتأمل **قوله** عند ارادة
 وطئها لرجع النكاح الوطى داخل في الاستبراء لكان اولي وامن
 لدفع ايهام بوقوع الاستبراء على ارادة الاستبراء وايضا
 حرمة الاستبراء دون الوطى وايضا ان الوطى لا يسمى استبراء
 وغير ذلك فتأمل **قوله** الاستبراء بها اي في جميع بدنها
 ولو النظر بشهوة **قوله** لا يجرم في المسية الا الوطى فقط صيانة
 لهاية ومثلها المشتراة في حري **قوله** حتى يستبرأ بها اي
 لا فتال حلها او يقبض **قوله** بحبضة اي كاملة بعد
 ملكها فلا يكفي بقية حبضة وحده للسبب فيها لان
 الطهر لا يقيد البراة ولو انقطع حبضها صبرت لسواها
 وتصديق المملوكة بلا يمن في قولها حضرت لانه لا يعلم
 الاسها غالبا والسبب وطؤها بعد طهرها **قوله** من ذوات
 الشهوات كالبسة وصغيرة ومثيرة **قوله** فقد نقض
قال شيخنا اهل هذا شهر من المم لانه السلام
 في الاستبراء كذا بعده انتهى **قوله** لعل مراد الشافعي بقوله

فقد نقض اي استبرأوها ويكون ذلك مجازا لان الاستبراء
 يقال له عدة بجامع براءة الرحم بكل منهما فتأمل **قوله** بالوضع
 اي ولو من زنا ومحل ذلك ما لم يفتنى فان حافظت فتكفي
 حيضة واحدة ولا عرق بلحبل وكذا الوضوء في شهر وكانت
 من ذوات الاشهر قبل وضع الحمل فيبقى الشهر الواحد
 ومحل الاكتفاء بوضع الحمل هي الزناات وحده قبل الفقد
 او الشهر فتأمل **قوله** واذا اشترى زوجته لم تقدم
 حصةها فراجع **قوله** سئل استبرأوها اي لبني
 الولد الحاصل بالملء عن الحاصل بالزكاح **قوله** في
 اي حين انقضاء عدتها اي بعده لتقدم حق الزوجية
 على الاستبراء ولو طوى الامة اثنان بشبهة او زوجية
 وشبهة لزما استبرأان بلفظ المثنى كما لهدتي لمخصي
قوله واذا مات سيد ام الولد وكذا لو اعتقها
قوله ولها ان تتزوج في الحال اي من السيد ومن
 اجنبى ولو اعتق مستولدة فله نكاحها بلا استبراء
 كما لمقتدة منه **فصل** في بيان احكام الرضاع
 بالاضاد المجهدة وبالفوقية بدلها ويقال له الرضاغة
 باثبات التناول والاصل فيه قول تعالى والوالدان
 يرضعن اولادهن حولي كما يلين وخر لا رضاع الا ان
 في الحولين وسبب تحريمه ان اللبن حرم المصغرة ومما روي
 ناشد

فان شبه بينهما في السب وتأثيره تحريم النكاح ابتداء واما
 وهو ان الرضاغة والفكوة وعدم نفق الطهارة بالمس والجماع
 الفرم وسقوط المهر كما ساقى دون ما يراه كام السب
 كما لميرات والنفقة والنفق بالملك وسقوط القصاص
 ورد الشهادة ونحو ذلك واذا كانت ثلاثة مرضع ورضع ولبن
قوله وهو لغة الخ اذا قامت ما ذكره الشارح رأت المعنى
 المعنوي اخص من المعنى الاصطلاحي وهو يخالف للعادة
 الغالبة فيها **قوله** ادمية خرج بها الرجل الخنق واليه
 وكذا الخنية بناء على عدم صحة من كان معناه والمفند
 حاله فكل ادميين وينبغي على ذلك التحريم ولو على
 غير صورة الادمية او كانت ثديها او من صافي غير محله المعهود
 له لخرق ادي مثل الجوف الدماغ فتأمل **قوله** غلب وجهه مخمري
 وهو كونه خمر من متوقات كما ياتي انفصالا وهو لا
 اي يوق الطفل **قوله** بلبن امرأة اي ولو حسا
 او مع غيره ولو مخبضا ومثله الزبد والجبن والاقط
 والغسطة بخلاف اللبن الخالص عن اللب وهو
 فيه المختلط بخمر ما يع حيث يبقى طيبه اولونه او يحبه فان
 شرب الخمر والاملا وسوا في ذلك اكلت المرأة من اللبن
 او من الجبن كما مر فتأمل **قوله** حية اي صاة مستقرة
 بان لم تنقل الى حركه مذبح حال انفصال اللبن منها
 كما ياتي فان وصلت اليها لم يضر لبنها او جراحة مثلا فلا

١٢٥
 فلو رطيم ويطي شبره
 لا مهر عليه

قوله تمريقة اي تقريبة كما في الحيض وكونها تقريبية
هو ما اعتمد عليه شيخنا والمراد به ما في الحيض بان
ينفصل اللبن قبل تمام الشبع بالاسبوع حبضا وطهرا
وهو ستة عشر يوما فتأمل **قوله** واذا ارضعت
المرأة الخ ليس قيذا ولو قال واذا ارضعت ولد كان اولي
وانسب ليدخل ما لو ارضعت على امرأة ثانية واوولي
من ذلك اي لو قال واذا وصل الي جوف ليدخل ما لو
ارضع وهو نائم فتأمل **قوله** سوا شرب اللبن الخ قال
شيخنا لا يخفى عدم صحة التعميم في كلام المصنف فراهجه
انتهى **قوله** ومنه تطويل التعميم مراد لان
المدار على انفصاله في حياتها سواء وصل في حياها خفا
او بعد موتها سياتي في كلامه فتأمل **قوله**
او بعد موتها هو متعلق بشرب قال شيخنا
واختلاف اللبن بغيره لا يضر ولو قال بالحيث وقيل منه
شي الى جوف المعدة او الدماغ ولو استخط وخوه
بان يصب اللبن في الالف فيصل الى الدماغ فانه يحرم
لحصول التقذي بذلك لا وصوله بحقنة او تقطير
في نحو ذلك كقولنا لا يتنا التقذي بذلك ولو بواسطة
لقتطيره في الدبر لعدم التقذي بالتقطير فيه ومن هنا
يظهر انه لا اثر لوصوله لما عدا المعدة والدماغ وان كان في
حد الباطن الفطر للصائم فتأمل **قوله** صار الرضيع
اي

اي ذكر ان اوانش او خشي **قوله** دون الحولين اي يقينا
قال شيخنا ظاهر عدم التحريم لو فارت الرضعة
الخامسة تمام الحولين والمشهد فادفعه **قوله**
بالاهلة فان احسن الشهور الاول كما بالعدد من الخامس
والعشرين قال العلامة بن قاسم وعلى العبرة في الانكسار
بمجرد التقام الثدي وبمعه مثلا او بوصول شيء من
اللبن الى المعدة او الدماغ حتى لو وقع الالتقام والكس
مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الي ما ذكره لا بعد مضي
حين من حصول الانكسار فيه نظر ولا ظهور ان المراد الثاني
لان الوصول هو المؤثر الى ما ذكره لا غير فتأمل **قوله**
خمس رضعات اي يقينا انفصالا ووصولا كما مر فلا انفصل
في مرة واحدة او بالاكس كان رضعة واحدة قال
نقضهم والحجة في حرث التحريم بخمس رضعات اي الحواس
التي هي سبب الادراك خمس انتهى **قوله** واصلة
جوف الرضيع اي وان تقاياها لانها لم يصل اليه بحرم
قوله وضبطه اي الخمس **قوله** بالقرني اي لا نه لا ضابط
لكن لفة ولا ترعا **قوله** نفد دار رضاع نلوت قطعته
عليه المرضعة لشغل او قطعه هو الشهر او يوم او قول
من شدي الخ فان طال الزمن في الكل نفد دوا لا فلا قال
العلامة بن قاسم ونهري ذلك في حلقه لا ياكل في اليوم
الواحد فيعتبر في التقيد بالقرني نلوا كل لفة ثم انرض

واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأدركت ولوطال الأكل على
 المائدة وكان ينتقل من لون إلى لون ويتحدث في حاله
 الأكل ويقوم ويأتي بالخبر عند نفاذه لم تحسث لأن ذلك
 كله بعد في القرفاكلة واحدة **قوله** أباه الحواصله
 أنه يجرم على الرضيع أصول المرضعة وفروعها وحواشيها
 من نسب أو رضاع وكذا صاحب اللبن من نكاح أو وطئ
 بشبهة ويجرم عليها فروع الرضيع فقط من نسب أو
 رضاع وقد نظم ذلك الشيخ علاء الدين القوي فقال
 وينتشر التحريم من رضيع أبي أصول فصوله وحواشيه من الوسط
 ومن له دار إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فرع فقط
قوله يفتح الضاد أي اسم مفعول **قوله** إليها فيه
 إشارة إلى عن الباقي هذا أو ما بعده **قوله** بنسب أو رضاع
 قال شيخنا ذكر الرضاع من النسب
 منه يجوز إلا أن مرادنا بالانتساب الانتخاب ولو غيره
 لكان أولى فتأمل **تكملة** نفت برشادة
 الرجال في الأقرار بالرضاع وفي الشرب من إذا أو بإيجار
 وبكفي في الشرب من الثدي رجل وسبعين أو أربع
 نسوة **قوله** أي المرضع هو يفتح الضاد أيضا **قوله**
 ومن انتسب إليه تأمل ما معناه فإنه إما سبق فكم من ألم
 أو من الناسخ والافهم مرصوم والمراجع أن أباه وجده
 وإن عليا يجوز لها تزويجها **قوله** أو أعلى صوغ على في

درجته

درجته فكان أما زائدة أو تامة بمعنى وجب **قوله** كإمامه
 أي وإباه **قوله** فأرجع إليه أن أراد أن ذلك
فصل في بيان أحكام نفقة الأقارب
 والأرقاء والمكاتب وجميعهم لهم في هذا الفصل لتناسبها
 في سقوط كل منها بمضي الزمن ووجوب الكفاية
 من غير تقدير ولو قال في بيان أحكام النفقة
 لكان أولى وأنبأ فتأمل **قوله** وفي بعض نسخ المتن
 وهذه النسخة أولى وأنبأ لأن الحضنة من تلق
 الرضاع اللهم إلا أن يقال لما كان الرضاع سابقا على
 الحضنة وهو من جملة النفقة فتقدمت لاستئصالها
 على المقدم وانضم إليها غيرها استطراد فتأمل **قوله**
 عن الذي بعده أي وهو الحضنة كما مر **قوله** مأخوذة
 من الاتفاق قال شيخنا وفيه اشتقاق ومصدر من
 مصدر انتهى **قوله** وفيه نظر والصواب أن يقال أن
 فيه اشتقاق ومصدر مجرد من مصدر مزيد وهو لا يصح
 وإنما يصح اشتقاق المزيد من الجرد وفيه يجوز ولنا
 عبرة ثم فيه بالأخرون الاشتقاق لأنه أوسع فتأمل
قوله وهو الإخراج أي دفع ما يسمى نفقة من حوله
قوله ولا يستعمل أي الاتفاق **قوله** إلا في الخية بخلاف
 الإخراج وضد الاتفاق الأسراف ولا يستعمل إلا في غير الخبر

124

ومن بلاغات الزمخشري لا سرف في الخير ولا خسر في السرف
وهو رد العجز للمصدر **قوله** اسباب ثلاثة ولا يرد ايجاب
نفقة الهدى والاضحية المذكورين علي الناذر
ولا ايجاب النفقة على حضنة الفقير في الزكاة بعد الحول
وتقبل التمكن او الاخراج مثلا لانها من استصحاب
الملكي فتأمل **قوله** القرابة انما تقدمها على الملك في
والنكاح لانها قد تسبق عليهما كوالد طفل غني
بمورث او خوروصة ولا يخاف جبر المنفق اياه وقدم الملك
على الذكاح لمثل ذلك غالبا ومن قدم النكاح نظرا في قوة الزوم
منه وتقدم القرابة على الملك للاعتبار بها وشرورها
فتأمل **قوله** ونفقة العمودين اي الاصول والفروع
بموايل ذلك للاعتداد عليهم او تشبيها فورا كما في فتايل
قوله من الاهل اي الاقارب فهو حال عبدة **قوله**
واجبة اي وجوبا موسعا على المعنى بما زاد على ما يحتاج اليه
لممرته يوما وليلة من نفقة وكسرة وخادم
ومسكن وملبس وغير ذلك وان كان عليه دين وبيع
فيها وان لم تصرد دينها عليه ما يباع فيه من عقار
وغيره لانها مقدمة على الدين الذي يباع فيها
ملصقة في بيعها اولى بوجوبها بقدر الكفاية
بما يشبعه مع اعتبار سنة وزهاوته ورعيته
في الحالة النافذة والحكم بيع جز من ماله لغيبه او امتناع
ولا

ولا تصرد دينها عليه بمضي زمن بدوها ولو مع الامتناع
الا بقرض قاض بالفاق بنفسه او ما ذونه او باشهاد عنه
تقدر وله اخذها عند الامتناع من ماله وان لم يكن
من جنسها واللب والجد اخذها من مال محجور بحكم
الولاية ولها ايجارها لعل يطبقه ويليق به بخلاف
الام والفروع **قوله** للحاكم ان يولي الولد لا يعيشر
بدونه **قوله** الزم من اجارة ابيه المحجور لها ويجب
على الام ارضاع ولدها اللبا بالهزم والقرص وهو اللبن النازل
اولي الولادة لان الولد لا يعيشر بدونه غالبا وانما لا يقوى
وتستدبنته الابه ومدته ثلاثة ايام وقيل سبع
وقال شيخنا يرجع في قدره الى اهل الحرة وبه صرح
شيخه في حاشيته ولا يخبر بعده على ارضاعه الا ان
تعيئت وتقدم على غيرها اذا رغبت في ارضاعه
ولا يراد في نفقتها كجمله فان تبرعت به احببة
او طلب دون ما طلبته الام فلولب منع الام من ذلك
قوله للوالدين والولودين هو بصيغة الجمع فيهما
كما سيصرح به فيما بعد وهو بدل من اهل فخرج غيرهم
كاخوة واعمام وخالات فلا تجب نفقتهم
مطلقا **قوله** اي ذكر كذا كانوا اوثان من جهة الاصول
وان علوا ولهم جهة الام او من الفروع وان سفلا ولهم
جهة البنات قال شيخنا وفيه اشارة الى التغليب

فوصفة جمع المذكور فتأمل **قوله** او اختلغوا فيه لكن يشترط
في الجانبين الحرية والعصمة فلا يجب طرد وحرق مطلقا
وكذا تارك وزان محصن وقال العلامة بن حجر
يجب للزاني المحصن لعدم قدرته على التوبة ولا يجب ايم
لرقيق ولا عليه ولو كان ثوبا وموضعا **قوله** لا يجب
للمعصن بقدر مرتبته ويجب عليه نعمة كاملة لتسام
ملحه خلافا للعلامة الخطيب **قوله** واجبة هذه
الكلمة مكررة من كلام الله السابق ولو استقرطها
اولا كان اولي وانسب فتأمل **قوله** على اولادهم اي
واصولهم **قوله** فاما الوالدون اي وان علوا **قوله**
يجب نفقتهم اي مؤنتهم فيدخل الادم والكسوة
والسكنى ولو خادما محتاج اليه وزوجه كذلك
واجرة طبيب وممن يولاه ونحو ذلك **قوله** بشرط
اي باحد امرين مضما الى الفقر فهو مكرر معها فتأمل
قوله والزانية بفتح الزاي واصلا لا ابتلا والعاهرة
وقال بعضهم هي آفة تنصيب الحيوان تمنعه
من الحركة قال شيخنا وانشاء الله الى ان المراد بها آفة
مانعة من الكسب والمعتد انه لا يشترط في الوالدين
الزمانة بل لو كانا قادين على الكسب لا يكلفانه
ويجب نفقتهم بخلاف الفروع لان الله تعالى قال
وصاحبهما في الدنيا عروفا ولين من المصاحبة بالمرور
نكاحها

تكالفها الى الكسب **قوله** او الفقر والجنون اي على اي
مرحوم **قوله** لا يجب نفقتهم هو مقتضى كلام الله
والمعتد ان قدرتهم على الكسب كائنته وجوب
نفقتهم بخلاف عكسه التي فتأمل **قوله** بثلاثة
شرايط اي باحد امور ثلاثة مضموم الفقر فهو مكرر
معها فتأمل **قوله** لا يجب نفقته هذا هو مفهوم
الوصفي معا ولا حاجة الى فقد الوصف الثاني مع
وجود الاول فكان الوجه ان يقول فالقنى الضعيف
او الفقير الكبير لا يجب نفقته وان احتاج الى التقيد
بما بعده لان مفهوم كايضا بمفهوم شرط وكذا يقال
فيما ذكر في الباقي بقسم الولد النادر على الكسب اللائق
به لا يجب نفقته كما مر في الاشارة اليه وما يقال
انه داخل في وصو العن المذكور فتأمل **قوله** وذكر
المم الثاني اي من الاسباب الثلاثة **قوله** ونفقة
الرقيق اي مؤنته كما يستشير اليه بعد ومنها
اجرة الطبيب وممن الدواء وشرايط الطهارة وترايب
التجم ونحو ذلك **قوله** واليهما يجمع بهيمة سميت
بهذا لعدم نطقها واصلا اسم الذوات الأربع مذكورة
البر والبر والمراد بها هنا الاعم من كل حيوان محرر ويجب
منه ما يدفع ضرره من علف وسقي وغرها ويجبر الحاكم عليه

او على بيعه او ذبحه ان كان مأكولا فان لم يفعل ثاب عنه الحاكم
في بيعه او بيع جرو منه او اجارته فان تعد ذلك فعلى
بيت المال ولا يلزم في الحيوان غير المحترص الا تركه فقط
ويجوز عليه شرب اللبن البهيمة الا ما فضل عن ابنها
او يستغنى عنه حتى لو لم يكن الحمل لبن امه وجب
عليه ان يشرب له لبنا ايم لان نفقته واجبة عليه
وكذا الطير فتأمل **قوله** او ام ولد اي او مستاجر
او سارا او غني او زينا او مستحبا من ماله بوصية
او غيرها او ابنا او من وجاه لم يسلم لزوجها لبلالا ونحوها
لغيره لا يجب شي للمكاتب ولو كانت فاسدة الا ان عجز
نفسه وان لم يعجز السيد بنفسه كتابته **قوله** وجب
عليه نفقته ولا يجب عليه ان يشبعهم تشبعانوطا
بل التشبع المعتاد او ما قارب **قوله** من غالب قوت
اهل البلد مراده من غالب قوت اهل البلد وان
لم يكن من جنس قوت السيد وكذا يقال في الادم
والكسوة فتأمل **قوله** بقدر الكفاية اي في النفقة
والكسوة والادم وغيرها ويعتبر حالها زهارة ورعاية
بقدر شبعه وان زاد على كفاية امثاله وبراعي حال
السيد بمثله في يساره وعساره ونفقته بعض الزمن
ولا تصبر دينا الا بالاقتراف من القاضي وادونه وبيع نبيها
ماله

١٤٠
ماله لفيته او امتناع فان لم يوجد مال امره الحاكم ببيعه او
اعتاقه او اجارته فان لم يفعل امره الحاكم ببيعه ولا باعه
ان وجد مشترا ولا انفق عليه من بيت المال **قوله** ستر
العورة فقط محله مالم يكن بيلا ديقتادون فيها ستر
العورة كالسودان ونحوهم اما فيها فيمكن ستر العورة فقط
قوله ما لا يفيقون هو المشاة الخشنة كالذي
قبله وصريح راجع للذكر من الرقيق والنهائم والشمخلة
عابد الدقيق وحده نحر الظاهر والاول اولى وافيد
والمراد نكاحه ذلك دوما نكحوا تفقد ذلك في بعض
الاقوات لحاجة او عدمه بحرم **قوله** ارامة لبيلا
كلامه ظاهر في الاشغال ومثله الحمل واقتصر في الدابة
على الحمل ومثله الاشغال ومنه الحلب فيجوز عليه ما ينضربه
تركها او فعلا كما استقصا من الجوع وعدم قص الحظائر
نؤذي ويكره ترك حلب لا يضر ويحق لو كرها
ما لا يضره حلبه ويجب ترك شي من عسل الخراف الكرامة
او يشوي له نحو جاجنة وتعلق على باب الصوارة ليأكلها
ويجوز حلق نحو الصوف واستبحال جزم ويجب على
مالك دود الفز علفه بوزن ثوب بمشاة او مثله اخر
او تخليته كالكه لبيلا يملك بغير فايدة **تفسيره**
ملا روح فيه كالقمار والبناء لا يجب عمارته ويكره تركه اذا خرب

فهم يجب عمارته ان تعلق به من كره من اجل حق المرتبة
وكذا الوقف وباللحجور عليه **قوله** اي بان استعمله
لبلا اراحه بفار **قوله** وقت القبلولة وهو اسم لشدة الحر
قوله ولا يجلف دابته الخ صوابه التقديم على قوله
ولا يكافوت من العمل فتأمل **فصل** في نيات
احكام منقحة الزوجة وما يتعلق بها والتعبد بها لانها
الاعلى والموتة اعم منها ولها فصل سابق من بعض النسخ
قوله الممكنة اي غير الناشئة **قوله** واجبة
اي بشرط التمكين يوما بيوم فلو حصل التمكين في اثنا
يوم وجب بقسطه وهذا في اليوم الاول واما لو نشرت
في يوم بعد ذلك ثم اطاعت فيه لم يجب قسطه ونحوها
ايام صحتها ومرضها وكذا الادم وغيرهما ياتي
والتحكين في غير المميزة والمراصة والسبغة بوليها
وفي القابلية ببلوغ خبره اليه ويصدق هو في عدم
التمكين ان اختلفا فيه لان الاصل عدمه **قوله**
من غالب ثوث البلد اي بلد الزوجة اي محل اقامتها
ولو بادية ولا يختلف القاب اعني حال الزوج بحسب
القادة ولا نظر لكونه متغرا ولا بالمواد بالفسر من بلدان
ما يفي بموتة مومنة تدريقية العهر القاب فاقبل فان زاد عليه
ولم يبلغ قدر مدين فمتوسطا وبلغها فكثر فموسر
وحيث اعني بذلك بطول العهر في كل يوم فلا يبعد ان يكون
موسرا

موسرا في يوم وغيره من يوم اخر فتأمل **قوله** او غيرهما
اي كالدقة والدخن ونحو ذلك **قوله** والكسوة بكسر
الكا ف وضما **قوله** ما جرت به العادة اي كقوله
صلى الله عليه وسلم اتفقوا الله في النساء فان كنتم
بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وكن
عليكم زفيمهن وكسوتهن بالمعروف والمراد بكلمة الله هنا
صبغة الصنف فتأمل **قوله** في كل منها اي الادم والكسر
قوله او شيرج قال في المصباح الشيرج ضرب من شيرة
وهو دهن السمسم وبقيل الدهن في بيض والمقصود
قتل ان يتغير شيرج تشبيها به لصفاه وهو يفتح الشير
مثال زبيب وصيقل وغيطل وهذا الباب باتفاق
ملحق بباب فعلل خرج من انتهى قال شيخنا الشيرلي
ولا يجوز كسر الشين لانه يصير من باب درهم وهو قليل
ومع ثلثه فامثلته محصورة وليس هذا منه فتأمل
قوله وجبت الواو بمعنى او **قوله** ونحوها الواو بمعنى او
وكذا اسمن ونحوه **قوله** باختلاف الفصول ومثله
الفاكية في الواو ونحوه اختلفا في مقدار الادم قدر القاضي
باجتهاده معتبرا حال الزوج ولا تكون الزوجة اكر الحبر روضة
وان جرت عادته والمقنن في مقدار الكسوة كناية بدها
طولا ونصرا ومثلا وهو الاول في جنسها عادة امثاله من ثمن
او كنان او صبر وبيات بين الموسر وغيره ونعت بالكسوة في كل حال

[illegible]

زار بعضهم وكسره ايفم ويجب لها ما تنفسل به ثيابها
 من نحو صابون وما تنفسل به ثيابها من اجانة ونحوها
 وما غسل ووضوء بسببه فيها لا من حيض واختلام
 وعليه اجرة حمام حرت به عادة امثالها في كل شهر او اكثر
 او اقل وعليه التثظيف من نحو مشط وما تنفسل به راسها
 من نحو مد ومرتج ونحوه لدفع صنان اذا لم يندفع الا به
 ولا يجب لها كل ولا طيب ولا مالا تتزين به كخضاب ونحوه
 فان هباه لها وجب عليها استعماله ولا يجب لها ايفم دوا
 مرض ولا اجرة طيب وحاجم وخافق وناصد **قوله**
 يلبق بها اي ولو باجرة لانها لا تملكه لانه امتاع ويسقط
 بحضي الزمن بخلاف ما تقدم من النفقة والكسوة والادم
 والآلات التنظيف وغير ذلك فانها تملكه ان كانت حرة وسيد
 ان كانت امة وللحرة التصرف فيها بما شئت وليس غيرها
 ما لم يمسها الزوج فتأمل **قوله** وان كانت ممن يخدم
 مثلها اي في بيت اهلها او زوج قبله وسواي وجوب
 الاضام الزوج الحر والرقيق والمصر وغيره واما الزوجة
 الرقيقة كالا او بعضا فلا اضام لها لان الفرق انضام
 تخدم نفسها وان كانت جميلة **قوله** اخذ امه
 قال العلامة بن قاسم نقلا عن العلامة الرلي واقدر
 ويجزى فادمة واحدة وان لم تكنها بخلاف المرض فتأمل
قوله او امة له قال شيخنا كان الاولى تقديم امة على الحر

[illegible]

لا يتلف بجماع بعده من الاستيجار فتأمل **قوله** او مستأجرة
ولا يلزمه غير الاجرة وان كانت حرة **قوله** او بالاتفاق على
من صحب الزوجة اي ولوامة وعليه نفقتها وكسوتها
وقطرتها وغيرها مما مر لكن دون المخدمة وجنسها ونوعها
وصفة وقدرها ولا يجوز لمن لا تخدم اتخاذ خادما ولو باجر
من مالها بغير اذن زوجها لقسم تجب عليه اخذ ام حرة
مريضة وذوي زمانة لانه لما جنة وان تعدد **قوله**
وان اعسر اي الزوج بان عجز عن نفقة المعسرين ولو
بقية ماله في مسافة القصر او بجدة عن الكسب فلو لم
يجد الا نصف مدعة او نصفه عشا فلا يفسخ كما صرح
به العلامة الرافعي ولا يلزمها قبول نفقة اجني ملكه
الا من اب او جد او سيد عن مجبوره لقسم لو دفعها
اجني للزوج ودفعها الزوج لها وجب عليها القبول لعدم
المنة فلا يفسخ به **قوله** بنفقتها اي او كسوتها
بجلائ الادم ونحوه والمسكن ونفقة الخادم والافدام
فلا يفسخ بشئ من ذلك لان النفس تقوم بدونه وخالف
العلامة الرافعي في المسكن فتفسخ به وتبعه مشايخنا
وكيفية الفسخ ان ترفع امرها الي القاضي وتثبت
اعساره وبمهل ثلاث ايام ثم ترفع اليه ثانيا
في صيغة الرابع ليقسم بنفسه او نايبه او ياذن
لها في الفسخ وليس لها الفسخ بنفسها الا اذا عجزت عن
الحاكم

١٤٣
الحاكم او عن المحكم اي وليها مع الزوج في مدة الازمة
من التمتع بها في غير وقت حاجتها وليس له منها
من الخروج لكسب النفقة ونفقاتها **قوله**
ان عسر زوجها بالصدق اي كله او يقضه على المعتد
قوله سوا علمت بيساره قبل الفقد ام لا المعتد فيما
اذ انكحته عالمة باعساره بالصدق انه لا يفسخ لان الضرر
لا يتجدد كل يوم بخلاف النفقة فتأمل **خاتمة**
تسقط نفقة الزوجة بحبسها ظلم او حقا وان كان الحابس
لها هو الزوج ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له فتأمل
فصل في بيان احكام الحضانة بفتح الحاء المهملة
وتسمى الكفالة اي وهو لغة ما ذكره الله وفيها نوع ولانية
وسلطنة ولكن النساء الباقى لانهن اشقوا واحدهن
التربية واصبر على القيام بها واولهن الام كما ياتي وتنتهي
بالبلوغ والافاقة **قوله** وهي اي الحضانة **قوله** لضم
الحاضة الطفل اليه اي الحب **قوله** وشرعا الخ لو
قال وشرعا تربية من لا يستقل باموره بما يصلحه ورفع
ما يضره لكان اولى وانسب لانها تتفقد بفصل جسده
وشبابه ودهنه وكحلته وربطه في المهد وتربيه لينام
ومحذ ذلك مما سيثير الي بعضه فتأمل **قوله** وله منها ولد
اي ذكر وانثى غير مميز ومثله المجنون كما قاله التمام فتأمل **قوله**

بطعامه وشرابه كان اولى ان يقول باطعامه وستيفه فتأمل
قوله علي من عليه نفقته اي ان لم يكن له مال
والافق ماله **قوله** واذا امتنعت الزوجة الخ افاد
بذلك ان امتناعها بسقط حضانتها وانما لا تجبر عليها
وهو كذلك ان لم تجب نفقة المحضون عليها ومثل الام
في الامتناع غيرها **قوله** لامهاتها قدم بتقديم عليهن
نبتة ان كانت وزوجة ان كانت مطبقة للولي والام لا
يجوز نسلها اليه والمراد بامهاتها الوراثة وتقدم من
القربي فالقربي ثم امهات الاب كذلك خلت ثم خالة
ثم بنت ثم بنت اخ وتقدم ذات القربتين على ذي القربة
الواحدة وقربة الام على قربة الاب ثم بعد المحارم غير
المحارم كبنت خالة وبنت عمه وبنت عم ابيها ثم
الذكور المحارم كاخ وابنه ثم غير المحارم كابن عم
لكن لا تسلم مشرقة لغير محرم بل لثلاثة معه كبنته
وتقدم اناث كل جهة على ذكورها فان استواءت
والخسني كالذكر ويصفق يمينه في دعوى الاقربة
قوله سبع سنين ليس قيد **قوله** على سن التمييز
اي من غير نظر الي سن من سبع سنين او اقل او اكثر بحيث
يكون عاونا باسباب الاختيار وهو موكول الي اجتهاد
الحاكم **قوله** المميز اي بان ياكل وحده ويثرب وحده ويستني
وحده

وحده **قوله** بين ابويه اي الصالحين للحضانة وان علق الام
او فصل اهدها بين اوبال او حبة **قوله** كحيت اي او كثر
اورق او نسق او نكت احبها **قوله** واذا لم يكن الاب
اذا اب ان اجد وللاخ وابنه والعم وابنه كالأب مع الام ولافت
لغير اب والخاله كالأب وله بعد الاختيار اهدها احبها والاخر
ويجوز اليه وان تكرر بالمر يظهر ان ذلك لنقص تمييز
فيجعل عند من كان عنده قبل التمييز ولو لم يختار واحد منها
فعند الام وان اختار اقرب بينهما وجوبا واذا اختار الذكر
ايام حرم عليه منه من زيادة امه او اختار امه فعندها
ليلا وعند الاب نهارا واذا اختارت الانثى ومثلها الخسني
اهد لها فعنده دائما ولا يمنع الاخر من زيارتها على العادة مع
الاختران من حوصلة محرمه واذا مرضت عند الاب فالام اولى
بمريضها عنده ان رضي والا فعندها وله عيادتها على امر
قوله سبع ايام اكثر اذا وصاها بعضهم الي نحو خمسة
عشر شرطا وعشاي **قوله** في سنين كان الاولي ان يتول
في سنة ويجه ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليها
قال العلامة الديلمي ولم ار له كلاما في الاغما والاقترب
ان الحكم يستنيب عنه زمن اغمايه ولو قيل بمجي ما مر
في ولي النكاح لم يعد فتأمل **قوله** لرقيقه كان الاولي
ان يقول لرقيق ليشمل الذكر والاولي منه ان يقول من فيه رقيق
ليشمل المبدق فتأمل **قوله** وان اذن سبيها اي فلا جرم

بأذنه لأنها ولاية نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبنيها ولدها
وحضانة لها ما لم تنك **قوله** الدين صريح كلام الشئ
أن المراد به الإسلام ولذلك أورده عليه حضانتها كافر
لحاف ولو جعل الشك الم شامل لهما بمعنى أنه يشترط
اتفاق الحاض والمحضون في الدين لكان أولى وانسب
بل ربما يكون عدول المم إليه لأجل ذلك ولا يرد عليه جواز
حضانة مسلم أي لأحضانه الذي كفر على ذي الإسلام
من ذكر أو أنثى والنك هنا اقتصر في عبارته على الأنثى نظر للاهل
ويترى الولي الولد المسلم ندبا من آثار الكفار وإن لم يصح
إسلامه اضيأ الحرمية الكلمة ويجوز للمسلمون وإن
لم يكونوا من اقربيه وموتته في ماله ثم على من تلزمه مؤنته
ثم على المسلمين **قوله** العفة والأمانة هما بمعنى واحد
وهما العفة كما يشير إليه الشئ ولو عجز بها لكان أولى وأخف
إذا العفة بكسر الميم ألمع الكف عما لا يحل ولا يحد فالت
في المحكم والأمانة ضد الحيانة وكل أمين عفيف وعكسه
وجع المم بينهما التلازمهما فتأمل **قوله** فلا حضانة
لفاسقة ومنه أو مثله تارك الصلاة ولا لغير رشيد
صبي وسفيه ونحو ذلك **قوله** الظاهرة أي أن لم يقع
فيهم نزاع قيل إن يسلم الحاض المحضون والأفلا بد
من ثبوتها عند الحاكم وهي العدة الباطنة **قوله**
في بلد أمير لو قال في بلد الولد أو المحضون لكان أولى وانسب
بدليها

بدليها بعده فتأمل **قوله** بأن يكون أبواه متعجبين لو قال
بأن يكون الحاض متعجبا لكان أولى وانسب بما بعده فتأمل
قوله فلوراد أحدهما أي لا يورث كما هو صريح كلامه فتأمل
قوله مسند نقله خرج به نقلته في التكملة من محل المحل الفر
فتأمل **قوله** فالأب أولى وكذا بقية العصبة ولو غير
الحارم حفظا للنسب نعم إن لم يورث الطريق أو المقصد
فالأم أولى **قوله** فينتزعه منها فإن استمرت معه
دام حفظها وسوا كان الولد صغيرا أو كبيرا **قوله** خلوا
المميز قد تقدم أن التعبير بالمحضون هو الأولي فتأمل
قوله من حارم الطفل صوابه في هذا أو ما يفهمه أن يقول
ليس له حق في الحضانة بدليها مثليه كما جني عنه فلا
حضانة لهما وإن رضى الزوج فتأمل **قوله** كل منهما لا يجزئ
أن حق الحضانة في ذلك للزوج والزوجة معا فمن معنى
هذا الرضى فتأمل **قوله** سقطت حضانتها أي ما دام
المانع قائما بها فإن زال ولو بطلاق رجعي في المروجة عادت
الحضانة إليها من غير ولاية حاكم ومثلها في ذلك الأب والأمجد
والناظر بشرط الراق **قوله** كما تقدم شرحه مفصلا
أي في كلامه **قوله** بقي من الشروط
أن لا يكون الحاض صغيرا ولا مجذوما ولا أبرص ولا أعمى لم
يجد من يباشر عنه فإن وجد من يباشر عنه بقي حقه ولا مريض
كما يشغله عن أمر المحضون ولا مرضعة وامتنعت من إرضاعه

واعلم انه اذا بلغ المحضون رشيداً ذكر كان او انثى فله ان يسكن حيث يشاء والاولى له عدم مفارقة حضنته لعدم ان كان ربة ولو تقول الحاضن او خوف عليه في الانفراد كما مرد مثلاً منع من المفارقة وان بلغ غير رشيد فكالمجنون والمجنون كالانثى كما مر من الاشارة اليه والله اعلم

كتاب بيان احكام الجنابان

وما يتعلق بها وهي بكسر الجيم وجمعها اختلاف انواعها وهي تشمل الجنابة على الاموال وليست مرادة هنا الا في الرقيق لكونها ادماً ولذلك قيل ان التعبير بالجماع اولى واجيب بان شمول ما لا يتوهم دخوله وليس فيه فساد حكم والاصل فيها قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص الآية وخبر لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله الا باحدى ثلاث الثيب الذاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة وهي احدى الكليات الخمس واصل مشروعيتهما حفظ النفس لان الجاني اذا علم انه يقتض منه جنايته ينحو عنها **قوله** جمع جنابة بكسر الجيم **قوله** او جرحاً او كذا هتماً او قلعاً او غيرها كزوال سمع ولا تدخل فيه الحدود لانها لا تسمى جنابة ولو لم يدخلها الدم فيها كما ياتي بتأمل **قوله** القتل اي من حيث هو وهو حصول الهلاك الناشئ عن فعل ولو حكماً كالسحر وهو لغة صرف الشر في غير محله وشرعاً مزاوله النفس الجنسية

لينشا

لينشا عنها امور خارقة للعادة ويقال لغيره ما من جنون انفة وهو اذا كان عديم اظلاماً كبر الكبار بعد الشك بانه تعالى ويصح التوبة منه ولا يتختم عذابه ولا يخلو في النار ان عذبه وان اصر على عدم التوبة وذكر الخلود في الآية الشريفة محمول على امتداد الطويل او على المستحالة واذا اقتضى الوارث او عفي ولو مجازاً سقط الطلب عنه في الآخرة كما قاله النووي ومذهب اهل السنة ان القتل لا يقطع الاجل واما موته باجله خلاف المقتولة واما خدران القتل بتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول يارب ظلمي وتظلمني فتقطع اجلي فتكلم فيه وتقدر برحمتك فهو محمول على مقتول سبوح على الله تعالى انه لو لم يقتل كان يعطى اجلاً زائداً **قوله** لارابع لها اي يحكم القتل والوجود لانه ان لم تقصد عين المجني عليه فهو كالما يقتل غالباً اولاً وان قصدت عين المجني عليه فان كان يما يقتل غالباً فالعمد ولا يشبه العمد **قوله** محض اي خالص وضرب العمد باعتبار عناه الاصل بقوله وهو مصدر عمد بوزن ضرب ومعناه القصد فتأمل **قوله** عمد بفتح الميم **قوله** وعمد خطا ويقال له ايم شبه عمد وخطا عمد وخطا شبه عمد **قوله** ان يعمد بكسر الميم كما علم من قول الشربوزن ضرب **قوله** اي شيء انما فسر بذلك ليدخل السحر ونحوه فتأمل **قوله** غالباً اي بالنسبة للشخص المقصود ومنه عذابة مثلاً في مقتل او غير ذلك والمرتضى مات ومنه ضرب

فهو اخطا

يقتل المريدون الصحيح وهذا تفسير التمد في ذاته ويعتبر
في ايجابها القصاص ان يكون ظمنا اي حراما فيخرج به قتل
المريد ونحوه فانه واجب وقتل الغازي فريده الكافر
اذا لم يسب الله او رسوله فانه مكروه فان سبهما
فقتله مندوب وقتل الامام الاخير عند استوال الخصال
فانه مباح **قوله** بذلك الشئ اي ظمنا **قوله** فيجب القدر
بفتح الواو مسمى بذلك لانهم كانوا يتقودون الجاني الى محل
القصاص بحبل وغيره **قوله** وما ذكره المم المخ
قال شيخنا قد يقال هذا تفسير لقوله بعد كفاية
ان ذلك معناه وليس قدر زائد كما يصرح بتقسيمه
القتل الى ثلاثة اضراب اذ لو اعتبر هذا زيادة على ثقله
لزم زيادة الاقسام فتأمل **قوله** او قطع اطرافه
هذه جملة زائدة على كلام المم هنا فتأمل **قوله**
في حق المسلم اي ويجهد المحرم في حق مثله وفي حق المريد
ولا يجهد المريد مع مثله **قوله** عن الجاني اي على الدية
لانه فرض كلام المم فان عفى عنه مجانا او اطلق فلا
قصاص ولا دية وان كان العافي مجورا عليه سواء عفى عن
نفسه او عن عضوين اعضائه لانه اذا سقط بعضه
سقط كله لعدم تجزئه وهل مثل ذلك في شرمه وطقفه
راجعه وقضية الحاقه بالطلاق انه كذلك وكذلك يسقط

القصاص

القصاص لبعض بعض المستحقين المعلقة السابقة فتأمل
قوله وسيدكر المم بيان تفصيلها اي في فصل الدية
قوله فيصيب رجلا او حر مثالا لا تبين قال
شيخنا ولو قال انسانا كان اولي راعم ومثل الذي مالو
زلق فوقع على انسان فقتله فتأمل **قوله** بل يجب عليه
دية لقوله تعالى ومن قتل مسلما خطئا فمخرج رقة مؤمنة
ودية مسلمة الي اهله فاجب الدية ولم ينقض القصاص
قوله وسيدكر المم بيان تخفيفها اي في فصل
الدية كما يأتي **قوله** على العاقلة اي الحر الصبي
انه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني
وفيها ان امرأتين اقتتلتا فحذفت احداهما الاخرى
بحر فقتلتها وما في بطنها فتقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان دية جنينها غرة عبد او امة وقضى بدية المرأة
على عاقلةتها **قوله** في ثلاث سنين اي ان كان القتل
كأما لا بحرية وذكورة واسلام ولا في كل سنة فثلاث
دية المذكور والاروش والحكمات والاطراف كالدية
قوله وعلى الفتي وهو من يملك زيادة على ما يفي
بالعاقلة عشرين دينارا وفوق ربع دينار فهو مقنن
والا فهو فقير فلا يعقل **قوله** كما قال المتن وهو الامام
ابو سعد عبد الرحمن بن ماثول السابوري المتولي صاحب النخبة

ولد بنهيسابور سنة ست اوسج وعشرين واربعماية وثو في ليلة
الجمعة ثامن عشر شهر شوال سنة ثمان وسبعين واربعماية
ببغداد **قوله** عصبة الجاني اي المتعصبون بانفسهم
وهم الاخوة لغير الام ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام لغير الام ثم
بنوهم ثم منته ثم عصبة ثم معتق ابيه ثم عصبة
وهكذا او يقدم من كان لاب وام على من كان لاب فقط فيرخذ
من اخوته من كل غنى نصيب دينار ومن كل متوسط ربع دينار
ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان كان المقتل
من العاقلة بحيث يزيد المأخوذ منه على الواجب فخر منه
بالنفس فان لم يقب ثلث الدية انتقل الحكم الي من بعدهم
مرتبة بعد اخري حتى يصير المأخوذ قدر الثلث فان لم يقب
به انتقل الي ذوي الارحام ان لم ينتظم امر بيت المال
والا فعليه فان نقد فعل الجاني وعين المرافعة كالتما
والمعتقون كالمعتق الواحد ووزع الواجب على المعتقين
بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم وكل واحد من عصبة الجاني كالجمل
ذلك المعتق وشرط العاقل ان يكون مكلفا حرا ذكرا غير فقير
مرافقا في الدين لا هري وخره وابدا اجل الدية من الذوق
وغريها من الجنابة لكن لا يوجب ارضه الدية الا بالمال
وهي مان من العاقلة في اثنا سنة سقط من واجبه **قوله**
الاصله ووزعه اي اصول الجاني ووزعه لا يقبل عنه وكذا المولود

كل

كل معتق ووزعه **قوله** بمعنى خفيضة اي بحيث ينسب القتل
اليها لا خوفه مثلا لانه موافقة قدر **قوله**
قوله الفل اول من سمع بالمراق هذه عصاتي
وانما هي عصاتي قاله العلامة ليرس كالفري شارح
المناهج وغيره **قوله** وسيد كرام بيان تغطية
اي في فصل الدية فصل في بعض المنع كقوله المرق وهر في بيان
احكام شروط وجوب القصاص وما يتعلق به من القصر
وهذا القطع ومنه القصر او من اقتصاص الاثر اي تتبعه
واقتصر عليه **قوله** اربعة اي بل خمسة كما ستعرفه
قوله فلاقتصاص على صبي هو بالمعنى الشامل للصبي تماثل
قوله ولو قال اذلات صبي عبارة غير او قال انا صبي لان
وامكن فلا مود ولا يخلق انه صبي لان التخليف
لا يثبت صباه **قوله** عاقلا اي حال جنابته وان
حين بعدها وبقتصر منه حال جنونه ويصدق بيمينه
ان ادعاه حال الجنابة وعنده له واعلم ان الله قد يوهبهم
ان كلام المم في حالة الاقتصاص من الجنون قد عرفت ما قاله
وليس كذلك لان المم الا ان يحمل ما قاله الله على ما ذكره
العلامة الخطيب من ان جنونه لو كان مستغفرا فجنابته
حال افاقته مضبوطة بخلافها وقت جنونه فتأمل **قوله**
وجيب القصاص الجاني ان السحر ان المعتدي بسكره كالمكلف
وان كان غير مكلف عند الموقر فقلبه على **قوله** والد القتل

فصل شروط القصاص

أي أصلا له وإن علا ذكر الكافر أو النفي ولو كافر **قوله** يقتل ولده
 محله إذا كان الولد من النسب وإن كان متغيبا بلعان فإن كان
 من الرضاع فالقصاص عليه ولا يقتل بقتل من يرثه ولده كان
 قتل أباه زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لأنه إذا لم
 يقتل بجناية على ولده فكان لا يقتل بجناية على من له في
 قتله في حق أبي **قوله** قال بن كح هرقاضي القضاة
 أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كح الدينوري كان رئيسا
 عالما زاهدا قتل بالدينور قتله العيار ليلة سبع وعشرين
 من شهر رمضان سنة خمس وأربعين بقتل حكمة أي مالم
 يكن أصحبه وذبحه كالجهائم فإن أضحه وذبحه
 كالجهائم فإنه يقتل فيه ويقتل الولد بقتل والده الأمكاتب
 قتل أباه المملوك له على الرأج **قوله** بكنز أرق وكذا
 بامان أو سيادة أو أصالة بينهما **باب**
 حكم الروايي أن بعض فقهاء خراسان سئل في مجلس أميرها
 عن قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكايه قبل ذلك كنت في أيام
 فقهى ببغداد فأبى أن ليلة على شاطئ نهر الرجل الذي سمعت
 غلاما يتزده ويقول **شعر**
 حذوا بدي هذا القتل فإنه رماي بسهمي فلتبني على حد
 فلا تقتلوه أنتي أنا عبده وفي مذهبه لا يقتل الحر بالعبد
 فقال له الأمر حسب فقد اعتيت عن الدليل قال
 الثعالي في تفسيره وكان أبو الحسن الماسر حسني بنشد

في درسه هذين البيتين وقوله خذوا بدي أي بدل دي وهو
 الدية حتى لا يباي قولة بعد ذلك فلا تقتلوه **قوله**
 فلا يقتل مسلم أي ولو أبا محمدا ولا يقتل ذي أو ساهد
 أو موت بمرتد ولا بغيرهم من الكفار ولا يقتل بعضهم
 بعض ولا ينظر لحدوث الإسلام **قوله** ولا يقتل الحر بال
 الحرية **قوله** برقيق أي بمن يبرق أو من قل كما يهوى ويقتل
 الأرقا بعضهم بعض ولا ينظر لتدبير أو اشتداد أو حدوث
 عتق ولا يقتل بعض بمثلته وإن زادت حرية أحدهما على الآخر
 ولا يقتل سيد بعبد ولو أباه كما مر من ظر السيادة **قوله**
 ولو كان المقتول أنقص أي لا يعت والتفاوت في الذكورة
 والأنوثة والحيثية والعلم والجهل والشرق والحسنة والظول
 والتصروع كبر الجثة وصغرها والحاصل أن من قتل
 شخصا عمد اقتل به إذا كان مكافيا له فيقتل السلطان
 بالزبيل والجاهل بالعالم والشريف بالضيع والرجل بالمرأة
قوله وتقتل الجماعة بالواحد وفي بعض النسخ بواحد أي
 وإن تفاوتت جراحاتهم عدد أو نخشا أو ضرباتهم
 كذا في أو القوة في بحر ومن شياق بشرطه المذكور
 في كلامه ولو بال الأمر إلى الدية ورعت باعتبار الروس
 في الجراحات كذا تأشيرها لا ينضبط وعلى عدد الضربات
 لأنها تلاف في الظاهر ولا يوجب فيها التفاوت **قوله**

هذا ان تواطوا ولا ضرب بكل واحد قاتلا لو اتفردوا لا قاتل من خاص
في الاولي وتوزع دية شبه العمد على ضربياتهم ويجب على الجميع
في الثانية فاذا اختلفت ضربياتهم بهذا كل لكل حكمة ولو قتل
واحد جمعا مرتبا قتل باولهم او معا فبواحد منهم بقرعة
والباقي الديات وانما تجب القرعة عند الشارع فان ضلوا بغير
واحد منهم جاز ولهم الرجوع اي القرعة ولو اقر بعضهم
بسبق اتفقوا منه وليه ولو بغيره تخلفه ان كذبه وكذا
لو قتل واحد من اوليائهم فقتله ولو قتلوا بغيره فقتله
وقع موزعا عليهم ولكل منهم ما بقي من دية مورثه
والعبرة بنية المقتول لا القاتل **قوله** في الاطراف اي كاليد
والاذن وكذا المعاني كالسمع والبصر **قوله** اثنان هو خبر
عن شرايط الاعتبار الجش فيه بالاضافة او انه اطلقه على الاشيا
نجازا او حقيقة على قول تامل **قوله** من اذن او يد
هو مجازة للكلام اثم ولو قال كاذن ويدي كان اولي
وانسب اذ لا تقطع شفة عليا بشفة سفلي ولا اذنة
باخري كذا ولا حادث باصلي **قوله** فلا تقطع يميني
بيسري اي لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان نراضيا عليه
فلا يقع قصاصا وفي المقطوعة بدلا لدية دون القصاص
لنعم التراضي المذكور يتضمن الصفوح عن القصاص فيجب
الدية **قوله** ولا عكسه محله ما لم يرض المجرى عليه فان رضي
جاز

قو

10 - جاز لانه دون حقه **قوله** مثل يفتح الشين ولا عين بعدها
قوله بشلابا لمد اي وان رضي المجرى بها او شاك بعد الحياية
فلو خالف وقطع لم يقع قصاصا وعليه ديتها واه حكمومة
الشلا فان سرب الي النفس وجب عليه القصاص
وكذا الشرب بغيره وقصر وخضرة اظفار وسوادها وكذا
صم وخشم وعنة وخمي **قوله** على المشهور على المعتمد
قوله بالحكم ضربا في السنين المهم المختار **قوله**
ان يقع هو يفتح النون من فتح كسرها ومنه قول الشاعر
العبد حران فتبع والحمر عبد ان قتل
فاتبع ولا تتبع فصا شئ شين سوي الطمع
والقتلة اعز او مان الانسان والمعض بها اعز الناس
كما قال الشافعي رضي الله عنه امر
امت مطامعي فارحت نفسي فان النفس ما طمعت تهون
واحببت القنوع وكان ميتا في احيايه عرض مصون
اذا طمع بيل بقلب عبد عليه مهانة وعلاؤه هون
قوله ثم اشار المصنف الى قاعدة اخري **قوله** من مفصل
بفتح الميم وكسر الصاد المهملة واما بكسر الميم وفتح الصاد
فهو اللسان لانه ينصل الكلام **قوله** ففيه القصاص
ومنه تلح السن فلو قطع مشفورا بالمثلثة وهو من سقطت
اسنانه الروض من غير مشفورا انتظر عودها في وقتها فان لم
تعد فيه وجب القصاص كجبر وانتظر كمال صغيره ولو قطع سن

مشغور لم يستطع عنه القصاص اذا عادت اليه لانه لغة جديدة
 فان قلعت سن الجاني ثم عادت قلعت ثانيا فقول وقيل ثالثا
 وقيل اكثر من ذلك **قوله** وبلا مفصل له لوقال ولا تقصاص
 في القطع من غير مفصل كان اولي وانسب لان المقصود منه
 انه لا تقصاص في كسر العظام لخصم ان امكن في السن اقتصر
 منه بخومبر او مشاكر فان كان قبل المكسور مفصل اخذ
 وله حصة الباقي وخرج بالعظام غيرها كعين واذن واثني
 وشفة ولسان وحنك واشتبين وعرفي الفرج والالبية
 ففيها القصاص وهو بالحرية لانها مساحة لغيره
 لا تؤخذ عين صحيحة بعيا ولا لسان ناطق باخرس **قوله**
 واعلم ان الخ هو وظيفة اللام المم كما يشير اليه الله بعد
 قال شيخنا وهو مناسب كما ستره فتأمل **قوله**
 شجاج الدرس ضربا لسين المجنة المعكسورة جمع شجة فشقها
 قال شيخنا وتخصيصه الاضافة لاجل التسمية
 لانه في غيرها يسمى جرحا لا شجاجا ومنها يسمى شجاجا وجرحا
 فتأمل **قوله** عشرة اي باستقر العرب **قوله** بمكان
 اي من مرض لقتل الثوب اذا شقه بالدف **قوله**
 ودائمة بتخفيف المشاة التحتية **قوله** تدنيه بضم
 المشاة الفرعية فاذا سال الدم قيل لها دامة بالعين
 المهملة قال ابو عبيدة وهذا صارت احد عشر
 فتأمل **قوله** وباضعة بوحدة ثم ضا د سبعة ثم عني مهلة
 وسحق

١٥١
 وسحق بكسر السين والحا الطم لئلا يكون ما فوقه من ما حيقا البطن
 وهي الشحم الرقيق وقد تسمى هذه الشجة الملقاة والمطاطة
 فالأطية **قوله** بين العجم والعظم اي وتسمى له لغة بذلك
 ايم وكذا كل جلدة رقيقة **قوله** توضع العظم في اللحم
 لوقال تصل الي العظم لكان اولي وانسب قال شيخنا
 وافله داعي وجه التسمية فتأمل **قوله** ومنقلة بالتشديد
قوله تنقل بالتخفيف والتشديد **قوله** وما مره
 بالهمز **قوله** تبلغ خريطة الدماغ قال في القاموس
 دماغ ككتاب مخ الداس اوام الهام اوام الداس وهي
 الجلد التي فيها المخ ولا تحرقها **قوله** وتصل الى ام الداس
 لو استقططت لكان اولي واظهر لما يخفى من ان فرقا يصل
 المخ فتأمل **قوله** واشتبني الم المخ قال
 شيخنا لا يخفى ان ما ذكره الله في كلام الم فيه قصور واهام
 خصم غير صحيح لان المخرج عام في سائر البدن كما مر عليه على
 خصوص الشجاج لا وجه له وفيها يهمل ايهام ان المخرج في غير
 الوجه والداس لا يعلم حكمها وان الموضحة في غيرها لا تقصاص
 فيها وليس كذلك فلو عجم المخرج واشتبني منها الموضحة
 كما هو صريح كلام الم لوفي بالمراد انتهى وكيفية
 القصاص في الموضحة ان تقترب بالمشاة طولا وعرضا
 من راس الشجاج ويعلم عليها بسواد وجهه وتوضع بالموضع
قوله الا في الموضحة اي اذا كانت في الراس والوجه ففيها

الارش وهو حصة ابنة سوا صفت او صفت فتامل **قوله**
في بيان احكام الدية ما خوزة من الودي وهو دفع الدية
يقال ودية القتل بكسر الهمزة وفتح الهمزة ودية
عن قال الكلمة والاصل فيها قول تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
رقية مرمونة ودية ولا حاديت فاطمة بذلك والاجماع معتقد
على وجوبها وذكرها المم عقوب القصاص لا بد من
الصحيح **قوله** على من خرج به الرقيق فالواجب فيه العتق
بالغة ما بلغت تشبهه بالذكواب نجاع الملكة **قوله**
او طرف هو بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع فتامل
قوله على ضربين اي من حيث التغليظ او التلطف
والتخفيف المطلق **قوله** ولا ثالث لهما اي من تلك الحثية
وقد تكون مغلظة من وجه ومخففة من وجه اخر لان
التغليظ يكونها على القاتل وجلوها وتثليثها
والتخفيف بتاجيلها وتخفيفها ولو بها على الناتلة
وتدريج نصها او ثلثها او ثلث خمسها في الغوس
وكذا في نحو الاطراف واما الارواح والحكماء فلا ضابط لها
وبعت برزخها التغليظ والتخفيف ايهما لا في الحرم ولا شهر
الحرم والرحم المرحم **قوله** فالمغلظة الخ قال
شيخنا هو مستند او مثلية جرم وهذا هو الواقع لما
تقدم مما فعله الله خلاف الصواب لا جعل خبرا به
محد وفا وهو صريح في ان كونها مائة من دمه التغليظ وهو غير
مستقيم

105
مستقيم كما انتهى اقوال وهذا كله بناء على ما في بعض
نسخ النسخ من استنساظ لفظ مائة وفي بعضها اثنا عشر فافق فلا
اصريية فتامل **قوله** بسبب قتل الذكرا الحر المسلم هو
مصدر مضاف الي منغولة ويقيد بغير الجاني والمحدد ويكفي
القاتل من ملزمها للاحكام ولو انشئ سرا وجبت له عفو
او ابتداء ولو قهره كقتل الوالد وله وموت الجاني قال
شيخنا وسكت المم عن كونها عن القاتل وكان الوجه
ذكره فتامل **قوله** ويقوونها اي بان الحقة فاستحقت
ان يطرقها الفحل او ان تترك ويجعل عليها الجزعة ما القنت
مقدم استنباطها **قوله** خلفه هو جمع لا مفرد له من لفظه
عند الجمهور وقال الجوهر يجمعها خلق بكسر الخاء وفتح
اللام وقال بن سيدة جمعها خلفات **قوله** والمعنى الخ دفع
به نوه ان الحمل لا يسمى ولد في بطن امه فهو من الجائر
فتامل **قوله** بقول اهل الخبرة ايه اثنين مرعد وهم
قوله بسبب قتل الذكرا الحر المسلم فيه ما تقدم **قوله**
عشرون جزعة قال شيخنا قدم هذا الجزعة
على الحقة وسنت اللبون على سنت المخاض وكان الاولى
له العكس انتهى المم الا ان يقال ان الواو لا تقتضي
ترتيباً ولا تنقيها فتامل والمخاض الحوامل واللبون ذات
اللب قال شيخنا وسكت المم عن دية شبه العمد
وهي مغلظة من حيث تشبيهها فقط لا من الاشارة اليه

قوله ومتى وجبت الابل اي فلا يقبل فيها معيب على البيع
للأرضي المستحق بذلك اذا كان أهلا للتعري لان الحق له
استقامه **قوله** من غالب ابل انزب البلاد اي ما لم تبلغ
مسافة القصر ولما لم يكن لنقلها مودة تزيين ثمن
مثلا اي ثمن نقل مثلهما فتأمل **قوله** فان عدمت
الابل اي حسا او شرعا بما مر **قوله** انتقل الي قيمتها
اي وقت وجوبها بغالب نقد البلد فان غلب نقد ان
تخير الجاني بينهما هذا ان لم يمهل الدافع فان امهل
بان قال له المستحق انا اصبر حتى توجد الابل لزمه
امثاله لانها الاصل فان اخذت القيمة فوجدت
لم تسترد لسترد الابل لا تفصال الامر بالاخذ فتأمل
قوله فان اعوزت اي فقدت **قوله** وهو الصحيح
اي والمعتمد **قوله** وقيل في القديم الخ هو اشارة الى
تضعيفه وعدم اعتباره فتأمل **قوله** فان غلظت الخ
كان اولي ان يقول وقيل ان غلظت لانه وجه مرجوع
على القول المهور لان الاصح على القديم عدم الزيادة
لان التغليب في الابل انما ورد بالسنة والصفة لا بزيادة
العدد وذلك لا يوجد في الدرهم والدنانير فتأمل **قوله**
وتغليب دية الخطا اي في النفس وغيرها من حيث
التشليث فقط فخرج به قتل العمد وشبهه والقيمة
والا طرف اي لادية سنهار الحكومات فلا تغليب فيها

في هذه المواضع فتأمل **قوله** اذا قتل في الحرم اي ولو مرور
السهم فيه مثلا او يكون القاتل او المقتول فيه وحده
وكان المقتول مسلما فلا تغليب في الكافر مطلقا عند العلامة
الدعالي ومن تبعه وقال العلامة بن حجر تغليب فيه اذا كان
كاهن او قهر بعضهم هذا اذا كان المقتول كافرا او اما اذا كان
الكا فمرا تالا فتغلب عليه في الحرم ايضا اتفاقا **قوله** اي حرم مكة
اللام فيه المعبد الشرعي والذهبي يخرج به حرم المدينة
وغیره وحالة الاحرام في غير الحرم فتأمل فتأمل
قوله على الاصح هو المعتمد **قوله** او قتل اي مسلما او غيره
قوله في الاشهر الحرم اي ولو مرور السهم فيها ان لم يكن
كما مر في الحرم **قوله** اي ذي القعدة وذي الحجة هما بفتح
القاف وكسر الحاء على امثلهما سمي بذلك ليقعودهم
عن القتال في الاول ولوقوع الحج في الثاني وفيه اشارة
الي ان ذي القعدة اولها وهو الرابع فهي على ما رتبته في
التوالي لاني الافضل لانه افضلها الحرم ثم رجب
ثم الاقرب وعدها الكوفيين من سنة واحدة فقالوا
الحرم رجب وذي القعدة وذي الحجة ويظهر فائدة الخلاف
فيما اذا نرى سها مرتبة فعلي الاول يبدأ بذي القعدة
وعلى الثاني يبدأ بالحرم **قوله** والحرم هو بضم الميم
وفتح الحاء وتشديد الراء سمي بذلك لما قيل ان اول تخريب
القتال كان فيه او كان الله تعالى حرم فيه الجنة على ابليس

ويقال له شهرته لما قيل له اسم اسلامي لامن جهة العرب
ودخلته اللام دون غيره من الشهور لانه اولها كما قيل وقد
مر ذلك **قوله** ورجب سمي بذلك لان العرب كانت ترجيه اي
تقظه وبسمي الاصلي كما نزل اسمهم من فيه صوت الحرب
وبسمي لاهب لانه صاب الخيرات فيه وانما لم يلحق رمضان
بالاشهر الحرم وان كان سيد الشهور لان في ذلك التوقيت
قال تعالى فلا تظنوا فيهن انفسكم مع ان الظلم
محم في غيرهن ايض فتأمل **قوله** اذا قتل غريبا له اي مسلما
كان او كافرا ذكر او انثى **قوله** ذارحم اي قرابة وهو الحرم
فبما ان لا بد منها **قوله** كنت العم وكذا ابنه وكذا
او كان محرما لرحمه كالمصاهرة والرضاع فلا تقل في ايهم قال
شيئا وكان حق الشكوكه لانه مفهوم رحم فتأمل **قوله**
ودية المرأة اي مسلمات كانت او كاسوا كان القتيل مسلما ذكرا او
قوله والخنثى المشكل اي كالمراة احتياطا لان ما زاد
مشكوك فيه **قوله** نفسا وجرها الخ فيه تسمية ارش
الجرح دية كما مر وهو تغليب فتأمل **قوله** ودية اليهودي
الخ اي المذكور منهم **قوله** ثلث دية المسلم اي ان كان
ذكر او لا فسد دية المسلم او المراد المتعاقبة اي ثلث
دية المسلم الذكر للذكر وثلث دية المرأة للمرأة
والخنثى فتأمل **قوله** نفسا وجرها فيه ما تقدم فل جمعه
قوله واما دية الجوسي اي الذكور وفي الاثني نصف ثلث الخمس
قالوا

١٥٤
قالوا وحكمة ذلك اي في نحو اليهودي خمس فصايل كتابه ودينه
الذي كان حقا وحل نكاحه ودينه وتقريره بالجزية
وليس في الجوسي الا الاخرة فقط وكان فيه خمس دية
اليهودي ويعتبر في المتولد اشرف ابويه كالكفاي مع غيره
سواء الذكر والانثى ومن لا يعرف له دين كالجوسي **قوله**
وتكمل دية النفس اي يجب الدية كاملة اي دية المحي
عليه ذكر او كان او انثى مسلما كان او كافرا تغليظا وتخفيفا
ولو فعل الشك كذا كان لكان اولى واخصر فتأمل **قوله**
وسبق انما ملية من الابل اي في حق الكامل بالاسلام
والحرية والذكورة واعلم ان القيمة في الرقيق كالدية
في الحر فتكمل قيمته فيما يكمل فيه دية الحر من اطرافه
وغرها **قوله** في قطع كالمن اليدين والرجلين
لوقال في قطع اليدين او الرجلين لكان اولى واخصر
والمراد باليد الكف مع الاصابع فان زاد عليها وجبت
حكومة الزايد وبالرجل القدم مع الكعب وتجب
حكومة الزايد وفي كل اصبع عشر دية صاحبها
وفي كل اظفة ثلث دية الاصبع في غير الابهام ونصفها
فيه نعم في الزايد من ذلك حكومة فتأمل
قوله وفي قطعها اي معا او مرتبا لان كل مستقد
وجبت فيه الدية فهي موزعة على افراده مطلقا **قوله**
وجب ارشه اي الايضاح وهو خمسة ابعرة الكامل او يقال

نصوة عشر دية صاحبه ولا بد ربح في دية الاذنين بخلاف
قصبة الانف معه وفي بعض الاذن بنفسه بالمساحة
قوله ولو ابس الاذنين اي بحيث منعت الحركة منهما
وفي قطع اليابتين حكومة **قوله** عن اهل اي وهو
من في عينه خلل دون بصره **قوله** او اعور وهو فاقد
احدي العينين ووقعت الجناية على عينه الصحيحة
قوله او اعشى وهو من يسيل منه غايبا مع ضعف يسير
في بصره وكذا الاضعف وهو صغير العين واعشى
وهو من لا يبصر ليللا واحمر وهو من لا يبصر نهارا وكذا
من بعينه بياض رقيق لا ينقص ضوءا فان نقص الضوء
وجب قسطة ان ضبط والا فحكومة **قوله** وفي كل جن
بفتح الجيم وكسر هاء **قوله** ربح دية اي ولو باستحسانه
ويدخل فيه حكومة الهدب لان فيه حكومة اواز باره
كسائر الشعوب وفي بعض الجن قسطة ان ضبط والا
فحكومة وكذا لو قلص باقيه وفي ازالة الجن المستحقة
حكومة **قوله** سليم الذوق اي قتل لسان الفرس ولو طاربا
حكومة وفي الذوق وحده اوسع اللسان دية عن دية اللسان
قوله لا الشغوارت وكذا اطفال لم يبلغ اوان النطق
فان بلغه ولم ينطق فحكومة وفي قطع بعضه مع بقا
قطعة حكومة لا قسطة من الدية **قوله** والشفتين
ويدخل فيها حكومة الشارب وغيره والشفتان طولهما بين

الشفتين

100
الشفتين وعرضا ما غطا اللثة وفي بعض الواحدة بنفسه
وفي تقلص باقيا حكومة ولو كانتا مشقوقتين فالواجب
فيها الدية الا قدر حكومة الشق او شلاوين فالواجب حكومة
وكذا لو شقها بلا ايانة **قوله** وذهب الكلام كله
اي ولولا ان وارث والشغ وخواه ويكفي في وجوبها
دعواه مع استحسانه وقوله اهل الخبرة انه لا يتوعد **قوله**
بنفسه من الدية اي ان يفي كلام مفهوم ولا وجب كل الدية
قوله في لغة العرب اي وفي غيرها بقدرها قلت او كثرت
لهم لو نقص بعض الحروف بجناية مثلا فالنوع على باقيا
ولو اذهب له حرفا فادله حرف اخر لم يكن بخسسته
وجب للناهب قسطة من الحروف التي كان يحسنها
قبل الجناية واما لو نكح بلغيتين فنوزع الدية على اثرها
وان قطعت شفتاه فذهب الميم وجب ارشها مع ذبها
في اوجه الوجهين واما لو نكح بالعربية وغيرها فليس يعتبر
الاكثر ايم او تعتبر العربية قلت او كثرت عن الاخرين
قال ابن هشام صاحب السيرة في كتابه التيجان
العبرية بالعربية منها ويدل عليه كلام العلامة بن حجر
في شرح المنهاج وغيره وقال العلامة البرلسي
لو كان بحسب العربية وغيرها وزع على العربية وقيل
على اكثرها مروفا وقيل على اقلها انتهى وقال
شيخنا الشيرازي القليل الاكثر مروفا اخذ من العلة

وهي الانتفاع بالحرف فتأمل **قوله** وذهب البصري ولوع
فتى العين وكذا بدعواه ان قال اهل الخيرة انه ذهب
او امكن عند عدمه بما يظهر به صدقهم بمسئله
وفي نقضه من عين واحدة فسطحه ان عرف بان كان يركب
مسائة فصا ويرى من نصفها او ربعها مثلا والاختصاص
قوله وذهب السمع وهو اشرف من البصر على الراجح لعموم
لساير الجهات ومع عدم الضوء مثلا وجب ديبته في الحال
ان تحقق زواله ولو بقول اهل الخيرة انه لا يبعد فلو اخذت
ثم عاد استردت كيفية المعاني ولو ادعى زوالها امكن
واخذ الدية بمسئله **قوله** وان نقض من اذن واحدة
وكذا منها بما فسطحه ان عرف والاختصاص حكومة وقد
ذكر الشك كيفية ضبطه فتأمل **قوله** من
المخزين ومن احدهما نصف الدية ولو ادعى زواله امكن
في غلظة بالروايح العادة فان هشت للطيب وعبس
لقوه صدق الجاني بمسئله **قوله** وضبط اي
وامكن ضبطه **قوله** وذهب العقل اي الفريزي
الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكسب وصدائه
حسن التصرف فعبه حكومة فان ادعى زواله
الفريزي امكن فان لم يثبت ظم حاله اخذت الدية
منه بلا عين ولا صدق الجاني بمسئله وان رجي عوده
انتظر وحي قلا لانه يعقل ما صبه اي يمنعه عن انكباب
مالا

107
مالا يلبق وحمله القلب على الراجح وله شعاع متصل بالديماغ
ولذلك كان لاقتصاص فيه فلو عاد وهو او غيره من المعاني
بعد اخذ ديبته استردت بخلاف ساير الاجرام ما عدا السن
غير المشغور وحلده السلوخ اذا نبت والا نصابا اذا التخم
ناتها استرد ديبته العودها **قوله** مع الارشاي او الحكومة
قوله والذكر السليم خرج به الاشمل ففيه حكومة
قوله ففي قطعها وحدها دية ولا يزداد بقطع الذكر
معها شي وفي بعضها بقسطه **قوله** اي بيضتين
اي من حلدتها فان قطعها دون الحلدتين
بان سلما نقصت حكومة **قوله** وفي السن اي الاصلية
الثامة المشغورة كما هو سوا قطعها او بطل منقعتا
وسوا قطع معها اصلها اولا ولوزادت الانسان فكل اصلية
ان لم تكن تابعة والاختصاص حكومة ولو كانت كلها صفة
واحدة وجب فيها دية صاحبها على الاصح والقبض
بالقسط منها ولو انتهى صغر السن الى ان لا يصالح للمضغ
فليس له فيها الا حكومة ولو قال المم وفي السن نقص
عشر دية صاحبها لكان اولى واعم ليشمل التكرار لا نفي
والمسلم والكافر فتأمل **قوله** خمس من الابل اي سوا البكر
الموضحة او صغرت وتقدم ما فيها ولو كانت مع هشم
فمشرقة او مع تنقيل خمسة عشر وفي كل واحدة منفردة
خمس **قوله** لا منفعة فيه اي كالا شل **قوله** حكومة

وكذا في تعويج الرقبة وتسويد الوجه حكومة وفي حلق
الرجل والحنش حكومة اي في خلاف حلق المرأة ففيهما
قطعا وشمالا ديتها وفي احداهما نصفها **قوله** وهي
اي الحكومة **قوله** جزء من الدية فعلم ان لا يهلكها
قال شيخنا ونباد ذكره جعل الرقيق اصلا
للمحرر ياتي عكسه فتأمل **قوله** دية النفس
اذا لم تكن الجنابة على عضوله بقدر والافانسية
الى ذلك المقدر فتأمل **قوله** وبها تسعة
قال بعضهم صوابه وبها تسعة انتهى
ثم ايت في غالب نسخ الشئ وبها تسعة وحق فلا
اصوية فتأمل **قوله** ودية العبد قال شيخنا
في تفسيره بالدية تجوز انتهى اقول
ولعله حاول ان القبة في الرقيق كالدية في الحر فتجب
كلها فيما تجب فيه الدية في الحر ونصفها كنصفها
وهكذا في جميع اعضاءه ومعانيه وجراحاته
واطرافه قال الحر اصل للرقيق وهذا او لعمره لكان
او لعوام ولا فرق في الجنابة عليه بين العبد وغيره
وبين المكاتب وام الولد وغيرهما فتأمل **قوله**
في الاظهر هو المعتد **قوله** ودية الجنين اي ذكر
كان او غيره ولو كما قال اهل الخبرة فيه صورة خفية
بخلاف ما لو قالوا بقي التصور فلا شئ فيه **قوله** المسلم

لو

لو استقطه الشئ كان اولى لايها م كلامه ان الم لم يقل بها في
الكافر وكان يستغني عن ابراده عليه ولا نهامه انه لا غرق
في الكافر مع ان فيه غرة يساوي عشرة دية امه كليا
فتأمل **قوله** ان كانت امه معصومة صوابه
ان كان هو معصوما لان العبرة بمعصيته هو لا بمعصية امه
كجنين غريمي من حريمه بان وطئ مسلم او ذي حريمه
بشبهة فتأمل **قوله** حال الجنابة اي سو كانت تلك الجنابة
بضرب **قوله** كتهديد او شرب دوا او بصوم
ولو في رمضان او بتجوع كمنع من طعام او شراب نعم
لو شرب دوا والضرورة لم تضمن وكذا لو ضربت ضربة
خفيفة لا تؤثر وحددت تهديدا لا يؤثر او اقامت مرة
بعد الضربة القوية ثم اقلت **قوله** غرة واصلاها
البياض في جبهة القرس وتطلق ايم على الخيار من الشئ
وتتعدد بتعدد الجنان وفي بعضه بعضها بقسطه
كما في الدية ويعتبر في وجوبها انفصال الجنين كله
او بعضه ولو نحر ورجل له مثلا ميتا ولو بعد موثقا الجنابة
في حياتها فان انفصل حيواته حلالا او ادم الله حتى
ماتت فدية والا فلا ضمان كما لو انفصل ميتا بالجنابة
ولو لم يكن معصوما كجنين غريمي من حريمه
وان اسلم بعد الجنابة او كانت امه ميتة او لم تظهر
على امه شئ او كان هو وامه مملوكين للجاني فلا ضمان

قوله اي نسمة وهي في الاصل اسم للواحد من الاشخاص وفيه
اشارة الى ان الناف في الفرق للوجهة وسوا كان الجنين تام
الاعضاء ام ناقصا ثابت النسب ام لا لكن لابد ان يكون
مقصودا حتى مر وان يكون مقصودا على الجاني عند الجنائية
وان لم تكن امه موصومة او مضمونة عندها **قوله** عبد
او امه بالرفع بدل من غرق ولو صار على الاضافة البيان
في كلام المم لحازه ولا يتعين تكون الفرق بيننا
والخيرة لدفعها **قوله** سليم لوقال سليمة لكان اولي
وانسب ومنه قوله لم يعجز بهرم وصفر ولوين يوم
تتامل **قوله** نصف عشر الدية اي دية ابيه مسلما كان او لا
وهو يساوي عشر دية امه ولو عبر به لكان اولي وانسب
ويستتر في الفرق التمييز ولوقبل سبع سنين **قوله**
فان فقدت حسا او شرعا كما مر في الدية **قوله**
وهو خمسة ابرق اي في المسلم المحروفي وفي غيره بنسبه
قوله ودية الجنين اي الرقيق الموصوم كما مر ذكره كان
او غيره **قوله** عشر قيمة امه اي ولو مكاتبه او مستولدة
وبعت برسلامتها وسلامته وان لم يكن الاضربا
ورقتها وان كان حرا واسلامها ان كان مسلما وان لم تكن
مسلمة ويحل العشر المذكور عاقلة الجاني كما مر في الفرق
قوله يوم الجنابة هو احد وجهين فيه الذي
في اصل الروضة اعتبار اكثر القيمة من يوم الجنابة التي
وقت

158
وقت الجناس وهو المصنف **قوله** ويكون ما وجب
لسيدها لوقال لسيدته لكان اولي واعلم لانه قد يكون لغير
سيدها بخبر وصية وتكون الام لاخر فالبدل لسيدته
لا لسيدها فان لم يكن عليها مملوك سيدة لم يجب
عليه شي فتأمل فرفع لو كان الجنين مضمنا اعتبر بقدر
ما فيه من الدف والخبرة من القيمة والدية **قوله**
ويجب في الجنين اليهودي الخ لوجهل الشك هذا من مدخول
كلام المم لكان اولي وانسب كما مر في الاشارة اليه
مع ان الوجه تقديمه على الرقيق فتأمل **فصل**
في بيان احكام القسامة بفتح القاف ويعبر عنها بدعوى
الدم اي في قديح بين العبارتين فيقال دعوى الدم والقسامة
وهي مأخوذة من القسم بمعنى اليمين لكن هذا الاسم خاص
بكون الايمان خمسين وكذا نفا من جانب المدي ابتداء واعلم
ان ايمان الدما ولون المدعى عليه مردودة خمسون كما ياتي
قوله واذا افتزن اي وجد **قوله** بدعوى الدم
اي معها بان استندت الي لو **قوله** لو تهاثلثة
ما خذوة من التلوين وهو التلطيخ **قوله** وهو
لغة الضيف كذا في الشق قال العلامة بن قاسم هو لغة
الفرقة ويقال الضيف فتأمل **قوله** منفصلة فتبد
لا بد منه **قوله** حلف المدعى خمسين بمينا لكن بشرط
ان تكون الدعوى ملزمة وان تكون منفصلة وان يكون

المدعى عليه مبيها وان لا ينافيها ادعوى وان يكون كل من
المدعى والمدعى عليه كائنا وان يكون ملتزما للاحكام
وكان اكل دعوى **قوله** على المذهب هو المصنف بخلاف
البيان لانه احوط **قوله** على ما مضى بخلاف ما لو مات
في اثنا الايمان فلا يبنى وارثه بل يستأنف لانه لا يستحق
احد يمين غيره شيئا بخلاف ما لو مات بعد تمام الايمان
وبخلاف ما لو اقام شاهدا ثم ماتت شهادته في كل
شاهد مستقلة وبخلاف ما لو جبن المدعى عليه او مات في
اثنا الايمان فانه يبنى هو وارثه لان هذه ايمان تنفي
فتفيد بنفسها ولا تتوقف على حكم قاضي **قوله** فان
عزل روي غيره اي او مات وولي غيره **قوله** وجب
استيفاءها اي الايمان وتوزع على الارث بحسب الارث
ويجبر المنكسر فقام ومنت تخلف الام ثلاثة عشر فرضا
وردا والبت الباقى عندك وكذا في كل القول ويخلف
شروط بيت المال خمسين يمينا لا يفدرها بخاصة ولو
احد الارث او غاب خلق اخر خمسين يمينا واخذ حصته
قوله استحق الدية اي حالة مغلطة على القاتل في العمد
ولا يجب نفي لانها حجة ضعيفة وموجلة مغلطة
على القاطنة في شبه العمد ومخففة عليهم في الخطا **قوله**
واذا حلف المدعى لو قال المستحق كان اوي واعم ليشمل
السيد والوارث والعبد المكاتب في عبده ولا يعاد لو جبر نفسه
بعدها

109
بعدها والمرتب حبة برت بان ارتد بعد الجرح والمسلم والكافر
والعدل والفاسق ويدخل بالوادعي المادون له بقتل عبد
التجارة فان الذي يقسم السيد للعبد قتلا **قوله** في قطع
طرف اي ولا في ازالة معنى ولا في الاموال والقول فيها من المدعى
عليه يمينه وهي خمسون يمينا في المادون الاقوال ومن
لا يثبت له ينصب القاضي من يدعى عليه من ينسب اليه القتل
ويجعله فان نكل حبس الى ان يقر او يخلف **قوله** فيخلف
خمسين يمينا اي على المصنف خلافا لليلقيني حتى لو
تقدم المدعى عليه خلق كل منهم خمسين يمينا ولا توزع
عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعى والفرق ان كل
واحد من المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل كما ينفي من
انفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت للواحد
لو انفرد بل يثبت بعض الارث فيخلق بقدر الحصة **قوله**
وعلى قاتل النفس اي ولو صبياء ومجنونا ويجزئها وليها
بغير الصوم ولو صام الصبي اجراه وعبد او يكفر بالصوم
ومباشر او متسنيا كشاهد زور مثلا ومكره بكسر الهمزة
وحافر بجرعه وانا ومنفرد او دخل فيه اية المسلم والذي
والخنثى ونفسه وعبد نفسه وما لو كان القاتل متعددا
فكل كل من الشركاء كفارة على المعتد **قوله** الحرمه اي على القاتل
ولو عبده ونفسه وحمينا ولا كفارة في قتل اواه وفي حريمين
لان الحرمه كخن المسلمين ولا في قتل باغ وصائل ومرتب
وان محصن لغير المساوي له وحرني ومقتض منه

ومما يطرد ذلك ان يقال يجب الكفارة على غير مرتكب بقتل معصوم عليه وان يكون تقديرا ويجب فوراً في عمد تداركاً لا ائمة بخلاف الخطأ **تليق** لا ضمان ولا كفارة في القتل بالدعا ولا بالاحمال ولا بالعين وينبغي للامام حسب القابل او امره بلزوم بيعة ويندب للقائين ان يدعوا للمعيون بان يقول له **بسم الله ما تشاء الله** لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضربه او يقول حصنتك بالحي القوم الذي لا يهدت الله او دفعت عنك السوء بالف الف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي حسين وينبغي هكذا للانسان اذا اراد ان يفسد سلبية او حاله معتد لا ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي للشيخ اذا استكثر تلامذته او استحسن حالهم ان يقول ذلك وكذا للوالد وغیره **قوله** من مالهما اي او من ماله هو **قوله** عتق رقبة الخ قد تقدم ما يتعلق بذلك في الظهار فراجع **قوله** ولا يشترط بيعة التتابع في الفرض من حيث التتابع انواع ثلاثة احدها ما يجب بتابعه وهو صوم رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في رمضان عمد او صوم النذر الذي شرط فيه التتابع وثانيها ما يجب تفريقه وهو صوم المتع والمقارن وفوت النسك وترك الواجب فيه وصوم النذر المشروط فيه التفريق وثالثها ما يجوز فيه الامران وهو

170 وهو نهار رمضان وكفارة الجماع في ايام النسك وكفارة البين وفدية الحلق والصبيد والشجر والنسي والتطبيب والامسا وتقليم الاظفار ودهن شعرات اسر او اللحية في الاحرام وصوم النذر المطلق **قوله** في الاصح هو المعتد **قوله** كقرى باطعام ستين مسكناً الخ مرجوح والراجح ان كفارة القتل لا اطعام فيها ولذلك قال العلامة الخطيب قضية اقتضاه على ما ذكره لاند اطعام هنا عند العجز عن الصوم وهو كذا على الاظهر اقتضاه على الوارد فيها اذا المتبع في الكفارات النصف لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير الفتق والصوم انتهى ومثله العلامة من فاسد **كتاب بيان احكام الحدود** سميت بذلك لان لها نهايات مضبوطة وجمعها المهم اختلاف انواعها قبل وكان الاولى التعبير فيها بالباب **قوله** لما مر من شمول الجنابات لها وقد تقدم رده قال بعضهم وشرعت زجر الارباب المعاصي عنها فاذا علم الترتيب مثلاً انه اذا زجر احد امتنع منه وهكذا انتهى **قوله** وهذا بناء على ان الحدود زواجر والصحيح انها في المسائل جوا بر المستوط عقوبتها في الكفرة اذا استوفيت في الدنيا وفي الكافر زواجر **قوله** لغة المنع اي وشرعاً عقوبة مقدرة يستحقها من ارتكب ما يوجبها كما ياتي واعلم هذا الغلي

لا ياتي وقيل من حد يعني قدر لان الشارح قد رها فلا يزداد عليها
 ولا ينقص عنها **قوله** يجد الزنا هو بالقرينة جازية
 وبالمد لقة تهيبة وانفق اهل الملل على تحريمه لانه من الخش
 الكبار **قوله** الزاني اي المشتق من الزنا الذي هو علة لحد
 وهو ابلح المكاف الوافع حشيشته الاصلية المتصلة
 او قد رها من مقطوعها في فرع قبلا او دبر اجره لعينه
 مشتق طبعها فلا حد على صبي ومجنون كحاياتي ولا بعض
 الخشعة ولا جشعة ذكر صان ولا بمشكوك في حالته
 ولا بقبل خشي ولا بوطي في خويض ولا بوطي بهيمة ولا
 ميتة ولا بوطي شبهة في الفاعل او المحل او الطريق ولا
 بد بوجوب ثبته نعم تعد بوطي جارية بيت المال
قوله فالمحصن اي من رجل او امرأة كحاياتي **قوله**
 ولا يصح بالخال المحجة اي كغير **قوله** وغير المحصن ومثله
 الموطر في دبره ولو محصنا **قوله** سميت بذلك اي المانة
 جلدة بفتح الجيم **قوله** لا تصالحها بالجلد بكسر الجيم فرع
 لوزني غير محصن ثم زني محصنا قبل الجلد وجب جلدة
 ثم زني محصنا في اصل الروضة في باب اللعان وافتى به
 الشهاب الرمي وهو المعتد **قوله** وتقريب عام اي للرجل
 والمرأة ولا تغرب المرأة الا مع زوج او محرم بضاعه ولو باجرة
 ومثلها الامر الجبل **قوله** برأي الامام فلا تغرب بنفسه
 عاما

١٦١
 عاما لم يحسب **قوله** من اول سفر الزاني فلو ادعي انقضا العام
 صدق ويخلق ندبا لانه حق الله تعالى وينبغي للامام ان
 يثبت عنده اول العام **قوله** لا من وصوله وبه قال
 القاضي ابو الطيب والمعتد الاول **قوله** من مكان
 التفريق الذي يؤخذ منه انه معين من جهة الامام
 وهو كذلك ولا يجوز له العدول عما عينه له وله الانتقال
 منه اي بلدة اخر ليس دون مسافة القصر فان عاد اليه دون
 مسافة القصر استؤنف التفريق بينه وله ان يصحب
 جارية ليشتري بها قال العلامة بن حجر الخطيب
 تبع الماوردي والرويانى وكذا اما لا للتجارة واقرهما
 شيئا وقال العلامة الرمي قضية كلامهما
 عدم تمكينه من عمل مال زايد على نفقته وهو متجه
 خلافا للماوردي والرويانى ومن تبعهما وهو المعتد
 لا اهلا وعشيرة لكن لو تبعوه لم تمنعوا عنه **قوله**
 فلا حد على صبي انما عدل عن ان يتزوج فلا احصان الذي
 هو مفهوم الشرط لا فادة حتم زايد وهو عدم الحد اللازم
 له عدم الاحصان بخلاف عكسه فتأمل **قوله**
 بما يزوجها اي ان كان لهما نوع ثمين **قوله** الحربة
 اي ولو كان كافرا حرييا فلو غيب حربي حشيشته في تكاح
 وصحنا انكحنتهم وهو الاصح فهو محصن فلو عقدت له ذمة
 ثم زني لم يخرج بعقد ثلث ذمة المستامن فلا يقيم عليه الحد

قوله من مسلم أو ذمي أي ذكر كان أو أنثى قال شيخنا
واعلم إن هذا قيد لا تمامة الحد لا للاحصان كما علمت وكان
الأولي عدم ذكر ما انتهى قولاً وفيه خطر
لأنه شرط للاحصان أي فتنأمل **قوله** تغيب الحشفة
أي وإن لم تنزل البكارة حال كون الواطئ بالفاعلا ولا وفي
نوم أو سهر أو كراه **قوله** والعبد والأمة أي البالغين
العاقلة ولو كافرين **قوله** حد هما أي من الجلد لأن
الرجم لا يصفو لهما **قوله** وحكم الواطئ أي بغير حيلته
والأغنية التفريقان تكرر وهو بكسر اللام الواطئ في الدبر
ولو أنثى نسبة أي قوم لوط عليه الصلاة والسلام
لأنهم كانوا يأتون الرجال في أديارهم ثم هوة من دون النساء
ولذلك قال الجلال السيوطي في أدلوبيات أول من
أتى الرجال قوم لوط انتهى قال العلامة المبيد أي نقلا
عن العسكري وغيره ولم نعرف الجاحلية العرب والعجم
الواطئ بعد قوم لوط قبل الإسلام لأنه لا وجود له عندهم
وإنما حدث ذلك في صدر الإسلام حيث كثرت الفزوطا لك
الغيبية عن النساء وسواها فافارس والروم من الذرية
واستخذموهم وطالت الخلوة بهم فسول الشيطان
لبعضهم أنهم يخرجون عن النساء في الجملة فطلبوا منهم
ذلك فاطاعوا الشدة الانقياد ففعلوا ذلك وأجرؤهم
مجرى النساء منا الله وذريتنا من ذلك وكان أول ذلك
بخراسان

172
بخراسان **قوله** محكم الزنا أي من وجوب الحد في الواطئ على
الراجح وفي إتيان البهائم على المروج والأصع فيه التفريق
فقط وقال بعضهم مراده بقوله لحكم الزنا أي من حيث
ثبوت كل منهما بأربعة لا في ثبوت الحد به لأن إتيان البهائم
لا حد فيه وإنما فيه التخيير كما مر وهذا مما حمله عليه البلخي
وقرر شيخنا في درسه المرأة العديدة ولله لك قال
العلامة الخطيب ما ذكره المصنف من أن إتيان البهائم في الحد
كالزنا هو أحد الأقوال الثلاثة في المسئلة وهو مرجوح
وعليه فيفرق بين المحصن وغيره بأنه حد قد يجب بالوطئ
كذا علمه صاحب المذهب والتهديب والثاني أن
واجبه القتل محصنا كان أو غير محصن لقوله صلى الله عليه
وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه زواجه الحالم
ومحج أسناده وأظهرها لأحد منبه مكاني متن المنهاج
كاصله لأن الطبع السليم باباه فلم يخرج إلى زاجر بل يغدر
وفي النسائي عن بن عباس رضي الله عنهما ليس على الذي
يتأتى البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله إلا عن توقيف
والمراد بقوله في الحديث واقتلوهام معه زواجه أن كانت ساكنة
والأمر فيه للذنب **قوله** على المذهب هو المعتد والثاني
بقتل مطلقا وفي كيفية قتله مطلقا وجه أحدهما
بالسيف والثاني بالرجم والثالث بهدم جدار عليه أو رميه
من شاهق قال في الروضة قلت أصحهما بالسيف والله أعلم

اما المفعول به فان كان غير مكلف او مكرها فلا حد عليه ولا
مهر له وان كان مكلفا طائعا فيجوز له ويغزر لا غير ذكر اكان
او انثى محصنا كان او لا **قوله** لكن الراجح انه هو المعتمد
قوله ومن وطئ ليس قيدا بل المعاينة والمفاخضة
والقبلة ونحوها كذلك وكذا كل معصية لا حد فيها
ولا كفارة غالبا كسب ليس بقذف وكذا اسرقته ما
لا يقطع به وتزويج وشهادة زور ومنع حق ونشوز
عزاي بما يراه الامام او صفع او تجريس او تسويد وجه
او قيام من مجلس او توبيخ بكلام او غير ذلك وللإمام
العفو عن تغزير الله تعالى او لادمي لم يطلبه
قوله يعزرون وافق الكفار في عبادتهم
ونحوها وهي يمسك الحيان ومن يدخل النار ومن يقول لذي
باجاج فلان ومن يسمي زابرا فيبر الصالحين حاجا ولا يجوز
الشفاعة في الحدود ولا القنوم الامام عليها **قوله**
ادني الحد وداي لمن يعززه اي لا يجوز له ذلك وهذا
في التغزير بما به الجلد فتأمل **قوله**
في بيان احكام الله وهو بالذال المحجمة لغة وشعرا ما ذكر
الله وهو من صفوق الادميين ومن الكلباء والفاقة كدالة
عليه ثلاثة اقسام صريح ان لم يحتمل غير القذف وكناية
ان احتمله وغيره وتقرى وهو ليس بقذف وان نواه
فمن هذا الاخير يا ابن الحلال وما انابن زنا وما

173
انابن زانية وليس امي بزانية وما انابن خباز او اسكاف
او نحو ذلك **قوله** وهو لغة الرمي اي مطلقا **قوله**
كقوله زنت او زنت بعثت التا وكسرها او يازاني او يازانية
في الذكر والانثى **قوله** ثلاثة اي بل ستة بزيادة عدم
الاحكام وعدم الاذن والتمزام الاحكام ولا يشترط اسلام
ولا حرية **قوله** لا يجدان بل يوديان ان كان لهما نوع تمييز
ويستقط بالبلوغ والافاقه **قوله** عفيفا عن الزنا
وكذا عن وطئ زوجته في دبرها وعن وطئ مملوكة
رحم له بنسب او رضاعا وغيره فلا يجد فاذا فني فعل شيئا
من ذلك وان طرأ بعد القذف ولا تبطل العفة بوطئ حليته
في عدة شهيرة او في نحو حبس او اهرام او في ردة او رجعة ولا بوطئ
امته المزدوجة او المكاتبه او قبل الاستبراء ولا بوطئ امته ولده
ولا بوطئ في زكاح فاسد كزكاح بلا ولي ولا شهود ولا بوطئ نحو
يحيى محرما له ولا بوطئ بكره او جاهل بنحوه ولا بمقدامات
الوطئ في اجنبية ولا بزي صبي او مجنون **قوله** كافر
اي ولو مرتد احوال قذفه فان اضاف قذفه لما قبل ردة له لم
يستقط عنه الحد وان مات على ردة ويستوفيه منه وارثه
لولا الردة لانه للتشقي ويستوفيه سيد الرقيق بعد موته
قوله او مجنونا اي حال قذفه ولو مستقطما فان اضافه
الي حال افاقته لم يستقط عنه الحد **قوله** او فتيما اي حال
قذفه ولو مفعلا فان اضافه الي حال حرية لم يستقط عنه الحد

فحسب القدر **فصل** في بيان الحكم الاشرعي وفي الحد المتعلق بشربها
 بثلاثة اشياء اولها اقترار المقدوف بالزنا وارثه له وامتناعه
 من اليمين المردودة وسياتي **فصل** اقامة البيعة اي بالشهود
 الاربعة على ان المقدوف زنا ولو بعد قذف واقتراره بذل الطريق
 الاول كما هو وكذا امتناعه من اليمين المردودة اذا طلب القاذف
 منه انه ما زنا لان له ذلك **فصل** والثاني الخ اما اختراع الج
 التاويل في هذا وما بعده لاجل الوطء با والقي تناسب
 القدر قبله فتأمل **فصل** عطف المقدوف اي عن جميع الحد فلا
 يستقط بالحد عفو عن بعضه لان هذا دفع العار وكذا الوعي
 بعض الورثة عن حصته فللباقي استيفاء جميعه ولو عني
 جميع الورثة على مال سقط الحد ولا مال وبذلك علم
 ان هذا القذف يورث تحسب الغريضة لعدم لو قذفه
 بعد موته لم يرث منه احد الزوجين على الاصح واذا عني
 المقدوف عن القاذف سقطت حصانته في حصة
 فلا حد عليه بقذفه بعد ذلك وان فسر **فصل**
 في بيان الحكم الاشرعي وفي الحد المتعلق بشربها
 ولو عكس المم هذه العبارة لكان اولي وانسب
 بما تقدم اذ الكلام في الحدود والاصل في تحريمها قوله تعالى
 انما الخمر والميسر الابية والمراد بالاشربة الخمر وكذا
 وشربها من الخبائير فمن عقد عليه الاجماع في السنة
 الثانية من الهجرة وهي ما تكرر النسخ لها كما ذكره الجلال
 السيوطي

السيوطي في قوله وارتفع تكرار النسخ لها جاءت به النصوص الاشارة
 فقبلة ومشفة وحشر كذا الوضوح مما تحس النار
فصل ومن شرب اي وهو مكلف ملتزم للاحكام عام عالم
 بالتحريم يختار لغير ضرورة **فصل** حر اي صرنا وان قل
 وان كان رد يا وهي ما يبق في اسفل انايه تخينا او لم يسكر به
فصل او شرابا مسكرا اي بان يكون فيه شدة
 مطربة ولو بدرديه او لم يسكر به وكان قليلا كما مر في
 الخمر وهو من عطف العام على الخاص بنا على انه يسمى خمر حقيقة
 كما مشوعليه جماعة من محقق اصحابنا لان الاشتراك في الصفة
 يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من القياس في اللغة او من
 عطف الظاهر بنا على قول الرافعي ان اطلاق الخمر عليه مجاز ونسبه
 الي الاكثر من العلماء وكلام المصم يميل اليه ولا يجوز التمسك
 بالاسكر الصرف فيجزم ولا حد فيه ويجب عليه ان يتقايه
 وكذا الواكس على شربه وكذا استعماله لقطش واخوه
 ان وجد ما يقوم مقامه والاوجب شربه كاسا لفة به لم يخطئ
 بها فعمل حرمة شربه للوطش مالم يتعين لرفع الهلاك والاجاز
 بل وجب كما نقله الامام عن اجماع الاصحاب وهو واضح
 ولا يبعد ان يلحق بالهلاك خولن عضره او منفعته
 ويؤخذ من ذلك انه لو شتم الصغير راحة المسكر وخيف
 عليه ان لم يبق منه جواز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر
 وهو ظاهر وجوز القذاوي ايم بما انتبه اليه من الترياق

الكبير ونحوه اذا لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر ويجوز
التناوي بالجس غير المسكر كما تقدم ولو صرنا بشرطه السابق
وخرج بالمسكر ما يجذر القتل كالافيون ونحوه فيجوز المله
لغير التناوي ومنه ازالة العقل لقطع نحو عضو متاكل وقيل
وعوي جهل خبره وان نشأ في الاسلام ويجوز من علم الحرمة
وجعل الحد **قوله** يجد اي بعد محوه وهو بان حد في
حال سكره اعتد به على الاصح **قوله** اربعين حلة فاي
بسوط او باطرف ثياب او عصا معتدلة فيها ايلام السوط
وذهب الامة الثلاثة رضي الله عنهم الى انها ثمانون ويجب
اجتناب الوجه ونحو المقاتلة ولا بد فيها من امر الامام او نائبه
ولا بد من نواحيها ولا يجوز للضارب ان يرفع يده فوق رأسه
مثلا لما فيه من زيادة الايلام ويحد الذكر قائما
والانثى جالسة ولا تزع ثيابها الا خوفا من خشية او فاقة
مثلا والعشرون في الرقيق كالاربعين في الحر **قوله** على
وجه التعزير هو الاصح ولا بد للجنس من تعزيرات مختصة
بعد مخصوص مستثناة لورودها بذل عن الصحابة
رضي الله عنهم ولذلك قال الامام الشافعي رضي الله عنه
ان الاربعين احب الي **قوله** وقيل في مروج **قوله**
بالسبينة ولا يحتاج الى تفصيل كما لا قرار **قوله** اي رجلين
سوا شهداء بشره او غدا انزل ما لا يجد بغير ذلك مما ذكره
الشم ولا يبرح مسكروا بسكر **قوله** ولا يعلم القاضي اي
سنة

170
لانه لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه
بعلمه لا صلاح ملكه **فصل** في بيان احكام قطع الرقبة
بفتح السين وكسر الراء وسبكون الرابع فتح السين وكسر هاء
والاصل في قطعها قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
واركبا ثلثة سارق ومسروق وسارقة وكلها نفي من كلامه
صريح او ضمنا **قوله** قطع الرقبة اي قطع السارق لاجلها
قوله خفية خرج به المحتسب والمنتهب وهما اخذان
المال جهرة والاول بعينه الحرب والثاني بعينه القوة
والثبته وخرج به اي جاحد نحو ودية فتأمل **قوله**
ظلم اخرج به ما لو اخذ مال غريم بظنه مال نفسه فتأمل **قوله**
من حر مثله اي بشرائط تأتي ولان ظم ابو الفلا المحرمي
بيته الذي تسكن فيه على اقل الشريعة الفرق بين الدية
والقطع في الرقبة وهو قوله يد بخمس ميين بمسجد ودين
ما بالها قطعت في ربيع دينار احابه القاضي عبد الوهاب
المالكي بقوله عز الامانة اعلاها ورفها ذل الخيانة فانهم حكمه البارئ
وقال ابن الجوزي لما سئل عن هذا
البيت لما كانت امينة كانت ثبينة فلما خانت هانت
قوله بثلاثة شرائط اي بالنظر للسارق وحده والمستة
في الشحنة الامر بالنظر للمسروق وايضا وبما يعلم منه انها
اكثر من ذلك فتأمل **قوله** مسلما كان او ذميا اي حر كان
او رقيا **قوله** ويكره بفتح الراء وكذا يكره بكسر هاء الفهم

يقطع ان اكره ان يحيا بقتل الطاعة وكذا الوثقب الحرز
ثم امر صبييا غير مبرور وكفه بالاخراج منه فافزع فانه يقطع
الامر ايض فان امر مبرور او قردا به فلا قطع لانه ليس له
ولان الحيوان اختيار فان قبل هلاكه كان غير المميز كالقرد
فلما اختار القرد اولا فان قلت لعله القتل ثم ارسله على انسان
فقتله فلا يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلنا
اجيب بان الحد انما يجب بالباشرة دون السب بخلاف القتل
ثم ان القرد مثال فيبقى عليه كل حيوان معلوم ولو عزم
على عقر بيت فافزع فصاها من مرزاه هل يقطع اولا الظاهر
انثاني كما لو اكره بالفا مبرور على الاخراج فانه لا قطع
على واحد منهما **قوله** فلا قطع عليه اي لانه غير ملتزم
للاحكام فهو شرط اخر فتأمل **قوله** في الاظهر هو المقتصد
قوله شرط في السارق اي لانه ركن كما تقدم ولو
قال شرط لقطعه كالذي بعده لكان اولى وانسب
فتأمل **قوله** بالنظر للمسروق اي لانه ركن ولو اذوا
والسرقة لكان مستوفيا للركن الثالث لان قوله ان
يسرق مقصد وهو السرقة والمعنى فيه وان توجد
سرقة ويحرم المسروق نصا بالحي فتأمل **قوله**
ربع دينار قال شيخنا لا يخفى ما في كلام المم والثم
من القلاقة والقصور والتكرار لثا المعتبر في النصاب
ربع دينار مضروب من الذهب فالسارق ان كان من الذهب
غير

فانه

غلا مضروب اعتبر وزنه وقيمته وان كان من غير الذهب
ولو من الفضة اعتبر قيمته بالذهب المضروب
ولان نظر لقيمة الصنعة فيقطع بسرقة انا النقيدين
ان بلغ به دون صنعة نصابا ويكتب لا يحل الانتفاع
ان بلغ ورقها وجلدها نصابا وهكذا او كلام المم والثم
لا يوافق شيئا من ذلك فتأمل **تخييل**
قد علم مما ذكر انه لا قطع بالانتمول لجلده ميتة وخمر
ولو مختار منه وكلب ولو علم انعم ان صار الخمر خلا لجلده
او بلغ الجلد ولو بنفسه ثم اخرج به قطع **قوله** من حرز
مثله لما كان الحرز لم يرد له ضابط لفة ولا شرعيا
اعتبر فيه العرف وقد اشار الله الى بعض افراده بقوله
فان كان الخمر قد ضبط القدر الى العرق هنا بما لا يبعد صاحبه
فيقاله **قوله** وشرط الملاحظة بكسر الحاء المهمة **قوله**
لا ملك له فيه فلا قطع بسرقة ماله الذي عند غيره ولو رهن
او اجارة او شرا ولو في زمن الخيار وقبل قبض الثمن او بهبة
قبل قبضها وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا سرقة
مشتركة وان نصيبه شمل الملك ما لو حدث قبل اخرجه
من الحرز يارث او يحرق او كان بد عوا او كان كاذبا او سرق
ما اشتراه من بد البائع ولو قبل تسليم الثمن او هو في زمن
الخيار او ما وقع عليه او ما اتهم به وقبل قبضه او سرق
فقبر الوصي به الفقير بخلاف ما لو سرق شخص ما وصى له به قبل الموت

وهو ظاهر وكذا بعده وقبل القول ولو ملك المسروق بعد
وقبل الدفع الي الحاكم فلا يقطع وكذا لا يقطع بنفسه
عن النصاب بالثلاث ولو باع حله منه أو تصحبه بالطيب لا
قوله ولا شبهة أي شبهة عامة فلا يقطع المسلم
بما يفرش في المسجد كالبلال والحصر ونحو ذلك ولا يقتاديل
تسرق منه ولا سرقة مصحف موقوف وإن لم يكن قاريا
ولا سرقة نحو المنبر ودكة المؤذنين والمئذنة ويقطع
الذي يجمع ذلك ويقطع المسلم بقتاديل للزينة معلقة
وبالحج وع والمحرران والباب والستور والسقوف والتأثير
ونحوها وبستر المنبر إن غلب عليه ولا يقطع ومثله ستر
الكعبة ولا يقطع بحال المصالح وإن كان غنيا ولا بحال بيت المال
إن انفرد لطائفة هو منهم ولا بحال صدقة وهو فقير أو غارم
ولا يقطع ذمي ولا مسلم بحال موقوف على الجماعة العامة
وجوه الخبز خلاف القناطر ونحوها فيقطع بها الذمي لأن
انتفاعه بها ضرورة إقامته بدارنا تبعها **قوله** فلا يقطع
بسرقته مال أصل وفرع ولا بحال أصله أو فرعه فيه شبهة
كما إذا فرغ من مال بيت المال شيء لطائفة فيها ومن
أصله أو فرعه دونه وسوا الحر والرقيق منها وسوا الخدم
دينها أو اختلف **قوله** ولا سرقة رقيق مال سيده أي
ولو مكاتباً ومبوضاً وإن اختلف دينها كما مر **قوله** يده
أي بعد ثبوت السرقة بيمينه مفصلة رجلين فتنه أو أقرار
مفصل

177
مفصل وباليدين المردودة كما في المنهاج وظاهر في الروضة
ومشعر عليه في الحاوي الصغير وهو المعتمد عند العلامة الرلي
لأن القطع حق لله تعالى وأما المال فيثبت قطعا وبعد
طلب المال أيم من ماله ولو بناه به ويحب رده حيث
ثبت وإن لم يثبت القطع كشهادة رجل وامرأتين نعم
يجب القطع باقرار السفيه والرفيق بالسرقة ولا يلزمهما
المال ويندب التعريض للسارق المكفر بالرجوع قوله
البقي أي إن انفردت ولو مبيعة أو ناقصة أو شللا
إن أمن نزف الدم أو زائدة الأصابع أو فاقد فيها خلقه
أو عروضا فان تعددت كفي الأصلح منها أن يعرف
أو واحدة أن اشتبه وعلى هذا الوسقة ثانياً قطعت
الثانية وح ترد هذه على قولهم فان سرق ثانياً
قطعت رجله اليسرى وقد يقال لا ترد لأن كلامه
مبني على الخلقة المعتادة ولو سرق مراراً قبل القطع كفي
قطعه واحدة **قوله** من مفصل الكوع أي بما بعده أن
تعد حتى تتخلع تسهلاً لا للقطع وكذا يقال
في رجله اليسرى وما بعده قال في الروضة
وليكن المقطوع ويضبط لبلال يخرج والكوع
يضم الكاف العظم الذي يلي الجفام اليد والبوع هو
العظم الذي يلي الجفام الرجل ومنه قولهم ما يؤف كوعه
من كوعه أي ما يدري لغاوته باسم العظم الذي عند

كل ايهام من رجليه **قوله** قطعت رجليه اي بعد انفصاله
بيده وكذا ما بعده **قوله** او دهن مغلي اي في المحضوي
ويجسم في البدوي بالنار وهو حق للمقطوع فوثت
عليه **قوله** ويقتل صبرا قال بعض شارحيه لعله
بعد التمتع الكثير في كلام واحد من الآية الخالكي
له بل اطلقه من وثقت على كلامه منهم فلعن ما قيد به اثم
من تصرفه اوله فيه سلق لم اظفر به وعلى كلا الامرين
هو منصوب على المصدر انتهى قال التتوي في
تهذيبه والصبر في اللغة الحبس وقتله صبرا حسبه
للقتل انتهى ويوافق ما في الصحاح حيث قال
في القاموس قتل فلان صبرا اذا حبس على القتل حتى
يقتل وقال في القاموس صبره بصبر حسبه وصبر
الانسان وغيره على القتل ان يجيب ويرمي حتى
يموت وقد قتله صبرا وصبر عليه ورجل صبور
ومصبر للقتل انتهى قال العلامة بن قاسم
لكن المراد هنا انه يمسه ويقتل **قوله** منسوخ
اي او محمول على مستحله او نحو ذلك بل صرح الدارقطني
وغيره بضعفه وقال بن عبد البر انه منكرا اصل له
فصل في بيان احكام قاطع الطريق
ماخوذ من القطع وهو المنع بمنعه الناس من المرور
فيها كما يدل له كلام الترمذي والاصل فيه قوله تعالى اما

٢٨
انما جزا الذين يجارون الله ورسوله الآية **قوله** وهو مسلم
ليس قيد اذ لا فرق بين المسلم والكافر قال شيخنا
ولو قال ملتزم الاحكام لكان اولى وانسب
لشمال الدين والمرأة والرفيق انتهى امثال
انما قيد بالمسلم لان جميع احكام الباب تأتي فيه
كالقتل والصلاة ونحوها بخلاف الكافر فقام
قوله مكنت اي مختار **قوله** له شوكه اي بالنسبة
الي من يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرز له مع البعد
عن الفتى ولو واحدا حتى لو طفرت امرأة بوجهه وتنهت
نسب اليها قطع الطريق ونزب عليها الاحكام وخرج
بما ذكر المختلس والمنتهب والضيبي والمجنون
والمكره نعم بعذر المراهق والمجنون الذي له نوع
تميز **قوله** يخرج من قاطع الطريق وفي بعض النسخ
بقاطع الطريق وهي اولى **قوله** ويعتد الكهر بكذا
المنتهب الذي باعته واعتد القوة والشدة مع الفتى
كما تقدم **قوله** عمد اعدوا فبدا ان لا بد منها
قوله حتما اي وجوباً فلا يمتنع عنهم ذلك
وفيه البند ينبغي بما اذا قصدوا اخذ المال وهو كذلك
قوله وصلبوا اي تلاثاً ايام فان حيف فقيرهم
فباها نزلوا والمراد بالتقير الانحجار لا مجرد ظهور الرأب قتال

قوله والصلاة عليهم اي ان كانوا مسلمين **قوله**
اليه الجاني والرجل اليسري اي دفعة واحدة او على الولا قطع
للسرقة وقطع الرجل للحاربة على الاشبه ولا بد من طلب
المالك وثباته كما في السرقة **قوله** في الاصح انه هو المقتد
قوله حبسوا اليه قيد **قوله** وعزوا اي بما يراه الامام
من ضرب او غيره مما سر **قوله** وعزوا اي بما يراه الامام
على الحبس عام لانه منه والامام تركه انراه مصلية
والغلب في القتل القصاص فلذلك شرط فيه المكافاة وتؤخذ
الدية من تركته لو مات قبل قتله ولو في العفو حال لكن
لا يستوفى القتل بعفوه ولا يثبت غير القتل والصلب
قوله ومن تاب اي رجع عن قطع الطريق بشرطه
لان التوبة لغة الرجوع ولا يلزمها سبق ذنب وشرعا
الرجوع عن الاعوجاج الي الطريق المستقيم وشرطها
العامة ثلاثة الندم على ما وقع والاقلاع عنه والعزم
على عدم العود وان كانت عن حق ادمي شرط رابع
وهو الخروج من الظالم كما من **قوله** قبل القديرة اي
قبل قبض الامام او نايبه عليه وقال شيخنا
قبل امتداد يد الامام اليه **قوله** ورجله اي ويخو
ذلك فان عفي عنه مستحق القصاص سقط قتله ولا قتل
قصاصا لاحدا وكذا اقطع اليد تقطع عنه وان تاب
بخلاف

179
بخلاف قطع الرجل فانه متى تاب سقط عنه قطعها كما تقدم
قوله التي لله اي وكذا حنوق الادميين كما اشار
اليه المصنف بقوله واخذ بالحقوق ودخل فيه اي حنوق
الله تعالى كالزكاة والصخارة وبذلك علم ان
التوبة عن سائر الحقوق لا تستغنيها من مثل او
اخذ مال او سب عرض او قذف او نحو ذلك ومنه كافر
زنا ثم اسلم فانه يحد على المعتد عند العلامة الذي
وكلفه العلامة بن حجر فقال لا يحد نفسه تادد الصلاة
كسلا والمريد اذا اتاها سقط عنها القتل ومحل عدم الشوط
بالتوبة في الظاهر اما بينه وبين الله فانها تسقط قطعها
فصل في بيان احكام الصيال واتلاف
البهايم ما خذ من مال بصول اذا قدم بخرابة وقوة
وهو لغة الاستطالة والوثوب على الغير بغير حق المعبر
عنها باستطالة مخصوصة ولا يصل فيه قوله تعالى
فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
وخبر انصار خاذك ظالما او مظلوما والصابل ظالم
فمنع من ظلمه بذلك نصره **قوله** ومن قصد الخوف
شيئا لا يجني ما في كلام المصنف من القصور والحد
والحاصل انه اذا اصاب شخص ولو غير عاقل كجنون او بهيمة
او غير مسلم او غير معصوم له اوله ونفسه او عضوا او منفعة

او بضعاً ولو لم يلائي او مالا وان قل او اختصا صا كان ذلك
فله دفعه وضرباً في غير المال والاختصاص وجواز
فيها نعم لا يجب الدفع عن نفس قصدها مسلم
معصوم ولو مجنون بل يندب الاستسلام له انتهى
اقول وبحل ذلك ما لم يكن المصولة عليه عالماً متوحداً
او شجاعاً متوحداً او سلطاناً متوحداً ولا يجب
الدفع عنه ويجب الدفع ايضاً عن بضع حربية او حربي
وان قصده مسلم معصوم فان تعارض عليه صابلون
ولم يقدر على منع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه فلو
تعارض عليه صابل على امرأة للزنا وصابل على ذكر للواط
ولا يستطع الادفع احدهما فقال العلامة الزملي يدفع عن
المرأة لان الزنا لا يجل بوجهه وقال العلامة بن حجر
يدفع عن الذكر لانه لا طريق الي حله وقال
العلامة الخطيب يتخير بينهما لتعارض المعنيين
قوله يضم اوله اي وكسر ثابته مبنياً للمفعول
قوله في نفسه او ماله لبساً قيد بن **قوله** ارميه
اي الشامل لزوجته وولده وقريبه **قوله** فتقاتل
اي دفع الصابل عن ذلك المذكور بالافق فالافق
وجوباً على المجوز الضرب مع امكان الهرب والاستغاثة
ولا يجوز بالقص هو الدفع باليد ولا بالمشغل مع الدفع
بالقصى ولا بالسيف مع امكان غيره ومنى خالف ذلك الترتيب
كان

170
كان ضامناً لقوم لو اتهم القتال لم يجب الترتيب
او لم يجب المصون عليه الا السيف فله الدفع به ابتدا
قال شيخ الاسلام وكذا في ارتكاب الفاحشة
وخالفوه فتأمل **قوله** ولا كفارة اي ان راعى الترتيب
المذكور كما مر **قوله** وعلى ركب الدابة اي وان كان
معه سابق وقايد وعلى الاول من الراسخين ان نسب
اليه فعل وان كانا لوثنا زعماها جعلت بينهما لان اليد
لها وكان وجه التضمين المتقدم ان سيرها مشوب
اليه لا بخوفه بل ومريض لامرته له ويشوي السابق
والقايد في الضمان هذا اذا كانا على ظهرها فلو كانا في
جنبتيها متحاذيين فالضمان عليهما فلو ركب ثالث
بينهما على الظهر فتال العلامة الزملي كوالده
يضمن الذي في الوسط وحده وقالت شيخ
شيخنا كوالامة بن قاسم نبتما للعلامة الطبراني
يضمنون سواء ولو تفرد احد الثلاثة مثلاً وضع الضمان
على الروس **قوله** ضمان ما اتلفته اي وكذا ما اتلفه
ولدها معها كماله عليه يد وحل الضمان فيما تلقى اذا كان
لم يقصر صاحبه نعم لو اركبها انسان صغير
او مجنون بغير اذن وليه فالضمان عليه وكذا لو تخسها
انسان بغير اذن رايه او ردها حين شردت فالضمان
على الناحي والراد ولا ضمان على راع تفرقت عليه الدواب

تهدر عليه لخر ظمة ارجع عاصف **فقوله** وان بالت
اوراشت الخ محل عدم الضمان بذلك في غير نحو دواب
العلافين لانهم مقصرون بايقافهم في الاسواق
والطرق والاضمان لما تلقى بوقوعها ميتة او بوقوع
راحتها كذلك وكالموت الممرض وعارض الزرع
الشديد ولو كانت الدابة وحدها فان تلفت
شيئا كزرع او غيره فان كان في وقت جرت
العادة بضبطها فيه ليلا او نهارا ضمن صاحبها
ان لم يقصر صاحب المتاع والحررة وكل حيوان
عهد له منه الاثلاق بضمن صاحبه او من ياوره
ما يتلفه ليلا ونهارا وبه دفع بالاحف فالاخف
كالصايل نعم لا ضمان لما يتلفه الطيور ومنها
الخنجل لان العادة ارساها ومنه الحجام كذلك
ولو كان بداره كلب عقورا ودابة جهوم ودخلها
انسان باذنه ولم يعلم بالحال فعوضه الكلب
او ربحته الدابة اي ربحته ضمن وان كان الدافل
بصيرا او دخلها بلا اذن او اعلمه بالحال فلا ضمان
لانه المتسبب في هلاك نفسه ويجوز حبس الحيوان
في الاقفاص ونحوها لمن يتعددها بما تحتاج اليه
فصل في بيان احكام البقاة من
البيعي كما ياتي قالوا وليس البيعي هنا وصفا مذكورا لكونه
بتاويل

١٧١
بتاويل صحيح ولذلك قبلت شهادتهم وصح قصاصهم
ونحو ذلك ما لم يستحل دمانا واموالنا ونظام الحدود
في دارهم كدارنا ولا اصل فيه قوله تعالى
وان طابقتان من المومنين اقتتلوا وليعفيها
ذكر الخروج على الامام صريح لكنها تشمل لعمومها
او تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبيعي طائفة على
طائفة فلابي على الامام او لبي **فقوله** العادل ليس مقيدا
فان اعتبار العدل احد وجهي والراجح خلافه فلا
فرق بين العادل وغيره هنا وفيما ياتي وفي شرح مسلم
يحرر الخروج على الامام الجابر اجماعا ويجاب عن خروج
الحسين رضي الله عنه على يزيد بن معاوية وعمرو بن
سعيد بن العاص رضي الله عنه على عبد الملك بن
مروان ونحوها بان المراد به اجماع الطبقة المتأخرة
عن التابعين فمن بعدهم **فقوله** وهو الظلم اي ومجاوزة
الحكم سواء بذل لظلمهم وعدولهم على الحق **فقوله**
ويتاقل اي وجوبا **فقوله** يفتح ما قبل اخر اي مع ضم
اوله على البناء المجهول ويجوز بناؤه للفاعل وضميره
عائد الى الامام المعلوم من القام وليس هو من حذف
الفاعل كما قيل بل هو ابي **فقوله** يقاتلهم الامام اي
او نايبه **فقوله** منعة يفتح النون والعين المهملة
ومرها الثم بالفتحة والشوكة بحيث يمكن معها نقاومة الامام

قوله ومطاع الخ هو عطف على بغوة وهو يقتضي ان المطاع
من المنفعة المذكورة وهو ممكن ان جعل زيادة على
الشركة **قوله** عن قبضة الامام اي عن طاعته
بانفرادهم بموضع ولو من الصحر **قوله** ما ليا او غيره
لا فرق بين ان يكون لله تعالى او لادبي قال
العلامة البرلسي ويدخل في هذا الضابط كما قال
العراقي ما لو تنازل فينان من المؤمنين فاصح الامام
بينهم لانه كان من حقهم عدم القائلة والدفع
الى الامام فترك ذلك والافئتان عليه منع لحق متوجه
عليهم **قوله** سابغ بمهمله اوله ومجدة اخره **قوله**
محتمل اي للصحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع
بفساده كما اشار اليه الله فالمراد به غير الفاسد
وخارج هذه القيود الخوارج وهم الذين يكفرون
بتركيب الكبيرة ويتركون الجماعة فليسوا ابيقات
ولا بقطاع لكن ان تاكلونا فلنا دفعهم **قوله** بعض
الاصحاب اي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنهم
قوله اهل صنفين اي والنهر وان وفي بكسر اوله
وثانيه المشدد اسم بلد او اقليم وكذا النهر وان
قوله حتى يبعث اي وجوبا وكون المبعوث
عارفا واجيب ايضا ان يبعث للمناظرة والافستحق
كما قاله الاذري كالكركشي وهو المعتقد **قوله**
امين

17C
امين اي ندبا **قوله** فطنا اي جوار **قوله** مظلمة بكسر اللام
وفتحها قال العلامة الرازي والفتح هو القياس
ثم اعلمهم اي وجوبا **قوله** في الاصحاح هو المعتقد لكن
تلمذه الدية **قوله** ولا يطلعي اسيرهم قال الماوردي
المراد بذلك الجنس وعمله لانه امتنع من حق واجب
عليه فيحبس به كالدين قاله العلامة البرلسي
ويشترق صومهم اي تتركوا لا يعود بعده **قوله** ولا يغتم بالهم
اي ولا تقطع اشجارهم وما اتلعه باغ على عادك
او عكسه فضمون الا للضرورة ولو ولى احدهما
امة الاخرى لي شبهة بعبث بها احد ولزمه المهر ان الرهها
والولد رفيع **قوله** ولا يقاتلون بعظيم كذا اي فيجرم
كالذي بعده **خاتمة** الامامة
نرضى كفاية لا القضا وشرط الامام كالقاضي
ويزيد عليه كونه شجاعا قرشيا وشنفقد له
الامامة بمباينة من تنيسر اجتماعهم عليها من اهل
الحل والعقد او باستخلاف امام قبله له بتعيينه
او بملك مورثي بين جماعة فيختارون واحدا
منهم كما جعل عمر رضي الله عنه الشوري بين
سنة عثمان وعمر الزبير وعبد الرحمن بن عوف
وسعد بن ابى وقاص وطلحة رضي الله عنهم
اجمعين فاقتاروا عثمان رضي الله عنه وقد نظم ذلك

لوضعهم ففقال **قوله** لكل شخص منهم قدر عسا
اصحاب شوري شته ففالحا **قوله** لكل شخص منهم قدر عسا
عثمان طلحة وبن عوف يافتي سعد بن وقاص زبيد مع عبا
او باسنيلاذي شوكة قهر عليهم غير كافرو وجب طاعة
الامام ولو جابرا فيما لا يخالف الشرع من امر او نهى
فصل في بيان احكام الردة اعادنا
الله والمسلمين منها وهي تحيط بالشوا مطلقا وكذا العمل
ان انقلبت بالمرت **قوله** هو قطع الاسلام اي من المكلف
الذي يقع طلاقه ولو سحر ان مقتديا الاصبي ومجنون
ومكره وخرج به المنتقل من دين الى اخر فانه لا يسمى مرتدا
وان كان لا يقبل منه الاسلام **قوله** كسجود لصنم
اي الضرورة بان كان في بلادهم مثلا وامروه بذلك
وقاؤا على نفسه **قوله** او كذب رسولا اي او نبيا
اوسبة او استحق به او باسمه او باسم الله تعالى
او يوعده او امره او نهيه او نحو ذلك **قوله** في الاصحاح
قوله ونقاب الاصحاح في موضوع **قوله** وفي الثانية الخ موضوع
اي **قوله** فان تاب اي تركه وان كان زنديقا ونكر ذلك
منه **قوله** قتل اي وجوبا ولو امرأة والامر بعدم قتل النساء
الذي استند اليه ابو حنيفة رضي الله عنه ان صح فهو مشروط
او محمول على الحيثيات **قوله** لا باعراق وخو اي كنفوق
مثلا **قوله** في الاصحاح هو المعتمد **قوله** ولم يفصل اي لم
يجب

103
يجب غسله بل يجوز ذلك **قوله** ولم يفصل اي تحريم الصلاة عليه
قوله ولم يفصل اي في تقابر المسلمين اي لا يجوز دفنه فيها
ولم يجب دفنه مطلقا بل يجوز اعرالها على جيفته الا ان
حصل ابد ابعده دفنه **قوله** **قوله**
ولما المرتدان انعتقه قبل الردة او فيها وله اصل مسلم فمسلم
اوله اصل مرتد فمرتد فيستتاب بعد بلوغه فان تاب
والا قتل حدا والصحيح من نحو ثلاثين قولا ان من
مات من اولاد الكفار قبل بلوغه في الجنة خد ما لاهلها
المسلمين بينها ومال المرتد يجعل عند عدله ويقضي منه
ديونه ولو له ثعلل فيمنع ما ائلفه فيها او قبلها وينفق
على من عليه نفقته ونصرفه ان لم يجزئ الوقت كالبيع
وتخوه باطل والافوقوف **قوله** في ربح العبادات
فمنهم من ذكره قبل الاذان ومنهم من ذكره بعد الجنازة كالتري
ومنهم من ذكره قبل الجنازة كالمرتدي والجمهور فقال
الرافعي ولعله البق ويتبعهم النووي في المنهاج وذكره للم
كثيره هنا ولكل مناسبة تفعل بالتأمل **قوله**
في بيان احكام تارك الصلاة المفروضة على الاعيان
اصالة محمد اوعده ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ
قوله باحدى الخمس اي لا يغيرها ولو من ذرة **قوله**
ان يتركها اي يخرجها عن وقتها ولا يصح الا في ذكر المم
هذه التركة لا حاجة اليه هنا لان المجددة في سفره ولو اركه

من واحدة منها وحده شرطها المجمع عليه كذلك **قوله**
وهو مكلف اي وليس معذور او يتقرب عهده بالاسلام
التارك لها لو قال الجاحد لها او غير المعتقد وجوبها كان
اولي قتال **قوله** ان يتركها اي يتركها او يتركها او شرطها
من شروط صحتها المجمع عليه لا نحو وضو بلائنة **قوله**
حتى خرج وقتها اي وقت العدة فلا يقتل بالظهور الا بعد
غروب الشمس مثلا **قوله** فاي صلاة
هل يقتل بالجمعة اذا خرجها عن وقتها ولا فقه
يقتل وان قال اصلها ظهر الصلح بشرط ان يكون البلد
مصر لان ابي حنيفة رضي الله عنه لا يوجبها في القرى
ويشترط في المتروكة ان يكون مستنفقا على وجوبه
قوله فيستتاب اي ندبا حالا او مدة ثلاثة ايام
بان ينو عده الامام ولو بناه كما ياتي وان ابد اعذر
كالنسيان او انه صلي ولو كذب لم يقتل اي بترك القضا
واما المرتد فتوبته واجبة والفرق بينهما ان جريمة
المرتد تخلده في النار بخلاف تارك الصلاة كسلا **قوله**
قتل اي بالسيف لا بغيره من انواع القتل بالهبة كخنق
وخوذة وتوسيط وتعسير وتشكيل وغود لك
قالوا اول من احدث القتل بالهبة السلطان الظاهر
بببرس في زمانه والاشهر عليه وما قيل من انه لا يقتل
بل يجلس حتى يعطى او يعزى كما في ترك الصوم والحج والزكاة مرددة
بالنهي

١٧٤
بالنهي صاع ان الصوم لا يتصور المنع منه والحج على التراخي الي الموت
والزكاة ياخذها الامام من المستنقع فظهر عليه **قوله**
حد الاكفرا ويسقط بالتوبة لو هو النص ايضا
قوله قال الفرائض
لدر غم زعيم ان بينه وبين الله تعالى حالة استغنى
عنه الصلاة او حلت له شرب الخمر مثلا او جوزت له اكل
مال السلطان فلا شك في وجوب قتله على الامام قتال
كتاب بيان احكام الجهاد
المتلني من سيرة صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج
فيها بنفسه وكان سبعا وعشرين وقيل تسعا وعشرين
والذي قاتل فيها بنفسه ثمانية ودر واحد والربيع والخندق
وقريظة وخيبر وحنين والطائف والصبيح انه لم يقتل
بيده الا رجلا واحدا وهو ابي بن خلف في غزوة احد ومن
بعوثه ايضا ويقال لها سرايا وهي التي لم يخرج فيها
وكانت سبعا واربعين والاصل فيه قوله تعالى كتب عليكم القتال
وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وخير الصالحين
انه صلى الله عليه وسلم قال **قوله** امرت ان اقاتل الناس
حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان يحمدوا رسول الله
ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا قالوها عصروا عني ديارهم
واما الحق الاسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم
لفروة او واحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها

وهو بالهوى من المجاهدة وهي المقاتلة على إقامة الدين
قوله وكان الأمر به صوابه وكان الأتيان به فتأمل
قوله بعد الهجرة أي في حياته صلى الله عليه وسلم
قوله نرضى كفاية وأما قبل الهجرة فكان ممنوعاً أولاً
مطلقاً ثم أباح له قتال من قاتله ثم أباح له الابتداء
به في غير الأشهر الحرم ثم أباح مطلقاً في السنة الثانية
بعد الفتح بقوله تعالى انزروا خفاً وثباتاً وقاتلوا
المشركين كافة وهي آية السيف وقيل التي قبلها **قوله**
وأما بعده أي بعد موته صلى الله عليه وسلم **قوله**
في كل سنة أي مرة فإن احتيج إلى زيادة زيد بقدر الحاجة
قوله من فيهم كفاية أي ولو من لا يلزمهم كالصبيان
لأنه أقول بكافة في الكفار **قوله** أهل ذلك البلد
وفي بعض النسخ أهل ذلك الحمل ولو عبيداً وصبياناً
ونساءً وان لم يأتوا لهم السادة والأولياء والأزواج **قوله**
وجوب الجهاد أي مقاتلة الكفار سبع ضوابط
أي أهوال أو أوصاف جمع غصلة وأعاد الشئ الضامير
عليها منكرة باعتبار كونها أشياء متماثلة **قوله**
فلا جهاد على كافر أي ذبح أو غرغ وعنه بعضهم
أنها استثنى هذا من تكليف الكفار بفروع الشيعة
قوله فلا جهاد على صبي هو بالمعنى الشامل للأنثى
أو أنها تدخل في المرأة فيما يأتي بالعموم أو الأولية **قوله**
للا

فلا جهاد على رقبة أي ذكوا وانثى **قوله** ولو أمره سيده
فلا يجب عليه بأمره لأنه ليس من الاستعداد نفسه
للسيد استصحاباً في غير المكاتب الخ منة **قوله** ولا
مبعض أي وإن قل الرق **قوله** فلا جهاد على مريض
ولا يضر حتى صداع خفيف ووجهه ضخم وغيره يسير
وقطع الأقل من أصابع يديه وجميع أصابع رجله أن
امكنه المشي من غير عرج ولو مرض بعد سفره خير
بين الرجوع وعدمه وإن حضر الصف **قوله** الطاقة
على القتال وفي بعض النسخ الطاقة للقتال أي بماله
الذي يجب بدله في الحج ومركوب وقدرته على الركوب وتحريم
سفر جهاد بغير إذن أصوله المسلمين ذكره أركاناً وأركاناً
من جهة الأب والأم حتى لو أذن بعضهم ولم ياذر
الباقي امتنع السفر وسفر غريم بغير إذن أصوله
مطلقاً وبغير إذن رب دين حال عليه وإن قل فإن أذن له
أحد منهم ثم رجع بعد فزوجه وجب عليه العود إن لم
يحضر الصف وأمر الطريق وكذا الوفرغ من نفسه
لنفسه لا يجرم سفر لتعلم فرض ولو كفاية بغير إذن أصوله
قوله لا تخير فيه للإمام أو نائبه **قوله** بنفسه السبي
بفتح السين المهملة وسكون الباء التوحدة وهو الأسير
كما قاله النووي في تحريمه ويصبرون كما قال الغنية
وممنهم الأرقاء والمقبضون ولا يسر الرق أي بعضه الحر

كما اعتمد العلامة الديلمي وياتي في باقيه المحررين الرق
والمن والنف **فقوله** والمجانين وكذا الارفا
فيستقلون من ايدي الكفار التي ايدي المسلمين مع
استرقاقهم **فقوله** نسالم المسلمين فلا يرفقون
بالاسر **فقوله** الرجال البالغون دخل في ذلك عتيق
الذي لا عتيق المسلم كما ياتي فتأمل **فقوله** والامام
اي اوامر الجيش كما في بعض النسخ **فقوله** الاسترقاق
اي ولو لا مني او عزي او بعض شخص على المصح في الرقة
اذ اراه مصلحة ولا يبر الرق في هذا الى باقيه **فقوله** اما بالمال
اي باخذ منهم سوا كان من مالهم او ماله تحت ايديهم
وتكون مال الكفار او رقابهم كسائر اموال الغنمية
كما بين كره الشئ ولا يرد اليهم سلاحهم لانه لا يصح
بيع السلاح الذي في ايديهم بمال يبدلونه لنا قال
العلامة الديلمي ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا ظهورا تاما
لا ريبه فيه ويفرق بينه وبين منع بيع السلاح
لهم مطلقا بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاصل فقام ينظر
منه لمصلحة وهذه الامور الدوام فجاز ان يتظن فيه لمصلحة
وخرج بقولنا حال اسرا انما يجوز ان ينادي سلاحهم
باسرا على الاوجه فتأمل **فقوله** او بالرجال ومثلهم
غيرهم او باهل الذمة كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر
فتأمل **فقوله** المرتدين الكاف هذا استقصائية
او

اولا وقال الزناوة **فقوله** وصغار اولاده اي الامراء وان
سئلوا لانهم يتبعونه في الاسلام وخرج بالامراء الاقارب
تابع لاسر ساداتهم لانهم من اموالهم ويعصم اليهم حمل زوجته
وبعضهم الحمل تبالة الا ان استرققت امه قبل اسلام الاب
فلا يبطل اسلامه رقة كما انفصل وان حكمه باسلامه
ورقه ولده المجنون ولو بعد بلوغه **تليبه**
يجوز استرقاق عتيق محرم وزوجه الحادثة بعد عقد الاثمة
له وينقطع نكاحه وعلى هذا الكلام المسموع عتيق مسلم
ولا زوجته وحتى رقيق احد الزوجين المحرمين انظر نكاحها
ويستقط دين حربي على مثله فرق احدها كذلك بخلاف
ما لو كان لغير حربي او على غير حربي فلا يستقط فرق احدها
لا يعصم زوجته اي الحادثة بعد عقد الاثمة له **فقوله**
ويحكم المصبي اي والوصية مما قاله العلامة بن قاسم
على ان لغة الصبي يشمل الذكر والانثى كما نقله الاسنوي
عن ابن حزم وافره ومثله المجنون والمجنونة **فقوله**
بسلام اي باسلام ظاهر او باطن هنا وفي ما بعده ومن ثم لو وقع
الكفر هنا او في ما بعده بعد البلوغ او الامانة صار سره اخطاف
اسلامه بالدار كما سياتي **فقوله** عند وجود ثلاث اشيا
وفي بعض النسخ ثلاثة اسباب اي عند وجود واحد منها
فقوله احد ابويه المراد احد اصوله وان بعد حيث ينسب
اليه ذكر كان او انثى وان كان او غير حر كان او رقينا او كان من جهة الام

او كان ميتا او كان الاقرب حيا واستمر كافرا فاذا بلغ او افاق
 ووصف الكفر فصرته قال بن قاسم وقد وقع السؤال عن
 ذمي غاب واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده
 ووقع النزاع في ان بلوغ ولده قبل اسلامه او بعده ولا
 يبلغ تصديق الاصل لان الاصل بقا الصبا الي الاسلام
 واما اصل بقا الكفر الي بلوغ الولد فقد ضعف بوجه الاسلام
 فتأمل **قوله** وكما الصبي اي فيحكم باسلامه **قوله**
 والسبب الثاني الحاجة الي هذا التأويل في هذا
 وما بعده فتأمل **قوله** او يسيه مسلم في حكم باسلامه
 ظاهر او باطنا سو كان السباي بالقاء عاقلا او لا كما تقدم **قوله**
 ولو سباه ذمي اي منفردا عن ابويه كما هو ظاهر قوله سباه
 مسلم وذمي حكم باسلامه تقلييا لحكم الاسلام كما ذكره
 القاضي وغيره واقره في شرح الروض **قوله** في الاصح انه هو المعتد
قوله بل هو على دين السباي فلو كان سبابه يهوديا
 او نصرانيا صار هو كذلك وان كان ابوه يهوديا او نصرانيا
 مثلا ومن هنا يتصور عدم التوافق بين الاولاد والابوين
 او يتصورهم في اليهود او النصر و هذا مما يقع في مواضع
 كثيرة فليست فطن له ولو سبي ابواه بعد سبي الذمي اياه
 ثم اسلم احكم باسلامه خلافا لما ذهب اليه **قوله**
 وفيها مسلم اي بحيث يمكن كونه منه ولو اسير او ناجيا
 او مجتازا نعم ان استلحقه كافر بسببه تبعه في السب واللعن
 واذا

واذا احكمنا باسلامه في هذه الامور الثلاثة تبلغ وحكي الكفر
 هل يكون مرتدا او لا فان كان اسلامه تبعا لاحد ابويه
 او السباي فيستتاب والا قتل لا يهرتد وان كان اسلامه
 تبعا لله او فليس يهرتد ويبقى على دينه والفرق بينهما
 ان تبعية الدار ضعيفة بخلاف ما قبلها كما مر
قوله في بيان احكام السلب
 ونسم الفدية والسلب بفتح السين واللام لغة الاخذ
 فها هو شرعا اخذ ما يتعلق بقتل كافر من ملبوسه ونحوه
 والاصول فيه قول صلى الله عليه وسلم
 من قتل قتيلا اعطى ثلثه والفتنة فعلية بمعنى
 مفعولة وهي لغة ونسما مذكورة اتم والأصل فيها قول
 تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الية وهي خصايم هذه
 الامة لقوله صلى الله عليه وسلم احلت لي الغنائم ولم
 تحل لابي قتيبي **قوله** ومن قتل قتيلا اي من المحربيين
 والقتل ليس قيد بل الدار على ازالة منفعة بقتل او غيره
 كما يأتي وانما قيد بالقتل موافقة للحديث الشريف فتأمل
قوله مسلما عاقلا او لا بالغا او لا **قوله** لو عبد اي لمسلم
 نعم لاسلب لقتل ولا مرق ولا خاين ونحوهم **قوله** لثياب
 القنبل التي عليه ولتو بالقوة ليدخلها لثوبها وتاتل في البحر
 او عريانا على المعتد **قوله** والوان بالوان النون **قوله**
 والاث الحرب هل ولو ترددت كرمحين وسيفين

فباخذ الجميع او لا ياخذ الاالة واحدة قال بعضهم ياخذ الجميع
 وقال بعضهم ياخذ الاالة واحدة والظاهر الثاني وهو
 المعتد **قوله** او امسكه بعنانه او اسكنه غلامه
 مثلا **قوله** والنفقة التي بعد ولويهما **قوله**
 والجنسية اي لا الحقيبة ولا ما فيها من نقد وغنم
 وهي وما يشد على حنق البسر او الغرس ما لم يحطها
 وتماينة لظهور فلو تعدت الجنائب اختار واحدة منها
 لان كلامها جنسية من ازال منفعتها وكذا اكل
 ما تعدد من نوع واحد **قوله** شرذلك الكافري القاتل
 او المذبذب عن القتال والحرب قايمة ولوصيا وامارة فلوله
 يتاتلا لم يوجدها ولو عرض مستحق السلب عنه
 لم يبعد طرده منه **قوله** كان يفتا عينه كان الاولى
 ان يقول كان يعبه ليشمل ما اذا كان يعين واحدة قتال
قوله او يقطع يديه ورجليه او يد يدها ورجليه او يدا
 ورجلا فلو قطع شخص يد او احدى رجلاه يجهل بغير
 السلب لها او الثاني فلو قطع منه نظر قال شيخنا
 والقياس انه يجوز للثاني فلو قطع منه نظر قال شيخنا
 منفعته بخلاف ما لو قطع معا فانها يشتركان وكذا
 لو اسره **قوله** وهو الرجز لزوج المسلمين مال الكفار
قوله وشعها المال ومثله الاختصاص **قوله**
 الحاصل للمسلمين خراج الكفار فما حصله منهم فهو لهم
 قوله اهل

١٧٨
قوله اهل الحرب قيد لا بد منه **قوله** وايضا الخيل سراع
قوله قبل او ابل لو سكت عنها كان اولى والظاهر
 ليشمل نحو حمار وبغال وسوق ورجالة ومنه المسروق
 وما حصل باختلاس او صلح او هدنة ان الحرب قائمة **قوله**
 المال وكذا الاختصاص اية **قوله** الحاصل اي للمسلمين
قوله وتقسم الفدية اي وجوبا **قوله** بعد اخراج
 السلب منها وكذا بعد اخراج المون اللازمة كاجرة حفظ
 وقتل وجمال وراعي ويخوذ ذلك **قوله** لمن شهد ولو في الاشياء
قوله اي حضر وليس مر جفا وكفه مما مر نعم يستحق
 نحو جاسوس ارسله الامام وسرية عند ذلك ولو كسب مع الامام
قوله لا ينه القتال ومنه تاجر ومخزف وخطاط ونقال
 ويخوذ ذلك **قوله** في الاظهر هو المعتد **قوله** ويعطى اي
 الامام او نائبه **قوله** لغريمه الذي معه وان لم يركبه ولم
 يتاتل عليه وان كان معصوما ما لم يكن ماله حاضرا ولا
 ماله سوا كان عربيا او يزدونا وهو ما ابواه عجيانا او هجينا
 وهو ما ابوه عربي فقط او منفر فابيم مصنومة فتلقى ساكنة
 فراهمة مكسورة فقال هو ما أمه عربية فقط فلو ركب
 شخصان فرسا واحدة وشهد الواقعة وقويت على الكروا الفر
 ها اعطيا اربعة اسهم سهران لهما وسهران للفرس وان لم
 تقوى على ذلك فلهما سهمان فقط وهم لا يعطى للفرس لا تقوى
 فيه ولا سهم لغير الخيل **قوله** سهم واحد لفعله صلى الله عليه

في ذلك يوم خبير متفق عليه ولا يرد اذ طال النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم سائلة بن الكوع رضي الله عنه في وقعة سهمين لما
 كان في مسلم انه صلى الله عليه وسلم راي منه خصوصية اقتضت ذلك
فقوله والذخيرة اي والصحة **فقوله** او رقيقا اي اوزنا
 اوزنا **فقوله** او ذميا اي لا يرضخ له الا اذا حضر باذن الامام
 بلى استيجار ولا اكراه والا فلا شئ في الاول بل للامام
 تفريزه وله اجرته في الثانية واجرم المثل في الثالثة ولو بلغت
 سهم الرجل على الارض في باب السير والظاهر انما لو بلغت
 سهم الفارس جاز ذلك اي بحسب الحاجة قاله العلامة البرلسي واقترع شيخنا **فقوله** والرضخ
 بالصاد والحاء المعجمتين وباهمال الثانية اي **فقوله** في الاظهر
 بحسب رايه لكن لا يبلغ به سهم راحله **فقوله** في الاظهر
 هو المعتد **فقوله** والثاني اي والقول الثاني وهو مروج
فقوله كالقضاة والعلماء والمؤدبين وعلى القرائن والاول
 وغيرهم وسد الثغور وعمارة المساجد والقناطر والكمون
الذي قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الي المستحقين حقوقهم
 من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم اخذ شيء منه
 اصلا فمن اخذ منه شيئا فهو غلول ثانيا ياكل يوم تدبر
 مائة ثانيا ياكل كفاية سنة رابعا ياكل ما يعطي وهو مصنته
 وهذا هو القياس واقترع في الجمع **فقوله** وكسده

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

وكسده بالثغور جمع ثغر بالثلثة والفين الحجة وهو اهل
 الصالح **فقوله** وسهم لذوي القربى اي المسلمين منهم
فقوله وهم بنو هاشم وبنو المطلب فلا يعطى بنو هاشم
 نوافل عبد شمس اقتصر الله صلى الله عليه وسلم في القسم
 على بني الاولين مع سائر بني الاخرين له رواه البخاري
 ولا يتم لهم بقا رتبه جاهلية ولا اسلاما بخلاف بني الاخرين
 فانهم كانوا يؤذونهم والثلثة الاول اشقوا ونوافل اخرهم
 لا بينهم والقصة في الانتساب الى اليا فلا يعطى اولاد بناتها
 لانهم ليسوا من الال لغة حكاه ابن كثير بنو ابينا وبناتنا
 بنو عبد الله الرجال الاجانب ولانه صلى الله عليه وسلم
 لم يعطى الزبير وعثمان رضوان الله عليهما مع ان ام كل
 واحد منها هاشمية **فقوله** وسهم للنسائي اي
 المسلمين منهم فالاول الكفار والنسائي لا يعطون من ذلك
 شيئا لانه مال اخذ من كفار فلا يرد اليهم بل ينطرون من مال
 الصالح **فقوله** لا اب له اي معروف شرعا فيه خل منه ولد
 النوا واللقبط والمتن بلعات او حلف فلوطهر للقبط
 او المنى اب استرجع المدفوع لها منيا يظهر وهو المعتد
فقوله له حد او لا ولم يجب نفقة على جده لغناه
 فهو مكفي بها فليس بفقر **فقوله** ونشرط فقر البتيم
 لان لفظ البتيم بشو به والبتيم في البهايم باللام له
 وفي الطيور باللام له والام وفاقدا من الادميين

يقال له متفق **قوله** وسهم للمساكين بالعمى الشامل
 للمفترا **قوله** وسهم لابن السبيل بشرط الحاجة ولا بشرط عدم
 قدرته على الاقتراض **قوله** وسبق بيانها قبيل كتاب
 الصيام فليراجعها من ارادها **فصل**
 في بيان احكام قسم الفتي على استحقاقه وهو لغة وشرع
 ما ذكره المصنف والاصل فيه قوله تعالى ما افاض الله على رسوله
 من اهل القرى الاية ولوقال المصنف في الفتي وقسمه
 لكان اولي واظهر اللهم الا ان يقال انه راعى كلام المصنف
قوله من ثابا المدفيا **قوله** مال لو اسقط المال لكان اولي
 ليثمل الاختصاص ككاتب يمتنع **قوله** خيل ولا بد
 لو اسقطه لكان اولي كما مر في الفتيمة فتأمل **قوله** كالحزبية
 وعشر التجارة من الكفار وخارج ضرب عليه على اسم الجزية
 وما تفرقوا عنه ولولم يخضه نزل بهم ومال مرتدقات على الردة
 ومال ميت لا وارث له او غير مستغرق **قوله** وتقتسم
 وجوبا خلافا لالاية الثلاثة رضي الله عنهم حيث قالوا
 لا يجزى بل جميعه لمصالح المسلمين ولبلنا قوله تعالى ما افاض
 الله على رسوله من اهل القرى الاية فاطلقها هنا وقيد
 في الفتيمة فحمل المطلق على المقيد جميعا بينهما وان اختلف
 السبب بالقتال وعدمه كما حملنا الرقبة في الظهار على المؤمنة
 وكفارة القتل **قوله** على خمسة اي من الاقسام **قوله**
 وسبق قريب بيان الخمسة اي في الكلام على الفتيمة **قوله**
 الذي

الذي عيّنهم اي الامام **قوله** المرتزقة سموا بذلك لطلب رزقهم
 من مال الله تعالى ويقال لهم المرتدون لانهم ارصدوا
 انفسهم للذب عن دين الله تعالى وخرج بهم المنطوعة
 فيعطون من الرقابة لاسم الذي يحكس المرتزقة **قوله**
 وعن عماله من اولاد وزوجات ورقيق لحاجة غزو الخدمة
 اعتادها لا نحو تجارة ويزاد له بزيادة ذلك **قوله** فيعطونهم
 ولو بعد موته حتى يستغفر ابنته وزوج الانثى واشبات الذكور
 في الديوان او تكسبه وان طرأ وكان من تلزمه نفقته
 كافر اهل يعطى بعده اولا الاقرب انه لا يعطى ومفهومه
 انه يعطى في حياته بل اسلمت زوجته بعده فانها تعطى
 لانها القلة **قوله** ويراعى اي الامام **قوله** الزمان
 والمكان وعادة البلد في المطام والملايس ويزاد ان زادت
 حاجته بزيادة دولته وهدوث زوجته ومن ارضيق له يعطى
 من الرقيق ما يحتاجه للقتال منه او لخدمة اذا كان ممن
 يخدم **قوله** وفي مصالح المسلمين ومنها صرف الامام
 لاولاد العالم بعد موته ما كان يصدره له في حياته من
 المصالح وكذا من الفتيمة السبع في كل جهة **قوله**
 على الصبي وهو المقتد **فصل** في بيان
 احكام الجنينة المأخوذة من الكفار وهي عبارة الى
 نزول عيسى صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم فلا يقبل منهم
 الا الاسلام والاصل فيها قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله

واخذته صلى الله عليه وسلم لها من مجوس هجر وامن اهل مجران
واركانها خمسة عاقد ومعه قوله ومكان ومال وصيغة
قوله اي كتب عن القتل وقيل من الجرا وهو القضا
قال تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
اي لا تقضي **قوله** وشرع اعمال وتطلق ايم على القند
المقيد لذلك **قوله** بعقد مخصوص وهو الايجاب والقيد
قوله ويشترط ان يعتقدها الامام قال شيخنا
الشرطية متوجهة الى عقد الامام لانه ركن من اركانها
الخمسة المتقدمة فتأمل **قوله** او نايبه الخاص
اما العام فلا يصح ان يعتقدها الا بالتصريح له بها
قوله فيقول هو اشارة الى الركن وهو الصيغة وشرطها
لغة يشعر بالمقصود ومنه فاذكره الله **قوله** بدار
الاسلام هو اشارة الى الركن الثالث وهو ما كان **قوله**
غير الحجاز الذي هو مكة والمدينة واليامة وطريقها
وتراها فمنع من حرم مكة مطلقا وله دخول غيره لمخارج
بشرط اخذ شيء منه ولا يتم بموضع اكثر من ثلاثة ايام
قوله وشرائط وجوب الجزية اي شرايط معتقدها
او يجب عليه بعد عقدها **قوله** لزمته الجزية ان كانت
عقدت له حال اقامته في هذه والتي بعدها **قوله**
لغنت ايام الاتفاق ان امكن فان لم يكن فلا ظاهر
انه يجري عليه احكام الجنون فان قل زمن الاتفاق
جدا

جدا افلا اثرت له كما بحث وهو ظاهر ولو لم الجنون في اثنا
الحول لزمه النفس كونه **قوله** فلا جزية على رقيق
اي لا تقعد له ولو عقدت له لم يجب عليه اي وان عتق
لما يملكه البعض ببعضه المخرجات بطلبه منه ان كانت
عقدت له والا فلا وبهذا يجمع الشافعي ولذلك لا تؤخذ
من اقام في دار الاسلام مدة ولم يعلم به **قوله** وجزم
به في شرح المذهب وهو المعتقد على ما مر **قوله** الذي تقعد له
الجزية هو اشارة الى الركن الرابع وهو المعقود له الذي هو
الكافر **قوله** لمن احد ابويه وثني ولو الام بان تكون
كتابية والاب وثني مثلا **قوله** تصحف ابراهيم
وكذا صحف شيث لان الله تعالى انزل عليها صحفا
وقال صحف ابراهيم وموسى وكذا الزبور قال تعالى
وانه لفي زبر الاولين وتسمى كتابا كما نص عليه الامام
الشافعي رضي الله عنه فانه رجت في قوله تعالى من
الذين اوتوا الكتاب واما من ليس له كتاب ولا شبهة
كتاب كعبدة الاوثان والشمس والبر والملايكة ومن
في معنهم كمن يقول ان الملك حي فاطن وان الكواكب
الهة فلا يفرون بالجزية واذا وجد عقد الذمة لاحد
تناول امواله وعبيده وزوجاته وصغار اولاده وبجانيهم
وان لم يشترط ذلولهم وكذا امن له به علنة بخوفانية
ومصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والارقان بشرط



دخولهم فيه **فقوله** واقل ما يجب هو اشارة الى الركن الخامس
 وهو المال **فقوله** على كل كافر ولو لنا وشيخاها وانمي واهبا
 واحيرا وخود ذلك **فقوله** دينار فلا تفقد بغيره ولو بقدر
 قيمته ويجوز اخذ القيمة عنه بعد ذلك ونحو ذلك
 فيما ياتي ومحل كون اقلها دينارا عند قوتنا والا فقد نقل
 الدارمي عن المذهب انه يجوز عقد هابا قل من دينار قاله
 الاذري وهو ظاهر من جهة **فقوله** في كل حول وجب بالمقد
 فلو مات في اثنا الحول وجب بقسطه **فقوله** ان يخاص
 عند العقد وعند الاخذ ان عقد على الاوصاف كان يقول
 عقدت لكم الجزية على ان على المتوسط دينار وعلى الفين
 اربعة فان عقد على الاوصاف فالمماسكة عند العقد فقط
فقوله اربعة دنانير ويجوز الزيادة عليها والنقص عنها
فقوله والعبرة في المتوسط هو مفروض في الحالة
 الاولى وهي ما اذا عقد على الاوصاف اما اذا عقد على
 الاشخاص فكل من عقد له بشي وجب عليه وان افتقر
 بعد ذلك ويصير دينيا في ذمته اذا عجز عنه ونزول الركن
 في ضابط الغنى والتوسط والمجته انه كما كتبت
 بجامع انه في ثبوت منفعة تعد عليه لا العاقلة اذ لو لم
 هنا ولا العرف لانه يختلف كما يصرف به اختلاف ضابطها
 باختلاف الابواب قاله العلامة بن حجر والعنه انه العاقلة
فقوله لاني دار الاسلام تبع في هذه الاذري في احدى قوليه
 والراجح

والراجح منهما انه لا فرق وحرره العلامة ابن قاسم وغيره ان يشترط
 عليهم اي على غير فقير من غني او متوسط والعقد برضاهم
 ان رضوا بهذه الزيادة التي هي المضايقة ويذكر فيها عدة الضيفان
 خيله ورجله على كل واحد او على الجميع وفيه ايام الضيافة ومحل
 اقامتهم من كيسة او غيرها وقرر طعام وادم وقدر همام في الدخائر
 نقله عن الاصحاب انه يشترط عليهم تزويد الضيف كفاية يوم وليله
 وللضيف حمل الطعام من غير اكل الاطالبيه بعوض ويذكر ايضا علف
 الدواب ويحمل على العادة نعم ان ذكر نحو شعين كقول مثلك ذكر قدره ولا
 يلزمهم لو احدى زيادة على دابة حتى الا ان كان العدة المستروطة عليهم اكثر منها
 كما قال الجمهور وهو المعتمد وكيف في الصيغار الآية اخذ
 الاحكام الاسلام عليهم كما فسره بذلك جمع من الاصحاب وتفسيره
 بان يجلسوا واخذوا ويقوم الكافر ويطأ طم راسه ويحني ظهره ويضع
 الجذبة في الميزان ويقبض الاخذ حينه ويضرب له زميته وهما مجتمع
 اللحم بين الماضع والاذن من الجانبين مردود بل لم ينقل عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا عن احد من الخلفاء بعده انه فعل ذلك كالزنا
 او السرقة او نحو ذلك بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كسرب الخمر وخونه
 ان لا يكرهوا الخمر فان خالفوا ذلك عذر وان شرط انتقاص عهدهم
 بذلك انتقص الا بالخير وفي بعض النسخ الاخير ما فيه
 ضرر على المسلمين وفي بعض النسخ ضرر المسلمين ومنعوت

من سقيم مسلما خيرا او طعامهم خيرا او من اظهرهم غيرهم ولا قوس
 وخنزير ومن احداث فوكيسة او ترسيمها او عاداتها الا بغير فتح صلحا
 علي ان الارض اهلها ولنا وصالحناهم علي السكني فيها بشرط ذلك ومن
 مساواة بنا جار مسلم وان رضي به اذ كان بنا المسلم علي الوجه المعتاد
 بان لم يكن قضيه عادة ولا فيجوز مساواة والزيادة عليه لانه عليه
 مقصود هذا في الابتداء او ما لو شئت عي الكافر بنا مسلم فلا يجب
 هدمه لكن يمنع من صعود الزائد علي بنا المسلم المحلولة
 بان او راجد ويعرفون وجوبنا في المكلفين كما اشار اليه الله
 وهو يمنع المشاة التحتية وسكون العين المهملة وكسر الهمزة
 وضبط الهمزة الخطيب بضم المشاة التحتية وفتح العين المهملة
 وتشد يد الالف مفتوحة علي البناء للمفعول بان يخطي الذمي ويكتفي
 بالعمامة عن الخياطة والطرطور كما عليه اهل الآن والنظر في الزرق
 او الالكه وبقوله الرمادي والاحمد الواسع او لكن مقتضي
 كلام الجمهور انه هو المعتمد وهو بزي معجمة اعي مضمومة فوق
 الشيا ب اي في حق الرجل وفي المرأة تحت الزمار مع ظهور بعضه وليس
 لهم ابدان ذلك كمنطقة او منديل او خولع او اجمع بين الفيل والزمار
 مندوب ويجب عليهم اذ تجردوا ان يجعلوا في اعناقهم غوطوق ويسمي
 الخاتم من رصاص وخوله لامن نقد ويمنعون ايضا من التخمم بالنقد
 لما فيه من النطاول والمهاياة من التشبيه بلباس اهل العلم والعقلاء
 وخولع

وخولعهم وتجعل المرأة ثعلها لونيون وينبغي لصناع المسلمين وفعله ثم
 ان لا يعملوا لهم كيسة ولا طيبيا ولا لباسا بفعله العضا والزمار
 ويمنعون اعي الذكور الباقول العقله من ركوب الخيل عي في بلادنا
 ولا يمنعون من ركوب الخيل ولا البغال ولو نغيسة لانها خيسة
 في ذاتها قال شيخنا السير املي يمنعون من ركوب البغال الغيسة
 لانها صارت الآن مركوب العلماء والعضاة ويركب الذمي عرضا بان يجعل
 علي رجله في جانب وظهوره في جانب سوا كانت المسافة بعيدة او قريبة
 ويركبون بالكا في الاسرج ويركبون خيل واحد ويمنعون من اللحم
 الذينة بالنقد ومن خدمة الملوك ومن الولاية علي المسلمين ويجوز
 الي اصيق الطريق عند ضيقه عند الزحمة ولا يمشون فرادى
 متفرقين ولا يوقرون في مجلس فيه مسلم وجوبا وبحرم المسيل
 اليهم بالقلب ويجوز لك امام ان يجعل عليهم عرفا مسلمين ليورثوه
 من مات منهم واسلم او بلغ او دخل فيهم وامامهم من يورثوه الجزية
 او يعتلون الي الامام من تعدي عليهم منا او منهم فيجوز جعله عرفيا
 لذلك ولو كافرا وانما اشترط اسلمه في الغرض الاول لان الكافر
 لا يعتمد خبره

من حيث ما يحل منها وما لا يحل وما كان الصيد مصدرا افردة المصا لانه
 يشمل القليل والكثير وجميع الذبايح لا حمله في اوقعتها ولان الذبايح تكون
 بالسكن او بالسهام او بالحوارج والاصل فيه قوله تعالى واذا حلت لكم

كتاب
 الصيد
 والذبايح

فاصطادوا وقوله تعالى الاما ذكيتم وذكر اسم في هذا الكتاب وما بعده هنا
تبعوا لكم مني والمنهاج وغيرهما وخالفوا في الروضة فذكره في اخر من سبع
العبادات قال بعضهم وهو انب وعل وجه الاسب ان طلب الكل
فمن عين وركبات الذبح اربعة ذابح ومذبح وذبح والذبح
والذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والذبايح جمع ضحية واضحية
وساقي بيانها والاطعمة جمع طعام وساقى الكلام عليها
والصيد مصدر اي صاد يصيد صيدا او مصيدا اي والحيوان
هو اشارة الى احد الركان الاربعة وهو المذبح العاقل لبري القابل
للبحر هو المأكول فله يذبح غيره وان تضمن بطول الحياة
بضم اوله على البنا للمفعول على ذكاته بالمعنى الشامل
لله صابة اي حال اصابته ولو باعساه عند عذوه حالة حسنة
فذكاته هو اشارة الى الذبح الذي هو الركن الثاني وشرطه ولو عومد
خو اي واحدة بعينها فبان غيرها حل ذلك لصحة قصده والاعتبار
وخرج به ما لو وقعت منه السكين فذبحت حيوانا فانه لا يحل
وكذا الوارسل هو سهم او جراحة لا يقصد تقتل صيدا فانه لا يحل ايضا
ولو اصاب سيفه فاصاب مذبوح صيدا ولو رسل سهمه في ظلمة راجيا صيدا
فقتله حرام في حلقه فله يتبع ذبحه في غيره والاول مندوب
فيما قصر عنقه كالخيل والاخذ مندوب فيما طال عنقه كابل وخواها
ويسن خوقا حنة معقولة اليسار بجله فاما قصر عنقه فيلحق جبا
الاسم وتترك رجله اليمنى به شديتد قولهم ويسن للناج ابيد

شفرته

شفرته حيث لا تراه الذابحة وان يسقيها ما وان لا يذبح وحده بحيث
لا تراه الاخرى وان يوجه ذبيحته للقبلة وان يقول عند ذبحها بسم الله
وان يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكرك ولا يقل
باسم الله واسم محمد لا يهاجم الشتر بذكر ولا تحل ذبيحة كتابي للمسيح او غيره
مما سوى الله تعالى لانه مما اهل به لغير الله تعالى بل ذبحه لك تقبلا
وعبادته كغيره كما لو سجد له على الصحيح هو المصعد بضم اوله على البنا
للمفعول كما تقدم كشاة انسية توحشت هذا ما افرد ما يحل بالرسال
الجارية كما ياتي فيخرج به نحو بغير تردي في نحو برفانه وان حل بالبحر
لا يحل بالجارية لانه مقدور عليه بغير ذبحه والفرق بين الجارية
ان الحدي يستباح به الذبح مع القدرة بخله والجارية حيث قدر عليه
متعلق بغيره وهو من القدرة على مكان الاضافة اخرا
الصيد امن القدرة على نفس الصيد ولذلك سمي هذا عقر ليفيد
انه ليس في الحلق ولا في اللبة فلو قد عقر بغيره فبغيره حرام مثله في نحو
بشر فغيره محرم في الاول ثم نفذ الى الثاني فهو حلال ايضا ان لم يعلم به
فان مات بشغل الاول لم يحل وكذا لو وصل اليه المرح وشك هل مات
به او بالشغل لم يحل ايضا كما في فتاوى البغوي وغيره قال في شرح
الروضة وحل الحى عدم الحل في صورة الشك ما اذا شكنا هل صادفته
الطعنة حيا او ميتا اما اذا علمنا ان الطعنة صادفته قبل موته
وشكنا هل مات بها او بشغل البعير الا على فانه لا يحل ويستحب

في الدلالة فيه تغليب المندوب على الواجب مع تساويهما فتأمل
 اربعة اشياء اي مجموع هذه الامور الاربعة من كمال الذبح فله ينافي ان
 قطع الحلقوم والمريء بشرط كمال الذبح كما سيذكره المصنف وهذا كقولنا تنذب
 الطهارة في حق الوطئ ثلثا مع ان الاول واجب ودفعه واحدة
 بشرط بل يجوز التقدير بشرط ان يبقى في الذبح حيالة مستقرة عند ابتدا
 الوضوء في اخر مرة ويد علم انه لو اخرج شخص امعا الذبح مع مقارنته لكان
 لم يجل وكذا لو وضعا سكينين خلفه وامامه ونفذ قيا معافي قطع عنقه فانه
 لا يجل ايضا مسموم بدم واقوا المجل ويكفي ظن الحياة المذكورة
 وتعرف بانفجار الدم او احركة العنيفة ثم لو وصل باليد الى حركة مذبح
 ثم ذبح حل لعدم ما يحال عليه الهلاك فتأمل من الحلقوم والمريء
 ولو مع بقية العنق فيكفي قطع الداس طه وان حرم للتقديس
 ما وراء الودجين الى جهة القفا ولا امامهما ما اجلد كان ادخل السكين
 مثله فيما دون ان حذر عليه ذلك لا يذا اكل المصائد الماهرة
 الاصطيا لان المقصود اخذها بعد وان كان الفعل حلا لا ايضا والمراد به
 ان يكون من تحت ذبيحته فتأمل معلنة بالجر صفة تجلجته ونس
 يفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها مع اختلاف لو جسد
 يقال يذبحه فانه اذا تنكر وتغير لانه يوجد غايلا لا غضبانا مع انفسه
 واذا شفع نام ثلثة ايام وفيه راحة طيبة وهو معروف اخبث من الاسد
 كصقر يفتح الحاد المهملة وبالسين والتمزيق فتأمل في اي
 موضع

موضع كان جرحه اي موضع من بدن الصيد مما يشب اليه الموت
 وذكرنا جميع مخصوصا المقام والافا لمقتول بشقل الجارحة او صدمتها
 حله ايضا فتأمل وهو اكتسب وجعها كواسب ومنه قوله
 تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم وشراكتك تعليمها
 لو قال وشراكتك تعليمها او وشراكتك قتل صيدها كان اولي اظهر
 معلنة لاداسفط كان اولي واخصر اذ التعليم فيه الشرط
 المذكورة فتأمل استرسلنا اليها للفاعل اي هاجت بخضم
 اوله مبني للمفعول انزجرت اي وقعت في الابتداء والاشارة هذه
 بشرط خاص بخارجة السباع لانها يمكن رجوعها بعد ارسائها
 تحتل في جازحة الطير اذا ارسلت فله مطيع سبق زجرها فله يعتبر
 فيها ذلك على المعتمد عند العلامة الرملي وقال العلامة الخطيب
 يعتبر فيها ذلك ثم تاكل منه اي من لحمه وجلده وحشوه وخوها
 ولا عبرة بلعق الدم وشف الديش او الشعر سوا قبل قتله وعقبه
 وهذا فيما لو ارسلها صاحبها اليه ولا يضر اكلها مما استرسلت
 اليه بنفسها ان تنكر المذكور من الشروط الثلاثة الباقية
 فقوله ان تنكر الشروط الاربعة حله في الصواب لم يجل ما اخذته
 اي وقت فساد التعليم ولا يعطى التحريم على ما مضى الان
 يترك ما اخذته الجارحة حيا اي حيا مستقرة كما مر ثم ذكر المصنف
 انه الذبح وهي الركبة الثالثة وكان المناسب تقديمها على الاصطيا

فتأمله بكل محدد خرج به الشغل كبنفقة وسهم به نصل فله تحل ولو
 من محدد تغليب الحرام ويحرم الصيد به في حيوان يموت فيه كالغصاير
 ويكره في غيره أو تحاسر وسر صايد وخبث وقصب وقصبة
 وذهب وظاهره بخسائرها أو ظفرها حلا لا كما تقدم وعطف
 العظام على ما قبلها من عطف العام على الخاص فتأمل من تصح
 منه التذكية هذا هو دون الذبح ليعم الاصطياد بالسهم والجراحة
 اهـ أقول فغية لأن التذكية مختصة بالذبح ولهذا عطف عليها العلة
 الخطيب وقد فتأمل كل مسلم أن الفرد بالذبح وكذا بالصيد
 فلو شاركته من لا تحل ذبيحته أو صيده لم يحل كان رمي مسلم ومجوس
 فأصاب صيدا معا أو شكت فهو حرام وإن سبق أحدهما عمل بقتضاه
 وكذا لو ذبحا معا لا يحل المذبوح ذبح مجنون خرج بالذبح
 الاصطياد منه ومن الصبي غير كمين ففيه حله في الذبح وحل اصطيد
 هما لأن لهما قصد أو إرادة في الجملة بخلاف النائم في الظاهر هو المعتمد
 وكذا صيده أيضا ذكاة أعني قال شيخنا الوعبر بالذبح كالذبح قبله
 لكان أولي يخرج اصطياده أيضا فإنه لا يحل انتهى قول قد تقدم أن الذكاة
 هي الذبح فله يدخل فيها الصيد حينئذ فك اعترض فتأمل
 ذكاة مجوسي في الأصلين أو في أحدهما فسره قال في المجموع قال أصحابنا
 أو لم ينس بالذكاة الرجال العقلاء المسلمون ثم المرأة المسلمة العاقلة
 ثم الصبي المسلم ثم الكلب ثم المجنون والسكران قال الشهاب الرافعي والصبي
 غير كمين في معنى الأحناف فراجع وذكاة الجنين سواء انفرد

أو

أو تعدد وليس علقة ولا مضغة وكذا جنين في جوف هذا الجنين
 هذا إذا وجد ميتا وفي بعض النسخ إذا وجد أي بذبح أمه كانت
 سكن عند ذبحها أو ضربته على بطنها ثم ذبحت فوجد ميتا ورجعت
 رأسه ميتا ثم ذبحت فوجد ميتا أو اضطرب عقب ذبحها ثم
 سكن لم يحل إذ فيه حياة غير مستقرة فلو خرج رأسه وفيد
 حياة غير مستقرة ثم ذبحت أمه فإن قبل انفصاله حل فقول الثم
 الأولي بعد خروجه المراد به تمام خروجه ولو شك هل مات بذكاة
 أمه أو لا فالظاهر عدم الحل فراجع فهو ميتة أو فهو كمينية
 الحي طهارتها وخاتمها في السمك والكبد والدمي والجبن
 طاهر ومنه نحو الخمر والشاة خمر إلا الشعر ومثله الصوف
 والوبر والريش وإن كان ملقى على الكدابل ونحوها نظر لك صل
 نعم إن كان انفصاله على قطعة لحم لم تقصد فحس

فصل

في بيان أحكام الأطعمة جمع طعام والأصل فيه قوله تعالى قل لا يجد
 فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه الآية استطابته العرب
 أي اثنان منهم ويرجع إلى تسميته لهم فإذا اختلفوا فيه فالأكثر
 ثم قد يشترط يعتبر الاشتباه به فإن لم يوجد فحل ويعتبر كل زمان
 بعرفته به فيما لم يوجد فيه كلام لما قبلهم أهل ثروة سوا
 كانوا سكان بواد أو لا فخرج المحتاجون وأهل الجذب وأهل البوادي
 وحالة الضرورة فله يعتبر شي منها أي حيوانه هو بالرفع

في كلهم المص ومقتضي القواعد الخفية ان يكون منصوباً فتامل
 ورد الشرع اي شرع شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا
 ما يوافق قوله فالشرع الاسلام ومما ورد به الشرع ما اجتمع كالمتولد
 بين ما كول وغيره فانه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنوف في موضعها
 بتحريمه لو فرض انهم استحبوه فله يرجع فيه لاستطاعتهم
 لا حاجة اليه فتامل من السباع هذه وما بعده مما دخلنا
 المستثنى من منطوق القاعدة وهو قوا واعيا فلذلك اختار
 المصنف ذكره فان شجنا ولو قامت الحوادث او من الطير لما كان أولى وانسب
 ما له ان يستثنى الضبع فانه يحل اكله لانه اكل على ما رتبته صلى
 الله عليه وسلم ولان نابه ضعيف لا يتقوى به وهو من احمق الحيوان
 لانه يتناوم حتى يصاد وهو اسم لكثرة الانثى ومن عجيب امره
 انه يكون سنة ذكر وسنة انثى كما سنده ذكر ابن خالويه انه
 خمسة اسم وراة عليه لغة جعفر مائة وثلاثة ثلثي اسم وسر
 تقدم الكلام عليه في الذبائح فراجعه وشاهدين والحاصل ان كلما
 حل قتله حل اكله كالخفاف وهو المسمى بعصفور الجنة والهدى والرحمة
 ونحو ذلك ويجعل للمصنف انما فرغ المص من بيان حكم ما ياكل
 حالة الاضطرار والمراد بالمعصوم غير العاصي بسفره اعي لانه
 حرام بعد منع فخرج به احربى والمكرمة وتارك الصلوة وقاطع الطريق
 والعاصي بسفره فلا يباح لهم ذلك لقدرتهم على عصمة انفسهم
 بالتوبة في الخمسة بفتح الميم ومنهم من عصى عنها بالجوع

الشديد

الشديد او اقطاع رفقته او ضعف عن ركوب بل المدا على كل
 ما يبيح التيمم من الميتة المحرمة عليه لكنه يجب تقديمه
 ميتة الحيوان الطاهر في حياته على غيره قال بعضهم ونقد جـ
 ميتة المأكول على غيره وميتة غير الادمي عليه والذي في
 شرح الروضة انه يحسب في ميتة المأكول وغيره نعم لا يجوز
 الاكل من ميتة النبي مطلقاً ولا اكل الكافر ميتة المسلم كذلك
 ولا يطبخ ميتة الادمي الا ان تغذرت اساعتها بدونه ولا يجوز
 لمنعه عنه ان ياكل من الميتة حتى ياكلها ويجوز للمضطر
 قتل مناله عليه قصاصاً ولو غير اذن الامام وله قتل غير
 معصوم مكرمة وزان محضوناً كصلوة وحرب ولا صبا
 وامارة ومجنونا قال ابن عبد السلام وينبغي تقديم البالغ
 الحربي الذكر على الصبي والمرأة مراعاة لحق العائيت
 ومعلوم ان ذلك قبل اسرهم والافهم ارفالنا معصومون ولذلك
 لا يجوز قتل ادمي ومعاهد معصمتها وقطع اجزا المعصوم كقتله
 اعي بعقبة روحه هو تفسير للرقق فالسد بالسين المهملة
 وقد يفسر الرقق بالقوة فالسد بالسين المعجمة قال بعضهم ويجوز
 اكل كل مسلم في الاخر لان المراد دفع الخلل الحاصل بالوجع
 انما يحصل دفع الضرر بسد الرقق فله الزيادة عليه بل يجب
 وله الترويض الحرام وان رجب الوصول الى الخلل تنبيه يجب

تقديم الميتة على طعام لم يبدل ما أكله ولو بعوضا ولم يجد ميتة
فله أكل طعام غائب لم يبدل ما أكله وحاضر غير مضر كذلك والله مظهر
المعصوم / خذ منه قهرا عليه ولا ضمان عليه لو قتله إلا أن كان
المضطر كما قرأ وصا حبه مسلما فيضمنه حينئذ وخرج بالبعصوم
غيره فلا يجب بذله ولا يجب على مضطر بذل طعامه لمضطر
أخذ ذلك يستأثر به مسلم معصوم ويجوز قطع جزء نفسه
لأجل أكله لا لغيره البني فيجب ولنا ميتتان حلالان قال
يتحنا لفظ لنا علي حلالان كان في واسباه / قول وهذا
مبني على أن الحمار والحجر مستقلان بميتتان وليس كذلك
وإنما هما متعلقان بحله لأن حينئذ فله ولو بنية ولا غيرها
فتأمل وهي السمكة وكل حيوان ما كوله عيشة عيش مذبوح
ولو على صورته متى برى مثله وحل أكله وبيعته ولو ميتا
وعليه كذلك ولا يتنجس الزيت بما في جوفه ويكفي قطعه حيا
الاستحالة كبيرة تطول حياتها ومثله في ذلك كالهجراد
والجراد مشتق من الجرح وهو برعي وجرعي وبعضه أصفر وبعضه
أبيض وبعضه مبيض وبعضه أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه
صغيرها وإذا أراد أن يتيقن التمس المواضع الصلبة وضربها
فتجبر ثم يلقي فيها بيضة ويكون حافطه ومربيا لولسته
أرجل يدفعني وقائمات في وسطه ورجله في موضع

وطرف

وطرف رجله صفرا وإن فيه حلقة عشر من جبابرة البوادع
وجه فرس وعين وتيل وعشق ثور وقرن إبل وصد ماسد ويطن
عقرب وحناء حارسا وغفار حبل ورجلنا حله لغامه وذئب حية ولب
في الحيوان كثر فساد آمنه الأصمعي أبيت البادية فرأيت رجلا
ينزع برأ فلما قام وعليه سوقه وجاسسه جاء إليه جواد فجعل
الرجل ينظر إليه ولا يعرف كيف العمل فيه فاستد وجعل يقرأ شعر
من الجراد علي مرعي فقلت له لا تأكلن ولا تشقطن بأفساد
فقام منهم خطيب فوق سبلة أفاعلي سفلا بد من راد
ولعابه سم على الأشجار لا يقع على شيء إلا فسدته ولنا دمان
حله لأن فيه ما تقدم فراجعهما وهما الكبد بعنق الكاف وكسر
الموحة على الأفصح والطحال بكسر الطاء المهمة لا عين قال الشيخ
خاله في شرحه وغيره أحدهما ما لا يؤكل وإن يؤكل من مأكولات
وعينه كالسيفك مثله فانه يحرم أكله وأما الزرافة فهل يحل أكلها
أو لا منه ترددوا الأصح في المجموع أنها محرمة وفي البيان أنها حلال وبه
قال البغوي وصوبه لأدريعي والزركشي وهو حيوان طويل اليد
قصير الرجلين عكس البرجوع قبل أنها متولدة من سبع حيوانا
له نال الزرافة بمعنى الجماعة لغة ولها نرس كله بل وجلد كالتمز
ومن كالتبأ وقرون وقوائم وأظفار كالسيفك ككتل كركب لها
في يديها ومثل غير ذلك في بيان أحكام

فصل

الاضحية مشتقة من الضحوة سميت باسم اول وقتها وهي الضحى
واول طلبها في السنة الثالثة من الهجرة والاصل فيها قوله تعالى فصل
لربك وانحر فان اشهر الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيد وبالحج الضحى
وحبرها جعل ابن ادم يوم النحر من عمل حب الي الله تعالى من اذلة الدم الحديث
في الاشهر وقد ائسروا ليا فيهما خففة او مستدة وجمعها ضحايا
كعطية وعطايا وبقاه اصحاب بكر الحزرة وضحايا وجمعها بالتسوية كطاة
وارطى هذه ثمان لغات وهي اعي الاضحية والاضحية بمعنى الضحية
لا في فعل الفاعل وهو الذي يتصف بالسنة وغيرها واما الاضحية
فهي اسم للمعين اعطى بها وفي بعض النسخ باستطاب ابواب سنة
موكدة اي في حقنا وواجبة في حق صلي الله عليه وسلم فهي افضل
من صدقة التطوع لمسلم بالغ عاقل حر وتومعصا مستكها زيادة
عليه مونة يوم العيد ويا في التثنية في قوله تعالى وتسن للموت بلادن سيده
لا تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقير او من اهل البوادي او امارة
علي الكفاية عين منفردة والافسنة عين من اهل بيت شرطان
تكون نفقتهم واحدة وثوابها خاص بالعاقل والحاصل لغيره سقوط
الطلب فقط وفي كلام العلامة الكرملي ما يوافق كلام الشيخ من حصول
الثواب للجميع فتأمل الا بالنذر وكذا اقوله هذه الضحية او جعلتها
اضحية وان جهل ذلك ويستلزم منع عنه ان لا يذبح شيئا من شعورها
او طورها في عشرة عجا الحجة واولي نحو يوم جمعة مثلا حتى ينجي ويست
ديها

في وجه الرجل بنفسه والغير التوكيد فيه ولما وكل ان يشهد ما لقوله
صلي الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها قومي لا ضحية لك فاشهد بها
فان ذاب ولا قطرت من دمها تقفرك ما سلف من ذنوبك مرواه الحاكم
ما له سنة ما لم يجدع مقدم اسنانه وان جدد قبل تمامها
لما وقع مقدم اسنانه على المراجع والحكمة في تخصيص هذا السن
بالاجزاء ان الحيوان المذكور لا يبلغ الا بقوله اهل الحيرة والتي يكمل عده
وعده والمعنى فيه ان هذه الاسنان لا تحمل اشياء وبقرها قبل
ذلك وطعن في الثانية هو لازم تمام السنة وان لم يجدع
وكذا ما بعده وانما ذكرنا هذا لافادة ان هذه الاسنان تحددت وعلم من
اقتصر على النعم ان لا يجزي غيرها من الحيوانان وهو كذلك وكلامهم
للمسائل المذكورة والاني والحنثي وهو كذلك ايضا لكن الذكر افضل
ان لم يكن تزدانه والا فالاني افضل ويجمع بين الكلمتين المتشابهتين
عن تفضيل الذكر على الانثى وعكسه وجزء البدية وهي
الواحدة من الابل ذكر كان او انثى او خنثى قال في التمه لبي في الحيوان
خنثى الا لادمي والابل قال النووي وقد يكون في البقر خنثى جانبي من
الارب يوم عرفة سنة اربع وسبعين وستمائة وقال عدي بقوله خنثى
لا ذكر لها ولا فرج وانما اخرق عند صرعها يخرج منه فضلها فاهل
جزء الضحية او لا فقلت لا تخلقوا ما ان تكون ذكرا واما ان تكون
انثى وكل منها جزء في الاضحية وليس فيه ما ينقص اللحم عن

سبعة أي سبعة أشخاص وسبعة بيوت ولو حكمنا ليدخل في ذلك ثلثها
طلب له سبع شياه لأسباب مختلفة كتمتع وقران وغيرها قال العلامة
ابن قاسم ويظهر فيها توقع سبعة أضيحة مثله وجوب التصديق
ما حصة كل منهم لا بما بمنزلة سبع أصحاب ولو كان أحدهم ذميا
لم يخرج منها قصده غيره من الأضيحة أو غيرها ولا اشتراك الترمذ
سبعة في لم يكن عا واحد منهم في الأضيحة ليس قيدا
حتى لو اشترك جزاء أو مضى أجزاء المضى عداضيحة وإن باع الجوار
حصته وقال ثخننا هو تقييد خصوص المقام والأقاليم والحقائق
كذلك لثقتهم ولهم قسمة اللحم لأنه أقران عن سبعة كذلك إذا اشتركوا
فيها وجزء الشاة أي المعينة من ضلها أو معن يخرج بالمعينة
الاشتراك في شاتين شاتيتين بين اثنين فإنه لا يخرج وكذلك لو اشترك
أكثر من سبعة في بعثتين معينتين أو به ثنتين كذلك لم يخرج عنهم
لأن كل واحد منهم لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحد من ذلك
عن ثخن واحد فلا يخرج مع اشتراك غيره معه في الأضيحة
مثله بخلاف ما لو اشترك غيره معه في ثوابها وجعلها عنه وعن
أهله فلا يضرب ويضحي ببقرة بدل شاة فالزائد على السبع تطوع
يصرفه مصرف التطوع إن شاء والمتولد بين أهل وعنه لا يجزي
عن أكثر من واحد ويعتبر فيه ذاك السد وهي أي الشاة
من مشاركة في بعير وبقرة وأفضل منها اثنتان وأكثر الأضيحة

فهي

فهي أفضل من البدنة وأنواع الأضيحة قال ثخننا هذا الذي ذكره للعلم
أجناسا لأنواع فقيه تجوز وأفضل الأنواع الجوار ميسر على العرب
والضأن على المعز وأفضل الألوان الأبيض ثم الأصفر ثم الأخضر
ثم الأحمر ثم البلق ثم الأسود قيل للنعبد وقيل لحسن المنظر وقيل
لحب اللحم وروى الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه حديث لعمر عفران
أحب إلى الله تعالى من دم سواد والسمين أفضل من غيره
العمير بالمدة وهي ذاهبة ضوئها بياض يمنع الضوء والخفيف منه
لا يضرب ولذا نك قيده المص بالبين عورها وقد علم منه عدم اجزأ
واحدة أحد العينين بالأموي والعين بالآ وبنيتها في الأصح هو
المعند لها سبب اضطرابها فإما خلت جهات تحت السكين
البين مرضها أي حيث يحصل به هزل ولا يضرب يسير
هذه الأمور أي الثلاثة العجفاء بالذ ذهاب عنها بضم الحاء
العجوة ذهب دمعها وفي بعض النسخ هي أيا ذهب دماغها وهي
أولي وعين عنها بالعجفاء التي لا تنفق مأخوذة من النقي بكسر النون
واسكان القاف وهو الخج أي لا يخ لها من الهزال أي بسببه
وهو عدم سمها دليل عليه ومثلها المحنونة لقلة بعيرها والتولاو
يقال لها الذور كذلك ولا يخرج من الجربا وإن كان يسيرا ولا الحامل
والأقربية الولادة مدة أكلها بذلك وعلم إن المص لو سكت عن
العدو كان أولى وأنسب ولعله ما عني لفظ الحديث ويجزأ

المخصية والعلوية والكلود اعي المرص من عروق البسيتين لانه
 صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين موهوبين جسيم مضمومة وهنزة
 مفتوحة بينا الواو والياء من الواو بكسر الواو وهو القطع وجوز خضا
 الحيوان المأكول في صفه لاجل طيب لجه انام يوش كسر اعي كسر القز
 في اللحم لان العيب هنا نقص اللحم فاذا لقرون اعي خلقة
 لان كل عضو خله بعض النعم لا يضر فقد خلقة بالجلج الجسيم
 ثم حاصلة بينهما لام ساكنة وبالبد ولا بعضها وجزء مشقوقتها
 ومشقوقتها ان لم يزل معها شي منها ولا المخلوقة بله اذن
 عسولا من كل حيوان منها وليس مشكلها بحيث لا تقول قال العلامة
 ابن قاسم وسكنوا عن فقد بعض الاذن خلقة الله قول والا قرب عندي
 الاجزا لعدم تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الاخرى فتأمل
 ولا المقطوعة الذنب اولية او جذع فانها تجز ولا بعضه وان قال
 نعم ما يقطع من طرف الالية في العضو لا يضر ولا تجز فاقدة الاسنان
 علة فالمخلوقة بله اسنان فانها تجز والفرق بينهما ان فقد
 جميعها وعبارة الروضة بعد وجودها يوش في اللحم ولا يضر
 قطع خلقة يسيرة من عضو كبير كخذ مثله وعبارة الروضة
 انه هو المقتدر لا فضل تاخير التسمية الي مضي ذلك بعد انقضاء
 الشمس كرمج حر وجامنا الخلف استهي اعي عبارة الروضة
 واصلاها الي عروب الشمس اعي تمام ضررها بحيث لو قطع
 الحلقوم

الحلقوم والمعدة قبل تمام الضرر وبأخرها صفة اضحية فلو ذبحه قبل
 ذلك او بعده لم يقع اضحية ومعلوم انه لو خرج وقت الاضحية
 المنة ورق لزمه فبحق قضاء عند الذبح اعي عند ارادته استيا بل بسم الله
 ولا يجوز ان يقول بسم محمد ولا باسم الله واسم محمد باجر حرم عليه وحرم
 الذبيحة ان قصد بذلك التبرك فان اطلق كره وان قصد التبرك
 لم يكره ولم تحرم الذبيحة فيهما وتوفا بالسم الله واسم محمد بالرفق لم يحرم
 بل ولا يكره كما قاله العلامة ابن قاسم فلو لم يسم الله حل المذبح
 واما قوله تعالى ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فانها نزلت لسبب وهو
 انهم كانوا اذا ذبحوا ذبيحة يسمونها الهتهم عند ذبحه لانه عبادة لغير الله
 تعالى واما اذا ذبحنا حنك ولم يسم الله تعالى فله تحريم الذبيحة لان التسمية
 عند ناسنة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيد السام
 معها ايضا ويكره بعد ذلكها وكذا التسمية ويكره ان يجمع الم تقدم
 الحكم عليه فراجع مذبحها اعي لوجهها ويتوجه هو
 ايضا وتقدم الكلام على زيادة سنين متعلقة بالذبح في كتاب الصيد
 والذبايح فراجع ان اردت ذلك قبل التسمية وبعدها اعي
 بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ثا فيقول
 الله اكبر الله اكبر ويذبح بعد التثنية والله اكبر وينبغي حصول
 سنة التكبير عند فتحها قال العلامة ابن قاسم وهذه
 السنة جارية في غير الاضحية الا التكبير فانه خاص بها كما نقل عن الشيخ

وحرم ما ورد في غيره ولا يأكل المضحى اعي وحرم عليه الاكل
 وكذا ما تكلم به نفقته من الاضحية المندورة لوقال الواحبة لكان اولي
 واعلم ليشمل الواحبة بقوله هذه الضحية او جعلتها الضحية وان جهل ذلك
 كما مر وسوا في المندورة المعينة ابتداء او صافي الذمة ولو تلفت الاول
 بلا تقصير فله ضمان عليه او بتقصير لزمه الاكثر من قيمة مثلها يوم النحر
 وقيمتها يوم النحر يشترى بها مثلها او اكثر او دونهما وان تلفها اجنبى لزمه
 دفع قيمتها للنادر يشترى بها ذلك ولو تلفت في الثانية بقي الاصل عليه
 والهدى المندور ودم الجبران كالاضحية المندورة بجميع لحمها وكذا
 حله ما وقربها شبهه في الاضحية الواحبة شرب فاصلا لبسها عن ولدها
 لكنه مكروه واكل ولدها كذلك لكن بعد ذبحه في وقتها وجوبا ولا استواءها
 بما لا يضرب واعاربتها كذلك لا اجازتها لانه بيع للمنافع وله جزا صوفها الى المذبح
 ولو قال ضماها لكان اولي فتأمل على الجديد هو المعتمد وبه
 النووي ومروج و قيل يهدي ثلثها هو المعتمد بشرط المهدى اليه
 والمتصدق اليه ان يكون كل منهما مسلما ولو كانا للمسلمين الاغنيا
 ولا يتصرفون فيها الا بالاكل فقط بيع شي من الاضحية فان باع شيئا
 منها لم يصح وبيع الموقوف ان كان المشتري من اهلها وحرم ايضا
 جعله اعي جعلها اجرة للجزاير وفي بعض النسخ اجرة للجزاير ولم اهداوه
 وجعله سقا وخفا وخوذة لكن وتصدق حتما اعي يجب عليه النذرة
 جزء من لحمها نيا لا غير كالجهد مثله ويكون اقل ما يتمول الفقرا
 والمساكين

١٩٢
 والمساكين ولو واحد منهم ولهم المتصرف فيه ببيع او غيره فلو سدة
 يحرم على الفقرا او غيرهم اطعام الذميين شيئا من الاضحية او هدايا منها
 لهم او بيع شي منها كذلك لانها ضيافة الله تعالى للمسلمين كما قال شيخنا
 الشيرازي وهو المعتمد او لعمري والاولى كونها ما كبرها بحسب النية
 في الاضحية من الذابح او وكيله ان فوضها اليه الا في المعيشة ابتداء ولا يجوز
 المتخفية عند واحد تغير ذمة ولو ميتا وبأذن يتجوز وصورة في الميت او يرضى
 بها او يشرطها في وقعه السيد فهاضيا لسيده الامكاتب فهي له كما امرت الاشارة
 اليه في بيان احكام العقيقة والاولى تسميتها ذبيحة وليكن
 بل يكن تسميتها عقيقة وهي لغة وشرعا ما ذكره الله لسواي من
 شعور الله حين ولادته مستحبة احيانا سنن له الاضحية بان قد رجليها
 ولو في مدة النفاس واولامة في ولادتها وتخفيفها خوف الميتة ويدخل وقتها
 بانفصال جميع الولد وحديث الغلام مرتين بعقيقة قيل لا يفوق نحو مثله
 قيل ولا يشفع في الولد يوم القيامة وقيل غير ذلك من السبع وفي
 بعض النسخ من السبعة وهذا في العقيقة اما الخلق والختان في يوم الثامن
 والعرق بينهما ظاهر وهو ان يوم العقيقة محل للخير والخلق والختان لاجل
 الكمال فتأمل ولو مان المولود اعي فله تقوت بموته اما هو اعي المولود
 بعد بلوغه ويبيع به بالبنو للمفعول شتان ونحوه عنهما سجان
 من غير اربعة فيجتمعا بالخافه بالغلام وهو المعتمد او بالجزاير من جوع
 وتعد العقيقة قال شيخنا لكن تعد اخل في اعي واحدة عن اولادك قيل

فصل

اه اقول وهو المعتقد كما صرح به العلامة من الرابحي حيث قال ولونوعا بالشاة الكدبوة
 الاضحية والعقيقة حصله خله فالناس من علمه وهو العلامة ابن قاسم
 انه خله فالاولى نعم يعطي رجلها سائر القابلة والافضل كونها الرجل اليميني
 قال يحنوا البابي فلو تعدت الشياه اعطيت الامجل كلها وانظر لو تعدت
 فان تعدت الشياه بعد هذه فظاهر وان اخدت فيهل تعميم او يعترض واجاب
 شيخنا بان رجل الشياه تعطي له من وخير بين رجل قسستها او يسامح
 بعضهم بعضا وكذلك اذا تعدت الشياه والعقوبل وكانت الشياه
 اقل منهم ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم
 الله والله اكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان ولا
 تتخذها دعوة اي لا تجعلها كالوليمة يدعو الناس اليها بل الافضل حملها
 مطبوخا مع مرقه الى الفقراء والمساكين ولا يكسر عليها تفاع ولا يسلمه من
 اعضا المولود ولا يكسر بل يكسر خله في الاولين ويكسر لطح راسه بدمها
 خله فالقول الحسن البصري رضي الله عنه بئدبه وغسله ويندب غسل
 راسه بخور عودان مثله واعلم ان سنن العقيقة اذ نزع لا يجب التقديف
 جزء منها نيا في اذن المولود اليميني ليكون اول ما يطرق سمعه حين
 خروجه من بطن امه الي الدنيا ذكر الله تعالى ولانه كما قيل لا تنصره ام الصبيان
 اي التابعة من الجن وهي المسماة بالقرنا فيمضغ ويندب ان يكون من
 يصفه من اهل الخير والصلاح يوم سابع ولادته وفي بعض النسخ يوم
 سابعه او قبل ولومات او كان سقطا ولو لم تعرف ذكوره لم يسم ولا انثى

سمي

سمي باسم بطلقة علي الذكر والاسمى هو طلحة وهذه وعودكك ويسن ان
 تحت احمد وافضلهم عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحد وذلك لقوله
 صلى الله عليه وسلم خير الاسماء عابد ومحمد وسيد يحنوا عن اسم محمد
 واحمد ما الافضل منهما فاجاب بان الافضل بالنسبة لاهل الارض محمد شهرته
 عندهم بذلك وبالنسبة لاهل السما احمد كذلك فاذا اراد شخص ان يسمي
 ابنه محمد واحدا لافضل محمد او يذكر احدهما كذلك قال شيخنا سلطان محمد
 افضل مطلقا واختلف فيه اهل العصر وهو مشهور عندهم سؤالا سا
 شاة ولا تذكر التسمية باسم الملكة مكة ولا باسم الانبيا خصوصا بيينا محمد
 صلى الله عليه وسلم لما ذكره ويكون بما ينظرون منه البان او نغيا كشهاب وحرب
 وسنة وبركة وخودكك وتحرم الالقاب بما يكبره وان كانت في الملفف كالاعمش
 وعوة لك ككث يجوز ذكرها للتفريق ولا يسمي عند الاقباب الخمسة بل تست
 لاهل الفضل من الرجال والنساء تحرم الكنية بابي القاسم ولو عن اسم محمد
 او بعد مودة صلى الله عليه وسلم ولا يكتن كافر ولا فاسق ولا مبتدع الا
 نحو فتنة منهم لانهم ليسوا من اهل التكرمة بخلاف غيرهم ويسن ان
 يحلق راسه ويوم السابع من ولادته بعد هذه العقيقة وان يتصرف
 برة شعره ذهب فان لم يبرده نقضه ويسن اغيض حلق الراس مطلقا
 في السنة والافضل للمرأة التقصير ويسن ايضا في اسلمه الكافر ولو الانثى
 والحلق في غير ذلك بدعة ولا بأس به للتنظيف ويسن حلق العانة
 للرجل ونشف المرأة ونشف الابط مطلقا وتقليم الاظفار ودهن الشعر

وتسريحه وقصر الاشارب وانزاله بحية المرأة ويكره القزع وهو بالقاف
والنواعي المحجة وبالعين المهملة حلقا بعض الراس ومنه الشوشة المعروفة
وما يفعله الختان عند ختان الاولاد ويكنى تحييل الشيب وشغف وحلق
راس المرأة الاضحية

فصل

بمعنى المسابقة والمناضلة وهذا الكتاب من مستكرات الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها احد كما قاله المنذرين والاصل فيه
مسابقة صلى الله عليه وسلم علي الحيل المضمة من الحيف الى ثنية الوداع
وعلي التي تخبر من المشية السابقة الي مسجد كعب بن رباح والاولى خمسة
اميال او ستة والثانية ميل واحد والحيف بالمد المقص موضع بالمدينة
علي اميال وبعضهم يقدم ليا علي الفا وهو فتح السين المهملة المستدة
وسكون الباء الموحدة ومصدر سبق بمعنى تقدم ويخرج اليها السابقة وقيل هو
بالخمر بك اسم للمال الموضوع بين اهل السباق وهو يكون في الحيوان والرمي
يكون في السهام وكلها وكل منهما مندوب به عوض للرجال والنساء
المسلمين ان كان بقصد الجهاد ومباح لا يقصد شي وحرام بقصد القصبة
كقطع الطريق وقد ورد ان عائشة رضي الله عنها سابت النبي صلى الله
عليه وسلم علي الاقدام واما بالعوض فكروه للنساء وفيه التفصيل الا ان الرجال
فماثل علي ما هو لاصل اشار به الي تقييد عموم الدواب في كلامه
وتقييد حال المسابقة فيها به ليل ما بعد فتأمل وقيل هو مفرد وجمعه
بقلة قال الخننا ولو ذكره وما بعده بصيغة الجمع كان اولى واظهر اه اقول

انما

انما افردته كيناسب ما قبلها من خيل وابل فان كان منها اسم جمع واسب جنس
فماثل ومن في كلامه للبيان تجوز المسابقة علي غير لاجناس الخمسة
في الاظهر هو المعتمد علي بغر ولا علي طيب وكله ب وخوها فخرم
مع العوض وتجوز بغير عوض وهذا خارج بذكر الاجناس فتأمل ومما رثته
الديكة الخ والصراع والبشاك والقطس في الماء والسباحة وهما العموم والمشى
بالاقدام والوقوف علي جمل والمسابقة بالسفن والعب الطرخ وتشييل نحو
الحجر وتجوز بغير عوض وهذا خارج بالمسابقة واما مصارعة النبي صلى الله
عليه وسلم لرفاعة رضي الله عنه علي قطع من الفم فكانت لاجل اسله
ولذلك لما سلم رد عليه فنه وفتح المناضلة بالاضاد المحجة اي عقدها
بعوض وبدونه علي ما ياتي الامراء ان لوقا المفاكية كان اولي بل صوابا لان
الامراء ان هي ان يرمى كل من الشخصين الي الاخر وليس مراده لانهم لا يجمع العقد
عليهما وهي حرام ان لم تغلب السلامة ومثلها النفاق وهي عند العامة بالبال
المهملة وكذا لعب البهلوان المشهور بالسهام والجمجمة منها يقال لها المشمار
والعربية يقال لها السيل ومثلها الدراع والمنايق ونحو المسلة والابر وظو ورمي
الحجارة بيد او مقلع والمجنيق وكلها نافع في الحرب اذا كانت المسابقة
لهذا شروع في شروط صحة العقد السابق وضمها اليه بالمناضلة اخذ بظاهر
قوله المص وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصها بالمسابقة يجعل ذلك
القول لجملة معترضة لاجل ما ذكره بعد بقوله ويخرج العوض احد المتسابقين
والوجه كونها اربعة لكل منهما وتخصيص بعض افراد العام بحكم العام لا يقتضي

تخصيصه به فتأمل معلومة وكذا مسافة حذر الغارمين مثله وكانت
صفة المناضلة وكذا صفة السبق وهما في خواجيل بالعقود وفي نحو الابل
بالكفة ويشترط تعيين الطرفين مثله عينا في المعنى وصفة فيما الزم
ويغني عن العقد بكون احدهما في الاول ويبدل بمثله في الثاني ويشترط
ايضا مكان سبق كل منهما الاخر وظن قطعها المسافة وتعيين الراغبين
بالرؤية لا بالصفة من قدر هو بيان لكيفية المناضلة وكذا ذكره هنا
مذوب ومنها الحوام وهو ان يسمى السهم الارض قبل وصوله الى الغرض ومنه
الجزم بان يخرج طرف العقد ان اطلق الاصابة جملة على القصر ويشترط بيان
قدر الغرض طولا وعرضا وانفا عدا في نفسه وعن الارض ان لم يقيد فيها
بحوف والافله ويندب وقوف شاهدين عند الغرض ليشهدا على ما وقع
منه الصواب والخطا وليس لهما مدح ان يصيبوا لادم الخطي لانه محل النشاط
وليس لاحد الرامين الافتخار على صاحبه ويشترط الترتيب بين الرامين
وبيان البادعي منهما وما ذكره كالمبارزة والمخاطبة فليس شرط في حمل العقد
على اقل النوب وهو سهم وسهم فان ذكر احدهما عدد كان يس احد الرامين
بعد معلوم من عدد معلوم خمسة مثله من عشرين او من مائة احدهما على الاخر
في قدر ما يصيب فيه من عدد معلوم عمل شرطهما ولا يشترط تعيين
قوس وسهم فان عين احدهما لغا وجازا بداله بمثل من نوعه فان شرط عدد
ابداه عند العقد واعلم ان العوض السابقة الخ توطئة الكلام المص
وتخصيص السابقة لاقتضا المص عليها والافا العوض في المناضلة
كذا

190
كذا كان يقول ان سبقني باصابة كذا فلنك لي على كذا ويقول
ان سبقني باصابة كذا فلي عليك كذا او لا بد من المحلل في هذه
ويخرج العوض اعيان كره حال العقد ويجوز ان يكون العوض
من اجنبي ولو من الامام من بيت المال وعلى كل الميزم العقد في حق
الملتزم لا جازم فله يجوز فسخه ولا زيادة في العوض او العمل
ولا نقص في احدهما ولا ترك العمل قبل الشروع فيه او بعد
احد المتسابقين او الملتزمين كما ياتي حتى انه لو هو بيان
لكيفية العقد فامل استرده اعيان لم يلزمه شي وكذا اذا جازمها
فبأخذ المال صاحب هذه احيى مستحقه واخذ او تركه
وذكر المص الثاني وهو كون العوض منها وان اخذ جازم على الكفة
الردية ولا يصح تحريمه على جعل الثاني مبتدا وكان الصواب ان يقول
وان اخذ جازم المتسابقين او سيكت عن لفظ المتسابقين فتأمل
لم يصح اخذ احدهما لو من عدم الجواز بالحرمة والفساد واسند المص
العقد كان اولى واظهر ولعله راعي ظاهر كلام المص فتأمل
محله وتكون دابته كفوا لدايتهما او مساوية لكل واحدة منهما
وسمى بذلك لانه احد العقد باخذه هذا القمار المحرم المسمى بالبراهنة
ولهذا لا يصح في غير المسابقة وكذلك لو تراهن رجلان مثله على احتيا
فوتها بصعود جبل او حمل صخرة او قطعها او لكشي على موضع كذا او و
المشي الى عنود الشمس مثله واكل كذا او شرب كذا كان باطلا وهو من اكل

اموال الناس بالباطل مع ما ينشأ عليه من ترك الصلوات وفعل
 المنكر اخذ العوض سوا جائزا بقين بعد ما او مرتبا لم يحكموا
 لم يغيرم لهما شيئا اذا سبقاه سوا سقا معا او مرتبا ولا شي لا احدهما
 علي الاخوان سقا معا وان جاء المحلل مع احدهما فان سبق الاخر فماله
 لنفسه وبأخذ ماله صاحبه ايضا وان تأخر الاخر فماله بين المحلل
 ومن معه ومال الاول لنفسه وان توسط المحلل بينهما فله شي له ومال
 المتأخر له ول وان جاء الثلثة معا فله شي لاحد منهم علي احد وجملة الصورة
 المذكورة ثمانية منها اربعة في كل م المصنف علي ما تقدم
 تمهيد لو سبق اكثر من اثنين كذلك فله مثله فعلي ما ذكره ان
 شرط للثاني مثل الاول علي السراج

كتاب

بيان احكام الايمان والنذور وجعل المص كغيره في كتاب واحد
 لا يشرأكلهما في الكفارة كما ياتي وقد هما ايضا علي الاقصية والشهادتان
 لله حتما جازي الييمين فيهما غالبا والاصل في الايمان قوله تعالى
 لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وقوله صلى الله عليه وسلم والله
 لا يغفرون قريبتا الله ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله وان كانها
 اربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة وسياتي الكلام علي كل
 النذور بفتح الهمزة واما ان كسرهما فهما التصديق بالقلب
 ثم اطلق علي اليمين علي المحلف لانهم كانوا اذا حالفوا اخذ
 كل

كل واحد منهم بيده صاحبه وقيل ما حوذة من القوة لانه يعقوب
 الحق علي الوجود او العدم وحيي العضو يميننا لو فوف قوله تعالى
 لاخذ باليمين اعدا بالقوة وشراكم فيه استيفا الاركاب الاربعة
 المتقدمة فتأمل والنذور انما جعلها للاختلاف في انواعها
 لا ينفق اليمين هو الشارة الي احد الاركاب وهو المحلوف به بشرطه
 ان يكون اسما من اسمائه تعالى وصفة من صفاته اعي بذاته لا يخفي
 من الخلق ليس بالذات وانما هو بالاسم الدال عليها فلو قال الشارب باسم
 من اسماء ذاته لكان او لم يكن وانسب بل صوابا وكان يستغني عن العطف
 بعد فتأمل او باسم من اسمائه وهو ما عطف المحلف علي العام
 علي الخاص التي لا تستعمل في غيره هو تفسير لاسمائه تعالى المختصة
 به سواء كان من اسمائه المحسني او الممتنعة او لا وانصافه تعالى بهما
 اما بغير اضافة كالله او باضافة كرب العالمين وما لك يوم الدين ومنه
 ما مشك به الله او بغير ذلك كانه عا عبده او سجد له ولا يقبل منه ارا دة
 غير الله تعالى في هذا القسم ويقبل منه امراده بحسب اليمين وتنقذ بالاسما
 الغالبة عليه تعالى ما لم يرد عين كالرحيم والخالق والرازق وتنقذ ايضا
 بالاسما المستولة فيه وفي عينه سوا الله تعالى كالموجود والحي والعالم
 او صفة عطف علي قوله باسم من صفات ذاته الثبوتية وترد
 بفتح يثخنا في صفات ذاته السلبية لعدم جسمية وحدانية وحق القاضي
 حين صحة اليمين بها لانها قد يمتة متعلقة به واما صفاته الفعلية كخلفه

ورزقه فله نفعه اليمين بها خلقه فالفعال كعلمه وقدرته ومشيئته
 وكبريائه وعظمته وكله منه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات وبالبقية محل
 ظهوره اثارها فليست يميناً والمصحف وكتاب الله والقرآن يمين ما لم
 يرد بالقرآن الخطبة وبالاخيرين النقص والاوراق وقد علم من احضر
 الانعقاد فيما ذكره عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكعبة
 ونحو ذلك ولو مع قصده بل يكفر الخلو به الا ان يسبق اليه لسانه
 قال العلامة ابن قاسم ولو شرك بين ما تنعقد به وغيره كوالده
 والكعبة فالمقصد عند الانعقاد هو قصد ما كانا كل او اطلق او بالجموع
 وضابط الخالق اعياناً حادثة من الخلق اعياناً شرطه لانه ركن
 كل مكلف حرج الصبي والمجنون والمغني عليه والناية والساهي
 والسكران غير المتعدي والاشارة من الناطق واما الاخرى فاشارته
 كالنطق وخرج بضائق اليمين وسياتي ناطق او حرك او اشارته
 مفهومة ان تصدق بما لي ليس هذه صيغة خلق وانما هي صيغة
 تدرج صفة ويجب فيها الوفاء بما التزم وصوابه ان يقول ولا تصدقنا
 بما لي لان هذه فيها شبهة خلق من حيث الصيغة وشبهة
 تدرج حيث التزم القرية او يقول لله علي ان تصدق بما لي اب
 فعلت كذا لان فيها شبهة اليمين من حيث المنع فتأمل
 في الاظهر هو المعتمد وفي قول مرجوح وفي قول مرجوح ايضا
 ولا ياتي في لغو اليمين هو مفهوم قصد اليمين فيما مر فتأمل

في وقت اخذ اشارته اليه لوجع بين لا والله وبلى والله في وقت
 واحد كانت الاولى لغو والثانية منعقدة كما قاله الماوردي والمعتمد
 عدم الانعقاد مطلقاً لان القصد عدم القصد فتأمل ان لا
 يفعل شيئاً هو اشارة اليه المخلوق عليه الذي هو الركن الثالث
 كما مر واليمين تابعة له حله وحرمة ونقض علي ماض ومستقبل
 نفياً وايجاباً فانهما في الطاعة طاعة وفي المعصية حرام وجيب
 الحنث والكفارة علي من خلق علي ترك واجب او فعل حرام ويجزم
 الحنث في عكسه ونهيب الحنث وعليه كفارة في الخلق علي ترك
 مندوب او فعل مكروه ويكره الحنث في عكسه ولا يتعلق بالبيع
 حنث ولا عدمه في فعله او تركه ولا كفارة عليه واما قول
 المساجع وعليه كفارة فحمله العله من ان ياتي علي ما اذا كانت
 في اليمين حنثاً او منع او تحقيق خبر او ضافة لله تعالى
 كبيع عبده او جارية مطلقاً او لا يعتق عبده فحياته
 وعتق بالاداء لم يحنث او خلقاً مائة او بنادير او ضرب انسان
 فامر ما يفعله ذلك لم يحنث فانه يحنث لان الوكيل في النكاح
 غير محض وكذا الوكيل لا يراجع زوجته فكل غيره فانه يحنث
 ايضا علي المعتمد لانه سفير محض كما مر ولو خلق لا يتزوج سكر
 فله له وليه لم يحنث لعدم اذنه فيه وهو ظاهر والله
 ما ليس هذا بين السق بين فان خلق علي لبس ثوب واحد فاراد خيطا

منه او لم يحنث بلبسه بخله فمالو حلق لا يركب هذه الحمار مثله فقطعت
اذنه او رجليه فانه حنث وكذا الوحلق لا يركب هذه السفينة فنخرج منها الوح
فانه يحنث ايضا والفرق بينهما ان اللبس يابس جيع البدن غابا بخله فاما
للركوب وغوره فتأمل وكفار في اليمين وهي عجب بالخاف والحنث معا على الراجح
اي الحالف اشار به ذلك الي ان الضمير مبتدأ وخبره محذوف والجملة
خبر عن كفارة ولو جعل الضمير للفصل او للشان ومخير خبر كفارة لكان
اوحي واسب احيا وكفارة مخير فيها الخ فتأمل بين تلك ثمة اشيا ان كان
حدار شذوا لو كانا فهي عتق رقبة اعي اعتاقها كما مضى الظاهر
او كسب هو عطف تعبير او على عمل او عطف خاص على عام فتأمل
او طعام عشرة مساكين اعي تحليتهم ذلك الطعام فلا يكفي دون عشرة
ولادون مد واحد فلو اعطى لامداد العشرة لاحد عشر مسكينا لم يكف واحد
منهم برطله وثلاثا بالانقادعي وهو نصف قدح بالكيل المصري
من غالب قوت بلد الكوفة وقت اعادة التكفير وضابطه ما يجز في الفطرة
ولا يجز عن البراي لم يقتاتوه فانه اقتاتوه كعني يسمى كسوة
فليس المراد بالثوب ما يسمى ثوبا عرفا فتأمل او كسا او ازارا او طيلبا
او مسحا او ردا او حراما او فوطا او منديلا مما يحمل في اليد ولا
تفانان ولا مكعب ولا نعل ولا منطقة ولا فلسوة وهي الطاقية
المعروفة ومثلها المحبوة المعروفة كذلك ولا يفي ايضا دمع من جديد
ولا خاتم ولا ثكة ومن قال باجز العرقية محمول على ما يجعل تحت السرج
للفرس

للفرس جديدا لكنه مندوب سواء كان مقصودا او لا نعم ان كانت
مهلهل النج بحيث لا يدوم قدر لبس الطوب مثله فانه لا يفي لم تذهب
قوته ولو من نحو كسوة لبد او صوف او كان مفسولا او متنجسا وبعلمهم
بجاسة ولا يكتفي بخس العين ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثله
ولا يكتفي بثوب كبير للعشرة وان اقتسوه بخله فاعطائهم العشرة امداد
فانه يكتفي فان قطع الثوب الكبير قطعوا بحيث تسمى كل قطعة منها
كسوة ودفعها دفعه لهم كعني شاة اشد اعلى ما يفي بالعم الفالب
له ويموت او كان رقيقا او سفيها او محجورا فلسا فيلزمه ان كان مسلما
صيام ثلثة ايام ولا يتوقف صومه على نحو ان سيد الرقيق
الا ان حنث بغير اذنه وكان الصوم يصرف في الخدمة ولا يجوز لسيد
انه يكتفه عنه باطعام او كسوة الا بعد موته لانه لا يرق بعد الموت نفسه
لو كان مكاتباً جاز له التكفير بها باذن سيده وعكسه ومن له مال
غائب لا يكتف بالصوم بل يتنظرون ولو فوق مسافة الفضة على الراجح
والمراد ببعض الثمن الغني كالقنطاري الاطعام والكسوة لا في الاغنياء
في الاظهر هو المعتمد

فصل

في بيان احكام النذر وهو لغة وشرا ما ذكره الشيخ وذكره المصنف
عقب البيان ان كل منهما عقد يقع المبرر
على نفسه تأكيد لما التزمه والاصل
فيه قوله تعالى يوفون بالسداد الالية وقوله

عليه وسلم من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصم
وهو قوله في نذر التبريد ونحوه وان كان الله تعالى فاذن
ومذور وصيغة وهو عا نذر عني لانهم لو قال لم تتعين
كما قاله عليه لكان اوحي واحسن الا ان خير الله نذر يبين من فرضا كفاية
مع انه يصح نذره اللهم الا ان يقال عني لان
عينا فنامل والنذر بحسب صيغته التي هي
احد اركان المتقدمه نذر الحاج بان تشمل الصيغة
عليها ما يتعلق به حدث او منع او تحقيق خبر كما اشار
اليه الشرح بقوله ان يخرج يخرج الجير
بان يقصد الناذر الذي هو واحد الاركان
المتقدمة ايضا والمعتبر كون الله قصد بان يكون
مكافا مختارا غير مجبور عليه فيما ينذره ولا بد
ان يكون مسلما ايضا نذر المحي انزاع اعي المكافاة وهو
نوعان ويقال له نذر بد ولا بد خير وهو تفعل من البر
حي يذكرك لان الناذر طلب به البر والتقرب الي الله تعالى
احدهما اعي احد النوعين من نذر التبريد ان لا
يلحقه الناذر علي شي وفي بعض النسخ الا ان يعلقه بشي
وهنا يلزم ما فيه بغير وجوده لكان التي احذان فبده بوقت معين
علي نذر مباح المراد بالمباح هنا لما قابل احكام المفيد بكونه
طاعة

طاعة كما اشار اليه الله بقوله الا اني شرصم الدم الحرام وانذر المباح
في نفسه فبما في كلامه فتأمل **قوله** طاعة المراد
بالطاعة هنا المندوب كقضية الجنازة وقراءة سورة معينة
ولو في صلاة مرض او نفل وطول فراءة في ذلك **قوله** الناذر
اي في نذر الجنازة وهو المعلق على شي فتأمل **قوله** ما نذره
اي عند وجود المعلق عليه لا على الفور اي **قوله** ما يقع
عليه الاسم بالمتعدي بقدر معلوم من الصلاة او الصوم والصدقة
قوله واقلها ركعتان بقيام مع القدرة بناء على الاصح انه يسلك
بالنذر مسلك اقل واجب في الشرع من كل مطلوب **قوله** وهي
اي الصدقة **قوله** اقل شي مما يتبرع صوابه اقل متول فتأمل
قوله وكذا الوذر التصديق بما لا عظم فانه يلزمه اقل
متول لانه المستيقن **قوله** اي لا يستغنى عنه الا ان تركا
سواء كانت له انما كشرها الحرام لغبرها كاصلاة
في ارض مقصوبة بان صرح بالنصب في نذره اما لو لم
يصرح به كان قال لله علي ان اصلي في هذه الارض
مثلا وكانت مقصوبة فانه يصح **قوله** نذر المكره
فانه يصح عند الله وهو مروجوم والواجب انه لا يستغنى عنه
له بصحة صوم الدهر محله لا بخره له صومه بان كان
قادر عليه والا فلا ويصح نذر المكره لعارض كافر في يوم
الاحد او الجمعة بصوم مثلا لانه امر عارض وهو الا فراد
لذات العبادة فانها لا كراهة فيها بخلاف ما اذا كانت

الكلالة بذا ان العباد كالالتفات في الصلاة فانه لا يرجع نذر
على العين التكاليف بحاجب الشرع فيه **قوله** فيلزمه اي يستند
نذره **قوله** كالصلوات الخمس كصلاة الجماعة في
الغرائب وكذلك الجمعة وهو الراجح **قوله** كما يقتضيه
علام الروضة وهو المعتمد **قوله** ولا يلزم الله ان يشاربه
اي ان نذر الجاه لا ينعقد فعلا ولا نكاحا وهو المعتمد فاعلم
قوله نحو اكل كذا اهو عند الكهنة المناسب ما بعده
وهذه امثلة الجاه الذي لا ينعقد التذرية وان قصد
فيها للتقوي على العبادة على الراجح **قوله** والبس كذا
الواو بمعنى او **قوله** لزمه كفارة يعني مرجوع **قوله**
لكن قضية الروضة هو المعتمد **كتاب**
بيان احكام الاقضية والشهادات
ومعناها لغة ونشر عما ذكره المم وجهها لا خلاف
مستلقتها والاصل في القضا قوله تعالى وان احكم
بينهم بما انزل الله الآية وحضر المصطفى
اد اجتهده الحاكم فاعلم انه اجبر وان اصاب
فله اجران وغير ذلك من الايات والاحاديث الكثيرة
قوله جمع قضا كقضا وقضية **قوله** وهو اي القضا
قوله بين خصمين اي شخصين **قوله** مصدر
شاهد يشهد شاهدة **قوله** والنصاف في كفاية في حق
الصالحين له في الناحية التي هي مسافة العدو ان
تعد

ان تعد فيركب الامام فيها من يصلح له ليقوم به وخرج بالصالح
له غيره فلا يجوز توليته ولا ينفذ حكمه الا للضرورة **قوله**
لزمه طلبة ولو علم عدم الاجابة على الراجح والمراد بالتمين
وعده في الناحية وهي من وطنه وما زاد عليه الى مسافة
العدوي كما سواها بين الغيبتين فمسافة القصر **قوله**
ولا يجوز اي ولا يصح **قوله** ان يدل القضا هو معنى الحكم
بين الناس **قوله** الا من استكمل فيه اي اجتمعت فيه
وفي بعض النسخ الا من استكمل **قوله** من اهل الذمة عليهم
لجاء بينهم **قوله** لم يستند حكم الذي وجب قبل ان يصادف نظرا
لظاهر وهذا اخرج في ان الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الامر وانما انضمت
محت توليته وحكمه من حيث الانضام **قوله** المذهب هو المعتمد
قوله لاشبهه له فيه هو متعلق بقاسق اي القاسق بتاويل
تصحيح ولايته وهذا الصوابين والراجح خلاصه **قوله** احكام
الكتاب وهو القرآن العزيز **قوله** وهي الاحاديث
الشريفة اي معرفة انواع الاحكام التي هي محل النظر والاعتناء
كالعلم والخامس والمطلقة والعقد والمحل والمستين وغيرها
وكما متصل والمرسل وحال الرواة قوة ومنها البين من
معرفة ذلك من تقديم بعضها على بعض وعدم العلم ببعضها
وهذه الايات الاحكام كمال البند شي والمأوردي
وعنها خمسية اية وعن المأوردي ان حديث الاحكام كذلك



قوله على طريق الاجتهاد اي المطلق **قوله** من ائمة محددين
هذا ان اتفاق غير هذه الامة على حكم لا يسمى جماعا ولا
يمتد به تماثل **قوله** بل بكيفية يقيها او قلنا **قوله**
معرفة الاختلاف المتوصل به الي الاحكام بحسب اعتبار القياس
قوله الواقع بين العلماء فلا يخافهم في اجتهاده **قوله**
كيفية الاستدلال في الاحكام باعتبار نظم في الادلة
من ادلة الاحكام والقياس بانواعه وهي الاولى والمساوي
والادوية فالاول كقياس ضرب الوالد في التاميم والثاني
كحراق مال اليتيم على اكله في الترميم فيها والثالث كقياس
التفاح على البر في الربا بجامع الطعم **قوله** من لغة وهي
معرفة الالفاظ المفردة **قوله** ونحو وهو معرفة الالفاظ المركبة
قوله وصرف وهي خبر وعوم وخصوص ونحوها **قوله**
تفسير كتاب الله المأخوذ منه جميع الاحكام وهذا لما
قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة المختلف
فيها ليستمكن من اخذ ما تلها او غير ذلك واعلم ان هذا
كله في المجتهد المطلق الذي يعني في جميع احوال الشرع
اما المقلد لمذهب امام خاص فليس عليه الا معرفة قواعد
امامه فقط فلا يبعد عنها الى اجتناب ما يخالفها **قوله**
ان يكون سمعا يعلم منه انما هو انطق بالاولي تماثل
قوله ولاية اعمى منه من يري الاشياء ويعرف الصور ونحو
الي

اليه نعم لو عيى بعد سماع بيعة شلافه القضاء **قوله** ويجوز
خونه اعمى وكذا كونه يبصرها وانقط اوليله كذا الله عنه
الامامة الربلي ومن تبعه وخالف الامامة الخطيب فتقال لا يكتفى
كونه يبصر ليل لا فقط واجاز الامام مالك رضي الله عنه ولاية
الاعمى لانه صلى الله عليه وسلم ولي بن ام مكتوم رضي الله عنه
على المدينة واجيب عنه بانه استخلفه في امامة الصلوات
فقط لا في الاحكام او يقال انها كانت زعامة ورياسة لا امامة
قوله كما قال الروياني هو المقتد **باب**
البصر قوة في العين يدرك بها المحسوسات واذا قيل البصرة
القلب بمنزلة البصر للعين لانها قوة في القلب يدرك بها
المعقولات **قوله** والاصح خلافة وهو عدم اشتراط كونه
كاتباً وهو المقتد وكذا لا يشترط كونه عارفا بالحساب
لانه صلى الله عليه وسلم كان اميا لا يكتب ولا يحسب كما في
الحديث الصحيح **قوله** مستيقظا وفي بعض الشيخ مستيقظا
فان قدرت جميع هذه الشروط في رجل فولي سلطان له شوكته
غيره فواسقا او مقلدا نعت قضاؤه للضرورة لئلا تتعطل
مصالح الناس وحل اشتراط ذي الشوكته ان وجد فجتهد
والا فلا يشترط ذو الشوكته **قوله** فان اقبل نظم هو نصي
لسلام المم وهو معلوم بما تقدم واما تفسير المستيقظ
بقوى الفطنة والحذف والضبط فهو مندوب لا شرط على الصبي
تلييه بجره تولية غير الصالح هو وجوده

ولا ينفذ حكمه ولا ينفذ قضاؤه وإن اصاب منه ويجوز أن يحكم
اثنان فأكثر أهل القضاء مطلقا أو غير أهل له مع عدم قاض
أهل له أو مع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكمه عليها
الأرضان هما **قوله** شرع في أدائه أي القاضي ومنها
أن يكتب له وتولية كتابا بما وكده فيه ويتوليته وأن
يشهد عليه شاهدين بخبر حات معه إلى محل التولية
يخير إن أهله بها ويلقى عنده الاستفاضة فيه وإن يدخله
يوم الاثنين أو الخميس أو السبت وعليه عمامة سودا
قوله وفي بعض النسخ وأن يترك وهي أول **قوله**
في وسط بفتح السين على الأشهر **قوله** أن لم يكن هناك
موضع سناد محض وكذا **قوله** في موضع فسبح
ويحسن أن يكون ميمرا يجلسه على مرتفع نحو كرسي
وعلى فرش ونحو سادة وطليسان وعمامة معروفة
كالعرف المشهور الآن وأن يكون مشهورا بالزهد
والنواضع وأن يشأ ورأى فقها بعد جمته عنهم ممن
يقبل قولهم لا يخوفنا سقوط جاهل لقوله تعالى وتشارهم
في الأمر قال الحسن البصري رضي الله عنه
وكان رسول الله صلى الله عليه وآله مستغنيا
عنها ولكن أراد الله تعالى أن يصير ذلك سنة
للأحكام بعده ويجب عليه أن ينظر في أهل الحس
لأنه عذاب فمن أقر منهم عمل بغير قضاؤه ومن ادعى منهم أنه

ظلم فليخصمه الحجة ومن كان خصمه غايبا يفتأ إليه يحضر
ثم ينظر في الأوصياء العدل القوي بقره والضعيف بعينه
باخر والغاسق ياخذ المال منه العدل وإن يتخذ كاتباً وشرطه
أن يكون عدلا ذكره ليعارفا بكتابه محاضر وسجلات
وكتب حكمة فالأولي جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة
الواقعة بين الخصمين والثانية جمع سجل وهو ما يكتب
فيه الواقعة مع تنفيذ الحكم وأمضاه والثالثة جمع
كتاب وهو ما فيه الواقعة أيضا لكن يكتب القاضي بخطه
عليه ويعطى المحضر وهو المعروف الآن بالحق ويدب
كونه فحقها عفيها وأثر العقل جيبه الخط وإن يتخذ
منزهين وصديقين أن كان ثقبيل السمع أهل شهادة
ولا يضر فيها العي وأن بات المجلس **قوله** أي ظاهر
ويحسن أن يتخذ درة للتأديب وهي بكسر الدال المهملة
ومفتح الدال المشددة وأول من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت
من نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما ضرب بها أحد
على ذنب وعاد إليه وكانت أحيب من تسبيح الحجاج وإن يتخذ
أيضا سجنا لاداء الحق والتعزير ويستحب كونه واسعا
وأمر يدعى المسجون وأمر السجان على صاحب الحق **قوله**
أو يواكبده بخلاف ما لو احتاجه لرحمة أو في وقت خلوة فانه
لا يكره **قوله** ولا يعقد أي يكره له ذلك أخذ مما بعده
قوله كره محله ما لم يقد بغير نظر فإن تأديب به لم يكره **قوله**

في ثلاثة اشياء بل اكثر منها استواءهما في الدخول عليه وفي القيام
لها من تركه عن بسخته او ياتي به لمن لا يستحقه وفي رد السلام
عليها فاذا اسلم احدهما انظر الآخر حتى يسلم وان طالت
الفصل العذر وفي طلاقه الوجه لها وفي غير ذلك من سنائر
وجوه الاحكام **قوله** في رفع على الذي وجوب **قوله**
فلا يسمع كلام احدهما ولا جواب سلام فيها **قوله** الحق ظهو
باطل الشكالة **قوله** ولا يجوز اي يجرم **قوله** فان كانت
الهدية وان قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية والصدقة
والزكاة ان لم يتعين دفعها اليه وكذلك الجرم قبول الشهوة
وهي ما يمنع المحاكم لينفي له بغير الحق او لم يستغنى عن القضا
بالحق **قوله** لم يجرم ان لم يكن سبها القضا ولم تكن
له خصومة **قوله** في الاصح هو المقتد **قوله** ولا عادة
له بالهدية وكذا لو كان له عادة لكان حلالا فيها زيادة
عليها ولو من جنسها ومتى حرم قبولها لم يملكها ولا يحل عليه
ردعها لملكها فان تغدر جباها في بيت المال ويجزه له العاملة
بنفسه او بوكيل معروف ويندب له ان يتعين على ما لا يبرأها
وليس للقاضي حضور ولية احدا الخصمين وكذا وان يقضي
احدهما عند ذلك وله ان يتلفع عند احدهما وان يغيره عنه
وان يعيد المرفعي ويكسده الجاني ويزور القادسي من السر
تنبيه لا يجرم على المغني والواعظ
وسلمى القرآن والعلم قبول شيء من الهدايا اذ ليس لهم الاداء
قال

قال شيخنا لكن ينبغي التفرقة عن ذلك **قوله** في عشرة
مواضع بل اكثر من ذلك **قوله** في الفضي وكونه تعالى على الراجح
قوله حرم عليه القضا قال شيخنا بقتضاه عدم
تعود حله مع رقبته فظهر فوجبه انتهى **قوله**
بل الظاهر التعود حيث اضطر اليه في الحال ويرطد الى ذلك
قول العلامة بن قاسم وقد يتعمد الحكم في صور كثير
فتأمل **قوله** والفرج هو السرور والشفاط ولا ينسب
وقيل هي لذة القلب بنيل ما يشتهي **قوله** المخرط ظاهر كلامه
وجوبه للفرج وحده والوجه رجوعه لما قبله اي وفي بعض النسخ
المفرطين **قوله** وعند المرفعي المولى كافي الروضة واصحابها
قوله ومدافعة الاضطراري او احدهما او الراجح ولو قال
عند مدافعة الحدث كان اولى واخصر **قوله** فيسوقه
ومنه الفرع الشديد ونحو الملل **قوله** مع الكراهة لا يضا
لا مفرج **قوله** ولا يسأل اي لا يجرى التقاضي ان يسأل المدعي
عن جواب الدعوى **قوله** لا يحد كمال وفي بعض النسخ لا يحد
قوله من الدعوى تشروطها العترة في كد دعوى وهي توكف
ملوحة بتفصيلها وملزمة وليست شتافضة لدعوى
اخرى وتبين كل من مدعي ومدعى عليه والتزامهما
للاحكام **قوله** ولا يخلفه اي لا يجوز له ان يخلفه **قوله**
الا بعد سوال المدعي اي عليه **قوله** في خلف القضا المدعي
عليه فان خلف قبله لم يقعد به ولو خلف المدعي عليه فليطلب

القاضي منه المدين لم يثبت به ايض ولا يجوز للقاضي ان يحكم على
المدعي عليه الا بعد طلب الحكم منه من المدعي **قوله** ولا يلتزم
القاضي اتي لا يجوز له فكلن وكالمدعي الشاهد لكن يجوز
ان يعرفه كيف يشهد **قوله** وهذه المسألة وهي ان
المدعي كيف يدعي **قوله** ساقطة في بعض نسخ المتن
استغنا عنها بما قايها ويندب له تبعا الى الصلح يبرجى ويؤخر
الحكم له يوما ويومين برضاها **قوله** ولا يلتزم
بالشهادة ايزيادة الباق **قوله** كان يقول الخ ليس ما ذكره
من التفتت الخ اعم منه ان يقول لم تشهدت ويستقصي منه
امور اتفق عليه ولا يجوز له ان يصدر عن الشاهد ولا يبرجى
قوله ثبتت عدالة ويسمى عدلا باطنا **قوله** عمل
بشهادته من عرف عدالة ورد شهادة من عرف فسفه ولعل
هذا من القضا بالعلم فيستفيد من الحكم بحجته **قوله**
طلب منه التزكية فاذا ازي الشاهد ثم شهد في واقعة
اخرى قبل شهادته بلا تزكية ان قصص الزمان والا طلب منه
التزكية ايض ان لم يكن من المزينين عند القاضي **قوله**
له حجة بكثره العائرة خصوصا في السفر **قوله** من ينفقه
بافرج تحريمه ويجزى لفرجه ولا يشترط ظهور العداوة ولا يثبت
عداوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر عكسه **قوله**
ولا شهادته ولد لوالده لو قال بالشهادة شخص لبعضه كان اولي
نعم لو ادعى السلطان على شخص بمال بيت المال فيشهد له

به اصله او فرجه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لعموم المدعي
به وفهم من كلامه انها تقبل عليه لكن محله ما لم يثبت بينهما
عداوة واذا شهد لبعضه وعينه قبلت لغيره لانه تقريفا
للاصقفة ولا شهادته برشد اصله ولا بتعديل اصله او فرجه
قوله ما فيه اي الكتاب قال في شرح الروض وغيره ولو حكم
بمحضورها ولم يشهد ما قلنا الشهادته بكم والاصل ان الشا
الحكم بحضورها لا يحتاج فيه الى قوله اشهد بخلاف قراءة الكتاب
فلا بد فيه من قوله اشهد اعلى بما فيه والمكتوب اليه يطلب وجوب
تركيبه الشهود الحاملين للكتاب **قوله** وقيل لا صحاب
اي اصحاب الشافعي رضي الله عنه **قوله** واشهدت بالكتاب
فلانا وفلانا ويسمى حثي بعد قرائته على الشاهد من بحضوره
ويؤرخه ويقول لهما اشهد كما على اني كتبت الى فلان بما سمعنا
منه وبضمان خطهما فيه ويدفع لهما نسخة اخرى بلا ختم
لبطالها ويتذكر اذ ذلك عند الحاجة اليه واذا انكر الخصم
الخصم ان المال المذكور عليه حكم القاضي به عليه
ان ثبت ان المكتوب اسمه باقرار او بيعة ولم يشركه فيه
غيره ولا يلتفت الى انكاره انه اسمه مع ذلك ولا يطلب
من القاضي الكاتب زيادة تمييز له فان لم توجد وقت الامر
اليظهر ما تقدم لو لم يدر من عاينه المدعي للمدعي عليه ولا ما
مدته له كم نصح الدعوى ولا الحكم عليه ويعني عن كتاب
القاضي ان يشافه وهو في عمله قاضي بلدة القاي بما ذكر

واعلم ان الانها بالحكم يعني مطلقا وبسماح البينة يمضي فيها
دون مسافة العدوي وهي التي يرجع منها ميكر الى اهله
في يومه وهي دون مسافة القصر بتعديل القاضى الكاتب
لانه تعديل قبل ادا الشهادة ولانه كتعديل المدعى شهوده
ولان الكاتب انما يثبت بقولهم فلو ثبتت به عد التمس
لثبتت بقولهم والشاهد لا يزدى نفسه
فصل في بيان احكام القسمة
وكيفيةها وما يتعلق بها وهي لغة وشرعا ما ذكره الله
والاصل فيها قولنا في واذا حضر القسمة الابنة وقسمته
صلى الله عليه وسلم القنايم بين اربابها والحاجة داعية
اليها لئلا يمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه
على التمام ويخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي
واركانها ثلاثة قاسم ومقسوم له وشي مقسوم
ولو طلبها الشركاء من الحاكم امتنع اجماعهم
منما يبطل نفعه بالكلية ويعرض عنهم فيما يتفقون فيه
وتجيبهم في غير ذلك وهو ثلاثة انواع لان المقسوم ان
تساوت اجزاؤه فهو قسمة التثابرات والافان لم يجمع اليه
شي فهو قسمة التعديل والافان قسمة الرد وينتفي الثلاثة
في كلامه **قوله** وهي اي القسمة لغة وقيل معناها
لغة التفرقة **قوله** وشرعا تميز بعض الانصبا من
بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال الشاعر
فأما

هو ان جوفه من جوفه

فأرضا بما قسم المليك فانما قسم العيشة بيننا اقتسامها
قوله ويعتقر القاسم ومثله الحكم **قوله** اي سبعة
شرايه لو قال يعتبر فيه اهلية الشهاده كان اولى واخصر
اذ لا بد من السبع والبصر والنطق والضبط وغيرها فتأمل
وفي بعض النسخ **قوله** شجنا في صحة كل من
الشجنتين مع التصريح بلفظ الشريك في نظر طاهر من
حيث العربية انتهى وجعله العلامة بن قاسم بدلا من
اللفظ في تراصيا فتأمل **قوله** اي الشروط السابقة اي
مجموعها اذ لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان
فيهم حجور عليه ولو قال اتم اي المذكور من الشروط كان
اولى وانسب فتأمل **قوله** على ثلاثة انواع لو استقطا اتم
لغة على كان اولى واخصر **قوله** القسمة بالاجزاء تسمى
قسم الافراز وليست بيعا وحيزا تمتنع منها عليها **قوله**
وذرا في مذروع اي وعدا في وعد **قوله** ويكتب في كل لغة
منها والحكيم في كتابة الاجزاء والشركاء والبداهة باني الامر من
منوط بنظر القاسم واذا اختلفت الانصبا جرت المقسوم
على انهما وكتبت الرقاع بعده ويجتنب البداهة بالقل
بل لا يلزم تفرق حصصه واحد من الباقي **قوله** من طين
ارعيت او نحوها **قوله** الثاني وهو بيع وفيه الاجار على
الصحة **قوله** لجوده فلو امكن قسمة الجيد وحده والاخر حده

قوله النوع الثالث وهو بيع اية لكن لا اجبار فيه **قوله** اي المال
هو تفسير لظهوره ولو جعله المم اجمالا لمفسر المعلوم
من القسمة كان اولى واقر الى المقصود بشرط ما قسم
بقراض رضى الشريك بعد التزعة بما اخرج به القسمة ولو ثبت
حجة حيف او غلط في قسمة تراض بغير الاجز لا تنقض
والانقضت ولو استحق بعض المقسم فان كان معينا
سواء لم تنقض القسمة والانقضت **قوله** والاضح صوابه
ان كان مجتهد او هو المعتمد **قوله** في الاصح هو المعتمد
ولا يمنع من القسمة فان تبطل منفعة بالكلية نحو صرف
مثلا فلا يجاب ويبيع منها كما تقدم **فصل**
في بيان احكام الدعوي والبيانات وفي بعض الشئ تقدم
هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جمع حكم وهو كلفة
يصدق على تخصيص شيء بشي بالقول او بيانه العقد وعلى
الزام انسان لا فرجى وعلى نسبه امر لا ضار اجابا او سلبا
بالجنان او بالامان وقيل الله انه خطاب الله تعالى
المستعلق بفعل المكلفين بالاعتناء والتجيز وقيل هو معرفة
الحوادث استنباطا لما هو من حكمة اللجام لمنه الدابة
من الميل والدعوي لغة الطلب والتخي ومنه قوله تعالى
ولهم ما يدعون وشرع اخبار الحق له على غيره عند حاكم والبناء
جمع بينة وهم الشهود ومما يند لك لان الحق بينهم اي يظهر
والاصل

27
والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم
بينهم وخبر لو يعطى الناس به عواهم لا دعى ناس وما جاز
واموالهم ولحق البيعة على المدعي عليه وروي البيهقي
ولكن البيعة على الموعى واليمين على من انكر **قوله** مع يمينه
اي انه يصدق بيمينه قوله والمراد بالمدعي اذ فيه اشارة
الى ان المدعي لم يصدق لانه مخالف للظاهر من براءة ذمة
المدعي عليه وهذا قد اعتضد بموافقة الظاهر فقدم
قوله على قول الاخر وانما طلبت البيعة من المدعي لضعف
جانبه ليستقر بها لا ينافي من بين **قوله**
ردن على المدعي ومن للقاضي اعلامه بانه اذا حلف خصمه
ثبت حقه وحكم عليه فلو قال القاضي الا فرأيت كان بمنزلة
النكول والناكل ان يعود الى الحلف قبل الحكم بنكوله حقيقة
او تزيلا والافلا الا اذ رضى الخصم واليمين تقطع الخصومة
ولا تسقط الحق فتسمع بيعة المدعي بعده ولا يقر الخالف
خلافا لما يفعله جهلة القضاة **قوله** فيجوز المدعي فان
لم يحلف يمين الرد ولا عدله سقط حقه من اليمين والمطالبة
الا ان يبدى عدرا فيمهل ثلاثة ايام وجوبا واذا اقام بيعة
قبلت منه **قوله** ويستحق المدعي به بمجرد رغبة من الحلف
لان اليمين المدروسة كالقرار وكالبيعة ولا تسمع
بعدها بيعة بسقط كاد الاوير **قوله** اي يقول له القاضي

احلف وكنا لو قال القاضي حلف فهو مؤثر في النكول واذا اطلب
الاحمال عنه عرض اليدين عليه لم يجهل الا بوضوح المدعي بخلاف
ما لو طلب الاحمال في ابتداء الجواب بعد الدعوى فانه يجهل
الي اخر بجلوس القاضي **قوله** فالقول قول صاحب اليد
وتقدم بينته ولو شاهد او عينا على بينة الا لو اقاما
بينتين لكن لا يقيم بينة الا بعد بينة الاخر ولو قال لمن
هو في يده هو ملحق بشئ بينته ولم تدفعه الي قد تمت بينة
من ليس في يده لزيادة علم بينته **قوله** يخالف
لاسترايها في موضع اليد في الاولي وعدمها في الثانية ولو اقاما
بينتين رخت بينة الشاهدين على بينة الشاهد والمزبوع
ولا على اربع شهود ولا ترجيح بزيادة شهود احدهما على الاخر
لغير لو كانت احدهما سابقة للتاريخ عمل بها ولو كان
بيد ثالث قد تمت بينته فان لم يكن له بينة حلف لكل منهما
بمينا **قوله** وجعل المدعي به بينهما عند التساوي في الحلف
او البينة او اليد او عدمها كما مر وكذا لو كان بيد ثالث واقاما
بينتين واحدهما منه نعم لو رخت احدهما بتاريخ سابق
فصوله وعلى من هو في يده امرته وزيادة صالحة من وقت
التاريخ **قوله** ومن حلف اي اراد ان يخاف **قوله**
على فعل نفسه ولو بطن موكدا كخطة او خط مورث
قوله على فعل غيره وليس عهده ولا بينة ولا حلف فيها

على البت وفعل مملوكه وذات له لنعل نفسه **قوله** على نفي العلم
وله الحلف على البت اي كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره
لانه قد يعلم ذلك وما لو حلفه القاضي عليه على البت فقد حلفه
لن يمتد به **قوله** اما النفي المحصور اي القيد بغيره
كان طلعت الشمس او كان ذال لظهور غايبا كانت طالق وادعت
انه غايب وانكر هو فانه يحن على البت **التنبيه**
يسن تغليب اليدين بالسرف في اللذان فيما لا يسمى بالادنى مال
بلغ نصاب زكاة ومنها اذا راي الحاكم جلة الخالف ولا ينفع المال
التورية عند الحاكم فلو روي بان قصد خلاف ظاهر اللغة
او تناول بان اعتقد خلاف بينة القاضي لم يدفع اثم اليدين
القاهرة لان اليدين انما شرعت ليهاب الخصم لا لقدام عليها
خوفان الله تعالى قال المتنبي ومحل ذلك
اذ لم يكن الخالف محققا فيما نواه والا فالعبرة بينته لا بينة
القاضي فاذا ادعي انه احدث من ماله كذا بغير اذنه وساله مرده
وكان اثما اخذاه من دين له عليه فاجاب بنفي الاستحقاق فقال
خصمه للقاضي حلفه انه ما اخذ من مالي شيئا بغير اذني وكان
القاضي ليركب اجابته لذلك فالمدعي عليه ان يحلف
انه لم يأخذ شيئا من ماله بغير اذنه وينوي بغير الاستحقاق
ولم يأت ثم لذلك انتهى وافترق شيخنا وليس للحاكم ان يحن بالطلاق
او القنق او الله فان بلغ مولى ذلك عزله مكانه الا امام
الشافعي رضي الله عنه **فصل**

في بيان احكام شروط الشاهد المأخوذ من الشهادة وهي اضرار
 بكن غيره على غير بطلان مخصوص ولا اصلها ثبوت ثباني
 ولا تكتموا الشهادة وحبر ليس لك الا شاهدك
 ارجيه اي الخصم واركها خمسة شاهد ومشهود له
 ومشهود به ومشهود عليه وصيغة **قوله** اي شخص
 وهو الشاهد الذي هو احد الاركان الخمسة **قوله** خمس خصال
 بل اكثر من ذلك لان منها كونه ناطقا فطنا له مسرورة
 غير متهم رشيد اقل تقبل شهادة مفعل لا بضمط الامور
 الا ان غلب ضبطة لها ولا افرس ولا من لا يتخلق بخلق امثاله
 زمانا ومكانا ولا متهم في شهادته ولا شهادة سفيه مكافى الرضا
 واصحابها وهذه الشروط معتبرة حال الاداء وانما وقت
 التحمل فان كان فيما يتوقف صحته على الشهود كالنكاح فلهذا
 ولا يجوز ان يتكلم بها غير كامل ثم له ان يودعها بعد كماله
 الا الفاسق فلا تقبل منه مطلقا وتقبل شهادته في غيرها
 ان تاب بشرطه **قوله** او كافر خلافا للامام اي حنيفي
 رضي الله عنه في قبوله شهادة الكافر على الكافر والامام
 احمد رضي الله عنه في الرصبة لقوله ثنائي واشهد واذي
 عدل منكم والكافر ليس بعدل وليس ثنائي **قوله** فلا تقبل
 شهادة صبي مثله او عليه وقبل الامام مالك رضي الله
 عنه شهادة الصبيان مما يقع بينهم من الجراحات ماله
 يتقرر **قوله** فلا تقبل شهادة كرتي خلافا للامام احمد رضي

رضي الله عنه واختاره بن المنذر وغيره من ائمتنا **قوله**
 او من يرابي او ببعضها **قوله** العدالة فلا تقبل شهادة فاسق
 لقوله ثنائي يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
 فتبينوا اي فت شبراف **قوله** اذا كان الشاهد يعلم
 فسق نفسه وكان صادقا في شهادته فهل يحل ان يشهد
 اولافيه خلاف اعتمد العلامة الدلمي منه اكل **قوله**
 صاحب كسيرة كالزنا فلونوي العدل فقل عبيد غدا كذا
 مثلا لم يصير بذلك فاستجاب لانيه الكفر كافي البحر **قوله**
 على القليل من الصغار اي على شئ منها **قوله** مذكور في الطرقات
 منها تقديم الصلاة وتاخيرها عن وقتها بل عند ومنع
 الزكاة وشرك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة
 ونسيان القران بعد حفظه والباس من رحمة الله ثنائي والامن
 من مكره واكل الربوا والكل مال اليتيم والافطار في رمضان
 بلا عذر وعقوق الوالدين والزنا والمواطاة وشهادة الزور
 وضرب المسلم بغير حق والغيبة مطلقا وغيبة اهل العلم
 وعلة النذر وترك الواجبات الطبيعية المتعلقة بالعبادة
 والعمالات مع النعمة على قتلها كعدم معرفة ما يصح القبول
 كالبيع والاجارة وغيرها واما الصفات برضاها كمنظر
 الحرم وهجر المسلم فوق ثلاثة ايام والنبا حد وشوق الجيب
 والتجترع في المشية وادخال من عليه نجاسة من الصبيان او
 المجانين المسجد واستعمال نجاسة او ثوب متنجس لغير حاجة

طلبه بان كان ان
 بعد فسخ نفسه على
 لدرن تشهد اذا كان صريحا

ما ثبت بحجة ضعيفة يثبت بالاقوى منها بالاولى **قوله**
واما حقوق الله تعالى غير المالية او المراد بها الجسد وتقليبها
قوله اقل من اربعة واعتبارها بالنظر للحد فقط فلو شهدا
بجرم اثنان ونسب احدهما بالثاني ثبت فسقه وليس باقدا في له
قوله وهما الزنا وكذا اللواط وايمان البهائم والمبته
وحكمة الادب فيه انه فعل اثنين فهو كفعلين
وطلبا للستر فيه لانه من اعظم الفواحش وخرجه بالزنا مقدماته
فلا يحتاج الى اربعة كالأربعة **قوله** وردت شهادتهم
سالم تغلب طاعتهم على معاصيهم لانه صغيرة ولا بد ان يقولوا
رأينا الحشفة في الفرج وان لم يقولوا كما ورد في المكحلة فان
اطلقوا استصلوا ومثله الزنا فيما ذكره على الشبهة
الا اذا كان القصد منه الكمال كما مر **قوله** في الاظهر حصوله عند
قوله كحد شرب ابي شرب الخمر ومثله الردة وقطع الطريق
وقطع السرقه **قوله** وهو هلال شهر رمضان بالسنة
للمصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر لا لو فزع نحو طلاق
وعتق وحلول اجل الا ان تعلقت بالشاهد او تاحر
التعليق عن ثبوته كان قبل بعد ثبوته بواحد
ان كان ثبت رمضان فانت طالق او انت حر **قوله**
دوت غريم من الشهر هو واحد وهو بين والراجح خلافه
فان شهد واحد بهلال شوال قبل الاطرام بالحج وصوم الايام
البيضا ونحوها او بهلال رجب قبل الصوم او بهلال ذي الحجة
قبل

قبل الصوم او بهلال ذي الحجة قبل الصوم والوقوف ونحو ذلك
قوله تقتل فيها شهادة الواحد لا يخفى ان هذا من الاخبار
لا من الشهادات فتأمل **قوله** بعد واحد وسنما انه
يكفي في اسلام الميت للصلاة عليه وغيرها لا الارث ومنها
المسمع للمخيم كلام القاضي وغير ذلك ويشترط في الشهادة
على الفعل لا البصائر ولو من اخصم كالزنا والشرب والفص
واقلاق الاموال وفي الشهادة على القول السماع وايضا وتأنيدها
كبيع وقراض واجارة فلا يكون شهادة في ذلك الا فيما ياتي
قوله في خمسة غير جنون لاضافته الى مواضع ولو قدم
لفظ مواضع على الذي قبله لكان اولي فتأمل **قوله** من
اب او ام **قوله** او قبيلة وكذا العتق ولو من معين
والولا والتكاث والوقف بالسبة لاصله لا بشرطه الا ان ذكرت
مع الشهادة به والقضا والجرم والتعديل والرشد
والارث واستحقاق الزكاة والرضاع وينذكر الشاهد الشهادة
جزئيا بها ولا يقول سمعت من الناس مثلا لانه يورث ربيعة
في شهادته بل يترد اشهد بعثت فلان او ان فلانا حرا وعتيق
ولا يقول اعنته فلان او وليته فلانه لعدم الابصار في ذلك
الفعل المشروط فيه كما مر **قوله** بالاستفاضة من جمع
كثيرين من الناس ولو ساءوا رقا بومن نواظروهم على
الكذب ولا يشترط عد التهم كما لا يشترط في عدد التوائن
وبذلك علم ان ذكر الخمسة في كلام المم غير مستقيم فتأمل

قوله علي الصحيح انه هو المعتد **قوله** والشرعة بان يجعله القاضي
مترجما عنه لا بلاغ كلام الخصوم **قوله** ساقط في بعض
نسخ المتن لانه سادس والدم عدها خمسة فيما سر وقد علم
ما فيه **قوله** معروف في الاسم والنسب لعدم وعي وبيها او بد المشهور
عليه في يده فشهر عليه في الاول مطلقا مع تحريمه له من خصمه
وفي الثانية المعروف الاسم والنسب قبلت شهادته وهذه من
جملة المضبوط الا في **كتاب** يجوز للاعني
وطي زوجته اعتدادا على صورتها للضرورة ولا يجوز له الشهادة
عليها اعتدادا على ذلك لئلا الوطي يجوز بالظن ومبني الشهادة
على العلم **قوله** جاز لنفسه هو يتشدد به الزا المملة
من الجرح وهو التخصيل **قوله** الماذون له في التجارة
هو قيد الغالب فلا تصح له مطلقا وتزد شهادته ايم لم يجر
له ميت او عليه حجر فلس وبيارة من ضمنه باء او ابر او
مخرجة لمورثه قبل ان يملكها بخلافه بعد ان يملكها او لمريض
وتزد شهادته ايم بما هو في او وكيل فيه او وصي او قيم
ولو بد ونجعل فيها **قوله** ومكاثبة لان لربه عتقه
لغيره لو شهد بشرا شقص لشخص ومكاثبة فيه حصة
شصعة قبلت شهادته **كتاب**
بيان احكام العتق بكسر العين المهملة والكان
التا المشناة فوق بعض الاعتاق وهو لغة وشرعا ما ذكره
المم والاصل فيه قوله تعالى في ذكركم رتبة وخبر من اعتق رتبة
مومنة

مومنة اعتق الله بكل عضومها عضوا منه من النار حتى الفرج
بالفرج وخصت الرتبة لان الرقيق مع سيده كالداة المروية
يجل في عتقها وخص الفرج بالذمة لانه قد يختلف بالذكورة والوثة
ولانه ربما يتوهم اخراجه لغيره وهو من خصايب هذه الامة
كما قاله الجلال السيوطي وقد اعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثا
وستين نسمة وعاشر كذا لك واعتقت عاتقته رضي الله عنها
تسعا وستين نسمة وعاشر كذا لك واعتق عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما العتقين واعتق عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه ثلاثين الفا واعتق ذوالكرام الحبر رضي الله عنه
في يوم واحد ثمانية الاف واعتق حكيم بن حزام رضي الله
عنه مائة مطوقين بالنقصة رضي الله عنهم اجمعين والكان
ثلاثه مئة وعتق وعتق وصيفة **قوله** اذا طار واستقل
او من قولهم عتق الفرس اذا سبق وكان العبد اذا فرك من الرق
تخلص واستقل بنفسه **قوله** تقربا لله تعالى بوجده
منه انه خربة وهو كذلك وان لم تقرب فيه لانه خربة
في حق المسلم وغير خربة في حق الكافر **قوله** فلا يصح عتقها
وهو حر لم يفسد لو ارسل ما كولا بقصد ابا حنه لمن با حقه
لم يجرم ولمن با حقه التصرف فيه بالاكل منه لا اطعام
غيره منه على المعتد **قوله** من كل ما كل هو اشارة
الي احد الاركن الثلاثة فتأمل **قوله** حائرا التصرف اشارة
به الي شرطه وهو ان يكون اهلا للمهرج والولا المختار **قوله**

وسفيه ولا من مفلس ولا من مبعوث ولا من مكاتب ولا من مكره
الاهق كشره بشره العتق نعم يصح من الولي عن مؤلف
لزمته كفارة قتل ودخل في الضابط المسلم والذي ولو حرييا
ولا ولاية ومسا اعتقه مسلما او اسلم بعد عتقه ويصح
منجز او معلقا بصفة معلومة او مجهولة او مؤقتا وبلوغ
التاتيت ويصح الوكالة في العتق لا في التخليق **قوله** يصح العتق
هو متعلق بيمين وهو اشارة الى الصيغة التي هي احد اركان
كما مر **قوله** او حررا وان حر ولو لا منه او انت حر ولو لا
وهذا حر او هذه حر كذا لك ولو كان اسم امته قبل اقرارها
حر في ثم سميت بغيره فقال لها يا حرقة عتقت ان لم
يقصد النداء بها باسمها القديم فان كان اسمها في الحال
لم يفتق الا ان قصد العتق ولو اقر بحرية رفيقة خوفا
من المكس وقصد بذلك الاخبار كمر يعتق باطنا وهو
كاذب في خبره ويجزم بعتقه ظاهر كما قاله الغزالي
وغیره وقال **الاستوى** لا يعتق لا ظاهرا ولا باطنا
بخلاف ما لو قال هذا ابني فانه يعتق ظاهرا وباطنا كما اني
بذلك العلامة الربلي حيث كان في سن يمكن ان يكون منه
ولو قال لعبده افرغ من عملاك وانت حر عتق فان قال اردت
انه حر من العمل كمر يقبل ظاهرا وبدين ولو راعته
امراة في الطريق فقال لها تافري يا حر فبانت امته لم يفتق
ونقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه ان امراة راعته في الطريق
فتال

فتال لها تافري يا حر فبانت امته فلم يفتقها بعد ذلك فيجزم
ان تفتق عتقت عنده ويحتمل انه يفرع منه ولو قال
لا عبدي انت حر مثل هذا اعتقا معا او قال مثل هذا
العبد عتق الاول خلافا للاسوي ولو قال لشخص انت تعلم
ان عبدي حر عتق باقراره وان لم يعلم الخاطب بحريته
الا ان قال انت تعلم او تزي فلا يعتق وفارق الاول بان
لزم يكن حرا فيها لم يكن الخاطب عالما بحريته وقد اقر
بعلمه والنظر في حقه بخلافه قال **الافريحي**
ويستفي استفساره في صورتي الظن ونزري ويعمل بتفسيره
قوله في الاصح هو المصنف **قوله** الى تبة اي تبة اعتاق
بل لا عبرة بنية غيره ولا يحتاج الى قبول ولا الى اضافة فلو قال
اعتقت الله عتق واضافته الى حربه مثل كله **قوله**
يشترط ان يعرف معنى اللفظ لا يخرج ما لو لقنه اعمى لا يعرف معناه
قوله والكتابة بالنون عطف على يصح فتأمل **قوله**
مع السنة المقرنة ولو جزم من اللفظ الذي هو المبداء او الخبر
ومنها الكتابة بالفتحة **قوله** ويحذف من كل لفظ احتمل
العتق وغيره ومنه صريح الاطلاق وكتايباته وصريح الظهار
وكتايباته فكما كتايبات هنا ومن الصائبة ما لو قال
لعبده يا سيدي كما قاله الامام واعتمد العلامة الربلي
ومثله انت سيدي ولا يعتق فيها عند العلامة البرلسي وقال
الغزالي انه لغو **قوله** واذا عتق جاز التصرف وفي بعض النسخ

ومن ملك ملك ليس قهر يا فلا سارية في ثلث ولا رث ومنه مال وذهب
لرفيق من بعض سيده لانه يدخل في ملك سيده **قوله**
بعض عبد اي من اصعبنا منه كيد او شايها كويج وهذا الشارة الي
الدين الباقي من الاركان الثلاثة وهو في العتيق وشرطه ان لا يتعلق
حق لازم كرهن ووقف ولا يضر الاستيلاء والكتابة والجاره ونحوها
كالوصية والندب **قوله** عتق عليه جميعه سارية كالطلاق
ان كان للمباشرة لعتقه المالك او شريكه باذنه فان كان وكيل
اجيبا فان اعتق جرحا شايها معين كمنصو عتق والا فلا يفتق من
شيء ولو قال لتزوج عيني بمسك لم يفتق لعدم السارية وسرا
هنا الموسر وغير **قوله** شركا بكسر الشين المحجة وسكون الراء
المهمل **قوله** اي نصيبا قال شيخنا هو ظاهر من
الشركة ويحتمل انه بمعنى مشترك وحق لاجابة لما اوردناه
عليه بعد انتمى واقول انما اصل الشرك على النصيب لانه
الاصل ولان الانسان لا يتصرف في ملك غيره الا باذنه فتأمل
قوله على الصحيح هو المعتمد **قوله** وفي قول من جرح **قوله**
وقيت الاتفاق فلو اعسر فيه لم يسر عليه وان ابسر
بعده ولا يمنع الدين عليه من السارية **قوله** بقبضة نصيب
شريكه او قبضة بعض نصيبه سواء كان شريكه مسلما او
كافرا محجورا عليه او لاكثر نصيبه ام قل نعم لو كانت
مستولدة كان استولدها وهو معسر لم يسر لان
استيلاء المعسر كعتقه وام الولد لا تتنقل نعم يستثنى من جرح
قبضة

قبضة نصيب شريكه مسائلتان الاولى مال وذهب الاصل لفرعه
شتقا من رقيق وقبضه ثم اعتق الاصل ما بقي في ملكه فانه
يسري الي نصيب الفرع مع اليسار والقبضة عليه على الارح
الثانية مال ورابع شتقا من رقيق ثم جرح على المشتري
بالفلس فاعتق البايع نصيبه فانه يسري الي باقيه الذي له
الرجوع فيه بشرط اليسار والقبضة عليه لان عتقه صادف
ما كان له ان يرجع فيه **قوله** قبضة نصيب شريكه والمشتري
مطالبة المعتق بدفع القبضة واجباره عليه فلو مات اخذت
من تركته وان لم يطالبه المشتري فله العبد المطالبة فان لم
يطالبه طالبه القاضي واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد
حاضرا وضم العهد روجع اهل التقدير او مات او غاب
او طال العهد صدق المعتق في الاظهر **قوله** يوم اغتاقه اي
وقته وهو متعلق بقبضة فتأمل **قوله** ومن ملك اي دخل
في ملكه وصرح كنه فخرج من يده ولو مكثا ومهضا فلا
يعتق عليها النصيب الا وله وليس من اهله وانما عتقت ام ولد
المعسر بموته لانه حق اهل المولا لا انقطاع الرق عنه بالمرت
قوله واحد من والديه او من مولوديه بكسر الهمزة
بينهما اي شي من اصوله او من فروعه ولزمه اعليه من الذكور ومن
الاناث المتوافق له في الدين او المماثل له بارت او وصية او هبة
ليقول وليه له **قوله** عتق عليه اما الاصل فلقوله تعالى
واخفض لها جناح الذل من الرحمة ولا ياتي خفض الجناح مع الاسترقاق

واما الفروع فلقولته تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل
 من في السموات والارض الا انى الرحمن عبادا ذلك على نفاه
 الولد لله والعبودية وخرج بالاصول والفروع الا ان لا يفتق عليه
 عليه نعم ان كانت نعمة تلزم الصبي لم تجز له قبوله ولا يقع
فصل في بيان احكام الولاة من حيث
 ثبوته وصحته وهو لغة وتشريعا ما ذكره المصنف والاصل فيه
 قوله تعالى ادعوهم لابيهم الى قوله ويواليكم وخبرنا الولا
 لمن اعتق اي لا غيره كما حلف **قوله** وهو اي الولا
 بمعنى القرابة **قوله** من الموالاة هي المعاونة والمقاربة
قوله مستحق بفتح التاء المشاة فوق **قوله** بالمدح فتح الواو
قوله من حقوق العتق اللازمة التي لا يمتنع فيها سوا
 كان العتق مخيرا او مطلقا او بتدبير او باستيلاء او بكتابة
 او بقرابة او بشر من الرقيق لنفسه او ببيع ضمنى او بهبة كذلك
 سواء اتفق في الدين او اختلفا فيه نعم لو اعتق كافرا ثم اخرج
 به الى الحرب واسترق ثم اشتراه شخص اخر واعتقه قوله وله هذا الثاني
 ولو اعتق الامام عبد امن بيت المال فولاه للمسلمين وكذا
 لو اقر شخص حرية عبد ثم اشتراه فانه يعتق عليه ولا يكون
 ركه له بل هو موثق لان الملاك بزمه لم يثبت له وانما اعتق
 مؤاخذه له بقوله **قوله** اي حكم الارث به قال شيخنا
 واعاد المصنف الارث وهو غير مذكور لانه العهد هنا ولاجل
 قوله حكم التعصيب ولو اعاد الضمير للولا بدون الارث لكان اولى
 راعم

٢١٤
 واعم لينيب ان غير الارث مثله كولاية التزويج وحل الدية والتقدم
 في صلاة الجنازة وغسل الميت ودفنه انتهى وانزل افاضل التمه
 كالامه على الارث لانه الاصل وما عداه بالتسوية له فتأمل
قوله عند عدمه اي عدم التعصيب من النسب لانه اقوى
قوله وينتقل الولاة الى الاستحقاق فيه وما يترتب عليه فلا ينافي
 ان الولاة ثابت لجميعهم مع وجود المعتق لكن على الترتيب كما في النسب
قوله لا يثبت المعتق واخته وكذا ابنته اقارب
 غير المتعصبين بانفسهم ولعله انما ذكر البنت لاجل المسئلة
 التي قيل انه اخطأ فيها اربعة فاض غير المتفتحة وهي ما لو
 اشترت امرأة اباهها فعتق عليها ثم اعتق الاب عبد اخر مات الاب
 ثم مات عتيقه المذكور عن البنت وعمرها فوراثة للاخ المذكور
 لانه عصبة نسب للاب المعتق بخلاف البنت ووجه القاطع والقطر
 ان البنت اقرب في الولاة اليه من الاخ وصور بعضهم **مسئلة**
 القضاة المذكورة بان الاخت والاخ اشتريا اباهما فعتق عليهما
 والحكم فيه كالاول بلا فرق ولو مات المعتق عن ابنين او اخوين فمات
 احدهما عن بن فالاولا لهما دونه وان كان هذا الوارث لابيه لان
 المعتق لو مات يوم موت عتيقه كان عصبة الابن دون بن
 الابن وهذه الصورة ونحوها معني ما ورد عن عمر وعثمان رضي
 الله عنهما ان الولاة للكبيرة يضم الكاف اي للكبير في الدرجة
 والقرودون السن فان مات الاخر وخلف تسعة بنين فالاولا الممتزة
 بالسوية لانه لو مات المعتق يومئذ وثوه كذلك لانهم سوا في القرابة اليه

ولو اعتق عتق ابا معتقه فكل منهما الولاء على الآخر ولو اعتق
اجنبى اجنبى لا يورث اولاد فاشترى اباها اعتق عليها
ولا ولدها على الاخرى لان عليهما ابي على كل منهما ولا مباشرة
فاذا ماتت احدهما فلا يرث من ماله الا اخوة والباقي لمعتقها
بالاول ولو اعتق كافر مسلما وله بن مسلم وبن كافر ثم مات
العتيق بعد موت معتقه فولد له المسلم فقط فان اسلم
الاخر قبل موته فولد له ايضا وان مات في حياة معتقه فميراثه
ليست المال اذا لم يرث للمعتق ولد مسلم والا فهو لولده المسلم
تكملة لو ترك عبد عتقه فانت بولد
فولده لوالى الام فان عتق الاب انتقل الولاء لواليه ولا يعود
لوالى الام فان عتق الجد قبل الاب انتقل لوالى الجد فان عتق الاب
بعده انتقل لوالى الاب فان عتق ذلك الولد اياه جرد ولا اخوة
من موالى امه اليه ولا يجر ولا ينسب فان عتق على هذا اموت
الاخوة عن موالى الام خاصة فكل يرتد عنهم من حيث اعتق
الاب الظاهر ان لولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوة
من حيث اعتناق الاب الظاهر فانه العلامة البركسي
قوله كثر بينهم في الارث والميراث ان الولاء ثابتة لعتبة
المعتق ولو في حياة والمناخر انا ههنا رثي فلا يرث مع وجود
المعتق وان كان الولاء ثابتا للجميع **فصل**
في بيان احكام الله بغير من الدولان كون دبر الحياة
ولان السيد دبر نفسه في الدنيا باستخدام الرقيق وفي الاخر
بعثته

بعثته وصرفته وشتر على ما ذكره المم وكان معروفا في
انجا هدية واشترى بقراره صلى الله عليه وسلم على ثيابه
والاصل منه ان رجلا بر غلاما له ليس له مال غيره فباعه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فودع كان عليه فتقرب به
صلى الله عليه وسلم له وعدم انكاره عليه دليل على حراره
واسم الغلام يعقوب واسم الرجل ابو محمد كوربا الدال المحجة
واركانه ثلاثة معتق وعتيق وصيغة وشرط في المعتق
التكليف والاختيار وشرط في العتق ان يكون ام ولد بشرط
في الصيغة الاتجار بها للتدبير بصريح او كناية كما
سيد كره المم فعلم منه انه يصح من سفيه ومغلس
ومسبى وكافر ولو حريرا وسكران ومرد لكن ان ماتت
مرته انتبت فسادها وكافر حمل مدبر له ار الحرب ان لم
يكن مسلما ولو حكما ليدخل الميراث فانه كالمدير المسلم
والا امر بوزال ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه **قوله**
عن دبر الحياة اي معلن بموت السيد وحده **قوله** ومن اخر
فيه اشارة الى اركان الثلاثة المذكورة قتابل **قوله**
اذ امت انا انا ذكر الضمير المتصل لافادة الضمير المتصل
للكلام **قوله** فانت حرو وكن اعصوه نحو يدك حرة يكون
جميعه مدبرا لان كل تصرف قبل التطيق صح اضا منه اي
بعض محله لا ما لجزء الشايع كن صفة مثلا فالمدبر ما ذكر
فتق **قوله** وله ايض التصرف فيه هو من عطف العام على البيع

وهذا في غير السببه لانه لا يصح تصرفه ويطل ايضا التدبير
بابلا والمديره لا يرد من احدها ولا يرد المدبره ولا يرد
ولا يرد ويصح تدبير مكاتب وعلمه ويعتق بالاسبق منهما
ويصح من ويرث ما لا ولدها وان انفصل قبل موت السيد
ولا يتبع مدبر اولده بل يتبع امره وقرابة ويصح تدبير
الحمل وحده ولا يتبعه امه ولو انت السيد عتق المدبر بعد
موته كانت حر بعد موته بسنة مثلا لم يعتق قبلها **قوله**
في الاظهر هو العتق **قوله** على المذهب هو العتق **قوله**
الفتن هو عسر العتاق وتشديد النون وفي كلام النووي
انه غير المدبر والمكاتب والمعلق عتقه واما الولد فصرع المدبر
كالوقوف في الجناية منه وعليه فيبني التدبير بحاله ان فداه
سببه ولا يلزمه ان تقتل ان يدبر بغيره عبد ابان يشتري
بها عبد او يديره بخلاف ما لو اتلف العبد الوقوف فانه يشترى
بغيره مثله ويوقف روح يكون اكتساب المدبر للسيد
فهي من الشركة بعد موته فان ادعى المدبر انه كسبها
بعد موت السيد وامكن صدق بيمينه وكذا تقدم
بيته لو اتا ما يمينين بخلاف ولد ادعت المديره انها ولده
بعد لكون السيد في صدق الوارث بيمينه لانها تزعم موته
والحر لا يدخل تحت اليد **فصل** في بيان احكام
الكتابة وكيفيتها وما يتعلق بها وهي لغة وشرعا
ما ذكره المم ولفظها اسلام لم يعرف في الجاهلية ولا صل
فيها

فيها قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وخبر المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم وهو ضاربة عن قواعد المملكات لدورانها
بين السيد ورفيقه لا يتابع ماله بآله والحاجة داعية اليها
لان السيد قد لا يقيم نفسه بالعق مجانا والعبد لا يشتري بال
كسب تشمره اذا علق عتقه بالتخصيل والاد اوسيت كتابة
للمعروف الجاري بكتابة ذلك في كتب يوافقه واركانا اربعة
قرن وسيد وصيغة وعمود وشرط الشن التكليف والاختيار
وعدم تعلق حق لازم به وشرط السيد اهلية التبرع والولاد الاختيار
لا صبي ومجنون ومرقد ومكاتب وسفبه ومفاس ومبعض
ومكره وشرط الصيغة مشتق كتابة فقط لا بيع وتوجه وشرط
المعوض ان يكون بال **قوله** والكتابة مستحبة اي ايجابها
في عتقها من السيد مندوب بسؤال العبد ولا يجب وان طلبها
الرفيق العبد والامة لئلا تتحمل المالك على المملوك **قوله**
وكان كل منهما اكره هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامة
والقدرة على الكسب بشرط اللذنب ولا تنكره عند فناء واحد
منها بل يتابع الا ان كان كسبه بخلاف فسق فتكره بل قال
الاذري لا يبعد تحريمها لتضمنها التمكن من الفساد انتهى
قال العلامة الديلمي وهو قياس حرمة الصدقة والقرض
اذا علم من احدها صريحها في محرم **قوله** اي امينا المراد به
من لا يضيع المال وان لم يكن عدلا كنزك فوصلة مشكلا
قوله يوفى به ما التزمه مع موته **قوله** الا بآله في ذمة المكاتب

عينا او دينا او صوفي بصفات السلم **قوله** معلوم جنسا
 ونوعا وصفة وقد لا **قوله** موحدا لا تلتزم على حال ولو في بعض
 قادر عليه ولا على منفعة عين لانها لا تنزل فتجوز بحرية لشهر
 ودينار ولو في اثنا الشهر او بعد فراغه فلو قال اني شهرين وجعل
 كل شهرين جانا لغيره وان فرمتها ولو كانت ثلاثة اعبد على مال
 ونجه بنجيين صح لا تخاد المالك ويزرع عليهم باعتبار قيمتهم
 ويكون ما يخص كل واحد منهم منجما بنجيين ويصح كتابة
 من يدهم حر لا كتابة مشتركة الا من الشراكا جميعا بوكالة
 واحد عنهم واذا اعجزوا احدهم لم يجز لغيره بقا نصيبه
 او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب شركائه ان ابسر
 والا اعاد المكاتب للرب **قوله** عند المحل بكسر الحاء المهملة
 اي وقت المحل **قوله** امتناع المكاتب او غيبته الى
 مسافة التصرف وان حضره له وليس للحاكم الادامن مال
 المكاتب بل له تمكين السيد من الفسخ **قوله** ولو عجز
 بالفالكان اولى فتأمل **قوله** وان كان معه ما يوفي
 به واذا استنهل سيده عند المحل بسبب عجز سن له امهال
 او بيع ماله او احواله من دون مسافة القصر
 وجب امهاله وله الا يزيد في الامهال على ثلاثة ايام
 ولو لكساد ولا تنسخ الكتابة بخون ولا باغا
 ولا بحرسه ويقوم ولي السيد مقامه والحاكم مقام المكاتب
قوله والمكاتب هو بفتح المشاة الفرقية **قوله**
 التصرف

٢١٧
 التصرف فيما في يده بما لا تبرع فيه ولا خطر فلا يبيع نسبية
 ولا برهن ولا يقرض ولا يتصدق الا بها العادة اكله من نحو
 لحم وخبز ولا يشتري من يعتق عليه الا باذن السيد ويشعه
 رقبا وعتقا ولا يصح اعتاقه ولا كتابته ولو باذن السيد
 وليس له وطئ امته ولو باذن السيد وله ان تزوج باذنه
 والولد منوط به نسب ولا نصير الامه به ام ولد لانه مملوك
 لايه وليس للسيد التصرف في شيء من مال المكاتب **قوله**
 بعد صحة كتابته عبده خرم الكتابة الفاسدة فلا حظ
 منها **قوله** اي ثما ولو اقل متول ولو نفد السيد والتمت
 المكاتب وجب فلكه لكل منهما **قوله** ولكن المحط او لم يمس
 الدفع وكونها في النجم الاخير ولا وحط ربح النجوم ولا من سبع
 نعم لو ابراه من النجوم او باعه من نفسه او امتنعه ولو عرض
 لم يجب شيء وكذا الوكاتبه في مرض موته والمثلث لا يجزئ
 اكثر من قيمته او كتابته على منفعته قاله الجرجاني
قوله الا باذا جميع المال وكذا اذا ابراه حواله العبد سيده على
 اجنبى ولا يصح عكسه **تم**
 لو ادعى الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه جلف المنكر
 ولو احتلنا في قدر النجوم او الاجل ولا يسهل انما نؤمن لم يثبتنا
 على شيء فسحقا الحاكم او صها واهدا كما في البيع
 ولو قال السيد كاتبه وانا يحون او يحور على ضيق او عهد
 له ذلك ولو مات السيد والمكاتب من يعتق على الورث عتق عليه



فان كان ثم زوجته النسيحت كما لعنن في احدهما الاخر وانقضى
من الحمار للمبايع منها **فصل** في بيان
احكام امهات الاولاد من حيث الابلاد وخصه والفق
به وقد حتم لهم رحمه الله تعالى كتابه كغيره بالفق
رجا ان الله بعثه من النار وذكر المصنف في الفصل عني
لان الفتق منه يستغيب الموت الذي هو خاتمة امر العبد في الدنيا
ويترتب الفتق فيه على عمل عمله العبد في حياته والفتق فيه يري
مشوب اي مخلوط بقضا او طار جمع وطوى شجرة وهي قرية
في حق من قصد به حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وعزم
وقد قام الامعاء على ان الفتق في الثوبات سنو المنجز والمعلق
واما نفليته فان قصد به حث او منع او تحقيق خبر فليس قرية
والا فهو قرية ولا يصح ان الفتق باللفظ التوبي قطعا بخلاف
الاستيلاد لجواز موت المستولدة اولاد الفتق بالقول مجمع عليه
بخلاف الاستيلاد وهو من جنسها من هذه الامة كما نقله الحنفية
وامهات بفتح الهمزة وكسر هاء جمع امهات اصل ام او جمع ام واحدا
امهات بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهري وقال بعضهم
الامهات للناس والامات للبهائم وقال **فصل** في بيان
بيان من امهات امهات وامات لكن الاول اكثر في الناس
والثاني اكثر في غيرهم واشهد الزمخشري الموت يقال
وانما امهات الناس او عبيد مستودعان والامهات امهات
والامهات خمس امهات خلق وهي ام الكتاب وام المولد وام
ام

٢١٨
ام القرآن وام ولدك وام نوك ومخوى وام ولدك ولم تنك
وهي من ام وام ولدك ونكحت وهي ام المرونة والاصل في ذلك
مجموع احاديث عني بعضها بعضها خبر الصحيحين
ان صلى الله عليه وسلم قال في رواية القبطية تسريته
صلى الله عليه وسلم لما ولدت منه ولدها ابراهيم اعتنتها
ولدها اي اثبت لها حق الخربة بمعنى انه كان سببا في
اعتنتها لانه اعتنتها ضبيعة وخبر عايشة رضي الله عنها
ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار اولادها ولا عبدا
ولا امة وكانت مارية من جملة المخلوق عنه ولم يثبت انه
اعتنتها في حياته ولا خلق عتقها بوفاته وخبر ابن مسعود
رضي الله عنه قلنا يا رسول الله انا نبي السبايا ونحن ثمانين
مما نترك في القمل قال **فصل** ما علمكم الاثقال
ما من نسمة كائنة اي يوم القيامة الا وهي كائنة وفي رواية
فكان منا من يريد ان يتخذها اهلا ومنا من يريد البيع
فتراجمنا في القمل وفي رواية فطالت علينا القربة
ورعينا في القمل فاردنا ان نسمع ونفعل قال البيهقي
فلولا ان الاستيلاد يمنع من نقل الملك والام يكن لقره
لاهل حجة الاثان **فصل** في خبر ابن عباس
رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال ابا امة ولدت من سبيها
منى حرة عن دبر منه وخبر ابي ام الولد حرة وان سقط
وخبر امهات الاولاد لا يسن ولا يرضى ولا يورث يستع بها سبيها

مادام حيا فلا امان في حرة وخبر ان من اشراط الساعة ان تلد
الامة رقبها وفي رواية رها اي سيدها فاقام الولد مقام ابيه
وابوه حرفه كذا هو وروي عن عمر رضي الله عنه انه قال
كبت نبيها وقد خا كبت كوسنا لحوها ودما وناد ما و
وعن عثمان رضي الله عنه نحوه وقد استنبط عمر رضي الله عنه
امتناع بيع ام الولد من قوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم
ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم فقال واني فطبعة
اقتطع من ان تباع ام امرئ منكم وكتب الي الافاق لاتباع
ام حرة فانه فطبعة وانه لا يجل واشتهر عن علي رضي الله عنه
انه خطب يوما على المنبر فقال في اثنا خطبته اجتمع
راي وراي عمر علي ان امهات الاولاد لا يبعن وانا الات
اربي بيعهن فقال له عبيدة السلماني رضي الله عنه راي
مع راي عمر وفي رواية مع الجماعة احب البنا من راي وعبيدة
فاطوف راسه ثم قال افضوا مني ما انتم فاصوت فاني
اكره ان اهاق الجماعة واما خبر كنا نبيع سرارنا
امهات الاولاد والعبي على الله عليه وسلم حي لانك
بذلك فاجيب عنه بانه مشوخ او منسوب الي النبي
صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه
ما نسب اليه فقولوا ونصارا ونسبه على الله عليه وسلم عن بيع
امهات الاولاد كما مر وانه صلى الله عليه وسلم لم يبيع
كما ورد في خبر البخاري ان بن عمر رضي الله عنهما كانا يكر

اربعين

الربعين سنة لاني بذلك باساحني اخبرنا رافع بن خديج رضي
الله عنه انه صلى الله عليه وسلم لم يبي عن المخابرة فتركناها
قال البيهقي ويحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشر بذلك
ويحتمل ان يكون ذلك قبل النبي او قبل استدله به عمر رضي
الله عنه وغيره من امر النبي صلى الله عليه وسلم بعنقهم
ومن فعله منهم لم يبلغه ذلك **قوله** واذا الواو لا يضاف
واثرها الم على انها لا تختص بالمشرك والمجوس والنادر
مخلاف اذا فاتها للتيقن والمطون ولا شد ان احوال الاما
كتبه مطون بل متيقن ونظيره اذا قمتم الى الصلاة وان كنتم
جنبها فخصوا بواذا التكرار وكثرة اسمايه والجماعة
بان لندريها وكثرة اللغو عن الموت حتى صار كانه مشرك
فيه اي بان معه في نحو ولين منهم واني باذا في نحو واذا امر الناس
ضرمع ان الموضع لان نحو وان تصبهم سيئة لندريها ما لفة في
نحو يفرهم واضرارهم لانه لا بد من ان يمسهم شيء من العذاب وان قل
كما اشار اليه الله تعالى فيكم لفظ ضر والمسر فتأمل **قوله**
السيد البالغ فلا يبعثه استبدال الصبي وان لحقه الولد بما كان
كونه منه **قوله** مسلما ولو مجنونا او ذكرا او مريضا
او ناعما عالما او جاهلا حرا او عبدا او كافرا او ناسيا او عتقا
قبل العجز او بعده فلا تفتن بموته وكذا لو كان حرا لم يفتن
بموته في الاصح ولا ما ذونا له في التجارة ولا فلسا محرا عليه وماله
في المبعوث خلاف الواهبل امه فرعه فانها لا تصير له ولد والغرق بينهما

ان الاصل المبعوث لا يثبت له شبهة الاعناق بالنسبة لبعض الرقيق فتأمل
قوله او كافرا اصليا او مرتدا المرتد عما دونه **قوله** امته
المملوكة له ولو بنقل الملك اليه بوطئه تشمل بالركنات امه ما ذونه
او لم يقع في الدين والامة التي اشترها بشرط العتق فانه اذا استولدها
ومات قبل ان يعتقها فانها تعتق بموته ولا ينافي ذلك قولهم
ان الاستيلاء لا يجزئ لانه ليس باعتناق اذ معناه انه لا يستقل
عند طلب العتق بذلك لانها لا تنفق بموته كما قد يتوهم
واما لو اشترى الابن امه بشرط العتق فاحصلها ابوه فهل ينفذ
ابلاؤه ونوعه منه الغيبة فتكون الولد او لا تصير مستولدة
لان الشارع منع من بيعها وسيدان نقلها على المشتري
فاشبهت مستولدة الابن جواز الزكشي على الاول
وشبه الاسلام على الثاني ثم قال ولا يقال ابلاد المشتري اباها
ناقة فكذا ابلاد ابيه وهذا هو المعتمد واما لو مات المشتري
لجارية بشرطه قبل العتق فلولدها الوارث لم ينفذ الاستيلاء
وانظر ما الفرق بين نفوذ استيلاء المورث ووارثه ولعل
الفرق ما ذكره بين استيلاء المشتري لها واستيلاء اوصاله
والامة المشتركة ويسري الاستيلاء الى حصه شريكه ان
لم يسر بغيرها ولا فلا يسري ويثبت الاستيلاء في حصته
خاصة فاذا وطئ شريكه الاخر ثبت الاستيلاء في نصيبه
ولا يسري الى حصه شريكه الاول وان كان موسرا لان شرطه
السراية ان لا يثبت استيلاء شريكه في حصته وقد ثبت
لان

لان السراية تتضمن التلاحق لولدها احدها وهو موسر ثم
استولدها الاخر فطفلا شراعتها احدها لا يسري والامة المذوجة
وهي ملكه او ملكه فرعها والامة المكاتبه له او فرعها والمذوبة
كذلك ويطلق تديرها وكذا المعلق عتقها بصفة والمهرونة
وهو موسر او كره في الدين او كان مفلسا او انفك عنه المحر قبل
بيعها او طلق في صورتين بعد البيع ومثلها الجانية وكذا
مستولدة الوارث من التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها
الوارث وهو موسر نعم لو كانت كافرة وليست مسلمة ثم بيعت واشترى
بطل استيلاؤها ولا يعود بملكها ومثلها مستولدة الحر اذ ارق
ولفقرت مستولدة الحر بيدها عتقت في الحال نعم لو اشترى غيرها
والتصدق بثمنها او وصي بعقدها وخرجت من الثلث ثم
استولدها لم ينفذ استيلاؤها في صورتين لامضاية الى ابطال
الوصية في الثانية **فرع** وقع السؤال في الدرر عما لو كان لشخص
امك مؤلفي احداهما وحلت منه فوضعت علقه واحدة لامة
الثانية ووضعتها في فرجها فتخلقت ولدت ولدا فهل تصير
الامة الثانية مستولدة او لا وقع فيه تردد واستقر بيننا الشراعي
انه لا تصير مستولدة بذلك لانه لم ينفذ من منبهه ومنها في هذه الحالة
وبلحنه الولد **قوله** ولو كانت حايضا او غائبا **قوله** او لم يصبرها
هو استدراك على كلام المم ولو قال اذا حملت لكان ابي واعم فتأمل
قوله ولكن انما حلت امه هرا ما لامة فرعها اذا استدخلت ما
فهل هو مثل وطيه ام لا اذا لاشبهه ملكا فامته فيد له منه **قوله**

او ما وه المحترم قبل موته وان ولدنا بعده بخلاف ما لو استند حالته بعد
موته فيثبت النسب والحرية دون الاستيلاء بخلاف غير المحترم
وهو ما خرج منه على وجه محرم فلو بان الولد بعد انفصال بعضه
ثم انفصل باقية لم تنفق الابتتام انفصالة على المعتمد وح
فيثبت الاستيلاء قتال **قوله** او ما يجب فيه غرة ولو احرز من
وان لم ينفصل الباقي مطلقا لوجود الوالدة **قوله** اي لم اوجز منه
قوله يتبين اي يظهر اولاهل الخبرة من النساء اي اربع
من القوابل وتقييده بكونهم من النساء لا مفهوم له لانه
يكفي فيه رجالان خيران او رجل وامرأتان فلو اختلفوا هل
الخبرة هل فيها خلق ادي تقدم المنيث على الثاني فيما
يظهر لان معه زيادة علم ولو كان التصور في بعضتها
كفا فيما يظهر قاله العلامة الطبري ومثله العلامة البرقي
قوله وينت الكرد كرهه لانه المقصود بالحكم وبأذكاره
المم مرتب عليه كما اشار اليه قتال **قوله** وخرج مرم عليه
بيها ولو مبعضا منها ولو ضمنا او لم تنفق عليه او بشرط
المستحق حتى لو حكم حاكم نقض مخالفته الاجماع كما تقدم **قوله**
الا من نفسها فيصير لانه عقد عتاقة قال شيخنا واذا باعها
جزا منها هل يسري الي بائنها الا انتمى **قوله** حينئذ جعل
عقد عتاقة فانه يسري الي بائنها والسراية على السيد ويكون الولاه
كالواعق بعض زينة وتبعضها هبتها كما صرح به البليني
بخلاف الوصية بما ليس نقل شيخنا عن الشهاب الديني ان البيع قبل
سنة

مستبر وفي شرح ولده كشيخ الاسلام في شرح المنهج والروى ان البيع ليس
قيد او قهر شيخنا الشيرازي ومحل صحة بيعها من نفسها ان كان
السيد حرا كالملا فان كان مبيعا فانه لا يصح لانه لا يثبت الولاه لانه
ليس من اهله ومثل بيعها ايم فرضها لنفسها كما صرح به شيخ الاسلام
في شرح منهجه ويجب عليها رد مالها لان محل رجوعه في عتق
المرضى ان لا ينفلق به حق لزم وقد صارت عتقة لان بقدرها
نفسها لمحتها فعتقت ولا يصح وقفها **قوله** والوصية بها
ولو لها فلا يصح ذلك ايم ولو قال الله لم يصح له التصرف فيها
بما يزيل الملك لكان اولي واخصر **قوله** وجاله اي السيد **قوله**
الاستخدام لانها كالتقنة في جميع الاحكام الا ما استثني
وهل يجوز بيعها او لا قولنا احدها لانه عقد على نفسها
كما بيع والهة والثاني نعم لانه لا منافاة بين الكفاية والاستيلاء
كما لا ينافي استبر العدة استبر النكاح وهذا هو المعتمد **قوله**
والوطي اي له وطئها الامناع كما منه المحرم وانما مكنته وام
المبعض ونحو المزدوجة والمسئلة مع العتق وخرج بالوطي وطئ امرأتها
قوله والابارة ومارقت الاضحية المينة بخر وجها عن ملكه
ولا يصح ان تستاجر نفسها من سيد هال ان الشخص لا يملك منفعة
نفسه ولها استغارة نفسها منه عند العلامة الخطيب كسر
استغارة نفسه من مستاجر وخالف العلامة البرقي فقال
ليس لها ان تستعير نفسها منه ويوجه بان السيد لا يملك وان
ملكه سيده بخلاف الحر فانه يملك ولا يشك عليه وفق العبد على نفسه

لأنه خرج عن ملك السيد وإذا مات السيد بطلت أجازتها فغير نفسها
وانتسخ العقد منها لأنها ملكت منفعة نفسها **قوله**
لو أجزها ثم استولدها ثم مات لم تنتسخ الأجازة فان قيل
لو اعتق رقيقه المورث لم تنتسخ فيه الأجازة فهل كان هنا
كذلك أجيب بان السيد في العبد لا يملك منفعة الأجازة
فاعتاقه ينزل على ما يملكه وأم الولد ملكت نفسها بموت سيدها
فانتسخت الأجازة بالمستقبل **قوله** وتزوجها ولو كان السيد
معضا **قوله** إلا إذا كان الخ لأجله اليه لعدم الولاية فتأمل **قوله**
وإذا مات السيد عن لامة المذمومة **قوله** ولو قبضت لهالة ووجه الرقي
في باب الوصية والمثلية نظاير وهذا مستثنى من قاعدة
من استعمل شيئا قبل إزالته عوقب بحرمانه **قوله** لو ماتا معا
أو شكا في الحبة والسبق قال العلامة البرلسي فانظر كيف يكر
حكمها انتهى **قال** العلامة بن قاسم وقد يقال حكمها العقول
في الأول بناء على أن العلة تقارن المعلول بخلاف الثانية للشك
في سبب الحرية والأصل دوام الرق **قوله** من رأس ماله وإن أوصي
تبعتهما من الثلث ويلغو هذه الوصية لأنه من باب الائتلاف
لأن هذا التلا وحصل بالاستئذان فاستثبه اتفاق المال في الذوات
والشهورات قاله شيخنا البايلي وبذلك فارق حجة الإسلام
قبل دفع الديون بخلاف التذيير فإنه لا يعتق المذموم إلا بعد موته
من الثلث والفرق بينهما أن التذيير من باب التبرعات
والاستيلاء من باب الاستعداد **قوله** بعد استيلاءها هو قيد
يخرج

يخرج به الولد الحاصل قبل استيلاءها من زوج أوزنا فهو مملوك
للسيد يتصرف به بما يشاء من بيع أو غيره **قوله** بمنزلة ما في
جميع ما مر لأنه حكم الاستيذان يسري إلى الأولاد الحادث
من غير السيد بعد الاستيلاء ويستفزون بموته قولا واحدا بخلاف
ولد المذمومة والمكاتبه فان في مراكبة الحكم اليها قولين لأن
الاستيلاء مستغفر فلا يلحقه نسخ والتذبير والكتابة بلحقهما
النسخ لعدم يسري وطيه أن كان أنثى ولا يجازى على النكاح أن
كان ذكر أو إذا وطئها هل تصير مستولدة هي لو كانت ولد
المكاتبه فإنه يصير مكاتبا ولا ينبغي أن تصير مستولدة بوطئه
لها وإنما بد منه الخلق والتعاليق وإذا مات السيد عتق بموته وإن
ماتت أمه في حياة السيد ولو ادعت ولد بعد الاستيلاء أو بعد
موت السيد وانكر الوارث صدق بجميعه بخلاف ما لو ادعت
بأنها في يدها إنما اكتسبته بعد موت السيد فالخامس المصدقة
بجميعها لأن البذل لها في المال دون الولد **تنبيه**
أولاد المستولدة إحرار إن كانوا من الإناث والآن لأن الولد يتبع
أمه في الرق والحرية وولد المكاتبه الحادث بعد الكتابة يتبعها
رقا وحرية ولا شيء عليه وألحق عتقها بصفة لا يتبعها ولدها
في العتق إلا أن كانت لها ملا عن المقتد أو وهو الصنف **قوله**
أي طلب المراد هل يملك مملوك لسيدها بالاجماع تبعا لأمه
لأنه دخل على إرقاق ولده أما النسب فيتبع فيه أباه **قوله**
أما لو غر هو استدراك على الحكم بغير ملكه لولد لامة من غيرة لأنه في هذه

قال في الروضة ومثله بالربح امة بشرط كون اولادها احرا افا الشرط
صحيح والولد الحاصل منه **قوله** لو تزوج جارية اجنبية
ثم ملكها ابنه او عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينسخ الزكاح
لانه دوام ولا تصير مسئولة باستيلادها كما قاله الشيخان
واقراه **قوله** مسئولة لفاعل وقت ولا دنة خرج به شهينة الطريق
ولا كراه فالولد فيها رقيق **قوله** كقطعه انها امة هذه
شهينة عمل **قوله** اوزوجته الحرة اما لو طهرها ووجته امة
فالولد رقيق ولا استيلاد اذا طهرها جزيا وسوا كان حبرا
او رقبا ولو كان لشخص زوجان حرة وامة فوطي الحرة طائفا
انها امة قال لا شبهه كما قال الركني ان الولد حر كما في امة الغير اذا طهرها
زوجته الحرة **قوله** فولده منها حر نسب نظر الظن
لان ظنه الحرية يصير الولد حرا **قوله** لو استحلنا امة ذكر
حرنايم فعلقنا منه فالولد حر لانه ليس بزمان جهة ونجب
قيمة الولد عليه ويحتمل ان يرجع عنها عليها بعد العتق
قاله البغوي في فتاويه وانظر هل مثله المجنون ولو شهد
قوله وعليه ثمنه للسيد اي وقت ولا دنة لانه ائتم عليه
بظه **قوله** في الحال قال شيخنا نقيده بذلك لاجل عدم
وسيد ذكر مقابله **قوله** المطلقة لو حذفت المم لكان اولي
بالصواب فان ملكه لذوجته ولو طهرها لامة لا تصير ام ولد له
وان عتق عليه ذلك الحمل الا ان امكن كون الحمل حاديا بعد
ملكه ولو احتمل **قوله** بعد ذلك بشر الارث او خذ ذلك **قوله**

لم تضرام ولد خلافا للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولما
لو ملكها حاما لامن نكاحه علق عليه الولد كما في الحر وغيره
ويعلو صر ان ولد المالك ان عقد حرا كما قاله الجلال المحلي فان
الصبي لاشي وصورة ملكها حاما لا انما تضعه قبل ستة
اشهر من يوم ملكها او يطا وهاب المالك وتلد دون اربع سنين
قوله بالوطي لا يعلق به في غير ملكه فاشبه بالوطي علق
به في نكاح مثلا **قوله** وصارت ام ولد ضميره عابد الى الامة
لا يقيد كبرها المطلقة لان الكلام في امة تلك السابعة وطهرها
بشبهة سوا كان حال وطيه حرا او رقبا ثم عتق وملكها بعد لكن
في صورة العبد لا تصير ام ولد قطعا **قوله** على احد القولين
مردوح لانه علقنا منه بحر والمرت بالحر سب الحرية بالموت
قوله وهو الارح هو العتق **خاتمة**
لو شهد اثنان باستيلاد امة ثم رجعا لم يبرأ شيان فان مات
السيد عريا فبقيتها للموت بخلاف ما لو شهد بتطبيق عتق ثم
وجدت الصفة ورجعا فانها يغمران القيمة ولو غر تحرية مسئولة
فالولد حر وعليه قيمة السيد ولو عجز السيد عن القيمة على ام الولد
احبر على ايجارها او خلية بالاسب ولا يجبر على عتقها
ولا على تزويجها فان عجزت عن الكسب فنفقتها في بيت المال
فان شئت فعلى غنيا المسلمين **قوله** والله اعلم كان الشيخ رحمه الله
قصد بذلك دعوي التبري من الاعية **قوله** بالصواب اي بالصواب الحق

وقيل غيره **قوله** عاجلا اي سريرا **قوله** في مدة يسير تقاي
قليلة من الزمن او الايام **قوله** والمرجوي المول والجاخذ
البأس فهو مجبور وقوع امر محبوب على قرب واستعالة
في غيره تعالى كما في قوله ما لعم لا ترجون لله وقارا
اي لا تخافون عظمته بخارج الى قرينة والاصل بالتقدم
له سبب والتمني بخلافه **قوله** من اطلع اي نظروا مل
قال في الصحاح النظر تامل الشيء بالعين **قوله** فيه اي
في هذا الشرح **قوله** على هفوة اي زلة قال في المختار الهفوة
الزلة وفده في هفوا هفوة **قوله** صغيرة اي الهفوة
او كبيرة **قوله** ان يصلحها اي يستزها من اطلع عليها
فلا يظفرها بالمواظدة والتدريج عليها **قوله** ان لم يكن
الجواب عنها اي عن الهفوة المذكورة **قوله** على وجه حسن
اي مرضي **قوله** ليكون من اطلع على الهفوة المذكورة واسلمها
واجاب عنها بجواب حسن **قوله** من يدفع اي يزيل **قوله**
السبية اي الاذا **قوله** بالتي هي احسن من الصفيح والاعراض عن
الاذا فان كل هفوة تقدر ذنبها ولا كل عثرة توجب عتبا
قوله وان يقول من اطلع من الطلبة واهل العلم **قوله**
على القواعد المذكورة في هذا الشرح والقواعد جمع فائدة
وهي ما يكون الشيء به احسن حال منه بغيره وقبل غرضه
ما ذكرناه فيما كتبناه على الجلال المحلى فراجع **قوله**
من جابا بخران وهي في الاصل كل ما يشاب الفاعل عليه من

الاعمال الصالحة **قوله** ان الحسنات كالصلوات الخمس **قوله**
بذهبن السيئات اي الذنوب الصغار يرجع سيئة وهي ما يستحق
صاحبه في الاخرة او في الدنيا **قوله** جعلنا الله لما املناه من
عثره الانتفاع به شرقا وغربا **قوله** بحسن النية اي بالقصد
وتقدم معنى النية وبما يتعلق بها في فصل الوضوء فراجع **قوله**
في تاليفه اي تاليف هذا الشرح المذكور وتقدم معنى التاليف
قوله مع النبيين جمع نبي وتقدم الكلام عليه في الخطبة
قوله والصديقين اي افاضل اصحاب الانبياء عليهم
الصلاة والسلام لما اشتهر في الصدق والتصديق **قوله**
والشهيد اي القتل في سبيل الله تعالى وتقدم معنى الشهيد
واقسامه وبما يتعلق به في فصل الجنائز فراجع **قوله**
والصالحين غير من ذكر جمع صالح وتقدم الكلام اي
على معناه في فضل اركان الصلاة فراجع **قوله** وحسن
اوليك رفيقا اي رفيقا به في الجنة بان يستمع فيها برؤيتهم
وزيارتهم والحضور معهم فيها وان كان منفرهم الذريات اللا
بالسبية الي غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم كمال
ابن عطية انه قد رزق الرضا بحاله وذهب عنه انه يعتقد
انه مفضل انفعاله لحسرة في الجنة التي تختلف فيها المراتب
على قدر الاعمال وعلى فضل الله تعالى على من يشاء من عباده
قوله في دار الجنات هي اسم عام وان تعدد باعتبار
اوصافها فاعلاها وافضلها الجنة عدن وهي مقر الانبياء

والشهداء والصالحين والعلماء والصدّيقين ثم الجنة الفردوس
وقبل عكسه ورجحه بعضهم لما ورد أنه تعالى خلقها بيده
ثم الجنة الخلد ثم الجنة النعيم ثم الجنة السلام ثم الجنة المأوى
وجنة الجبال وجنة المقام والقزار وقيل الجنان باعتبار من
يدخلها ثلاثة أقسام أحدها جنة الأعمال وهي التي يتأهلها
الناس بأعمالهم فما من فريضة ولا نافلة ولا فعل خير
ولا ترك حرام إلا وله جنة مخصوصة ونعيم مخصوص
وثانيها جنة الميراث وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار
وثالثها جنة يدخلها الأتقياء وأهل القترات ومن لم يسلّمهم
دعوة الرسالات ومعنى له أشهر **قوله** ونسأل الله
أي لا نسأل غيره والسؤال هنا بمعنى الطلب أي نطلب منه
كما ذكرناه فيما كتبتاه على شرح المنهج **قوله** الكرم المان
هما اسمان من أسماءه تعالى والأول يفتح الكاف على المشهور
ويجوز كسرهما والثاني يفتح الهمزة وتشديد النون ومعنى الأول
المنعم بكل مطلوب محبوب ومعنى الثاني الذي يشرّف عباده
بالامتثال بما له عليهم من الأحسان **قوله** الموت تقدم
الكلام على معناه وما يتعلق به في فصل موجبات الفصل
فراجع **قوله** على الإسلام وهو لغة الاستسلام وشرعا
التلطف بالشهادتين من القادر عليهما بشرط التصديق
بالقلب كإقراره بالإيمان وهو لغة التصديق وشرعا

التصديق

التصديق بما جابه الرسول صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى
وقيل هو التصديق بذلك والإقرار به وعلى الأول لا فارق
لا جلا أحكام الدنيا وعلى الثاني جماعة منهم أبو الفضل عبد الله
ابن عبد ربه رضي الله عنه وهو الرابع وتقدم بعض ذلك
ومن أراد الزيادة على ذلك فعليه بالمطولات من الكتب المتعلقة
بذلك **قوله** نجاة نبيه سيد المرسلين جمع مرسل أي بمنزلة
عند الله تعالى قال في القاموس الجاه المتول وتقدم الكلام
على معنى النبي والسيد والمرسل في الخطبة فراجع **قوله**
محمد تقدم الكلام عليه أيضا في الخطبة **قوله** بن عبد الله هو
اسمه وكنيته أبو قاسم ما خوذ من القسم وهو المجموع
للخير وقيل أبو محمد وقيل أبو محمد وهو من أسماءه صلى الله عليه وسلم
أي **قوله** بن عبد المطلب واسمه شيبه الحمد على الصحيح
سمى بذلك لأنه ولد وفي رأسه شيبه وقيل اسمه عامر
وكنيته أبو الحارث كنى بذلك بآب له وهو البر وأولاده
وأما قيل له عبد المطلب لأن آياه هاشما قال أخيه المطلب
وهو مكة حيث حضرته الوفاة أدركه عبد المطلب
فمن ثم سمي عبد المطلب وقيل لأن عمه المطلب جابه إلى
مكة رديفه وهو بهيبة رثة فكان يسأل عنه
فيقول هو عبيد حيا من أن يقول هو من أخي فلما
أدخله وأحسن من حاله أظهر أنه بن أخيه وقيل
من خضب لحبته بالسواد من العرب وعاش يابا وأربعون سنة

وقيل مائة وعشرين سنة وقيل اربعة وثمانين سنة وقبل
غير ذلك **قوله** بن هاشم واسمه عمرو يعني بذلك لانهم
كان يحشم الثريد لقومه في الجرب **قوله** السيد الكامل
هما اسمان من اسماء صلى الله عليه وسلم وتقدم معنى
السيد وما يتعلق به في الخطبة والكامل اي في جميع اموره
وهو ضد الناقص **قوله** الفاتح الخاتم هما اسمان من
اسماء صلى الله عليه وسلم اي في معنى الاول الفاتح
لابواب الايمان والهداية الى صراط مستقيم اوليات
اسباب التوفيق وما استغرق من العلم او من الفتح بمعنى
الحكم بحمله تعالى كما في خلقه بفتح من خلق بين الخصمين
باحيا به الحق وايضا هو وامنته الباطل وادخله وقبل غير
ذلك ومعنى الثاني الخاتم للنبيين بمعنى اخرهم بعثا
او غير ذلك قال ابن عطاء الله السكندري ما زال فلان
النسوة ابرا الى ان عاتق الامم حيث به او ختم من له قال
الا صطفا فهو فاتح الخاتم نور الانوار وسر الاسرار والجل في هذه الدار
وتلك الدار اعلا المخلوقات منار واتهم في **قوله** والحمد لله
تقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله** الهادي اي المرشد المذل
والهدي هو الاسلام وقال في العوارف الهدي وجد ان
القلب بوضعية العلم من عند الله تعالى والهداية ازالة
القلب الى الحق وغير ذلك مما ذكرنا فيما كتبناه على الجلال
المعالي **قوله** الى سبيل الرشاد اي طريقه والرشاد ضد الغي
قوله وحسنا

قوله وحسنا الله اي كافينا قال تعالى اليس الله بكاف
عبده ومن يتوكل على الله فهو حسبه **قوله** ونعم الوكيل
اي الموكل اليه لان فيه رفعا للاسباب واستغناء عنها
بمسبها ومن اكتفى به لم يجبه ابد ابل يكشوفهم
ويزيل عنه ولوان احد النجا الى ملك من ملوك الدنيا
لهابه طلبة وكفى عنه النجا عليه فكيف بمن يجتنب
رب العالمين ويكتفى به عن الخلق اجمعين **قوله**
وصلى الله على سيدنا محمد لما افتتح المم رحمه الله تعالى كتابه
هذا ابا محمد له والصلاة والسلام على رسول الله اراد ان يختمه
بما ابتداه به ليختم مكتفيا بين حدين وصلاتين
فيكون احدهما لدوام النفع به ورجاء قبول ما بينهما وقد
فعل الله تعالى له ذلك في احياء اهل العصر على الاشغال
بتصانيفه خصوصا هذا الكتاب **قوله** وعلى الوحي
تقدم الكلام على الاله والصحب في الكلام على الخطبة اي ضم
قوله تسليما مصدر **قوله** كثير القوله تسليما
قوله دأبنا اي مستمرا **قوله** ابدانا بعد **قوله** اي يوم
الدين اي الجزا وتقدم معنى الدين في الخطبة **قوله**
ورضى الله تعالى تقدم الكلام على معنى الرضا في الخطبة
قوله عن اعمامه جمع صحب وتقدم الكلام عليه
في الخطبة **قوله** رسول الله تقدم الكلام على معنى
الرسول في الخطبة **قوله** اجمعين فاكيد لصحابة

وتقدم الكلام عليه في الخطبة **قوله** آمين آمين هو
 بمعنى استجب يا الله وتقدم الكلام عليه في فضل اركان
 الصلاة **قوله** والحمد لله رب العالمين تقدم الكلام
 عليه ايضاً في الخطبة والله سبحانه وتعالى اعلم
 ونسال الله الكريم الفتاح ان يرشدنا الى طريق النجاح
 انه قال في الحب والاصباح ومن رآني في هذه الحاشية قد عجزت
 في موضع ونحتاج الى الاصلاح فليعفووا وليستامح فان
 السماح رباح قال مؤلفها رحمه الله وكان الفراغ
 من تأليف هذه الحاشية المباركة اول شهر جماد الثاني
 من شهر سنة اربع وسبعين والف من الهجرة النبوية
 على صاحبها افضل الصلاة والسلام وكتبها
 بيده الفقيه الفقير الى الله تعالى المعترف
 بالذنب والتقصير زكي عفو الرحمن الرحيم
 الفقير ابراهيم رضوان غطبه شهرة الجندی **ثقل**
 البوشي الشافعي مذهباً المنتمى لحضرة صاحب الوقت
 الاستاد الشمس الحضي غفر الله لنا ببركته وهدانا الي
 اقنوم طريق بهر نور شربينه ورزقنا حبه وحب النبي
 صلى الله عليه وسلم في الدارين وشفعهم في المذنبين
 والمسلمين آمين وغفر الله لمن رآي غلطاً في هذا الكتاب
 فاصححه ودعا لمن كتبه بالعتق آمين

ووفق السراج من كتابه هذه الحاشية بنفسه بعد عشر يوم
 الثلاثا المبارك عاشر شهر ربيع آخر الذي هو من شهر
 سنة اربع وستون ومائة والف
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وآزلي السلام
 . وصلي الله على سيدنا محمد .
 وعلى اله وصحبه وسلم .
 تهليما واحمد .

سعادة المريد على كل حال
 لهم وغفر لهم وتغنى خالصاً
 ولدت بر ثم جاز الرضا
 وامر دهر من مخافتهم والعمل الصالح النقي والجمال
 المربح جاز الى محنة
 الصبر والصمت وحل الودار وسعة النفس وصدق المقال
 وفي انجيل عيسى قد فرانا الا لا يستوي عقول وطول
 وفي التوراة ملكوت صحيم وتصير الناس اساو فرهم عقول